التقرير السنوي

2004

الزراعة المتوسطية

الزراعة، والثروة السمكية، والأغذية، والتنمية الريفية المستدامة في منطقة البحر الأبيض المتوسط

التقرير السنوي 2004

المركز الدولى للدراسات الزراعية المتقدمة للبحر المتوسط

CIHEAM

المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة للبحر المتوسط

الرئيس : معين حمزه
الأمين العام : برتراند هيرفيو

11, rue Newton –75116 PARIS(FRANCE)
Tel.: +33 (01)53 23 91 00 – Fax :+33 (01)53 23 91 01/02
e–mail: 1robert@ciheam.org

المعاهد الزراعية البحر متوسطية

باري – خانيا – مونبيلية – سرقسطة (سارجوزا)

IAM-Bari
Directeur : Cosimo LACIRIGNOLA
Via Ceglie 9
70010 Valenzano, Bari, Italie
Tel. : +39 (080) 4606 111
Fax : +39 (080) 4606 206
e-mail: masciale@iamb.it

IAM-Chania
Directeur : Alkinoos NIKOLAIDIS
P.O. Box 85
73100 Chania, Crete, Greece
Tel. : +30 (2821) 03 50 00
Fax : +30 (2821) 03 50 01
e-mail: alkinoos@maich.gr

IAM-Montpellier
Directeur : Gérard GHERSI
3191, route de Mende
34093 Montpellier Cedex 5, France
Tel. : +33 (04) 67 04 60 00
Fax : +33 (04) 67 54 25 27
e-mail: sciuto@iamm.fr

IAM-Zaragoza
Directeur : Luis ESTERUELAS
Apartado 202
50080 Saragosse, Espagne
Tel. : +34 (976) 71 60 00
Fax : +34 (976) 71 60 01
e-mail: iamz@iamz.ciheam.org

تـقـــــديم

يشكل التقرير السنوي حول الزراعة المتوسطية في نسخته العربية، نقلة نوعية في توجهات المركز الدولي للدراسات الزراعية المتوسطية (سيام). وهو إنجاز نعتز به ونريده مساهمة فعالة لتطوير الشراكة المتوسطية والتعاون بين دول الشمال والجنوب.

من البديهي الإقرار بأن اعتماد اللغة العربية في منشورات السيام، قد أتى متأخراً. وأن المبادرة قد انتظرت بداية العقد الخامس من مسيرة المركز لتتكرس في أحد أفضل إصداراته، التي تحتل موقعاً ميزاً لدى متخذي القرار ومتابعي التطورات الزراعية في دول المتوسط. عزاؤنا "أن تأت متأخراً، خيراً من أن لا تأت"...

قد يتساءل البعض، هل نحتاج لإصدار باللغة العربية في منطقة تختزن حوار الثقافات واندماجها، وتتميز إطاراتها السياسية والعلمية بامتلاكها لغات السيام الرئيسية (الفرنسية أو الإنكليزية). برأينا أن إصداراً بالعربية هو فعل إيمان بدور هذه اللغة العريقة في بناء حضارة وثقافة المتوسط، وبأهميتها في التواصل مع خمس دول عربية أعضاء في مركز السيام، تشكل مجتمعة أكبر نسبة من السكان الناطقين بلغة واحدة بين الدول المنتسبة للمركز (ثلاث عشرة دولة، منها خمس عربية وثماني دول ناطقة بثماني لغات مختلفة).

إننا ندرك أن هذا الإصدار بالعربية سيشكل منبراً إضافياً للحوار بين دول جنوب وشرق وشمال المتوسط، حواراً نرجوه على كل المستويات، يهدف لزيادة التعاون وتوضيح الرؤية بالمنهجية العلمية التي اتسمت بها برامج السيام ومبادراته مع دول المتوسط منذ إنشائه عام 1962.

وفي هذا التقرير تحليل عن السياسات الزراعية والغذائية والصيد البحري وارتباطها بأوضاع دول المنطقة والمعوقات الرئيسية التي تعترضها، وارتباطها العضوي بتوجهات الجار الأكبر، أي الاتحاد الأوروبي، وقدرتها على التفاعل مع المتطلبات المستجدة للأسواق العالمية والأوروبية تحديداً، في إطار التنمية المستدامة للمجتمع الريفي والزراعي. وفي الإصدار السادس للتقرير دراسة معمقة لهذه المعطيات مبنية على تقارير وضعها خبراء محليون من الدول المشاركة في المركز، ضمن توجهات هيئة التحرير ومتابعتها الدؤبة.

ولعل من أهم ما تجدر الإشارة إليه، أن لهذا التقرير المتوسطي حظوة لدى وزراء الزراعة في الدول المتوسطية، فهو مرجع سنوي يتسم بالموضوعية وباعتماده الحقيقة دون مواربة. وقد تكرس هذا

الاهتمام في المؤتمرات السنوية لوزراء الزراعة المتوسطيين التي عقدت تباعاً في روما والرباط وأثينا وبيروت، والتي تبنت توجهات التقرير وطالبت بتوسيع اهتماماته لتشمل الصيد البحري كما في الإصدار الحالي، والغذاء كما في التقرير السابع الذي بوشر بإعداده لعام 2005.

يقيننا أن هذا التقرير بالعربية هو إضافة قيمة لمبادرات السيام التي تتمحور حول برامج إعداد الموارد البشرية (الماجيستير والحلقات التدريبية المتخصصة) في مؤسساته الزراعية المتوسطية في كل من مونبيليه (فرنسا) وباري (ايطاليا) وسرقسطة (اسبانيا) وخانيا (اليونان) وفي دول المنطقة. وللسيام في هذه البرامج عون ودعم من برامج الاتحاد الأوروبي والدول التي تستقبل مؤسساته الزراعية المتوسطية وتلك المنتسبة إليه.

فالشكر للزملاء المراسلين الوطنيين وفريق خبراء المركز المسؤولين عن إعداد التقرير والذين اشرفوا على الترجمة العربية. والتقدير للمساهمات المميزة الواردة من وزارة الزراعة في الجزائر، ومن وزير الري في جمهورية مصر العربية، ومن وزير السياسات الزراعية والغابات في إيطاليا، وهي إضافات نعتز بها وتؤكد مسؤوليتنا في ضمان استدامة هذا الجهد وتطويره مع مختلف الشركاء المتوسطيين.

والتهاني موصولة لمركز السيام ومجلس إدارته وأمانته العامة لتجاوبهم مع هذه المبادرة وقناعتهم بأهميتها في الظروف الدقيقة التي تمر بها المنطقة.

وإلى اللقاء في التقرير القادم، وبلغات متوسطية أخرى، لم لا ؟

معين حمزه
رئيس مجلس إدارة السيام

تـــصديـــــر

يقوم المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة للبحر المتوسط، هذا العام، بنشر تقريره السنوي السادس تحت عنوان : "التنمية والسياسات الزراعية - الغذائية في منطقة البحر الأبيض المتوسط". ويتناول الجزء الأول من التقرير الحالي لعام 2004، تحليل إصلاح السياسة الزراعية المشتركة، وتوسيع الاتحاد الأوربي، والزراعة في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وقد قام بإعداد هذا الجزء السيد/ خوسيه ماريا جارسيا ألفاريز-كوك، والسيد/ دينسيو أورتيز ميراندا (جامعة فالنسيا الفنية - بأسبانيا) والسيد/راءول جورجي (الجامعة الفنية في لشبونة، بالبرتغال).

خصص الجزء الثاني للتحليلات القطاعية والقطرية للدول الأعضاء في المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة للبحر المتوسط، وهو بمثابة دمج للتقارير القطرية، التي حصلنا عليها عبر شبكة تعاونية من المراسلين؛ وقد قام بإعداد عملية الدمج هذه، السيد/ سليمان بدراني (المعهد الوطني للزراعة بالجزائر)، والسيد/ديوليو مالورجيو (جامعة بولونيا بإيطاليا) والسيد/ جيرار ميكليه (جامعة مونبلييه - فرنسا)، والسيد/ بير أوليفر (المعهد الأسباني لعلوم البحار، بالما دي مايوركا - أسبانيا)، والسيد/ رامون فرانكيزا، والسيد/ بيرناردو باسوركو، وتتكون شبكة مراسلينا من السيد/ محمود منصور عبد الفتاح (مصر) والسيد/ نجيب أكيسبي (المغرب) والسيد/ سليمان بدراني (الجزائر)، والسيد/ أدريان سيفيتشي (ألبانيا) والسيد/ فيكتور دورديو (البرتغال)، والسيد/خوسيه جارسيا ألفاريز - كوك، والسيد/ فيكتور د. مارتينيز جوميز (أسبانيا)، والسيد/ معين حمزة والآنسة/ عبير أبو الخدود (لبنان) والسيد/ محمد صلاح بشته (تونس)، والسيد/ جيوليو مالورجيو، والآنسة/ سيمونا ميني (إيطاليا) والسيد/ جيرار ميكليه (فرنسا)، والسيد/ كونستانتينوس جالانوبولوس (اليونان)، والآنسة/ بيرنا تروكيكول، والسيد/ سركان دورماز (تركيا).

يناقش الجزء الثالث التنمية الزراعية - الغذائية وسياساتها في منطقة البحر الأبيض المتوسط؛ وقد قام بإعداده السيد/ جان لويس راستوان (ENSAM/UMR/MOISA مونبلييه - فرنسا)، والسيد/ جيرار جيرسي، والآنسة/ مارتين باديا، والآنسة/ سلمى توزانلي (معهد الزراعة المتوسطية - المركز الدولي للدراسة الزراعية المتقدمة، مونبلييه - فرنسا)، والسيد/ فرانك شميت (استشاري بمنظمة الأغذية والزراعة).

يعرض الجزء الرابع المؤشرات الرئيسية للتنمية الزراعية والتنمية الغذائية - الزراعية في بلدان البحر الأبيض المتوسط، الأعضاء في المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة للبحر المتوسط.

وقد قام بإعداد هذا الجزء السيد/ محمود علايه (معهد الزراعة المتوسطية، مونبلييه- فرنسا). وقد تم وضع التقرير السنوي للمركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة للبحر المتوسط، تحت إشراف الأمين العام للمركز، السيد/ برتراند هيرفيو. وكان فريق التحرير لعام 2004 يتألف من السيد/ سليمان بدراني (المعهد الوطني للزراعة بالجزائر)، والسيد/ روبيرتو كابوني (من الأمانة العامة للمركز، باريس، فرنسا)، والسيد/ خوسيه ماريا جارسيا ألفارير-كوك (من جامعة فالنسيا - أسبانيا) والسيد/ جيوليو مالورجيو (من جامعة بولونيا - إيطاليا) والسيد/ جيرار ميكليه (الكلية الوطنية للدراسات الزراعية، مونبلييه - فرنسا) والسيد/ بير أليفر (المعهد الأسباني لعلوم البحار، بالما دي مايوركا - أسبانيا).

وقامت بالترجمة من الفرنسية إلى الإنجليزية الآنسة: كارولين ج. لوان، والترجمة من الإنجليزية إلى الفرنسية، الآنسة/ تيريزا زارمبا - مارتن، وكان السيد/ محمود علايه مسئولا عن تحرير النسخة النهائية، والآنسة/ إيزابيل ديبابي مسئولة عن التجميع.

وقام بالإشراف على تحرير النسخة العربية من التقرير السيد محمد حلمى نوار، في حين قام بالترجمة من الإنجليزية إلى العربية السيد / محمد محمد غزال وفريق معاون له، وتولى القيام بالتجميع والطباعة السيد / رأفت بنه والسيد / أسامة فيصل

هذا، وسوف يتم نشر تقرير 2004 كاملا، وكذلك التقارير القطرية بالشكل الإليكتروني. وللحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى موقع المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة للبحر المتوسط CIHEAM ، على شبكة الإنترنيت :

http//:www.medobs.org
http//:www.ciheam.org

الفهرست

		الصفحة
تقديم		v
تصدير		vii
اختصارات ومفتاح الكلمات		xvii
مقدمة		xx
الجزء الأول	**إصلاح السياسة الزراعية (الأوروبية) المشتركة، وتوسيع الاتحاد الأوربي، والزراعة في منطقة البحر الأبيض المتوسط**	1
الفصل الأول	**إصلاح السياسة الزراعية المشتركة والزراعة المتوسطية. قضايا تتعلق بـ "السياسة الزراعية المشتركة الجديدة"**	1
1-1	الحاجة إلى إصلاح السياسة الزراعية المشتركة	1
2-1	نظرة شاملة على إصلاح السياسة الزراعية المشتركة (النصوص المقترحة والمتفق عليها)	3
3-1	القضايا المتعلقة بإصلاح السياسة الزراعية المشتركة : الانفصام، والتعديل المتدرج والتنمية الريفية	6
الفصل الثاني	**أثر توسيع الاتحاد الأوربي على النظم الريفية المتوسطية**	21
1-2	عملية التوسيع وآثارها : نظرة شاملة موجزة	21
2-2	تاريخ التوسيع : عملية التفاوض	23
3-2	آثار التوسيع : جوانب عامة	31
4-2	الزراعة وتوسيع الاتحاد الأوربي	42
5-2	ملاحظات ختامية	62
الفصل الثالث	**قضايا بشأن الاندماج الأوربي - المتوسطي والسياسات الزراعية . حالة الفاكهة والخضروات**	65
1-3	السياسة الزراعية المشتركة والمنتجات "المتوسطية"	65

2-3	قضايا الوصول إلى أسواق الاتحاد الأوربي بالنسبة لصادرات البلدان الشريكة في حوض البحر المتوسط	71
3-3	مسائل "الجودة"	80
4-3	ما بعد السياسات الزراعية التقليدية	84
5-3	ملاحظات ختامية	85
الجزء الثاني : التحليلات القطاعية والقطرية		91
الفصل الرابع	**القطاعات الزراعية في اقتصاديات كل دولة من دول البحر الأبيض المتوسط**	93
1-4	اقتصاديات دول البحر الأبيض المتوسط في سنة 2002	93
2-4	مكانة الزراعة في اقتصاديات كل دولة	102
الفصل الخامس	**اتجاهات الإنتاج الزراعي، والإنتاج الغذائي، والاستهلاك والتجارة**	107
1-5	الإنتاج الزراعي	107
2-5	صناعة الأغذية	125
3-5	إستهلاك الغذاء	133
4-5	التجارة الخارجية	136
الفصل السادس	**السياسات الزراعية وسياسات الأغذية – الزراعية**	145
1-6	الاتجاهات الرئيسية في السياسات الزراعية	145
2-6	سياسات البنية الأساسية ومساعدات الاستثمار	147
3-6	سياسات الأسعار والسوق	154
4-6	سياسات التنمية الريفية	163
5-6	سياسات إدارة الموارد الطبيعية	170
الفصل السابع	**الثروة السمكية :**	177
1-7	وسائل الإنتاج	180

2–7	الإنتـاج	190
3–7	تجارة الأسماك ومنتجات المصايد السمكية	204
4–7	ملخـص	212
الجزء الثالث	**تنمية الأغذية الزراعية وسياساتها في منطقة البحر المتوسط**	221
الفصل الثامن	**الأتجاهات في اقتصاديات الأغذية – الزراعية في إقليم البحر المتوسط**	223
1–8	الأتجاهات في اقتصاديات الأغذية – الزراعية في منطقة البحر المتوسط	225
2–8	إستهلاك الأغذية والعادات الغذائية	232
الفصل التاسع	**تجارة الأغذية الدولية**	245
1–9	العولمة من خلال تجارة منطقة البحر المتوسط	245
2–9	الاستثمارات الأجنبية المباشرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط	253
الفصل العاشر	**صناعات الأغذية الزراعية في منطقة البحر المتوسط**	263
1–10	هيكل العرض المشتت (الناقص) والعجز الاستراتيجي	263
2–10	خاتمة: نظرة استراتيجية على مستقبل الأغذية الزراعية في منطقة البحر المتوسط	269
	الملاحق	276
الجزء الرابع	**المؤشرات الرئيسية للتنمية الزراعية والغذائية في بلدان البحر الأبيض المتوسط**	279
الفصل الحادي عشر		
1–11	مقدمـة	283
2–11	ملاحظات منهجية	283
	المراجـع	297

قائمة الأطر

رقم الصفحة

الجزء الأول
الفصل الأول

إطار 1–1	العناصر القطاعية الأساسية للسياسة الزراعية المشتركة بعد إصلاحها	4
إطار 1–2	تعريف الانفصام	7
إطار 1–3	نظام المدفوعات المنفصمة	8
إطار 1–4	الامتثال الشامل والنظام الاستشاري المزرعي في مراجعة منتصف المدة	19

الفصل الثاني

إطار 2–1	التواريخ الرئيسية في عملية التوسيع	23
إطار 2–2	معايير كوبنهاجن للعضوية	25
إطار 2–3	الإطار المالي لدعم عملية ما قبل الانضمام	26
إطار 2–4	المجلس الأوربي في بروكسل : تقييم عملية التوسيع	29
إطار 2–5	المجلس الأوربي في كوبنهاجن : التوسيع	30
إطار 2–6	القضايا المؤسسية	31
إطار 2–7	حرية انتقال الأشخاص	35
إطار 2–8	أوربا الموسعة – جوار جديد	38
إطار 2–9	الزراعة والتوسيع : التواريخ الأساسية	45
إطار 2–10	صفقة عادلة وموائمة تحقق مزايا للفلاحين في الدول المنضمة	52

الفصل الثالث

إطار 3–1	التصنيع وإجراءات تنظيم السوق	68

الجزء الثاني
الفصل الخامس

إطار 5–1	مسح لاستهلاك الأسرة فى الجزائر	135

الفصل السادس

إطار 6–1	الحكومة الجديدة وسياسة السلاسل الغذائية	156

الفصل السابع

إطار 7–1		185
إطار 7–2		192
إطار 7–3		197
إطار 7–4		211

الجزء الثالث
الفصل الثامن

إطار 8–1	المراحل الأربع لنظام الأغذية في بلدان البحر المتوسط	227

الفصل التاسع

إطار 9–1	أسلوب تحليل مدى جاذبية البلد للاستثمار الأجنبي المباشر	256

الفصل العاشر

إطار 10–1	احتياجات شركات الأغذية الزراعية في بلدان البحر المتوسط الشريكة : وجهة نظر مهني	268

قائمة الأشكال

رقم الصفحة

الجزء الأول
الفصل الأول

شكل 1-1 متوسط المدفوعات حسب المستفيد, في حوافز المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية 10
شكل 1-2 العلاقة بين القيمة المضافة و إجمالي دعم السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي 1998 10
شكل 1-3 النسبة المئوية للمستفيدين الذين يتلقون أقل من 5000 يورو/سنة بالنسبة لحوافز المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية 17

الجزء الثاني
الفصل الخامس

شكل 5-1 إنتاج الأسماك فى المغرب 119

الفصل السادس

شكل 6-1 هيكل ميزانية الاستثمار لوزارة الزراعة فى المغرب لعام 2003 170

الفصل السابع

شكل 7-1 متوسط الأسعار بالدولار الأمريكي للكيلوجرام في السوق الدولية 210
شكل 7-2 ا الإنتاج, والتجارة والاستهلاك 216
شكل 7-3 إجمالي الإنزالات بالطن المتري حسب البلدان ونصيب البحر المتوسط 217
شكل 7-4 عدد صيادي الأسماك والمراكب حسب البلدان 219

الجزء الثالث
الفصل الثامن

شكل 8-1 أنماط نظم الأغذية في منطقة البحر المتوسط 228
شكل 8-2 تطور السكان في البحر المتوسط :مقارنة بين الشمال والجنوب بملايين السكان 234
شكل 8-3 تطور النسبة المئوية لسكان الحضرفي البحر المتوسط حسب المناطق الرئيسية 235
شكل 8-4 مقارنة بين نموذج الاستهلاك المتوسط لأوربا 239
شكل 8-5 تطور صور الأغذية لبلدان البحر المتوسط في أوربا والمغرب - 1965/1961 2000/1996 240
شكل 8-6 تطور صور الأغذية لبلدان البحر المتوسط الأوربية - 2000/1960 241

الفصل التاسع

شكل 9-1 هيكل كميات صادرات وواردات السلع الرئيسية والأغذية الزراعية في إقليم البحر المتوسط 245
شكل 9-2 نصيب كل بلد من بلدان جنوب وشرق المتوسط من واردات وصادرات السلع الزراعية في إقليم البحر المتوسط, 2003 250
شكل 9-3 التجارة الخارجية للزراعة والأغذية الزراعية بفرنسا 252

الفصل العاشر (الملاحق)

ملحق 1 تفاوتات الدخول في منطقة البحر المتوسط 277
الفجوات بين دول البحر المتوسط في نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي 278

الجزء الرابع
الفصل الحادي عشر

رسم بياني 11-1 معدلات الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية الرئيسية - 2001-% 295

قائمة الجداول

رقم الصفحة

الجزء الأول
الفصل الأول

جدول 1-2 المساعدات المباشرة للمنتجين (المرجع : 99/1259) – السنة المالية 2000
جميع المدفوعات المباشرة (بالمليون يورو) 12

جدول 1-3 المساعدات المباشرة للمنتجين (المرجع : 99/1259) السنة المالية 2000
عدد المستفيدين (بالألف) 13

جدول 1-4 المساعدات المباشرة للمنتجين (المرجع : 99/1259) السنة المالية 2000
كافة المدفوعات المباشرة (%) 14

جدول 1-5 المساعدات المباشرة للمنتجين (المرجع : 99/1259) السنة المالية 2000
عدد المستفيدين (%) 15

جدول 1-6 النسبة المئوية للتعديل المتدرج 16

الفصل الثاني

جدول 2-1 بيانات أساسية بشأن الاتحاد الأوربي والدول الأعضاء في المستقبل 21

جدول 2-2 تجارة الاتحاد الأوربي مع وسط وشرق أوربا (بليون يورو) 32

جدول 2-3 الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون يورو) 33

جدول 2-4 الإنفاق على التوسيع من ميزانية الاتحاد الأوربي : التمهيد للانضمام
(بالمليون يورو بأسعار سنة 2000) 40

جدول 2-5 الإنفاق من ميزانية الاتحاد الأوربي على التوسيع : مرحلة ما بعد الانضمام
(بالمليون يورو بأسعار 1999) 41

جدول 2-6 الاتحاد الأوربي والدول المتقدمة بطلبات العضوية : دور القطاع الزراعي 43

جدول 2-7 التجارة الزراعية بين دول وسط وشرق أوربا CEEC
وبين دول الاتحاد الأوربي الخمس عشرة : نمو التجارة بين 1995–2000 47

جدول 2-8 السياسة المالية المتفق عليها في كوبنهاجن
(الالتزامات القصوى المرتبطة بالتوسيع في الفترة من 2004–2006
بالنسبة للدول العشر الأعضاء الجدد) (بالمليون يورو بأسعار 1999) 50

جدول 2-9 الإطار المالي المتفق عليه في كوبنهاجن من أجل التوسيع
(المخصصات الإجمالية للالتزامات للفترة من 2004–2006)
(بالمليون يورو بأسعار 1995) 51

جدول 2-10 توقعات الإنفاق على السياسات الزراعية في الاتحاد الأوربي
أثناء الفترة من 2006–2013 (بالأسعار الجارية في سنة 2003) 57

الفصل الثالث

جدول 3-1 أسعار الدخول وفترات التطبيق 75

جدول 3-2 جداول وحصص التعريفة المؤثرة على واردات
الاتحاد الأوروبي من الطماطم من دول مختارة من الشراكة المتوسطية 77

الجزء الثاني
الفصل الخامس

جدول 5-1 تحليل نقاط القوة والضعف لقطاع صيد الأسماك في اليونان 114

جدول 5-2 خصائص صناعات الأغذية الزراعية 123

جدول 5-3 إنتاج واستهلاك بعض المواد الغذائية في تركيا (بآلاف الأطنان) 135

الفصل السابع

جدول 7–1	قواعد البيانات والبيانات المرجعية المستخدمة	179
جدول 7–2	عدد مراكب الصيد	181
جدول 7–3	معلومات عن أساطيل الصيد	182
جدول 7–4	معلومات عن إجمالي الحمولة المسجلة لأساطيل الاتحاد الأوربي (بالطن المتري)	184
جدول 7–5	العمالة – صيادي السمك الابتدائيون (عدد الصيادين)	186
جدول 7–6	معلومات العمالة	187
جدول 7–7	المزارع السمكية (الكثيفة وشبه الكثيفة) في بلدان البحر المتوسط	188
جدول 7–8	كميات الإنزالات بالطن المتري	191
جدول 7–9	الإنزالات بالطن المتري حسب مجموعة الأنواع	193
جدول 7–10	قيمة الإنزالات بالمليون يورو	196
جدول 7–11	إنتاج الأحياء المائية حسب مجموعات الأنواع بالطن المتري	198
جدول 7–12	إنتاج الأحياء المائية حسب البلدان وحسب مجموعات الأنواع – بالطن المتري	199
جدول 7– 13	إنتاج الأحياء المائية . قيمة الإنتاج (بالألف دولار أمريكي)	202
جدول 7–14	الواردات اليابانية من التونة زرقاء الزعانف من مزارع أسماك البحر المتوسط وإجمالي الصيد بالأطنان من هذا النوع في البحر المتوسط (اللجنة الدولية للحفاظ على تونة الأطلنطي)	203
جدول 7–15	قيمة الواردات بالمليون يورو	205
جدول 7–16	قيمة الصادرات بالمليون يورو	206
جدول 7–17(أ)	حجم الصادرات – الواردات بالألف طن حسب شرائح المنتجات	207
جدول 7–17(ب)	قيمة الصادرات – الواردات بالمليون دولار أمريكي حسب شرائح المنتجات	208
جدول 7–17(ج)	أسعار التصدير – الاستيراد للكيلو جرام بالدولار الأمريكي حسب شرائح المنتجات	209
جدول 7–18	حجم الميزان التجاري بالألف طن متري	211
جدول 7–19	قيمة الميزان التجاري (بالمليون يورو)	212
جدول7–20	السكان ومتوسط نصيب الفرد من العرض/الاستهلاك	213
جدول 7–21(أ)	الملخص 1 – حجم الإنتاج والعرض (بالألف طن)	215
جدول 7–22(أ)	الملخص 2 – قيمة الإنتاج. والعمالة. والأساطيل	217

الجزء الثالث

الفصل الثامن

جدول 8–1	الخطوط العريضة لنظام الأغذية في المغرب وفرنسا . 2000	224
جدول 8–2	مراحل تطور نظام الأغذية	226
جدول 8–3	قيام الصناعة والخدمات بخلق قيم المنظومة الغذائية	229
جدول 8–4	انفتاح أنظمة الأغذية على التجارة الدولية في الـ 14 بلدا للبحر المتوسط (%)	231
جدول 8–5	مقارنات إقليمية لتناول الأغذية بالنسبة للفرد في اليوم 2000	237

الفصل التاسع

جدول 9–1	تطور واردات وصادرات كميات السلع الرئيسية والأغذية الزراعية لبلدان البحر المتوسط وتطور نسبة الواردات – الصادرات من 1961 حتى 2002 (مليون دولار أمريكي)	246
جدول 9–2	توزيع التجارة الدولية لكميات السلع والأغذية الزراعية لبعض بلدان البحر المتوسط عام 2000 حسب المصدر والمقصد (مليون دولارأمريكي)	247

جدول 9-3 واردات الحبوب في بلدان شرق وجنوب البحر المتوسط عام 2000 (مليون دولار أمريكي) 248
جدول 9-4 صادرات بلدان جنوب وشرق المتوسط من الفواكه والخضروات عام 2000 ونصيب هذه الصادرات من إجمالي صادرات السلع الزراعية (مليون دولار أمريكي) 249
جدول 9-5 الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إقليم البحر المتوسط (%) 253
جدول 9-6 أوضاع شديدة التناقض للاستثمارات الأجنبية المباشرة في بلدان البحر المتوسط الشريكة 255
جدول 9-7 ترتيب لعديد من بلدان البحر المتوسط على أساس الاستثمارات الأجنبية المباشرة 255
جدول 9-8 رصيد رأس المال الأجنبي في قطاع صناعة الأغذية الزراعية الأوربي عام 1999 257
جدول 9-9 عمليات التحالف التي تقوم بها شركات الأغذية الزراعية المائة الرئيسية خلال الفترة من 1997 حتى 2001 حسب كل منطقة جغرافية 259

الفصل العاشر

جدول 10-1 سمات الصناعة العالمية للأغذية - 1998 264
جدول 10-2 صناعة الأغذية الزراعية في بلدان البحر المتوسط عام 1998 265
جدول 10-3 ترتيب أداء صناعة الأغذية الزراعية في بلدان البحر المتوسط 266
جدول 10-4 صورة الأغذية في البحر المتوسط بحلول عام 2015 270
ملحق 2 أرصدة الأستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة وفق الإقليم والاقتصاد المستقبل 279

الجزء الرابع

الفصل الحادي عشر

جدول 11-1 السكان والنمو الديموجرافي، والانتقال إلى الحضر، ونسبة العمالة الزراعية 2001-2002 284
جدول 11-2 الناتج المحلي الإجمالي، والنمو الاقتصادي، ونسبة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي 285
جدول 11-3 المساحة المنزرعة، والمساحة المروية، ووسائل الإنتاج 2001 286
جدول 11-4 المنتجات الزراعية الرئيسية - 2002 287
جدول 11-5 معدل نمو المنتجات الزراعية - 2002 288
جدول 11-6 استهلاك الغذاء 2001 كجم/الفرد/سنة 289
جدول 11-7 معدل التجارة الدولية للمنتجات الزراعية، 2001 290
جدول 11-8 التجارة الأوربية - المتوسطية - 2002 - جميع المنتجات 291
جدول 11-9 التجارة الزراعية - الغذائية للاتحاد الأوربي مع بلدان البحر الأبيض المتوسط: الصادرات من الاتحاد الأوربي إلى بلدان البحر الأبيض المتوسط 2002 292
جدول 11-10 التجارة الزراعية - الغذائية للاتحاد الأوربي مع بلدان البحر الأبيض المتوسط واردات الاتحاد الأوربي من بلدان البحر الأبيض المتوسط - 2002 293
جدول 11-11 معدلات الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية الرئيسية - 2001 294

قائمة الاختصارات

AAs	اتفاقيات الانتساب
AAu	المساحة الزراعية المستخدمة
AEC	اتحادات الادخار و الائتمان
AGDP	الناتج المحلي الإجمالي الزراعي
ALF	الأيدي العاملة الزراعية
AFI	صناعات الأغذية الزراعية
AIPC	مجمع الإنتاج الزراعي-الصناعي
CAP	السياسة الزراعية المشتركة
CDOA	لجنة التنظيم القطاعي المزرعي
CFP	السياسة المشتركة للثروة السمكية
CGE	التوازن الحسابي العام
CMO	هيئات السوق المشتركة
CNCA	الصندوق الوطني للائتمان الزراعي
CNMA	الصندوق الوطني للائتمان الزراعي المتبادل
COP	الحبوب و البذور الزيتية و المحاصيل البروتينية
CSE	مكافئ دعم المستهلك
EAGGF	صندوق ضمان الزراعة و الإرشاد الزراعي الأوروبي
EC	لائحة المجلس الأوروبي
ECEC	بلدان شرق و وسط أوروبا
EIA	تقييم الأثر البيئي
EMA	الاتفاقيات الأوروبية المتوسطية
EMFTA	منطقة التجارة الحرة الأوروبية-المتوسطية
EU	الاتحاد الأوروبي
FCV	صندوق الائتمان القروي
FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر

FLDDPS	صندوق مكافحة التصحر و تنمية السهوب
FNMVTC	الصندوق الوطني لتنمية الأراضي عن طريق الامتيازات
FNRDA	الصندوق الوطني للتنظيم و التنمية الزراعية
FPZs	مناطق حماية الثروة السمكية
FTA	منطقة التجارة الحرة
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
GFCM	اللجنة العام للثروة السمكية لمنطقة البحر المتوسط
ICAMAS/CIHEAM	المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة للبحر المتوسط
ICCAT	اللجنة الدولية من أجل الحفاظ على أسماك التونة في منطقة المحيط الأطلنطي
ICSEM	المجلس الدولي للاستكشاف العلمي للبحر المتوسط
IUU	مصايد الأسماك غير القانونية و غير المبلغ عنها و غير المنظمة
IRD	التنمية الريفية المتكاملة
MAP	خطة عمل البحر المتوسط
MARD	وزارة الزراعة (الفلاحة) و التنمية الريفية
MCs	بلدان البحر المتوسط
MENA	الشرق الأوسط و شمال أفريقيا
MPC	البلدان الشريكة في منطقة البحر المتوسط
MTR	مراجعة منتصف المدة
NGOs	المنظمات الأهلية-المنظمات غير الحكومية
PBDAC	البنك الرئيس للتنمية و الائتمان الزراعي
PDO	التحديد المحمي للمنشأ
PDRN	الخطة الوطنية للتنمية الريفية
PGI	المؤشر الجغرافي المحمي
PNAE-DD	الخطة الوطنية للعمل من أجل البيئة و التنمية المستدامة

PNDA	الخطة الوطنية للتنمية الزراعية
PO	منظمات المنتج
PSE	مكافئ دعم المنتج
RDO	التحديد المسجل للمنشأ
RDP	خطة التنمية الريفية
RDR	قواعد التنمية الريفية
RFC	العقد الإقليمي للأعمال الزراعية
SAC	اللجنة الاستشارية العلمية
SAP	سياسات المواءمة الهيكلية (التكيف الهيكلي)
SEMCs	بلدان جنوب شرق البحر المتوسط
SMAP	خطة عمل أولويات البيئة في الأجلين القصير و المتوسط
SME	المشروعات الصغيرة و المتوسطة
STCEF	اللجنة العلمية و الفنية و الاقتصادية للثروة السمكية
TNCs	الشركات العبر وطنية
TRC	حصص التعريفة
TSG	النوعية التقليدية المضمونة
UNCED	مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة و التنمية
UNEP	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
WTO	منظمة التجارة العالمية

مقدمـة :

يجري الآن نشر التقرير السنوي السادس للمركز الدولي الدراسات الزراعية المتقدمة للبحر المتوسط – والذي تم إعداده أثناء عام 2003 – باعتباره تقرير عام 2004 بحيث يوافق التاريخ المرجعي للتقرير، السنة التي ينشر فيها. وعلى هذا، فإنه يتعين على القراء، وأمناء المكتبات، وموظفي المحفوظات، أن يلاحظوا عدم توقف سلسلة التقارير – على الرغم من عدم وجود تقرير لعام 2003 . وقد أدرجنا التاريخ المرجعي للتقرير بما يتمشى مع السنة التقويمية.

وقد تميز عام 2003 بثلاثة أحداث رئيسية – إصلاح السياسة الزراعية المشتركة، وتوسيع الاتحاد الأوربي، وأزمة منظمة التجارة العالمية – ظهرت في مؤتمر كانكون.

وهذا هو الإطار الذي تم اختياره لمراقبة، ودراسة، وتحليل، وفهم التغيرات الجارية في مجال الزراعة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، والدور الذي يلعبه القطاع الزراعي، سواء في كل دولة على حدة، أو في المنطقة بأسرها.

وفي اجتماع وزراء الزراعة والثروة السمكية للبلدان الأوربية المتوسطية – وهو المؤتمر الذي عقد في مدينة البندقية في الفترة من 27–29 نوفمبر سنة 2003 – طالب جميع أولئك المسئولين، المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة للبحر المتوسط، بتوضيح الدور الذي يمكن أن تلعبه الزراعة، ومصايد الأسماك، والغذاء، في المساعي الرامية إلى إقامة منطقة تجارة وتضامن أوربية – متوسطية، وفي تعزيز الهوية المتوسطية في القطاع الغذائي على المستوى العالمي.

ويذهب طموحنا إلى تبنّي هذا الطلب، ونثق في أن التقرير السادس الذي بين أيدينا الآن يعكس ذلك الطموح. وقد قمنا بصياغة هذا التقرير في أربعة أجزاء رئيسية :

- الجزء الأول : يعرض الأسباب الداعية إلى إصلاح السياسة الزراعية المشتركة وأساليب ذلك الإصلاح، فضلا عن توسيع الاتحاد الأوربي، مع الإشارة إلى التقلبات المتوقعة لهذه العملية في ديناميات النظم الزراعية المتوسطية.

- الجزء الثاني : يركز على الجوانب القطاعية والوطنية لتحليل الإنتاج والسياسات، وهو نهج يشكل أساسا لقياس مدى سد بعض الفجوات، في الوقت الذي تنشأ فيه فجوات أخرى جديدة.

- الجزء الثالث : يناقش اقتصاد الأغذية الزراعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، كعنصر أساسي لفهم المعوقات التي سوف تشهدها منطقة البحر المتوسط - ذات الطابع الحضري والدولي الكبير - في الأجلين المتوسط والطويل.

- وأخيرا، الجزء الرابع : يعرض المؤشرات الرئيسية للتنمية الزراعية والغذائية في المنطقة، والتي ترتكز أساسا على أعمال المرصد المتوسطي للمركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة للبحر المتوسط.

الغرض من هذا التقرير أن يكون بمثابة بند أساسي في صلب المادة المتاحة لواضعي السياسات والباحثين، والمدرسين، والصحفيين، في جهودهم الرامية إلى تشجيع إقامة منطقة متوسطية التي هي في رأينا غير مؤكدة بقدر ما هي ضرورية.

وأود أن أتقدم بخالص الشكر للزملاء الباحثين - الذين جاءوا من مراكز بحثية وكليات وجامعات في حوض البحر الأبيض المتوسط ومن المعاهد الزراعية المتوسطية - لاشتراكهم في إصدار هذا التقرير. والسؤال : أليست المناقشات التي انخرطوا فيها، فيما بين بعضهم البعض، بمثابة إرهاصة لمجتمع متوسطي ؟.

وأود أن أعرب عن امتناني للسيد/ محمود علايا من معهد الزراعة المتوسطية بجامعة مونبلييه لاضطلاعه بمهمة منسق إصدار هذه الطبعة لعام 2004، والتي سوف تنشر باللغات الإنجليزية والفرنسية والعربية، كما أود الإشادة بالسيد/ إنزو شيوكيولي، الأمين العام السابق للمركز الذي تولى إدارة إعداد ونشر هذا التقرير السنوي لمدة ست سنوات، وهو أحد المطبوعات التي أصبحت أداة بالغة القيمة والأهمية للتبادل الأكاديمي في منطقة البحر المتوسط.

برتراند هيرفيو
الأمين العام
المركز الدولي الدراسات الزراعية المتقدمة
للبحر المتوسط

الجزء الأول

إصلاح السياسة الزراعية المشتركة، وتوسيع الاتحاد الأوربي، والزراعة المتوسطية

1 – إصلاح السياسة الزراعية المشتركة، والزراعة المتوسطية. قضايا تتعلق "بالسياسة الزراعية المشتركة الجديدة"

1-1 الحاجة إلى إصلاح السياسة الزراعية المشتركة

أصبحت السياسة الزراعية المشتركة (CAP) التي حددتها معاهدة ستريسا stressa في نهاية الخمسينيات من القرن الماضي، إطارا مؤسسيا، وركيزة أساسية في عملية تحديث الزراعة الأوربية. وفي حقيقة الأمر، فإنه أثناء "الثلاثين عاما المجيدة" – من نهاية الخمسينيات إلى أوائل الثمانينيات من القرن الماضي – انخرطت النظم الزراعية الكبرى في سباق إنتاجي، مما جعل الطلب على الريف يتماشى مع النموذج الرأسمالي للنمو الاقتصادي.

وعلى أية حال، فإنه من الحقائق المعروفة جيدا أن نموذج "العقد الاجتماعي" هذا، الذي يتمتع به الفلاحون، قد وصل إلى نقطة لم يعد قابلا بعدها للاستمرار، ذلك أن الاحتياجات المتفاقمة للميزانية، وضغوط المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بشأن حماية التجارة الخارجية الأوربية، والفقدان التدريجي للشرعية الاجتماعية في أعين المواطنين الأوربيين – بسبب الآثار البيئية السلبية للزراعة المكثفة – جعلت من الضروري، إعادة دراسة السياسة الزراعية المشتركة بشكل متعمق. وعلى هذا، فإنه أثناء النصف الثاني من عقد الثمانينيات في القرن الماضي، جرت عملية تفكير على عدة مستويات (سياسية، وأكاديمية، واجتماعية)، وراحت عدة أوراق للمناقشة تلقي الضوء على جوانب الزراعة الأوربية، والمناطق الريفية، ومقارنتها مع أوضاع أخرى (ولاسيما النموذج الزراعي الأمريكي أساسا).

واستنادا إلى هذه الخلفية، تبلورت المداولات في عملية "ماكشاري لإصلاح السياسة الزراعية المشتركة "في سنة 1992. ولذلك الإصلاح سمتان رئيسيتان : '1' تخفيض الأسعار المؤسسية في محاولة لتقريبها من الأسعار العالمية؛ و '2' الأخذ بأسلوب المدفوعات المباشرة عن كل فدان أو كل رأس من الماشية، والهدف هو تعويض الفلاحين عن الخسارة في الدخل – كان يشار إلى هذه المدفوعات في البداية على أنها "مدفوعات تعويضية". ولقد تم فصمها عن الإنتاج الحقيقي، ولكنها، في حالة ما يعرف بمحاصيل([1]) COP، ارتبطت بتاريخ غلة الإنتاج لكل منطقة، الأمر الذي يعني أنها لم تنفصم في حقيقة الأمر، على الإطلاق.

وعلى أية حال، فإن هذا التحول من الشكل الخفي نسبيا لدعم الأسعار، إلى الدعم المباشر–الذي كان أكثر شفافية–كان بمثابة قنبلة موقوتة تحت دعائم الشكل الأوربي للعقد الاجتماعي(Arnalte, 2000) لأنه جعل كلا من عدم التكافؤ وعدم الكفاءة المتعلقين بنموذج التدخل العام في الزراعة،على مرأى من المجتمع.

---

[1] أي الحبوب، والبذور الزيتية، والمحاصيل البروتينية.

وبعد ذلك بسبع سنوات، ظلت أجندة سنة 2000 على نفس نسق الإصلاح السابق، مع انخفاض جديد في الأسعار المؤسسية، وزيادة في المدفوعات المباشرة (وتم نبذ كلمة "تعويضي"). ولقد سبب هذا النهج خيبة أمل لأولئك الذين كانوا يدعون إلى تحرير أكثر راديكالية للسياسة الزراعية المشتركة. ولكن - على الرغم من ذلك - تمكنت المفوضية الأوربية من إدخال أداتين جديدتين من أدوات السياسة في اللائحة الأفقية [2] التي - على الرغم من ضعفها المبدئي - تسمح بتنفيذ أكثر صرامة في المستقبل.

- الأولى التعديل المتدرج Modulation للمدفوعات (وكان تطبيقه طوعيا لدى الدول الأعضاء) ولقد هيأت هذه الأداة السبيل لمعالجة واحدة من أكثر الجوانب الخلافية في السياسة الزراعية المشتركة : ألا وهو التوزيع غير العادل للمدفوعات بين الفلاحين.[3] وعلى هذا، فإن التعديل المتدرج سمح للحكومات الوطنية بتخفيض مبالغ المدفوعات التي تقدّم بموجب خطط الدعم للسياسة الزراعية المشتركة. ولم تستخدم أية دولة عضو حتى الآن هذا النوع من التسهيلات.
- أما الأداة الثانية(الإذعان الشامل) Cross-Compliance فهي إجبارية بالنسبة للحكومات الوطنية، على خلاف الأداة السابقة. وطبقا لهذه الأداة، يقع على كاهل الدول الأعضاء " *التزام عام باتخاذ التدابير البيئية التي ترى أنها ملائمة بالنظر إلى حالة استخدام الأراضي الزراعية المعنية*" وحتى يتسنى تنفيذ هذه التدابير، فإنها قد تقتضي تخفيض المزايا المتجمعة عن خطط الدعم المعنية إذا لم يتم الامتثال للاشتراطات البيئية. ويجري تطبيق هذا الالتزام الآن ببطء شديد وبطريقة تتسم بالهوادة الشديدة إزاء الممارسات الزراعية [4] للفلاحين.

وعلى أية حال، فإنه على الرغم من عدم تطبيق أي من الأداتين بشكل حاسم، كما شرحنا آنفا، فإنه أصبح من الحقائق المعروفة أن هاتين الأداتين باتتا مألوفتين للفلاحين والإدارات الزراعية والمجتمع. وعلاوة على ذلك، فإن الأخذ بهذه التدابير، شجع على إجراء مناقشات واسعة في كثير من البلدان الأوربية، بشأن موضوع التعديل المتدرج أساسا.

إن أجندة سنة 2000 - التي تم إقرارها بالنسبة للفترة 2000-2006 - استشرفت أيضا الحاجة إلى إصلاح وسطيّ، وهو ما ينطوي عمليا - من وجهة نظر الجميع - على تعديل طفيف في المدلول. ومع ذلك، فإن المفوضية الأوربية قدمت - في شهر يولية 2002 - اقتراحا بمراجعة منتصف المدةMTR والتي كانت تعني تحولا بعيد المدى في هيكل السياسة الزراعية المشتركة، وهو الإصلاح الذي أطلقت عليه بحق صفة *الراديكالي*. وطبقا لما ذكره المفوض فرانز فيشلر[5] المسئول عن الزراعة والتنمية الريفية والثروة السمكية) فإن المفوضية الأوربية كانت تسعى إلى ثلاثة أهداف رئيسية من وراء تلك المقترحات :

- تبسيط السياسة الزراعية، بمعنى : سياسة زراعية مشتركة سهلة التناول لدى كل من الفلاحين والوكالات العامة، وسياسة زراعية مشتركة يتفهمها المواطن الأوربي بسهولة (بصفته المزدوجة كدافع ضرائب، ومستهلك للسلع الغذائية)؛

---

[2] لائحة المجلس (الاتحاد الأوربي) رقم ١٢٥٩/١٩٩٩ الصادرة في مايو سنة ١٩٩٩ والتي تضع القواعد المشتركة من أجل مشروعات الدعم المباشر في ظل السياسة الزراعية المشتركة
[3] وهو جانب أصبح أكثر وضوحا مع نظم المدفوعات المباشرة التي تم الأخذ بها سنة ١٩٩٢.
[4] في أسبانيا، على سبيل المثال، صدر ضمن المرسوم الملكي ٢٠٠٢/١٣٢٢ الصادر في ١٣ ديسمبر سنة ٢٠٠٢.
[5] مؤتمر "السياسة الزراعية المشتركة: لماذا يكون الإصلاح ضروريا" . وهو مؤتمر عقد في أثينا في ١٩ مايو٢٠٠٣. وكان يضم رؤساء اللجان الزراعية في البرلمان الأوربي، والدول المرشحة، والبرلمانات الأوربية.

- سيطرة أكبر على الميزانية، تسمح بالالتزام بسقوف الميزانية المتفق عليها في الماضي، وتوجيه الأموال لمعالجة الإصلاح في القطاعات الزراعية الأخرى التي لم تعالج بعد؛
- توجه الزراعة الأوربية نحو السوق بدرجة أكبر – وهذا أهم الأهداف وأكثرها تقييدا. ومنذ بداية التكامل الأوربي في الخمسينيات من القرن الماضي، أخذت السياسة الزراعية المشتركة بالمؤشرات الاقتصادية (إما من خلال الأسعار المؤسسية أو المدفوعات المباشرة) التي تكيف القرارات التنظيمية للفلاحين (بشأن ماذا وكيف ينتجون ؟). وعلى سبيل المثال، كانت المدفوعات المباشرة مستقلة عن ناتج الغلة الحقيقية، ولكنها كانت مرتبطة بمنتجات محددة – حيث كان يتعين على الفلاحين زراعة محاصيل أو تربية حيوانات معينة – وكانت تقدم لهم المنح في إطار وطني أو إقليمي لسقوف الإنتاج. ولهذا السبب، تحاول مراجعة منتصف المدة إزالة هذه التشوهات الخارجية بطريقة من شأنها تخفيف الضغوط التي تمارسها عملية تحرير السوق العالمي على السياسة الزراعية المشتركة.

وبالإضافة إلى هذه الموضوعات، هنالك أيضا بعض العوامل التي تجعل الإصلاح ضروريا. وفي حقيقة الأمر، فإن مناخ تحرير التجارة الدولية عموما – إلى كجانب اجتماع كانكون في إطار منظمة التجارة العالمية. والنموذج الحالي للدعم الزراعي الذي فقد شرعيته في أعين المواطنين الأوربيين، كانت كلها عوامل أساسية لابد أن توضع في الحسبان.

1-2 – نظرة شاملة على إصلاح السياسة الزراعية المشتركة (النصوص المقترحة والمتفق عليها)

استنادا إلى هذه الحقيقة، قدمت المفوضية الأوربية، اقتراحاتها الأولية، في عملية من خطوتين. ففي شهر يولية 2002، طرح فرانز فيشلر، العناصر الرئيسية لمراجعة منتصف المدة لكي يشجع مناقشة بشأن محتواها على عدة مستويات. وبعد عدة أشهر من المناقشات المكثفة، التي قامت خلالها الحكومات الوطنية، ومنظمات الفلاحين، وروابط المستهلكين ..الخ. بصياغة مواقفها، وتمت ترجمة هذه المقترحات المبدئية إلى وثائق تشريعية (مقترحات لائحية) في شهر يناير سنة 2003. ولم تغير اللوائح المقترحة الجوانب الرئيسية التي كانت قد قُدمت قبل ذلك بستة أشهر.

وعلى أية حال، فإن الإصلاحات النهائية، تبعد كثيرا عن المقترحات الأولية. ولقد أسفرت صعوبة التوصل إلى اتفاق بسبب تضارب مواقف الدول الأعضاء، عن تقييد إطار الإصلاح وفي بعض الحالات (مثل تخفيض بعض الأسعار المؤسسية) تم نبذ المقترحات تماما، بينما جرى السماح باختلاف الصيغ الوطنية في التطبيق بالنسبة لبعض الاقتراحات الأخرى (مثل الانفصام decoupling).

وكان ذلك بسبب المعارضة القوية التي أبدتها عدة دول أعضاء، فضلا عن اتحادات ومنظمات الفلاحين. وثمة مسألتان رئيسيتان تتسببان في هذه المعارضة، الأولى : الانخفاض المتوقع في الأسعار المؤسسية بالنسبة لبعض المنتجات (مثل الحبوب، والأرز، ومنتجات الألبان)، والذي كان ينظر إليه على أنه انخفاض آخر في

هوامش الأعمال المزرعية. وإن كانت المسألة الثانية - انفصام المدفوعات المباشرة - هي أكثر المسائل عرضة للنقد بلا شك. فالفلاحون يخشون من أن تؤدي عملية الانفصام الكامل للمدفوعات، إلى حمل الكثيرين على ترك العمل الزراعي، مما يمكن أن يسفر أيضا عن ضياع فرص كثيرة للعمل.

ويلخص الإطار التالي الاتفاقيات القطاعية الرئيسية لمراجعة منتصف المدة. وفيما يلي، سيجري تناول عدة عوامل بطريقة أكثر عمقا (مثل : الانفصام، والتعديل المتدرج والتنمية الريفية).

إطار 1-1 - العناصر القطاعية الأساسية للسياسة الزراعية المشتركة بعد إصلاحها

الحبوب
الإبقاء على سعر التدخل الحالي للحبوب. ويظل المبلغ الأساسي للمحاصيل الحقلية عند 63 يورو للطن. إن التصحيح الموسمي الجاري لأسعار التدخل (الزيادات الشهرية) سوف يتم تخفيضه بنسبة 50%. وسوف يتم استبعاد محصول الشيلم من نظام التدخل تفاديا لمزيد من التراكم في المخزون بسبب التدخل.
المحاصيل البروتينية
سوف يتم الاحتفاظ بالإضافة الحالية للمحاصيل البروتينية (9ر5 يورو/طن)، وتحويلها إلى المبلغ الذي يدفع للمساحة المخصصة للمحاصيل وهي 55ر57 يورو/هكتار. وسوف يتم دفع هذه المبالغ في حدود المساحة القصوى المضمونة، والتي تم تحديدها بـ 1ر4 مليون هكتار.
دعم محاصيل الطاقة - ائتمان الكربون
تقترح اللجنة مساعدة مقدارها 45 يورو/هكتار لمحاصيل الطاقة. ويسري ذلك على مساحة أقصاها 1500000 هكتار. ولا يتم منح هذه الإعانة إلا بالنسبة للمساحات التي يغطي إنتاجها عقد مبرم بين الفلاح وجهة التصنيع، ما عدا الحالات التي تجرى فيها عمليات التصنيع بمعرفة الفلاح في موقع الحيازة الزراعية.
القمح الصلب (الدوروم)
سوف يتم دفع الزيادة بالنسبة للقمح الصلب في مناطق إنتاجه التقليدية، بغض النظر عن الإنتاج. وربما تقرر الدول الأعضاء الحفاظ على نسبة 40% مرتبطة بالإنتاج. وسوف يتم تثبيت المبلغ عند 313 يورو/هكتار في سنة 2004، 291 يورو/هكتار في سنة 2005، 285 يورو/هكتار من سنة 2006، وسوف يتم إدراج المبلغ في المدفوعات التي تقدم لكل مزرعة على حدة. وسوف يقدم حافز تشجيعي جديد لتحسين جودة القمح الدوروم المستخدم في إنتاج السميد (الدقيق الفاخر) والمكرونة.

بطاطس النشا
تقضي السياسة الحالية بتقديم مدفوعات مباشرة لمنتجي بطاطس النشا. وقد تم تثبيت هذه المبالغ عند 110ر54 يورو/طن في إطار أجندة سنة 2000. وسوف يتم إدراج 40% من هذه المدفوعات في المدفوعات التي تقدم لكل مزرعة على حدة على أساس الكميات الشاملة التي يتم تسليمها للصناعة. أما المبلغ الباقي فسوف يتم الحفاظ عليه كمبلغ خاص بالمحصول بالنسبة لبطاطس النشا – وسوف يتم الحفاظ على الحد الأدنى للسعر، وكذلك المبلغ المخصص لإنتاج النشا.
العلف الجاف
سوف يعاد توزيع الدعم في قطاع الأعلاف الجافة بين المزارعين وجهة التسنيع. وسوف يتم دمج الدعم المباشر للمزارعين ضمن المبلغ الذي يدفع لكل مزرعة على حدة، بناء على الكميات الشاملة المسلمة لجهة التصنيع. وسوف تطبق السقوف الوطنية للإنتاج حتى يؤخذ في الحسبان الكميات الوطنية المضمونة حاليا. وسوف يتم تثبيت الإعانة عند 33 يورو/طن في سنة 2004/ 2005.
الأرز
من أجل تثبيت موازنات السوق، الراجعة بشكل خاص إلى مبادرة "كل شيء إلا السلاح" (EBA) قرر المجلس تخفيض سعر التدخل بنسبة 50%، إلى 150 يورو/طن، تمشيا مع أسعار السوق، في إجراء تخفيضي، من خطوة واحدة، وحفاظا على استقرار دخول المنتجين، سوف يجري زيادة الإعانة المباشرة الحالية من 52 يورو/طن إلى 177 يورو/طن، وهو سعر يعادل إجمالي تعويض الحبوب في ظل إصلاحات 1992 وأجندة سنة 2000. ومن هذا، سوف يتم دفع 102 يورو/طن كجزء من المدفوعات لكل مزرعة، وسوف يتم دفعه على أساس الحقوق الشاملة التي تحدد الحد الأقصى للمساحة الحالية المضمونة (MGA). وأما المبلغ الباقي وهو 75 يورو/طن مضروبا في ناتج الإصلاح لعام 1995، فسوف يتم دفعه كإعانة خاصة بالمحصول.
النُقل nuts
سوف يستبدل بالنظام الحالي، سعر سنوي موحد لدفع 120ر75 يورو/هكتار لمساحة تبلغ 800000 هكتار، مقسمة إلى مساحات وطنية مضمونة بالنسبة لمحاصيل اللوز، والبندق، والجوز، والفستق والخروب. ويمكن رفع هذه الإعانة بمعرفة الدول الأعضاء، بمبلغ سنوي أقصاه 120ر75 يورو/هكتار.
منتجات الألبان
قرر المجلس الأخذ بنظام معدل للحصص من منتجات الألبان حتى السنة الزراعية 2015/2014، لكي يكفل نظاما مستقرا لمنتجي منتجات الألبان. كما قرر المجلس إجراء تخفيضات غير متماثلة في الأسعار في قطاع الألبان. وسوف يتم تخفيض سعر التدخل بالنسبة للزبد بنسبة 25% (– 7% في 2004، 2005، 2006، – 4% في 2007)، وهو تخفيض إضافي في السعر يبلغ10% بالمقارنة بأجندة 2000. وبالنسبة لأسعار اللبن البودرة منزوع الدسم، فسوف يتم تخفيضها بنسبة 15% (بنسبة 5% على امتداد 3 سنوات من 2004–2006) حسب المتفق عليه في أجندة سنة 2000. والتعويض محدد على النحو التالي : 11ر81 يورو/طن في سنة 2004، 23ر65 يورو في 2005، 35ر5 يورو من سنة 2006 فصاعدا.

المصدر : الإدارة العامة للزراعة التابعة للجنة الأوربية (2003). ويقوم الاتحاد الأوربي بإصلاح سياسته الزراعية بشكل أساسي، تحقيقا لهدف الزراعة المستدامة في أوربا. IP/03/898 لوكسمبورج، 26 يونية 2003 .

1-3 - القضايا المتعلقة بإصلاح السياسة الزراعية المشتركة : الفصام، والتعديل المتدرج، والتنمية الريفية

تشكل هذه الجوانب الثلاثة المترابطة، إطارا مشتركا يضم عناصر بالغة الأهمية، كما يضم عدة معوقات ونقاط ضعف - تتعلق أساسا بالدول الجنوبية في الاتحاد - ترجع إلى التعديلات الأخيرة المطلوبة من أجل الاتفاق النهائي.

الفصام decoupling : ويستهدف تحويل المدفوعات المباشرة التي تتم في ظل المشروعات المختلفة لدعم السوق، إلى مبلغ يدفع لكل مزرعة - على الرغم من أن هذا لم يتحقق كاملا بعد، كما سوف يتضح فيما بعد أدناه. وبالإضافة إلى ذلك، فسوف تخضع تلك المزارع التي تتلقى أكثر من 5000 يورو/سنويا من هذه المدفوعات الجديدة المنفصمة (جزئيا)، لتخفيض نسبي، هو ما يعرف بالتعديل المتدرج، وسوف تكرس الوفورات الناجمة عن التعديل المتدرج لإجراءات التنمية الريفية، كوسيلة لتعزيز "الركن الثاني" من السياسة الزراعية المشتركة. وعلى الرغم من ذلك، فإن الجوانب الثلاثة تنطوي على مزايا وعيوب معا، كما سوف يتضح من الفقرات التالية.

1-3-1 - **الفصام** decoupling

إن العنصر الأكثر إبداعا، الذي أدخل على مراجعة منتصف المدة، بل وأكثرها راديكالية، كان يتمثل بلا شك في عملية الفصام المتعلقة بالمدفوعات المباشرة. فبهذه الآلية، اتخذ الاتحاد الأوربي أداة من أدوات السياسات، التي كثيرا ما اقترحت وجرى تحليلها في المنتديات الأكاديمية، ولكنها نادرا ما استخدمت استخداما فعليا في السياسة الزراعية.

وقد تم تعريف المدفوعات المنفصمة بطرق كثيرة، ولكن ربما كان أكثر التعريفات تواترا، هو التعريف الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD (أنظر الإطار أدناه).

إطار 1-2 تعريف فك الارتباط (الفصام)

الفصام، مفهوم، جرى استقاؤه من مناقشة السياسات. ويرتكز هذا المفهوم على معيار عام ورد في المرفق الثاني من URAA (الإطار الأخضر) وينطبق على السياسات التي ليس لها أثر على التجارة والإنتاج. ويمكن لنا أيضا استخدام أفكار أكثر تحديدا تتعلق بالفصام، مثل الفصام الكامل، والفصام الكامل الفعال، ودرجة الفصام.

الفصام الكامل : وهي فكرة رسمية تم استقاؤها من " كاهل" (1997) Cahill [(أ)]، وتعتبر السياسة منفصمة تماما إذا لم "تؤثر على قرارات الإنتاج للفلاحين الذين يتلقون المدفوعات، وإذا كانت تسمح بحرية تحديد الأسعار في السوق". وهذا يعني، أن عملية الفصام الكامل، فكرة تقييدية للغاية، لا تتطلب تغييرا في طريقة اتخاذ الفلاحين والمستهلكين لقراراتهم. وهي فكرة تقوم على عملية التعديل، وليس فقط على قيم التوازن. وبعد الأخذ بسياسة الفصام الكامل، فإنه يجب ألا يتغير شكل ووضع منحنيات العرض والطلب.

الفصام الكامل الفعال : وهي فكرة رسمية أيضا تم استقاؤها من كاهل (1997) Cahill. وتعتبر منفصمة بالكامل انفصاما فعالا، إذا أسفرت عن مستوى من الإنتاج والتجارة، يتكافأ مع ما يمكن أن يكون قد حدث، إذا لم تكن السياسة قد وضعت في نصابها. وترتكز هذه الفكرة على توازن الكميات. ويمكن أن يتغير شكل منحنى الطلب أو منحنى العرض بسبب الفعالية الكاملة لانفصام السياسات، حتى ولو لم يتغير توازن المنتج أو توازن المستهلك.

درجة الفصام : وهو مؤشر لقياس فعالية الاقتران الكامل، قياسا مستقلا عن الوحدات المستخدمة في قياس الإنتاج. وإذا كانت قيمة مؤشر درجة الفصام تساوي واحدا، فهذا يعني أن السياسة منفصمة انفصاما كاملا وفعالا، بمعنى أن أثرها صفر على الإنتاج و/أو التجارة. وإذا كانت درجة الفصام صفرا، فهذا يعني أن أثر الإنتاج و/أو التجارة الناجم عن السياسة، يتساوى مع الزيادة في معادل دعم المنتج في الأسعار الفعلية للإنتاج. ويمكن أن تكون درجة الفصام أيضا أعلى من 1 (الآثار السلبية للإنتاج) أو أن تكون سلبية (أثر الإنتاج أعلى من التغيير في معادل دعم المنتج في شكل دعم أسعار السوق).

(أ) كاهل س. أ. (1997) "حساب معدل الفصام للمحاصيل في ظل إصلاح السياسة الزراعية المشتركة للبذور الزيتية" . مجلة الاقتصاد الزراعي، المجلد 48 (3) : 349-378

المصدر : إدارة الأغذية والزراعة والثروة السمكية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2002)، الفصام : نظرة كلية شاملة - باريس

وطبقا للجنة الأوربية، فإن المدفوعات المنفصمة - التي يجب ان تكمل تحويل الدعم من السلعة إلى المنتج التي بدأت في 1992 - تتمتع بعدة مزايا (مثل تبسيط خطط الدعم، وتوجيه الإنتاج نحو السوق بدرجة أكبر، والحد من الصراعات التجارية في المفاوضات المتعددة الأطراف .الخ).

وقد اقترحت المفوضية الأوربية مبدئيا (يوليو 2002، يناير 2003) انفصاما كاملا اعتبارا من عام 2004، ومن ثم يكون هنالك مبلغ واحد يمثل دخلا منفصما للمزرعة، يغطي : الحبوب، والبذور الزيتية، والمحاصيل البروتينية، والكتان، والقنب، وبذر الكتان، والكميات الإضافية من القمح الصلب وبطاطس النشا (50% فقط)، والبقوليات، والأرز، والأعلاف الجافة، واللحم البقري، والضأن، والألبان. وكانت عملية الفصام الكامل – طبقا لهذا الرأي – هي السبيل الوحيد لتفادي تعقيدات شديدة في تطبيق السياسة الزراعية المشتركة.

ومع ذلك، فإن عدة دول – ومعظم منظمات الفلاحين وغيرها من العناصر الفاعلة المعنية – قد أبدت معارضة قوية لعملية الفصام. وكانت الأسباب الرئيسية التي أبدتها تلك الجهات تتمثل في فقدان أدوات التدخل في الأسواق الزراعية، ثم هناك مخاطر التوقف في المناطق ذات الإنتاجية الأقل على وجه التحديد (وهي حجة أيدتها عدة دراسات حول آثار الفصام).

وأخيرا، وبعد مناقشات مكثفة للغاية بين مختلف الأطراف، قدمت اتفاقية يونية 2003 فكرة الفصام الطوعي الجزئي، الذي نشرحه في الإطار التالي

إطار 1–3 – نظام المدفوعات المنفصمة

	اتفاقيات يونية 2003
النطاق	سوف يحل مبلغ واحد يدفع للمزرعة محل معظم الحوافز المدفوعة في ظل مختلف المنظمات التابعة للسوق المشتركة. ونتيجة لذلك، فإن معظم مدفوعات الاتحاد الأوربي المباشرة لن تكون مرتبطة بعد ذلك بالإنتاج. أما الدول الأعضاء التي ترى أنه من الضروري تقليل مخاطر هجر الأراضي (تركها بورا)، يمكن أن تحتفظ بنسبة من المدفوعات المرتبطة بالإنتاج الحالي تصل إلى 25% لكل هكتار في القطاع الزراعي، ويجوز، بشكل تبادلي، الاستمرار في تقديم 40% من الحوافز المقدمة للكميات الإضافية المنتجة من القمح الصلب (الديوروم) بحيث ترتبط بالإنتاج. وفيما يتعلق بقطاع اللحوم البقرية، فقد تقرر الدول الأعضاء : – الاحتفاظ بنسبة تصل إلى 100% من الحوافز الحالية لعجول البتلو، و 40% من الحوافز التي تقدم للأبقار المذبوحة، أو – الاحتفاظ بنسبة تصل إلى 100% من حوافز الأبقار المذبوحة أو بدلا من ذلك الاحتفاظ بنسبة تصل إلى 75% من الحوافز الخاصة لذكور الأبقار. ويمكن الحفاظ على نسبة قصوى تصل إلى 50% من حوافز الضأن والماعز، بما في ذلك الحوافز الاضافية في المناطق الأقل تميزا، وتظل هذه النسبة مرتبطة بالإنتاج. وسوف يتم إدراج المبالغ الخاصة بمنتجات الألبان، ضمن المبلغ الواحد للمزرعة اعتبارا من عام2008، عندما يكون قد تم تطبيق الإصلاح في مجال منتجات الألبان تطبيقا كاملا. ويجوز للدول الأعضاء تطبيق هذا النظام قبل هذا الموعد.

الفترة المرجعية	2000 – 2001 – 2002
الإعانة الإضافية	يجوز للدول الأعضاء تقديم مبالغ إضافية، بحد أقصى 10% من المبلغ الموحد الذي يقدم للمزرعة، للفلاحين بغية تشجيعهم على ممارسة أنشطة زراعية معينة تمثل أهمية للبيئة، وجودة الإنتاج، والتسويق.
سريان الاتفاقية	سوف يدخل النظام الجديد حيز التنفيذ في سنة 2005. وإذا احتاجت إحدى الدول فترة انتقالية بسبب ظروفها الزراعية الخاصة، فإنه يجوز لها تطبيق نظام المبلغ الموحد للمزرعة اعتبارا من عام 2007 على أقصى حد.

المصدر : الإدارة العامة للزراعة، المفوضية الأوربية (2003). يقوم الاتحاد الأوربي بإصلاح سياسته الزراعية إصلاحا جذريا تحقيقا لهدف الزراعة المستدامة في أوربا، لوكمسبورج 26 .30/898/ IP يونيه سنة 2003.

ويمكن أن نلاحظ كيف انتهى الأمر بالمفوضية الأوربية إلى أن تعرض على دول أعضاء معينة عدة احتمالات ممكنة للانفصام الجزئي – في ظل مخطط عام للفصام الكلي – حتى يتسنى لها التغلب على العقبات الكبيرة التي عرضتها. ومن ثم، فإنه يمكن للحكومات الوطنية تصميم نماذج مختلفة من المدفوعات لمشروعات الدعم الرئيسية (لقطاعات المحاصيل الحقلية، واللحوم البقرية، والضأن والماعز ومنتجات الألبان). وهكذا نواجه بعملية إعادة تأميم للسياسة الزراعية المشتركة – ليس فقط فيما يتعلق بعملية صنع القرارات، حيث تستطيع كل دولة اختيار نماذج مختلفة من الفصام، ولكن فيما يتعلق بعملية التمويل كذلك، حيث يجوز للدول الأعضاء تقديم مبالغ إضافية في حدود النسبة القصوى 10% من مجموع مدفوعات المزرعة الواحدة إلى المزارعين لتشجع أنواعا معينة من الزراعة التي تمثل أهمية خاصة للبيئة، وجودة الإنتاج والتسويق (سلسلة واسعة من الاحتمالات).

ورغم أنه من السابق لأوانه، أن تتوفر لدينا معلومات حول أي من الدول الأعضاء سيقوم باستخدام هذه الإمكانية، وكيفية تنفيذها لذلك، إلا أنه من المرجح أن تكون الدول المستخدمة الرئيسية لهذه الإمكانية، هي الدول ذات الميزانية الضخمة الموارد (وليس دول البحر الأبيض المتوسط).

على أن هذا ليس هو العامل الوحيد الذي يدع الدول الجنوبية في حالة أسوأ. حيث أن مراجعة منتصف المدة من شأنها أيضا تجميد المدفوعات المباشرة الحالية التي تمنح في ظل أهم المنظمات التابعة للسوق المشتركة، وقد أثارت هذه النقطة قدرا كبيرا من الانتقادات، التي جاءت أساسا من الدول الأوربية الجنوبية، بسبب التوزيع غير المتكافئ لمتوسط المبالغ المقدمة للفلاحين حسب الإنتاج السابق لغلات كل منطقة، والتي كانت تستخدم كأساس لحساب المدفوعات المباشرة (والتي كانت تسمى تعويضات من قبل) في سنة 1992. وفي حقيقة الأمر، فإن المزايا التي تعود على الفلاحين من المدفوعات التي تتم في ظل السياسة الزراعية المشتركة، تتفاوت تفاوتا كبيرا، كما توضح ذلك الأرقام التالية :

شكل ١-١ - متوسط المدفوعات حسب المستفيد. من حوافز المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية

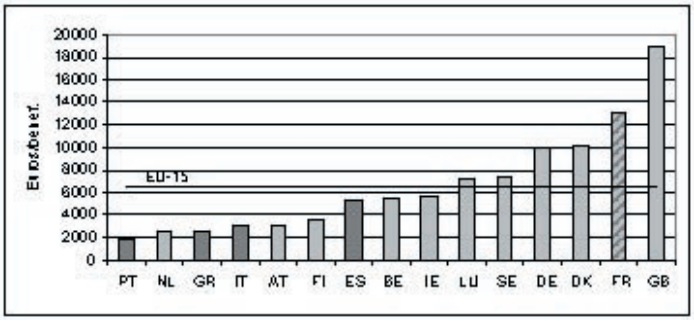

المصدر : إيضاح تفصيلي قمنا به بناء على ما استقيناه من : الإدارة العامة للزراعة. المفوضية الأوربية (2002) - مذكرة /198/02. بروكسل. أكتوبر 2002. بيانات السنة المالية 2000

وهنالك أيضا اختلافات كبيرة على المستوى الإقليمي. وهي ترتبط ارتباطا كبيرا بإجمالي القيمة المضافة في الزراعة.

شكل 1-2

العلاقة بين القيمة المضافة وإجمالي دعم السياسة الزراعية المشتركة لمناطق الاتحاد الأوربي 1998

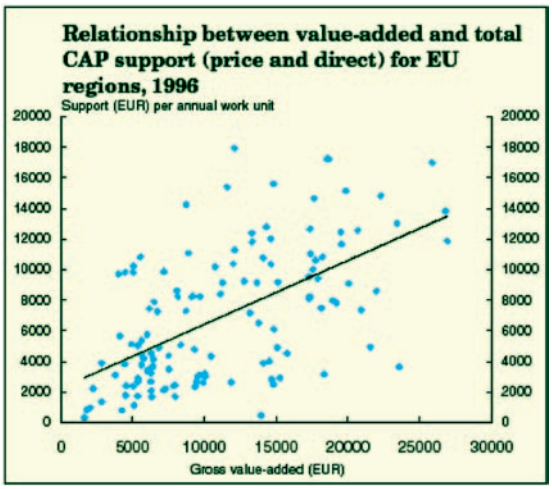

المصدر : المفوضية الأوربية (2003) التقرير المرحلي الثاني بشأن التماسك الاقتصادي والاجتماعي . اللجنة (2003) 34. نهائي.

ولا يمكن الحد من هذا التفاوت الملحوظ في التوزيع بين الفلاحين – وهو موروث من السياسة التعويضية للمدفوعات – إلا من خلال التعديل التدريجي، وبطريقة سلسة، كما سوف يظهر في الصفحات التالية. والسؤال الأساسي هو : إذا كانت هذه المدفوعات المنفصمة سوف تفقد الجانب القطاعي لها، حيث إنها سوف تشكل أداة ريفية وبيئية جديدة من الآن فصاعدا، فليس ثمة أسباب تبرر هذه المعاملة غير العادلة للفلاحين الذين يقدمون خدمات اجتماعية وبيئية مماثلة. ومع ذلك، فإنه يتعين علينا أن ندرك أن تغيير هذا الوضع من شأنه إحداث تغيير جذري في السياسة الزراعية المشتركة، وربما يؤدي إلى عدم الوصول إلى اتفاق نهائي.

جدول 1-2 – المساعدات المباشرة للمنتجين (المرجع : 99/1259) – السنة المالية 2000
جميع المدفوعات المباشرة (بالمليون يورو)

الفئة (€*1000)	بلجيكا	الدانمارك	ألمانيا	اليونان	أسبانيا	فرنسا	أيرلندا	إيطاليا
0 >	0,0	0,0	-0,2	0,0	-0,2	0,0	-0,2	0,0
1,25 >-0	6,1	5,3	53,5	72,7	101,0	44,4	16,5	201,5
2 >-1,25	8,2	8,6	58,7	58,0	85,4	48,7	24,7	140,9
5 >-2	56,5	57,8	344,2	209,9	344,5	306,0	141,2	469,6
10 >-5	53,4	89,8	437,6	185,1	429,3	584,8	197,9	376,8
20 <-10	65,8	173,0	677,4	129,1	575,8	1292,9	193,4	379,7
50 >-20	49,6	211,4	637,5	59,6	519,1	2302,0	123,4	317,3
100 >-50	6,1	64,2	267,0	6,0	230,6	1008,4	22,9	117,4
200>-100	1,0	16,5	276,4	1,4	129,6	191,0	6,4	52,4
300 >-200	0,0	4,8	214,6	0,7	34,6	13,9	1,1	14,1
500 >-300	0,0	0,5	301,0	0,0	21,4	5,4	0,6	9,4
500فأكثر	0,0	1,1	347,7	0,0	15,0	0,6	0,0	8,1
المجموع	**246,6**	**633,0**	**3615,5**	**722,5**	**2486,2**	**5798,3**	**728,0**	**2087,1**

الفئة (€*1000)	لوكسمبورج	هولندا	النمسا	البرتغال	فنلندا	السويد	بريطانيا	الاتحاد الأوربي
0 >	0,0	0,0	-0,1	-0,1	0,0	-0,1	-1,6	-2,6
1,25 >-0	0,2	16,5	35,9	53,0	13,8	9,2	15,7	645,4
2 >-1,25	0,2	16,1	29,5	18,7	18,2	10,6	16,8	543,4
5 >-2	2,3	72,7	108,3	44,4	78,8	55,1	87,1	2378,4
10 >-5	4,3	25,0	108,9	26,3	75,3	79,4	159,3	2833,2
20 <-10	5,1	21,6	95,1	33,5	56,9	110,4	322,5	4132,3
50 >-20	3,1	12,1	33,4	59,0	17,7	125,4	794,9	5265,5
100 >-50	0,2	2,2	6,2	49,5	1,0	45,1	691,3	2518,3
200>-100	0,0	0,8	4,6	27,6	0,0	16,8	446,8	1171,3
300 >-200	0,0	0,0	1,9	5,2	0,0	3,9	123,0	417,8
500 >-300	0,0	0,0	1,2	2,4	0,0	1,1	66,3	409,2
500فأكثر	0,0	0,5	2,0	1,5	0,0	0,9	44,5	421,8
المجموع	**15,5**	**167,5**	**427,0**	**320,9**	**261,6**	**457,9**	**2766,6**	**20734,1**

من أجل حماية سرية أسماء المستفيدين، لم تظهر في هذا الجدول الأرقام التي تقل عن 10.

جدول 1-3 – المساعدات المباشرة للمنتجين (المرجع : 99/1259) السنة المالية 3000
عدد المستفيدين (بالألف)

الفئة (€*1000)	بلجيكا	الدانمارك	ألمانيا	اليونان	أسبانيا	فرنسا	أيرلندا	إيطاليا
0 >	0,2	0,1	0,2	0,0	0,3	0,0	0,3	0,0
1,25 >-0	9,1	7,9	87,9	129,9	187,9	67,1	23,9	362,9
2 >-1,25	5,1	5,3	36,5	36,3	53,5	30,3	15,3	88,7
5 >-2	16,0	16,3	99,0	65,5	104,9	87,1	42,5	145,7
10 >-5	7,5	12,1	60,1	26,9	60,1	79,0	28,0	53,6
20 <-10	4,8	12,2	48,6	9,6	42,3	90,3	14,3	27,7
50 >-20	1,8	7,2	22,1	2,2	17,8	75,3	4,5	10,9
100 >-50	0,1	1,0	3,9	0,1	3,4	15,5	0,4	1,8
200>-100	0,0	0,1	2,0	0,0	1,0	1,6	0,1	0,4
300 >-200	0,0	0,0	0,9	0,0	0,1	0,1	0,0	0,1
500 >-300	0,0	0,0	0,8	0,0	0,1	0,0	0,0	0,0
500فأكثر	0,0	0,0	0,5	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
المجموع	**44,5**	**62,2**	**362,4**	**270,5**	**471,4**	**446,1**	**129,1**	**691,7**

الفئة (€*1000)	لوكسمبورج	هولندا	النمسا	البرتغال	فنلندا	السويد	بريطانيا	الاتحاد الأوربي
0 >	0,0	0,0	0,1	0,3	0,1	0,0	0,1	1,6
1,25 >-0	0,3	26,5	61,5	138,4	20,2	14,3	25,7	1163,4
2 >-1,25	0,1	10,0	18,5	11,9	11,3	6,6	10,5	339,9
5 >-2	0,6	21,4	33,7	14,4	24,2	16,6	26,2	714,0
10 >-5	0,6	3,5	15,6	3,8	10,8	11,2	22,2	394,9
20 <-10	0,4	1,6	7,1	2,4	4,3	7,9	22,3	295,7
50 >-20	0,1	0,4	1,3	1,9	0,7	4,3	25,1	175,4
100 >-50	0,0	0,0	0,1	0,7	0,0	0,7	10,1	37,7
200>-100	0,0	0,0	0,0	0,2	0,0	0,1	3,4	8,8
300 >-200	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,5	1,7
500 >-300	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,2	1,1
500فأكثر	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,1	0,6
المجموع	**2,1**	**63,5**	**137,8**	**174,0**	**71,5**	**61,7**	**146,4**	**3134,8**

جدول 1-4 - المساعدات المباشرة للمنتجين (المرجع : 99/1259) السنة المالية 2000
كافة المدفوعات المباشرة (%)

الفئة (€*1000)	بلجيكا	الدانمارك	ألمانيا	اليونان	أسبانيا	فرنسا	أيرلندا	إيطاليا
0 >	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
1,25 >-0	2,5	0,8	1,5	10,1	4,1	0,8	2,3	9,7
2 >-1,25	3,3	1,4	1,6	8,0	3,4	0,8	3,4	6,8
5 >-2	22,9	9,1	9,5	29,1	13,9	5,3	19,4	22,5
10 >-5	21,6	14,2	12,1	25,6	17,3	10,1	27,2	18,1
20 <-10	26,7	27,3	18,7	17,9	23,2	22,3	26,6	18,2
50 >-20	20,1	33,4	17,6	8,2	20,9	39,7	17,0	15,2
100 >-50	2,5	10,1	7,4	0,8	9,3	17,4	3,2	5,6
200>-100	0,4	2,6	7,6	0,2	5,2	3,3	0,9	2,5
300 >-200	0,0	0,8	5,9	0,1	1,4	0,2	0,2	0,7
500 >-300	0,0	0,1	8,3	0,0	0,9	0,1	0,1	0,5
500فأكثر	0,0	0,2	9,6	0,0	0,6	0,0	0,0	0,4
المجموع	**100,0**	**100,0**	**100,0**	**100,0**	**100,0**	**100,0**	**100,0**	**100,0**

الفئة (€*1000)	لوكسمبورج	هولندا	النمسا	البرتغال	فنلندا	السويد	بريطانيا	الاتحاد الأوربي
0 >	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	-0,1	0,0
1,25 >-0	1,1	9,9	8,4	16,5	5,3	2,0	0,6	3,1
2 >-1,25	1,4	9,6	6,9	5,8	7,0	2,3	0,6	2,6
5 >-2	14,8	43,4	25,4	13,8	30,1	12,0	3,1	11,5
10 >-5	28,1	14,9	25,5	8,2	28,8	17,3	5,8	13,7
20 <-10	33,1	12,9	22,3	10,4	21,7	24,1	11,7	19,9
50 >-20	20,0	7,2	7,8	18,4	6,8	27,4	28,7	25,4
100 >-50	1,6	1,3	1,5	15,4	0,4	9,9	25,0	12,1
200>-100	0,0	0,5	1,1	8,6	0,0	3,7	16,2	5,6
300 >-200	0,0	0,0	0,4	1,6	0,0	0,8	4,4	2,0
500 >-300	0,0	0,0	0,3	0,7	0,0	0,2	2,4	2,0
500فأكثر	0,0	0,3	0,5	0,5	0,0	0,2	1,6	2,0
المجموع	**100,0**	**100,0**	**100,0**	**100,0**	**100,0**	**100,0**	**100,0**	**100,0**

جدول 1-5 – المساعدات المباشرة للمنتجين (المرجع : 99/1259) السنة المالية 2000
عدد المستفيدين (%)

الفئة (€*1000)	بلجيكا	الدانمارك	ألمانيا	اليونان	أسبانيا	فرنسا	أيرلندا	إيطاليا
0 >	0,4	0,1	0,1	0,0	0,1	0,0	0,2	0,0
1,25 >-0	20,5	12,7	24,3	48,0	39,9	15,0	18,5	52,5
2 >-1,25	11,4	8,5	10,1	13,4	11,4	6,8	11,9	12,8
5 >-2	35,9	26,3	27,3	24,2	22,2	19,5	32,9	21,1
10 >-5	16,9	19,4	16,6	9,9	12,8	17,7	21,7	7,7
20 <-10	10,7	19,6	13,4	3,6	9,0	20,2	11,0	4,0
50 >-20	4,0	11,6	6,1	0,8	3,8	16,9	3,4	1,6
100 >-50	0,2	1,6	1,1	0,0	0,7	3,5	0,3	0,3
200>-100	0,0	0,2	0,5	0,0	0,2	0,3	0,0	0,1
300 >-200	0,0	0,0	0,2	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
500 >-300	0,0	0,0	0,2	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
500فأكثر	0,0	0,0	0,1	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
المجموع	**100,0**	**100,0**	**100,0**	**100,0**	**100,0**	**100,0**	**100,0**	**100,0**

الفئة (€*1000)	لوكسمبورج	هولندا	النمسا	البرتغال	فنلندا	السويد	بريطانيا	الاتحاد الأوربي
0 >	0,0	0,0	0,1	0,2	0,1	0,0	0,1	0,1
1,25 >-0	13,6	41,7	44,6	79,5	28,2	23,2	17,6	37,1
2 >-1,25	6,1	15,8	13,4	6,8	15,8	10,7	7,2	10,8
5 >-2	29,6	33,6	24,4	8,3	33,9	27,0	17,9	22,8
10 >-5	28,2	5,6	11,3	2,2	15,0	18,1	15,2	12,6
20 <-10	17,4	2,5	5,2	1,4	6,0	12,8	15,3	9,4
50 >-20	5,2	0,7	0,9	1,1	1,0	6,9	17,1	5,6
100 >-50	0,0	0,1	0,1	0,4	0,0	1,1	6,9	1,2
200>-100	0,0	0,0	0,0	0,1	0,0	0,2	2,3	0,3
300 >-200	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,4	0,1
500 >-300	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,1	0,0
500فأكثر	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
المجموع	**100,0**	**100,0**	**100,0**	**100,0**	**100,0**	**100,0**	**100,0**	**100,0**

ثمة نقطة أخرى بالغة الأهمية، ألا وهي لائحة استخدام مستحقات الدفع. ذلك أنه وفقا للائحة النهائية، سوف يحصل الفلاح على مبلغ عن كل هكتار، يتم حسابه بقسمة المبلغ الأساسيreference amount على متوسط عدد الهكتارات التي تعطى الحق في المدفوعات المباشرة، أثناء الفترة المرجعية.

ويجوز نقل المستحقات عن طريق البيع، بالأرض أو بدونها (لفلاح آخر فقط مقيم داخل نفس الدولة العضو). ومن الناحية الأخرى، فإن عملية التأجير أو ما شابه ذلك من معاملات سوف يسمح بها فقط إذا كانت المستحقات المنقولة مقترنة بنقل عددٍ مساوٍ من الهكتارات الصالحة. وتفتح هذه النقطة الأخيرة سلسلة واسعة من الاحتمالات وعدم اليقين، وهو الأمر الذي يتعين توضيحه في اللوائح المستقبلية. وفي أسبانيا، على سبيل المثال، يتضح بجلاء أثر المدفوعات المباشرة على نظم حيازة الأراضي الزراعية، والمخطط الجديد للفصام يمكن أن يسفر عن آثار جديدة وغير متوقعة بشأن العلاقة بين أصحاب الأرض والمستأجرين.

1-3-2 - التعديل المتدرج

التعديل المتدرج هو السبيل للحد من آثار التوزيع غير العادل للسياسة الزراعية المشتركة، وكما ذكرنا في المقدمة، فإنه قد تم استحداث هذه الأداة بطريقة سلسة في أجندة 2000، بعد تلقي الانتقادات، عندما تم الإفصاح جزئيا عن الدعم المزرعي عن طريق استحداث نظام المدفوعات المباشرة.

وكان من الواضح نسبيا من البداية، أن مراجعة منتصف المدة سوف تفرض تعديلا إجباريا متدرجا، وعلى هذا، فإن مقترحات يوليو سنة 2002، ويناير سنة 2003، قد نصت على تخفيض ملحوظ في المدفوعات بالنسبة للمزارع التي تتلقى أكثر من 5000 يورو/سنة. وقد استحدث التعديل المتدرج المقترح نسبة تصاعدية تفاضلية لتخفيض المساعدات، مانحا امتيازا للمدفوعات حتى 5000 يورو، ونسبة وسطية لتخفيض المساعدات، بالنسبة للمدفوعات التي تتراوح ما بين 5000 – 50000 يورو، ونسبة تخفيض كاملة للمدفوعات التي تزيد على 50000 يورو (وتصل نسبة التخفيض هذه إلى 19%).

وعلى أية حال، فإننا نجد هنا مرة أخرى، أن النصوص النهائية المتفق عليها، قد قطعت شوطا طويلا انطلاقا من الأهداف المبدئية، وسوف يتم تخفيض المدفوعات المباشرة للمزارع الكبرى على النحو التالي (مع بقاء المناطق النائية معفاة من التعديل التدريجي).[6]

جدول 1-6- النسب المئوية للتعديل المتدرج

ميزانية العام (%)	2005	2006	2007	2008 إلي 2013
مزارع ذات مدفوعات مباشرة حتي 5000 يورو في العام	0	0	0	0
أكثر من 5000 يورو	3	4	5	5

المصدر : الإدارة العامة للزراعة، المفوضية الأوربية (2003) قام الاتحاد الأوربي بإدخال إصلاحات جذرية على سياسته المزرعية بغية تحقيق أعمال مزرعية مستدامة في أوربا، IP/03/898 لوكسمبورج، 26 يونية 2003

[6] لن تطبق تخفيضات الإعفاءات المباشرة في الدول المنضمة أيضا، حتى تصل المدفوعات المباشرة إلى المستوى العادي في الاتحاد الأوربي.

ووفقا لتقديرات اللجنة، فإن نسبة تعديل متدرج تبلغ 5% سوف تسفر عن وفورات تبلغ 2ر1 بليون يورو في السنة.

ويجب أن نبرز نقطتين في هذا الخصوص . الأولى : أنه من المنتظر أن يؤثر التعديل المتدرج على دول الاتحاد الأوربي من نواحٍ مختلفة بسبب الاختلافات في توزيع المدفوعات، ومن ذلك مثلا، أن تطبيق امتياز الـ 5000 يورو - يعني أن بعض الفلاحين لا يتأثرون بتلك التخفيضات - سوف يكون له أثر أقل في تلك الدول التي بها نسبة مئوية عالية من الفلاحين الذين يقعون تحت ذلك الحد الأدنى (أنظر شكل 1-3) الذي يوضح أن الدول الجنوبية تقع ضمن هذا النطاق.

شكل 1-3 - النسبة المئوية للمستفيدين الذين يتلقون أقل من 5000 يورو/سنة
بالنسبة لحوافز المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية

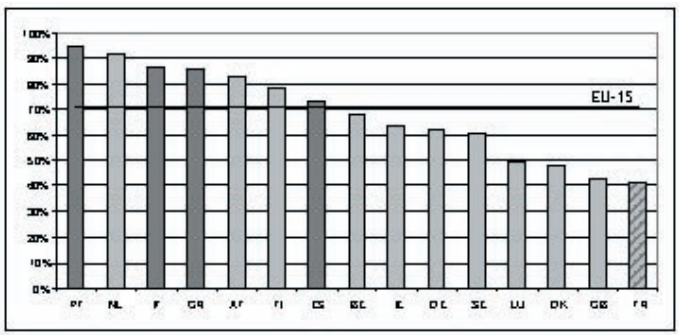

المصدر : بيان تفصيلي قمنا به واستقيناه من الإدارة العامة للزراعة، المفوضية الأوربية (2002) مذكرة/02/ 190 . بروكسل 1 أكتوبر سنة 2002، بيانات السنة المالية 2000.

الثانية : تخصيص وفورات التعديل المتدرج لإجراءات التنمية الريفية، ووفقا للاقتراحات الأولية فإنه كان يتعين توزيع تلك الوفورات بين الدول الأعضاء طبقا لمعايير التضامن : (معايير المساحة الزراعية، والعمالة الزراعية، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في القوة الشرائية) وهذا يعني أن تلك المعايير تستفيد منها الدول الجنوبية.

وعلى أية حال، فإننا نجد هنا مرة أخرى، أن الاتفاقية النهائية كانت تعكس معارضة الدول ذات المساهمة الصافية. وفي الواقع، فإنه فيما يخص توزيع الأموال المتولدة عن التعديل المتدرج، سوف تتلقى كل دولة عضو الآن 80% على الأقل من أموال التعديل المتدرج، في المقابل،[7] وأما الـ 20% الباقية فسوف يتم توزيعها بين الدول طبقا لمعايير التضامن. وعلى هذا، فإنه على الرغم من حقيقة تأثر دول شمال ووسط الاتحاد الأوربي أكثر من غيرها، من جراء التعديل المتدرج، فإنه سوف تخصص أيضا أموالا أكثر من أجل التنمية الريفية فيها.

[7] ثمة إعفاء للدول الأعضاء التي يكون إنتاج الشيلم فيها rye أكثر من 5% من إجمالي إنتاجها من الحبوب، 50% من إجمالي ناتج الشوفان في الاتحاد الأوربي، وفي هاتين الحالتين، فإن 90% من وفورات التعديل المتدرج سوف تظل في الدولة. وألمانيا هي الحالة الفريدة من نوعها بين دول الاتحاد الخمس عشرة.

1-3-3- التنمية الريفية

ووفقا للطرح السياسي، نجد أن التنمية الريفية (أو ما يسمى بالركن الثاني من أركان السياسة الزراعية المشتركة) يمكن أن تكون المستفيد الرئيسي من الإصلاح. وأثناء السنوات التالية لأجندة 2000، انتقدت أصوات كثيرة، الوزن المتدني لهذه الإجراءات في الميزانية (10% من نفقات السياسة الزراعية المشتركة أثناء الفترة من 2000-2006).

وسوف تجيء التغييرات في قانون التنمية الريفية، الآن، وبشكل رئيسي، من الإجراءات الجديدة التي سوف تدخل حيز التنفيذ في عام 2005، وهي تشتمل على :

'1' حوافز جديدة للجودة تقدم للفلاحين، في صورة مبالغ لأولئك الذين يشاركون في المشروعات المصممة لتحسين جودة المنتجات الزراعية، وكذلك من خلال دعم مجموعات المنتجين بالنسبة للأنشطة المراد إبلاغ المستهلكين بشأنها، وتشجيع المنتجات المنتجة وفق خطط الجودة المدعمة بموجب الإجراء السالف؛

'2' الدعم الجديد لمساعدة الفلاحين لتحقيق المعايير المعتمدة على قانون الاتحاد الأوربي الذي لم يدرج بعد في التشريعات الوطنية بخصوص البيئة، والصحة العامة، وصحة الحيوان والنبات، ورعاية الحيوان، والسلامة المهنية، وسوف يقدم الدعم كذلك للفلاحين لمساعدتهم في تكاليف استخدام الخدمات الاستشارية المزرعية؛

'3' إجراءات تغطية نفقات الفلاحين لرعاية الحيوان؛

'4' زيادة مساعدات الاستثمار للمزارعين الشباب.

وبمعنى آخر، ليست هناك تغييرات جوهرية في مضمون الركن الثاني.

1-3-4 - جوانب أخرى من السياسة الزراعية المشتركة "الجديدة"

تم إدراج عناصر أخرى في الإصلاح، رغم أنها لم تثر نفس الخلافات مثل القضايا التي سبق ذكرها، إلا أنها تمثل أهمية بالنظر إلى المستقبل، حيث إنها يمكن أن تصبح وسيلة للتحول التدريجي في السياسة الزراعية المشتركة.

إطار 1-4 - الامتثال الشامل والنظام الاستشاري المزرعي في مراجعة منتصف المدة

	الوضع الحالي	اتفاقية مراجعة منتصف المدة ، يونيه 2003
الامتثال الشامل	الاستخدام الاختياري لتخفيضات المدفوعات المباشرة من أجل تنفيذ قانون البيئة، وما يسمى بالشروط النوعية للبيئة.	الامتثال الشامل الإجباري (النهج المزرعي الشامل) - المدفوعات المباشرة امتثالا للمعايير التنظيمية (البيئة، الأمن الغذائي، ورعاية الحيوان) والحفاظ على الأراضي في حالة زراعية جيدة.
النظام الاستشاري للمزرعة	إنشاء (وليس تشغيل) نظم توثيق يعتبر أحد الخيارات في ظل سياسة التنمية الزراعية	عمليات المراجعة والمحاسبة المزرعية إجبارية لجميع المزارع التي تحصل على أكثر 15000 يورو كمساعدات مباشرة، أو أن يكون حجم الأعمال المبدئي فيها أكبر من 100000 يورو. وتفسر أعمال المراجعة المحاسبية كافة التدفقات المادية ذات الصلة، وجميع العمليات المزرعية، ويعتبر الدعم المالي الذي يغطي التكاليف التي يتحملها الفلاحون متاحا في ظل التنمية الريفية.

المصدر : دراسة تفصيلية قمنا بها وهي مستقاة من الإدارة العامة للزراعة، المفوضية الأوربية، مذكرة 11/03، إصلاح السياسة الزراعية المشتركة والمتعلقة بالوضع الراهن، والإفادة المتعلقة بمراجعة منتصف المدة (يوليه 2002) والمقترحات القانونية (يناير سنة 2003)، بروكسل 22 يناير سنة 2003، والإدارة العامة للزراعة، المفوضية الأوربية (2003) وقيام الاتحاد الأوربي بإدخال إصلاحات جذرية على سياسته المزرعية تحقيقا للنشاط الزراعي المستدام في أوربا، 898/03/ IP، لوكسمبورج، 26 يونيه 2003.

والامتثال الشامل (المنفذ بموجب النظام الاستشاري للمزرعة) يعد أداة مصممة من أجل النظم الزراعية التي تعتمد اعتمادا كبيرا على دعم السياسة الزراعية المشتركة. وعلى الرغم من أن تنفيذ هذه الأداة كان تنفيذا معتدلا حتى الآن، فقد يقتضي الأمر مزيدا من الطلب عليها في المستقبل، مع وجود مواصفات متشددة بالنسبة للفلاحين. وعلى هذا، فإنه يمكن أن تصبح السياسة الزراعية المشتركة سبيلا للتحول في جوهر المدفوعات المباشرة في ظل السياسة الزراعية المشتركة، بحيث تحقق الانتقال من مدفوعات دعم الدخل إلى المدفوعات الزراعية البيئية الحقيقية (Ortiz and Cena, 2002)

2 – أثر توسيع الاتحاد الأوربي على النظم الريفية المتوسطية

2–1 – عملية التوسيع ونتائجها : نظرة إجمالية موجزة

يختلف توسيع الاتحاد الأوربي بانضمام بعض بلدان وسط وشرق أوربا عن أية عملية توسيع سابقة – مثل انضمام الدانمرك، أيرلندا، والمملكة المتحدة سنة 1973، واليونان في 1981، وأسبانيا والبرتغال في سنة 1986 والنمسا وفنلندا والسويد في سنة 1995 – أولا، بسبب النطاق الخالص لهذا التوسيع من حيث عدد الدول الأعضاء الجدد، وعلى الرغم من الزيادة 20% في عدد السكان، و 23% في المساحة، فإن ذلك ليس أكبر الزيادات التي انطوى عليها ذلك التوسيع، وإنما تعتبر زيادة عدد الأعضاء من 15 دولة عضوا إلى 25 دولة عضوا، هي – بلا شك – أكبر عملية توسيع في تاريخ الجماعة الأوربية، وثانيا، الاختلافات الاقتصادية الهائلة بين الدول الأعضاء الحالية والمستقبلية، باتت تمثل في ذاتها تحديا كبيرا ليس فقط للدول المتقدمة بطلب العضوية، وإنما أيضا للاتحاد ذاته، وبينما كان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كل من البرتغال وأسبانيا عند انضمامهما للاتحاد في سنة 1986 (بسعر مكافئ القوة الشرائية) حوالي 70% من متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لدول المجموعة، فإنه يبلغ الآن في الدول الجديدة المتقدمة بطلب العضوية حوالي 40% من متوسط نصيب الفرد في دول الاتحاد الخمس عشرة.

جدول 2–1 – بيانات أساسية بشأن الاتحاد الأوربي والدول الأعضاء في المستقبل

الدولة	المساحة	السكان	الانتاج المحلي الكلي			
			بليون		نصيب الفرد	
	كم2	بالمليون	يورو	القوة الشرائية المعيارية	يورو	القوة الشرائية المعيارية
قبرص	9 251	0.762	10.2	12.5	15,100	18,500
الجمهورية التشيكية	78 866	10.2	63.3	136.2	6,200	13,300
أستونيا	45 227	1.4	6.2	13.4	4 500	9 800
هنغاريا (المجر)	93 030	10.2	58.0	120.6	5 700	11 900
لاتفيا	64 589	2.4	8.5	18.2	3 600	7 700
ليتوانيا	65 300	3.5	13.4	30.5	3 800	8 700
مالطا	316	0.394	4.0	غ.م.	10 300	غ.م.
بولندا	312 685	38.6	196.7	355.9	5 100	9 200
جمهورية سلوفاكيا	49 035	5.4	22.8	59.5	4 200	11 100
سلوفينيا	20 273	2.0	20.9	31.8	10 500	16 000
الاتحاد الأوروبي –15	3 237 900	376.4	8 828.9	8 828.9	23 200	23 200

ملحوظة : الناتج المحلي الإجمالي (2001) يعبر عنه باليورو ومقاييس القوة الشرائية pps

المصدر : اللجنة الأوروبية

وحينما نضيف إلى هذا، أن معظم الدول الأعضاء الجدد، تشهد، بالتزامن مع عملية الانضمام، تغييرات سياسية واجتماعية بعيدة المدى، تجري في الوقت الذي تجتاز فيه هذه الدول مخاض عملية التحول إلى نظام اقتصاد السوق، فإننا نستطيع أن نستخلص أن عملية التوسيع الحالية تختلف اختلافا شديدا عن العمليات السابقة، وتتطلب جهودا جبارة - على كلا الجانبين - سوف يكون لها نتائج بعيدة المدى في الأجل الطويل، وسوف تغير هيكل أوربا نحو الأفضل.

وعلى هذا، فإن انضمام الدول العشر من وسط وشرق أوربا سوف يكون له انعكاسات على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أوربا، سوف تستمر لعقود طويلة، وسوف تؤثر بشكل حتمي على العلاقات مع أطراف ثالثة، ولاسيما تلك الدول ذات العلاقات الوثيقة مع أوربا. وهذا هو الحال مع دول جنوب وشرق البحر المتوسط (SEMCs.) وهي الشغل الشاغل للتحليل التالي.

وعلى أية حال، فإن تقييم نتائج توسيع الاتحاد، في أي مجال من المجالات، يأخذنا إلى بداية عقد التسعينيات، عندما بدأت الدول المتقدمة بطلبات الانضمام الاتصال بأعضاء الاتحاد الخمس عشرة. ومنذ ذلك الحين، حدث تكامل اقتصادي واسع المدى، والذي كانت له آثاره الخاصة في نفس الوقت كما تم تحديد الإطار المؤسسي والسياسي والتنظيمي، في ذات الوقت، وهو الإطار الذي سوف يحدد العملية برمتها، والذي يجب أن يكون في موضعه الصحيح قبيل موعد الانضمام إلى الاتحاد في العام القادم والمرحلة الانتقالية اللاحقة.

وعندما نضع النتائج المستقبلية لعملية التوسيع في منظورها الصحيح، فإنه ينبغي علينا أن نضع في الحسبان، النتائج التي تمخضت عنها بالفعل، والشروط المتفق عليها لمرحلة ما بعد الانضمام. وكما سوف نرى، فإن كلا الجانبين سوف يحددان نمط النتائج ومداها، سواء على مستوى الاقتصاد والمجتمع بصفة عامة، أو على مستوى القطاع الزراعي، الذي طُبّق عليه نمط التكامل ذاته.

ومن وجهة نظر أخرى، أنه متى أصبح للتوسيع أثره على دول ثالثة - والذي يأتي أساسا كنتيجة غير مباشرة للتغييرات المتضمنة بالنسبة للاتحاد ذاته - فإنه لابد للتحليل أن يأخذ هذه التغييرات كنقطة انطلاق لتقييم مدى تأثير ذلك التوسيع على دول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط، والقطاع الزراعي فيها بصفة خاصة.

وقبل مناقشة النتائج المتوقعة لعملية التكامل، سواء على مستوى الاقتصاد والمجتمع ككل (قسم 2-3) أو على مستوى القطاع الزراعي (قسم 2-4-2)، فإن هذا الفصل يلخص التقدم الذي تحقق في العقد

الماضي، مع تقييم النتائج التي تمخض عنها حتى الآن، والتعرف على الاتفاقيات والقواعد التي وضعت لمرحلة ما بعد الانضمام بصفة عامة (قسم 2-2)، وفي الزراعة بصفة خاصة (قسم 2-4-1).

وفي ثنايا الفصل، وعند مناقشة كل من القضايا العامة، والقضايا الزراعية على وجه التحديد، سوف نضع في الاعتبار آثار عملية التوسيع على دول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط، باعتبار ذلك مناط اهتمامنا من وراء هذا التحليل، حتى عندما يجري تحليل تلك الآثار على الجماعة الأوربية.

2-2 - تاريخ التوسيع : عملية التفاوض

يمكن تلخيص عملية التفاوض والتسلسل الزمني لها على النحو التالي :

إطار 2-1 - التواريخ الرئيسية في عملية التوسيع

1989	سقوط حائط برلين مبادرة الدعم المالي للمجموعة الأوربية لمساعدة دول وسط وشرق أوربا لإصلاح وإعادة بناء اقتصادياتها.
1990	تقدمت قبرص ومالطه بطلبات عضوية الاتحاد الأوربي
1990-1996	إبرام اتفاقيات الانتساب (الاتفاقية الأوربية) مع دول وسط وشرق أوربا
1993	وافق المجلس الأوربي في كوبنهاجن على توسيع الاتحاد الأوربي ليضم دول وسط وشرق أوربا، ويحدد معايير العضوية
1993	المفوضية الأوربية تنشر أرائها بالنسبة لقبرص ومالطة
1994	المجلس الأوربي في إيسين يعتمد استراتيجية ما قبل الانضمام
1994-1996	عشر دول وسط وشرق أوربية تتقدم بطلب العضوية للاتحاد الأوربي
1997	المفوضية الأوربية تنشر آراءها بشأن بلدان وسط وشرق أوربا، وتقترح استراتيجية للتوسيع في "أجندة 2000"
1998	بدء مفاوضات الانضمام مع المجر وبولندا وأستونيا وسلوفينيا وجمهورية التشيك وقبرص مالطه تجدد طلب الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوربي
1999	المجلس الأوربي في برلين يوافق على "أجندة 2000" والتصور المالي لتوسيع الاتحاد الأوربي قبول تركيا في عملية توسيع الاتحاد الأوربي على أساس معايير كوبنهاجن
2000	بدء المفاوضات مع سلوفاكيا ولاتفيا ولتوانيا وبلغاريا ورومانيا ومالطة
2002	المجلس الأوربي في كوبنهاجن يختتم مفاوضات الانضمام مع قبرص ومالطه وسلوفاكيا وجمهورية التشيك وبولندا والمجر وسلوفينيا وإستونيا ولاتفيا ولتوانيا

المصدر : تقرير "ويم كوك" إلى المفوضية الأوربية (2003)

وعلى الرغم من فتح عملية التوسيع رسميا في شهر يونيو سنة 1992، في اجتماع المجلس الأوربي في مدينة لشبونة - والذي وضعت فيه خطوط توجيهية استراتيجية طويلة الأجل على الانفتاح نحو الشرق - كان الاتحاد الأوربي يدخل بالفعل في اتفاقيات انتساب مع دول وسط وشرق أوربا اعتبارا من بداية العقد - أو ما يسمى بالاتفاقيات الأوربية - التي أصبحت تشكل أساس العلاقات الثنائية بين الطرفين. ولقد غطت هذه الاتفاقيات الجوانب التجارية، والحوار السياسي، وتوحيد القوانين، فضلا عن مجالات التعاون الأخرى بما فيها الصناعة، والبيئة، والنقل، والجمارك. وكان أن شجعت هذه الاتفاقيات النمو السريع في التجارة، وإعادة توجيه كل من التدفقات التجارية لدول وسط وشرق أوربا، والاستثمارات، من أسواق الاتحاد السوفيتي السابق إلى الاتحاد الأوربي، بغرض إنشاء منطقة تجارة حرة بشكل جاد وعملي، بين الاتحاد الأوربي وعديد من الدول المنتسبة بحلول عام 2002. وعلاوة على ذلك، فإن اتفاقيات الانتساب بين الاتحاد الأوربي وعدد من الدول طالبة الانضمام، كانت قائمة منذ مدة طويلة: مع تركيا مثلا منذ سنة 1964، ومع مالطه منذ سنة 1970، ومع قبرص منذ سنة 1973.

وفي أعقاب مجلس كوبنهاجن في يونيو 1993، كان لابد أن تتطور العلاقات مع دول وسط وشرق أوربا تطورا ملحوظا، حيث إن مختلف جوانب اتفاقيات الانتساب قد حققت قدرا من التقدم، أعقبه إنشاء إطار متعدد الأطراف، من شأنه تعزيز الحوار السياسي والتوفيق بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك. وفي كوبنهاجن، فإن المجلس الأوربي لم يوافق فحسب على مبدأ توسيع الاتحاد بحيث يستوعب الدول المنتسبة في وسط وشرق أوربا، ولكنه حدد أيضا المعايير التي يتعين أن تتوفر في الدول المتقدمة للعضوية، قبل أن تستطيع الانضمام إلى الاتحاد. وكانت هذه المعايير تتعلق بما يلي:

'1' استقرار المؤسسات التي تكفل الديمقراطية، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، واحترام الأقليات وحمايتها (معيار سياسي)؛

'2' قيام نظام اقتصاد السوق، وأن يضطلع بدوره فى القدرة على التعامل مع الضغوط التنافسية وقوى السوق داخل الاتحاد الأوربي (معيار اقتصادي)؛

'3' القدرة على النهوض بأعباء العضوية، بما فيها الالتزام بأهداف الاتحاد السياسية والاقتصادية والنقدية (معيار يتعلق بمكتسبات الاتحاد وإنجازاته). ونتيجة لذلك، تدعمت الصلات التعاقدية بين الاتحاد الأوربي ودول وسط وشرق أوربا، بغية اقتراب تلك الدول تدريجيا من النموذج الاقتصادي الغربي، وهو شرط لا غنى عنه من أجل الانخراط في الاتحاد الأوربي.

وقبيل بدء عملية الانضمام رسميا في 30 مارس سنة 1998 في الاجتماع الذي عقده في لوكسمبورج، وزراء خارجية دول الاتحاد الخمس عشرة، ودول وسط وشرق أوربا العشر، كان قد تم اتخاذ سلسلة من القرارات التي عملت على تدعيم العلاقات مع العدد المتزايد باضطراد من الدول طالبة الانضمام. ويمكن أن ننوه بأثر تلك القرارات على العلاقات الاقتصادية : اعتماد استراتيجية ما قبل الانضمام في سنة 1994 - وتنفيذ

اتفاقيات الانتساب الأولى في أوربا، مع المجر وبولندا في نفس السنة – واعتماد صلاحيات التفاوض بشأن البروتوكولات الإضافية لهذه الاتفاقيات فيما يتعلق بفتح برامج الاتحاد أمام دول وسط وشرق أوربا – استكمال إجراءات التصديق على اتفاقيات الانتساب الأوربية مع بلغاريا ورومانيا. ولقد تم تعريف شراكة الانضمام في سنة 1997، في سياق ما يسمى بالاستراتيجية الموسعة لما قبل الانضمام، وهي آلية جديدة تشكل حجر الزاوية للاستراتيجية التي تركز على كافة أشكال المساعدات لدول وسط وشرق أوربا، بما في ذلك تدعيم استراتيجية ما قبل الانضمام.

إطار 2-2 – معايير كوبنهاجن للعضوية

في القمة التي عقدها قادة الاتحاد الأوربي في كوبنهاجن في شهر يونيو 1993، أصدروا الوعد التاريخي التالي : "إن بلدان وسط وشرق أوربا التي ترغب في أن تصبح أعضاء، سوف يتحقق لها ذلك بمجرد أن تصبح قادرة على الاضطلاع بالتزامات العضوية، إذا ما وفت بالشروط السياسية والاقتصادية".

ولقد تناولت القمة بشكل مفصل، للمرة الأولى، شروط العضوية التي أصبحت تعرف باسم : "معايير كوبنهاجن" وتحدد تلك المعايير المواصفات القياسية للدول التي تتطلع إلى عضوية الاتحاد الأوربي :

- استقرار المؤسسات التي تكفل الديمقراطية، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، واحترام الأقليات وحمايتهم
- قيام نظام اقتصاد السوق، وأن يضطلع بدوره، وكذلك القدرة على مواجهة الضغوط التنافسية وقوى السوق داخل الاتحاد
- القدرة على الاضطلاع بأعباء العضوية، بما في ذلك الالتزام بأهداف الاتحاد، السياسية والاقتصادية والنقدية

ويعتبر المعيار الأول (وهو معيار سياسي) شرطا مسبقا لفتح باب مفاوضات الانضمام، أما المعياران الآخران، فإنه يتعين الوفاء بهما حتى حلول موعد الانضمام. وينطوي المعيار الثالث على وجوب قيام الأعضاء الجدد بالالتزام بسياسات ولوائح الاتحاد الأوربي (الالتزام) وتنفيذها وتطبيقها بشكل فعّال.

المصدر : تقرير "ويم كوك" إلى المفوضية الأوربية (2003)

وكما ذكرنا أعلاه، فإن عام 1998 كان هو العام الذي بدأت فيه المفاوضات مع ما سمي بمجموعة لوكسمبورج (المجر، وبولندا، وأستونيا، وسلوفينيا، وجمهورية التشيك، وقبرص). أما شراكة الانضمام التي كانت قد بدأت، فتقدم إطارا واحدا للعناصر الرئيسية الثلاثة لهذه الشراكة :

'1' مجالات الأولوية التي يتعين فيها الالتزام بنظام الجماعة؛

'2' برمجة المساعدات المالية للاتحاد الأوربي؛

'3' الشروط التي تطبق على هذه المساعدة : القيام بالالتزامات المقررة بموجب الاتفاقيات الأوربية، والتقدم في الوفاء بمعايير كوبنهاجن.

وفي شهر مارس من العام التالي، توصل المجلس في برلين إلى اتفاق شامل بشأن "اجندة 2000، وهي بمثابة وثيقة السياسات للمفوضية، والتي تم نشرها في شهر يوليو 1997، بخصوص مستقبل سياسة الاتحاد في المجالات الرئيسية، والتقديرات المالية للاتحاد الأوربي للفترة من 2000–2006، وتوسيع الاتحاد. وفي نفس الوقت، وضع المجلس إطارا ماليا من أجل دعم عملية ما قبل الانضمام في الدول طالبة العضوية وبحكم تقييد التقديرات المالية للفترة من 2000–2006، احتفظ الاتحاد الأوربي بنسبة ضخمة من موارده الخاصة من أجل توسيع الاتحاد بانضمام ستة أعضاء جدد اعتبارا من عام 2002، وأنشأ بندا جديدا هو البند 7 – آليات ما قبل الانضمام – يشتمل، في جانب النفقات، على المبالغ السنوية التي تخصص للآليات الثلاث لما قبل الانضمام : برنامج فاري (الذي أنشئ في عام 1989 وبعد ذلك أعيد توجيهه بحيث يغطي مرحلة ما قبل الانضمام) وبرنامجان جديدان هما : سابارد SAPARD (للزراعة والتنمية الريفية) وإسبا ISPA (للبنيات الأساسية للنقل والبيئة). واستحدث المجلس كذلك ما يعرف بالبند الثامن – التوسيع – والذي يشتمل على التكاليف الإجمالية للتوسيع عن كل سنة من سنوات الفترة من 2000–2006.

إطار 2–3 – الإطار المالي لدعم عملية ما قبل الانضمام

وضعت أجندة 2000 إطارا ماليا لدعم عملية ما قبل الانضمام في الدول المتقدمة بطلبات العضوية. وسوف يقدم مبلغ 21 بليون يورو كمساعدات في مرحلة ما قبل الانضمام إلى بلدان وسط وشرق أوربا بالنسبة للفترة 2000–2006، وسوف تأخذ هذه المساعدات ثلاثة أشكال :

- برنامج فاري Phare : 10ر5 بليون يورو (1ر1 بليون يورو سنويا). ومن 1997 ركز البرنامج على أولويتين رئيسيتين للحصول على قبول الاتحاد : بناء المؤسسات في البلدان المتقدمة بطلبات العضوية (30% من الميزانية) وتمويل الاستثمار (70%) في المناطق التي يتعين فيها تفادي الفترات الانتقالية في مرحلة ما بعد الانضمام، بقدر المستطاع؛

- مساعدات من أجل التنمية الزراعية ويبلغ إجماليها 3ر5 بليون يورو (بمعدل 500 مليون يورو في السنة)؛

- مساعدات البنية الأساسية وتبلغ 7 بليون يورو (بمعدل بليون يورو في السنة) لكي تستخدم أساسا لرفع مستوى البنية الأساسية بالدول المتقدمة للإنضمام للاتحاد في مجال النقل والبيئة بما يتناسب مع معايير البنية الأساسية في دول الاتحاد الأوربي. كما سوف تستخدم هذه المساعدات لكي تألف تلك الدول إجراءات مشروعات البنية الأساسية.

يتبع إطار 2-3

ولقد توصل المجلس الأوربي في برلين (مارس 1999) إلى اتفاقية شاملة بشأن أجندة 2000، وفي مجال التوسيع، اشتملت الاتفاقية على إنشاء أداتين لمرحلة ما قبل الانضمام : أداة البنية الأساسية (ISPA) وأداة الزراعة (SAPARD)

وكان الهدف من "سابارد" هو وضع إطار على مستوى الاتحاد لدعم التنمية الزراعية والتنمية الريفية المستدامة في دول وسط وشرق أوربا أثناء فترة ما قبل الانضمام، وكذلك حل المشكلات التي تؤثر على عملية التكيف في الأجل الطويل للقطاع الزراعي والمناطق الريفية، والعمل على تنفيذ قبول الاتحاد للمسائل المتصلة بالسياسة الزراعية المشتركة، وما يتعلق بها من سياسات أخرى.

ويتركز دعم التنمية الزراعية والريفية على الأولويات التالية في هذا القطاع بصفة خاصة

- الاستثمار في الحيازات الزراعية؛
- تحسين تصنيع وتسويق المنتجات الزراعية ومنتجات المصايد السمكية؛
- تحسين البنيات الأساسية بغرض الجودة، ومراقبة الصحة الحيوانية والنباتية، لصالح جودة الغذاء وحماية المستهلك؛
- تصميم أساليب الإنتاج الزراعي بحيث تحمي البيئة وتحافظ على الريف؛
- تطوير وتنويع الأنشطة الاقتصادية؛
- إنشاء خدمات الإغاثة والإدارة من أجل الفلاحين؛
- إنشاء جماعات المنتجين؛
- تجديد وتطوير القرى وحماية التراث الريفي والحفاظ عليه؛
- تحسين الأراضي وإعادة تقسيمها؛
- إنشاء سجلات حديثة الأراضي
- تحسين التدريب المهني؛
- تطوير وتحسين البنية الأساسية في الريف
- إدارة موارد المياه
- الغابات بما في ذلك زراعة الغابات والاستثمار في أراضي الغابات المملوكة للقطاع الخاص وتصنيع وتسويق منتجات الغابات؛
- المساعدة الفنية للإجراءات التي يشملها هذا النظام، بما في ذلك إجراء الدراسات للمساعدة في إعداد ومتابعة البرنامج، وحملات الإعلام والنشر.

كما أكد المجلس الأوربي في برلين على برنامج فاري Phare المجدد، كأداة رئيسية للتدخل، مكرسة نحو اثنتين من الأولويات الأساسية من أجل إقرار المكتسبات ، مع تخصيص 30% من الميزانية لبناء المؤسسات (تعزيز الإدارة وتدعيم المؤسسات في الدول المتقدمة بطلبات الانضمام) و 70% لتمويل الاستثمار، أما المشروعات الاستثمارية الإضافية فسوف يجري تمويلها عن طريق الأدوات البنيوية والزراعية في مرحلة ما قبل الانضمام.

المصدر : البرلمان الأوربي - الإدارة العامة للبحوث (STOA) ، "نتائج التوسيع بالنسبة للزراعة في الاتحاد الأوربي" PE/303-126 البيان الختامي، لوكسمبورج، أكتوبر سنة 2001.

وعلى أية حال، فإن قرارات المجلس الأوربي في برلين، قد تضمنت قرارا ذا أهمية خاصة، لأنه ينطوي على تنظيم تطور عملية التوسيع، ونفقات مرحلة ما قبل الانضمام في المستقبل، مع العمل على عدم إقامة الربط ما بين هذه البنود والنفقات الخاصة بدول الاتحاد الخمس عشرة. ونحن نشير هنا إلى إقرار ما يسمى بفكرة "مبارزة الحلبة" التي بموجبها يتعين أن يكون هنالك تمييز واضح في تقديم وتنفيذ المخصصات المالية، بين ما يخصص لدول الاتحاد الخمس عشرة، وما يخصص للأعضاء الجدد في المستقبل، بما في ذلك فترة ما بعد الانضمام. وطبقا لهذا المبدأ، فإن النفقات المخصصة للأعضاء الخمس عشرة في الاتحاد الأوربي، لا يتعين استخدامها بأي حال لتحمل نفقات ما قبل الانضمام أو نفقات التوسيع، والعكس بالعكس.

ولقد استمرت عملية التوسيع، حيث تم وضع الإطار المالي تدريجيا بالنسبة للفترة من 2000–2006، وأصبحت العلاقات مع الدول المتقدمة بطلبات العضوية أكثر وثاقة باضطراد، وفي نفس الوقت صعّد الاتحاد جهوده لتطويع المؤسسات في إطار المؤتمر الحكومي الدولي، والهدف هو الترحيب بالدول الأعضاء الجدد المهيأة اعتبارا من نهاية 2002، على أمل أن تشارك في الانتخابات القادمة للبرلمان الأوربي في سنة 2004.

وكانت مفاوضات الانضمام قد بدأت مع 6 دول أخرى متقدمة بطلب العضوية، في عام 2000 – وهي مجموعة هلسنكي (رومانيا، وبلغاريا، وجمهورية السلوفاك، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطه)، ومنذ ذلك التاريخ فصاعدا دارت عجلة الانضمام بلا رجعة، استرشادا بخريطة الطريق التي وضعها المجلس الأوربي في مدينة نيس في شهر ديسمبر سنة 2000، وعلى أساس التقاريرالمرحلية الدورية، ووفقا لمبدأ الحكم على حالة كل دولة متقدمة على حدة، بناء على ما تتمتع به من جدارة، فإنه كان مسموحا بفسحة زمنية من التأخير بغية اللحاق بمنجزات الاتحاد Aquis Communautaire (مبدأ التفاضل)، وما حققه من مكتسبات. ولقد اعترف المجلس الأوربي في مدينة "لايكن" في شهر ديسمبر سنة 2001، بقدرة 10 دول متقدمة بطلب العضوية (باستبعاد رومانيا وبلغاريا من تلك المجموعة) للدخول في مفاوضات الانضمام النهائية، قبل نهاية سنة 2002.

وكانت قد جرت مواجهة العديد من الصعوبات وردود الأفعال مواجهة صريحة، فيما يتعلق بالبرنامج الزمني للتوسيع أثناء فترة المفاوضات، بالنظر إلى حساسية بعض القضايا موضوع التفاوض، وكذلك صعوبات ومشكلات الإدارة الفنية التي تتعلق بمشكلات الزراعة المعقدة. وفيما يتصل بالإطار المالي للتوسيع، بصفة خاصة، قدمت المفوضية الأوربية اقتراحا في شهر يناير سنة 2002 لمراجعة مخصصات برلين بحيث يأخذ في الحسبان البرنامج الزمني الجديد للانضمام (2004 بدلا من 2002) وعدد الدول المتقدمة بطلبات العضوية، والتي تكون في وضع يسمح لها بالانضمام قبل ذلك التاريخ (10 بدلا من 6). وينبغي القول بأن ذلك الاقتراح ينطوي – ضمن أمور أخرى – على الزيادة التدريجية لمدفوعات المساعدات المباشرة للسياسة الزراعية المشتركة، وزيادة التعويضات المتوقعة للميزانية كما كان الشأن في حالات التوسيع السابقة. وعلاوة على ذلك، فإن مقاومة كثير من الدول الأعضاء لذلك الاقتراح، كانت ترتبط

بحزمة السياسات المالية، التي اعتبرتها سخية أكثر من اللازم، كما كانت ترتبط بموضوع الزراعة. وفيما يتعلق بهذا الموضوع الأخير، كانت اقتراحات اللجنة، بخصوص **مراجعة منتصف المدة** للسياسة الزراعية المشتركة، تخضع لضغوط متزايدة.

وبناء على التقارير الدورية لسير العمل، ووثيقة الاستراتيجية المقدمة من قبل اللجنة، وافق المجلس الأوربي في بروكسل (أكتوبر سنة 2002) على إمكانية انضمام مجموعة "لايكن" العشرة إلى الاتحاد في بداية عام 2004، على الرغم من وجود عدة جوانب تتطلب جهدا إضافيا من جانب هذه المجموعة للوفاء بالمعايير الاقتصادية ومعيار منجزات الاتحاد ومكتسباته Aquis Communautaire ، وأوصى المجلس بالتوقيع على معاهدة الانضمام في ربيع عام 2003. وعلى هذا قرر المجلس الأوربي رسميا في كوبنهاجن مرة أخرى – وهي المدينة التي كانت قد شهدت موافقة الاتحاد الأوربي على انضمام دول وسط وشرق أوربا في سنة 1993– أن ينتهي من مفاوضات الانضمام مع الدول العشر المتقدمة بطلبات العضوية، وحدد أول مايو سنة 2004 كموعد نهائي للانضمام، بمجرد التصديق بالطرق الملائمة على معاهدة الانضمام من جانب دول الاتحاد الخمس عشرة، والدول العشر المتقدمة.

إطار 2-4 – المجلس الأوربي في بروكسل : تقييم عملية التوسيع

يصادق الاتحاد على نتائج وتوصيات اللجنة بتلبية المعايير السياسية في كل من : قبرص، جمهورية التشيك، أستونيا، المجر، لاتفيا، ليتوانيا، مالطه، بولندا، جمهورية السلوفاك، وسلوفينيا، وأنها سوف تتمكن من تلبية المعايير الاقتصادية، والاضطلاع بالتزامات العضوية بدءًا من عام 2004.

وبالنظر إلى ما سلف، وأخذا في الاعتبار التقدم الشامل الذي تحقق في مفاوضات الانضمام، وفي إقرار المكتسبات Aquis وتنفيذها، والالتزامات التي تعهدت بها الدول المرشحة في المفاوضات، فإن الاتحاد الأوربي يؤكد عزمه على الانتهاء من مفاوضات الانضمام مع هذه البلدان أثناء انعقاد المجلس الأوربي في كوبنهاجن يومي 12-13 ديسمبر، والتوقيع على معاهدة الانضمام في أثينا في أبريل سنة 2003.

المصدر : المجلس الأوربي في بروكسل في 26 نوفمبر سنة 2002 – النتائج المستخلصة للرئاسة

إطار 2-5 - المجلس الأوربي في كوبنهاجن : التوسيع

قام المجلس الأوربي في كوبنهاجن في سنة 1993 بإطلاق عملية طموحة للتغلب على آثار الصراع والانقسام في أوربا. ويشهد اليوم حدثا تاريخيا بارزا وغير مسبوق، في استكمال تلك العملية باختتام مفاوضات الانضمام، مع : قبرص، وجمهورية التشيك، وأستونيا، والمجر، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطه، وبولندا، وجمهورية السلوفاك، وسلوفينيا. ويتطلع المجلس الآن إلى الترحيب بهذه الدول كأعضاء اعتبارا من أول مايو سنة 2004. ويشهد هذا الإنجاز على التصميم المشترك لشعوب أوربا على الانضمام إلى بعضها البعض في اتحاد أصبح بمثابة القوة المحركة للسلام والديمقراطية والاستقرار والازدهار في قارتنا الأوربية. وسوف تقوم هذه الدول - كأعضاء كاملي العضوية في اتحاد يرتكز على التضامن - بدورها كاملا في تشكيل التطورات القادمة للمشروع الأوربي.

ويصادق الاتحاد على نتيجة هذه المفاوضات كما وردت في الوثيقة 02/21000 . ويرى أن النتيجة الشاملة والمتوازنة تمثل أساسا راسخا للاندماج السلس للدول الأعضاء العشر الجديدة، بينما تضمن قيام الاتحاد الموسع بالمهام المنوط بها، بطريقة فعالة. وسوف تزود الاتفاقية التي تم التوصل إليها، الدول المنضمة، بالترتيبات الانتقالية اللازمة لكي تتعامل بنجاح مع كافة التزامات العضوية. كما تكفل النتيجة المحققة في مفاوضات الانضمام، استمرار السوق الداخلي في أداء مهامه، وكذلك السياسات المختلفة للاتحاد، دون استباق الأحكام على الإصلاح المستقبلي.

ويجب توجيه كافة الجهود الآن، صوب استكمال صياغة معاهدة الانضمام حتى يتسنى تقديمها إلى اللجنة للنظر فيها، ثم إلى البرلمان الأوربي للموافقة عليها، وبعد ذلك إلى المجلس بغية التوقيع على الاتفاقية في أثينا في 16 أبريل سنة 2003.

إن الاتحاد - بعد أن انتهى بنجاح من مفاوضات الانضمام - يكون قد أوفى بالتزامه بتمكين الدول المنضمة من المشاركة في انتخابات البرلمان الأوربي في سنة 2004 كدول أعضاء. وسوف تنص معاهدة الانضمام على انضمام مفوضين من الدول الأعضاء الجديدة إلى اللجنة الحالية اعتبارا من يوم الانضمام وهو الأول من شهر مايو سنة 2004. وبعد ترشيح الرئيس الجديد للجنة بمعرفة المجلس الأوربي، سوف يقوم البرلمان الأوربي الجديد المنتخب، بالموافقة على لجنة جديدة، تضطلع باختصاصاتها في اليوم الأول من شهر نوفمبر سنة 2004. وفي نفس التاريخ، يبدأ سريان الأحكام الواردة في معاهدة نيس بخصوص اللجنة، والتصويت في المجلس. وسوف تنتهي المشاورات الضرورية مع البرلمان الأوربي بشأن هذه الأمور، قبل نهاية شهر يناير سنة 2003. وسوف تكفل هذه الترتيبات السالفة الذكر للدول الأعضاء الجدد، المشاركة الكاملة في الإطار المؤسسي للاتحاد.

المصدر : المجلس الأوربي في كوبنهاجن، 12-13 ديسمبر سنة 2002 - النتائج المستخلصة للرئاسة

2-3 - نتائج التوسيع : الجوانب العامة

كما أوضحنا في القسم السابق، فإن توسيع الاتحاد الأوربي بانضمام عشر دول أعضاء جديدة، كان نتيجة عملية تفاوض طويلة، تم استشعار نتائجها في نفس الوقت على كافة المستويات. ومع ذلك، فإن تلك النتائج لا زالت في بدايتها. إن التغييرات المؤسسية المحتومة والبعيدة المدى، والتي سوف تتجسد في الدستور الأوربي القادم، وإعادة صياغة سياسات التلاحم والانصهار، والتحويل المنتظر لأموال البنية الأساسية إلى الأعضاء الجدد، والقواعد الجديدة للموازنة للاتحاد الأوربي الموسع، من شأنها أن تعيد تشكيل وصهر مجتمع أوربي جديد بشكل مضطرد، وتنظيم علاقاته مع الدول المجاورة القديمة والجديدة. وعلى الرغم من عدم تأثر مخصصات الميزانية للدول الأعضاء الخمس عشرة الحالية حتى عام 2006 - كما ذكرنا من قبل-بفضل الترتيبات المالية وترتيبات الموازنة المتفق عليها بالفعل، إلا أن الجميع سوف يشعر بآثار المنافسة على مستوى السوق-قبل ذلك التاريخ-وكذلك حرية حركة السلع، وحرية انتقال العمال، والتغيرات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

إطار 2-6 - القضايا المؤسسية

يعتبر الإصلاح المؤسسي أيضا إحدى القضايا الأساسية التي تثيرها عملية التوسيع. وبالإضافة إلى المعايير المتعلقة بالأعضاء الجدد - معايير كوبنهاجن الثلاثة - قام الاتحاد الأوربي بوضع معيار رابع من أجل التوسيع في عام 1993، ألا وهو : القدرة الذاتية للاتحاد على استيعاب أعضاء جدد، بينما يحافظ على قوة دفع التكامل الأوربي. وانطلاقا من هذا المعيار بدأت العملية التي أدت إلى معاهدة نيس في 2001، وكانت الإصلاحات المؤسسية التي تقررت في نيس تمثل الحد الأدنى المجرد - وهو عملية مراجعة "حسابية" لعدد الأصوات والمقاعد في مؤسسات الاتحاد أكثر منها مراجعة أساسية للنظام. والحقيقة هي أن الاتحاد - بعد تشجيعه للأعضاء الجدد على بذل أقصى الجهود لإعداد أنفسهم للعضوية - لم يعد نفسه بعد الإعداد الكافي، في المجال الهام والحساس المتعلق بالمؤسسات والدستور.

ولقد أدى هذا الإدراك، إلى وضع الاتفاقية المعنية بمستقبل أوربا في سنة 2002 : وهي تجربة جديدة من جانب الاتحاد الأوربي لمراجعة دوره والاضطلاع بمهامه، عن طريق أساليب تتجاوز المنهج الحكومي الدولي التقليدي، وتشمل مندوبين من البلدان التي تقدمت بطلب العضوية. وإذ بدأت الاتفاقية بأربع مسائل هامة - دور البرلمانات الوطنية، وتبسيط المعاهدات، وميثاق الحقوق الأساسية، وتحديد الاختصاصات بين الاتحاد والدول الأعضاء - فإنها قد وسعت نطاق عملها لكي تتضمن صياغة دستور جديد للاتحاد الأوربي.

المصدر : تقرير "ويم كوك" للجنة الأوربية (2003)

ومن ناحية أخرى، فإن التكامل الاقتصادي المطرد للدول العشر الأعضاء الجدد، حتى الانضمام الكامل للجماعة الأوربية، سوف يرغم تلك الدول الأعضاء على الإقرار بمكتسبات الاتحاد ومنجزاته Acquis communautaire ومسايرتها على جميع المستويات. ولابد من وضع هذه الحقيقة في الاعتبار، عند توقع آثار التوسيع داخل الجماعة الأوربية وخارجها. وبالإضافة إلى هذه المعضلة الهامة، لابد أن نضع في الاعتبار

كذلك، الاحتياجات البنيوية والمؤسسية التي تميز بين الدول الأعضاء الجدد والشركاء الغربيين، فيما يتعلق على وجه التحديد بالنظام التشريعي والنظام الضريبي، والنظام الإداري، والنظام المصرفي، واحتياجات البنية الأساسية، وانعدام نظم التوزيع التي تتسم بالكفاءة، على سبيل المثال.

وعلى أية حال، فلنركز الآن على ملفات معينة من قضية التوسيع، وهي الملفات ذات الأهمية الكبرى من وجهة نظرنا، ولنحاول توقع آثارها في الأجل القصير والمتوسط.

2-3-1 - السوق الداخلي : حرية انتقال السلع وسياسة المنافسة

كما ذكر ويم كوك (2003)، "إن التكامل الاقتصادي الواسع بين الدول الأعضاء الحالية والأعضاء الجدد، قد حدث بالفعل كجزء من عملية ما قبل الانضمام".

جدول 2-2 - تجارة الاتحاد الأوربي مع وسط وشرق أوربا (بليون يورو)

عام	الواردات	الصادرات	ميزان
1995	44.4	53.2	8.8
1996	47.2	63.8	16.6
1997	56.9	78.7	21.8
1998	67.9	90.5	22.6
1999	75.8	93.2	17.4
2000	97.5	114.7	17.2
المجموع	389.7	494.1	104.4

عشر دول في وسط وشرق أوربا، بما فيها بلغاريا ورومانيا.

المصدر : المفوضية الأوربية

لما كانت التجارة السلعية مع الاتحاد الأوربي قد تحررت إلى حد كبير أثناء عقد التسعينيات، فإن عضوية الاتحاد الأوربي تعني الانتقال من منطقة تجارة حرة سابقة إلى اتحاد جمركي. وسوف يؤدي ذلك إلى أثر محدود وعاجل على التجارة السلعية مع الأعضاء الجدد.

ومن ناحية أخرى، فإن الالتزام بسوق حقيقية واحدة، يعني الانسجام التشريعي الكامل، والتطبيق الفعلي للقواعد والمعايير بخصوص تقييم الالتزام، ومسئولية المنتج، وسلامة السلع، وإنشاء الهياكل الإدارية الملائمة التي تسمح بمزاولة هذه الممارسات. ويتطلب التنفيذ الكامل لهذه التدابير استثمارا مستمرا

في مرافق التفتيش والاختبار في القطاع العام، وكذلك استثمارات ضخمة في القطاع الخاص، للنهوض بمستوى الشركات العاملة في مجال الصناعات الغذائية، للوفاء بشروط ومعايير الاتحاد الأوربي. وعلاوة على ذلك، فإن ملف المنافسة كان هو المجال الحافل بأكبر الصعوبات أمام الدول طالبة الانضمام، أثناء المفاوضات. فمن جانب، نجد أن المزايا التنافسية التي كانت تتمتع بها تلك الاقتصاديات في الماضي القريب، سوف تتجه إلى النقصان مع تواؤم تلك الاقتصاديات مع الاتحاد.

ومن المسائل الهامة الأخرى، مسألة الشفافية عند منح المساعدات الحكومية، التي تستخدم على نطاق واسع مثلا، لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية. وبعد أن كانت الدول طالبة العضوية، من الدول المتلقية الرئيسية للاستثمارات الأجنبية المباشرة أثناء عقد التسعينيات، نتيجة لفرص التفاوض التي أتيحت في بداية العقد بحكم الانفتاح السياسي، من خلال برامج الخصخصة والحوافز المالية، فإن تلك الدول قد تصبح أقل جاذبية للمستثمرين الدوليين - ليس فقط بسبب الأثر الأولي لإمكانيات الأسواق لديها،بسبب ارتفاع مستوى مهارة القوى العاملة فيها، والمزايا التكنولوجية التي كانت متوفرة في بعض القطاعات، والتي أخذت الآن في التضاؤل، ولكن أيضا نتيجة للشروط المتكافئة للاستثمار التي من المنتظر سريانها.

جدول 2-3 - الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون يورو)

دول وسط و شرق أوروبا	1999	1998	1997
بلغاريا	723	479	445
قبرص	114	61	1.148
الجمهورية التشيكية	4.792	2.416	235
أستونيا	284	513	غ.م.
هنغاريا (المجر)	1.552	1.259	313
لاتفيا	352	318	71
ليتوانيا	456	826	460
مالطا	830	238	4.328
بولندا	6.821	5.677	1.071
رومانيا	977	1.812	141
جمهورية سلوفاكيا	366	609	غ.م.
سلوفينيا	78	178	710
تركيا	763	838	غ.م.

غ.م.= غير متاح

المصدر : المفوضية الأوربية - الإدارة العامة للزراعة (2001)

ومن الناحية الأخرى، فإن العضوية الفعلية للاتحاد الأوربي يمكن أن تسفر عن تدفقات إضافية هامة من الاستثمار الأجنبي المباشر، على افتراض أن المناخ المحلي مناخ مشجع. وكما ورد في تقرير "ويم كوك" المنوه عنه أعلاه، فإن الضمان القانوني الأكبر المرتبط بعضوية الاتحاد الأوربي، وانتهاء "الشروط الوقائية" في الاتفاقيات الحالية مع الاتحاد الأوربي، سوف تكون عوامل مواتية تشير إلى احتمالات تسجيل زيادات جديدة في الاستثمارات في الدول الأعضاء الجدد، عند انضمامها انضماما فعليا إلى الاتحاد.

ولقد أوضحت الخبرات المكتسبة من التوسيعات السابقة، أن الزيادة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تحقق مزايا تلقائية لجميع الدول على قدم المساواة، وإنما تتوقف - قبل كل شيء - على التدابير المواتية لعملية المواءمة، التي تجري على المستوى الوطني. ومع ذلك، فإنه وفقا لأحد التصورات المتعلقة بالسياسات الملائمة في الدول الأعضاء الجدد، سوف يكون هنالك على الأرجح فترة نمو وزيادة إضافية في الاستثمارات في تلك الدول في السنوات القليلة الأولى من العضوية، مع ما لذلك من آثار خطيرة غير مباشرة على دول جنوب البحر الأبيض المتوسط، الأمر الذي يعني، في الواقع، أن النمو المرغوب فيه في الاستثمارات الأوربية المباشرة في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، سوف يُرْجأ.

2-3-2 - حرية انتقال الأشخاص

بعد مفاوضات طويلة وشائكة، اتخذ الاتحاد الأوربي قراره بشأن حرية انتقال الأشخاص في شهر مايو سنة 2001، وكان ذلك واحدا من أكثر الأمور الحساسة، سواء من وجهة نظر الاتحاد أو من وجهة نظر الدول المتقدمة للعضوية. وكانت الصعوبات الخاصة بالاتحاد - والتي أبديت أساسا من قبل الدول الأكثر تضررا من جراء الهجرة من بلدان أوربا الشرقية - ألمانيا والنمسا - قد اتضحت جليا في الحلول التي تم التوصل إليها لتنظيم حرية انتقال العمال، ومنها على وجه الخصوص فرض فترة انتقالية على البلدان المتقدمة بطلب العضوية، يجوز مدها إلى 7 سنوات . ومن المفهوم أن هذا الحل وغيره من التدابير التمييزية التي اعتمدها الاتحاد، لم تحظ بقبول حسن من جانب الدول المرشحة للعضوية، بسبب الصبغة السياسية الشديدة في تلك المسائل، وبسبب الأثر الهائل لها على الرأي العام فيها.

إطار 2-7 – حرية انتقال الأشخاص

إن حرية انتقال الأشخاص هي إحدى الحريات التي يضفيها الاتحاد الأوربي : يتمتع المواطن الأوربي بحق العيش والعمل في أي دولة عضو من أعضاء الاتحاد.

كيف ينطبق ذلك على الأعضاء الجدد ؟ ثمة جوانب مختلفة لهذا السؤال : حق السفر إلى الدول الأعضاء الأخرى، وحق الإقامة والعمل فيها، والعضوية في منطقة "شينجن" (Schengen)

وعند الانضمام، سوف يكون لمواطني الدول الأعضاء الجدد، الحق في السفر والإقامة في أي دولة من الدول الأعضاء الحاليين، إلا أنه يجوز للدول الأعضاء الحاليين – ولمدة تصل إلى 7 سنوات – تقييد حق الأشخاص من بلدان وسط وشرق أوربا في الحصول على عمل مقابل أجر.

وثمة قضية منفصلة عن حق العمل، ألا وهي حرية انتقال الأشخاص داخل منطقة "شينجن"، حيث وافقت بلدان "شينجن" على إلغاء مراقبة الحدود فيما بينها، واستعاضت عن ذلك بتبادل المعلومات وتعزيز الحدود الخارجية، ويمكن لمواطني الدولة العضو، أن يتمتعوا بحرية العيش والعمل في أي مكان في الاتحاد الأوربي، دون أن تكون تلك الدول عضوا في منطقة "شينجن"، وهذا هو الوضع الحالي لبريطانيا وأيرلندا. أما الدول الأعضاء الجدد، فلن تصبح أعضاء كاملة العضوية في "شينجن" على الفور، وإنما فقط عندما تتحقق لها بشكل كاف معايير أمن الحدود.

المصدر : تقرير "وم كوك" إلى المفوضية الأوربية (2003)

وفي إطار القرارات التي اتخذها الاتحاد الأوربي بشأن هذه المسألة، وتحت تأثير الطلبات الملحة من الدول المتقدمة للعضوية – والتي كانت متلهفة للحصول على حرية الانتقال – حددت الدول الأعضاء، النظم الوطنية في كل دولة، التي يتعين وضعها موضع التطبيق الفعلي، في الفترة الانتقالية، ومن ثم، فإنه يمكن لنا أن نتوقع أن يكون وصول العمال من الدول الأعضاء الجدد إلى سوق العمل في الاتحاد تفاضليا وانتقائيا لمدة زمنية طويلة، وأن تدار تدفقات الهجرة طبقا للمنشأ والمقصد ومؤهلات العاملين.

وعلى أية حال، فليس من المرجح حدوث هجرات على نطاق واسع من الدول الأعضاء الجدد بعد التوسيع بسبب التفاوتات الهامة في الأجور، بل إن بعض التحليلات تذهب إلى أنه من المتصور، بدلا من زيادة تدفقات الهجرة، فإن انضمام الدول المتقدمة بطلبات العضوية سوف يخفف من ضغوط الهجرة التي تمارسها تلك البلدان حاليا على الاتحاد الأوربي. وطبقا لما جاء في أحد الأبحاث بشأن أثر توسيع الاتحاد الأوربي على سوق العمل – وهو البحث الذي أجري برعاية اللجنة وبمعرفة "المعهد الألماني للبحوث الاقتصادية" في برلين في سنة 2001 – فإن 335000 شخص من الدول الأعضاء في المستقبل، والذين من المنتظر أن ينتقلوا كل سنة إلى الاتحاد في بداية الانضمام، سوف يتناقصون بعد عشر سنوات إلى أقل من 150000 في السنة، عندما تهدأ

حالة نشوة الانضمام في بدايتها، وكذلك بسبب تضييق فجوة الدخول بين بلدان أوربا الشرقية والغربية.

وأثناء فترة الانتقال، من الطبيعي أن تتكيف تلك التدفقات حسب احتياجات الدول الأعضاء الحاليين للأيدي العاملة، وهم الأعضاء الذين سوف يواصلون استخدام الحقوق الواردة في القواعد المتفق عليها لتلبية احتياجاتهم، عن طريق اجتذاب العمال المهرة في المقام الأول، الأمر الذي سوف يشكل خطرا جسيما يتمثل في "استنزاف العقول" بالنسبة للدول الأعضاء الجدد. ومن الناحية الأخرى، فإن إعادة توطين المشروعات كثيفة العمالة، من الدول الأعضاء الحاليين، إلى دول شرق أوربا، قد يؤثر على الطلب على العمالة غير الماهرة، ولكن الآثار سوف تكون هامشية نسبيا، حيث إن الصناعات في الدول الأعضاء القادمة، سوف يتم تحويلها، كما أن مستوى مهارة القوى العاملة فيها سوف يرتفع.

نقطة أخرى بشأن مسألة انتقال الأشخاص، سوف تشكل قلقا متزايدا في جماعة تضم 25 دولة، ألا وهي الهجرة غير المشروعة، وخصوصا عندما تنشأ هذه الموجات من الهجرة من بلدان وسط وشرق أوربا. والمشكلة ليست قاصرة، بطبيعة الحال، على تلك الدول، ومن المنتظر أن تؤدي المخاوف الناجمة عن تفاقم هذه الظاهرة إلى اتجاهات أكثر تشددا، ومواقف أكثر تعنتا من جانب الاتحاد، مع ما لذلك من مردودات على البلدان المجاورة، ولاسيما بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط.

وأخيرا، فإن من آثار توسيع الاتحاد أمام دول وسط وشرق أوربا، التي يتعين النظر فيها من جانب كل من الدول الأعضاء والدول المجاورة التي لها جاليات مهاجرة كبيرة في أكثر دول الاتحاد تقدما، احتمال عودة أولئك العمال المهاجرين، إلى أوطانهم، ذلك أن تدفق العمالة الماهرة من الدول الأعضاء الجدد سوف يعرض بكل تأكيد وجودهم الدائم للخطر، في البلدان المضيفة. ومن المرجح أن يمثل ذلك قلقا في المقام الأول بالنسبة لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، التي من المؤكد أنها سوف تتأثر بهذه الظاهرة.

ومهما كان حجم الاختلال الكلي لتدفقات الهجرة من بلدان وسط وشرق أوربا وجيرانهم الشرقيين، إلى الاتحاد، فإنه يمكن أن يكون لها أثر عام على أسواق العمل للدول الأعضاء الحاليين، والذي سوف يؤثر بدوره بطريقة غير مباشرة على بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط : زيادة عرض العمالة منخفضة المهارة.

2-3-3 – السياسة الإقليمية والأدوات البنيوية

فيما يتعلق بالإجراءات البنيوية، حيث لا يؤثر التوسيع تأثيرا ملحوظا على أوضاع الدول الخمس عشرة حتى عام 2006، بسبب قرارات 1999 الصادرة عن المجلس الأوربي في برلين (مبارزة الحلبة) وعن المجلس في بروكسل وكوبنهاجن في سنة 2002، فإننا لا نستطيع أن نضمن ذلك أيضا بالنسبة لما بعد فترة 2006.

أو فيما يتعلق بأوضاع دول ثالثة تدخل في اتفاقيات الانتساب مع دول الاتحاد. ومن المحتم أن يكون لانضمام 10 دول يعتبر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيها، أقل بكثير من متوسط نظيره في دول الاتحاد الخمس عشرة، أثر ملحوظ جدا على سياسة التلاحم والانصهار.

وحينما نضيف إلى هذا، الزيادة الهائلة في الاحتياجات التي سوف تنجم عن الزيادة في عدد المستفيدين بالإضافة إلى الفوارق الإقليمية، وكذلك الضغوط من البلدان المساهمة الصافية لتخفيض الموارد، لاتضح لنا الموقف بجلاء. ذلك أنه من المحتم أن توزيع مبلغ إجمالي من الموارد المالية التي تميل إلى التناقص بسبب زيادة الأقاليم المؤهلة لتلقي المساعدات، سوف يعني تخفيضا ملحوظا في مستوى الدعم.

أكثر من ذلك، أن النقص في الموارد سوف يستمر لكي ينعكس على مستويات أخرى من العمل، وبشكل خاص على اتفاقيات الانتساب مع دول البحر الأبيض المتوسط. وحتى لو لم يعد الأثر غير المباشر من هذا النوع أكثر أهمية من الأثر الناجم حتى الآن من جهود إنفاق ما قبل الانضمام، فإنه لن يكون مواتيا لتصحيح الاختلال الحالي بين التدابير داخل الاتحاد الأوربي، والتدابير الأوربية - المتوسطية، بل وسوف يكون عاملا مغذيا لاستمرار وتفاقم التفاوت القائم بين الشمال والجنوب .

4-3-2 - العلاقات الخارجية لأوربا الموسعة

مع تغيير الحدود الخارجية للاتحاد الأوربي، تغيرت بشكل حتمي، الحدود مع الجيران الجدد من الدول الشرقية - كالينينجراد - روسيا، وروسيا البيضاء، وأكرانيا، ورومانيا، وبلدان غرب البلقان التي ليست لها حدود مع الاتحاد الأوربي حتى تاريخه. وسوف يكون هنالك جيران آخرون عندما يتحقق انضمام بلغاريا ورومانيا وتركيا. وسوف يحافظ الاتحاد الأوربي بكل تأكيد - والذي يتمثل هدفه الاستراتيجي في تحقيق التنمية والازدهار، والاستقرار والأمان في ربوع أوربا - على سياسة الاقتراب التدريجي من جيران جدد، وتشجيع إقامة علاقات سياسية أوثق عُرىً، وتعزيز التحالفات التجارية، والمواءمة بين القوانين والقواعد المعمول بها في الاتحاد بقدر المستطاع، ومن ثم يوجد الاتحاد حوله نطاقا اقتصاديا وسياسيا، يمكن أن يقود - في بعض الحالات - إلى عمليات انضمام جديدة.

وهنالك عدة أوضاع - شديدة التباين - يمكن التعرف عليها على امتداد الحدود الجديدة، وهي أوضاع ناجمة عن ذلك التوسيع، ومن الانضمام المنتظر لبلغاريا ورومانيا. ولابد من صياغة نهج جديد في المستقبل القريب على امتداد تلك الحدود، بخصوص المسائل التالية : اتفاقيات التجارة الحرة والثنائية مع الدول الأعضاء الجدد، والأخذ بمكتسبات نظام "شينجن" ، ومراجعة سياسة التأشيرات عند الحدود، وتدعيم االشراكة القائمة واتفاقيات التعاون، واتفاقيات تجارة حرة جديدة، واتفاقيات الاستقرار والانتساب، والاتفاق على المنطقة الاقتصادية الأوربية، والبرامج والوثائق الرسمية الخاصة بكل بلد بالنسبة للمساعدات المالية والفنية.

ومع انضمام 10 دول جديدة كانت قد تقدمت بطلبات العضوية، تتلوها بلغاريا ورومانيا، فسوف يتم إقامة سياسة جوار – أو اقتراب – جديدة. والسؤال هو : إلى أي مدى سوف يؤثر ذلك على العلاقات مع الجيران القدامى من الدول الجنوبية ؟. ومع التسليم باستراتيجية الاتحاد الأوربي المتعلقة بضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في النطاق المحيط، فإنه من غير المحتمل بالنسبة للاتحاد – في علاقاته مع جيرانه الجدد – أن يكون هنالك ما يحمله على الامتناع عن المشاركة السياسية والمالية مع جيرانه المتوسطيين، ولاسيما فيما يتعلق بإقامة منطقة تجارة حرة أوربية متوسطية (EMFTA) انخرط فيها الاتحاد بالفعل. أكثر من ذلك، فإن الاتحاد أكد مرارا عزمه على تعزيز التعاون مع جيرانه في الشرق والجنوب. ولقد أعلنها المجلس الأوربي في كوبنهاجن، صريحة جلية، في مشاورات الرئاسة التي جرت في شهر ديسمبر سنة 2003 : "24. إن عملية التوسيع سوف تعزز العلاقات مع روسيا. كما يرغب الاتحاد الأوربي في توسيع علاقاته مع أوكرانيا، ومولدوفا، وروسيا البيضاء، والبلدان المتوسطية الجنوبية، بناء على نهج طويل الأجل يشجع الإصلاحات الديمقراطية والاقتصادية، والتنمية المستدامة، والتجارة، ويضع المبادرات الجديدة توخيا لهذه الغاية. ويرحب المجلس الأوربي باعتزام اللجنة والأمين العام والمندوب السامي، تقديم مقترحات تخدم هذا الغرض." وبعد ذلك في شهر يونيو 2003، صادق المجلس الأوربي في "سالونيكا" على النص الرسمي بعنوان : "أوربا الموسعة – حوار جديد" الذي أقره وزراء خارجية دول الاتحاد بشأن شكل أوربا بعد التوسيع.

إطار 2–8 – أوربا الموسعة – حوار جديد

إن توسيع الاتحاد الأوربي في الحادي من مايو سنة 2004 يمثل خطوة تاريخية للقارة الأوربية بأسرها، ويقدم فرصة فريدة لتعزيز التعاون مع جيرانها في الشرق والجنوب.

وإذ يلاحظ الاتحاد الأوربي أن الجوار الجغرافي يولد مصالح مشتركة، ويزيد من أهمية العمل معا لمواجهة التحديات المشتركة، فإنه يرغب في تحديد مجموعة من السياسات الطموحة الجديدة، صوب جيرانه، ترتكز على القيم المشتركة مثل : الحرية، والديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، والحريات الأساسية، وسيادة القانون. ويجب أن ننظر إلى هذه المسألة كمسألة منفصلة تماما عن مسألة الانضمام للاتحاد الأوربي، التي تنظمها المادة 49 من معاهدة الاتحاد الأوربي.

يتبع إطار 2-8

ويرحب المجلس ببيان اللجنة : "أوربا الموسعة – الجوار : إطار جديد للعلاقات مع جيراننا في الشرق والجنوب"، وكذلك إسهامات المندوب السامي، ويرى الاتحاد أن ذلك يشكل أساسا جيدا لتطوير مجموعة جديدة من السياسات، نحو أكرانيا، مولدوفا، روسيا البيضاء، الجزائر، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، ليبيا، المغرب، السلطة الفلسطينية، سوريا، وتونس، وفي نفس الوقت يعزز الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوربي وروسيا. وسوف يقوم المجلس – في مرحلة لاحقة – بدراسة ما إذا كان يمكن شمول هذه السياسات لبلدان جنوب القوقاز، وقد دُعيت ليبيا لقبول إعلان برشلونة من أجل الانضمام إلى عملية برشلونة.

ويجب ألا تتجاوز سياسات الجوار الجديدة الإطار القائم لعلاقات الاتحاد الأوربي مع روسيا، وبلدان شرق أوربا، والشركاء الجنوبيين للبحر المتوسط، كما هي محددة في سياق الاتفاقيات ذات الصلة، والاستراتيجيات المشتركة، ومبادرة البعد الشمالي، وعملية برشلونة. وإنما يجب عليها تشجيع ومساندة سياسات الجيران الجدد في الشرق والجنوب، وهي السياسات التي تتوخى تشجيع التقارب من الاتحاد الأوربي. ويظل من قبيل الأولويات، تنفيذ الاتفاقيات القائمة.

المصدر : مجلس الشئون العامة والعلاقات الخارجية، يونيو 2003 – استنتاجات المجلس.

وعلاوة على ذلك، فإن التاريخ الحديث يوضح كيف يمكن توقع الأثر غير الهامشي لتعويضات الجيران القدامى من بلدان الجنوب، بعد فترة كان الاتحاد الأوربي فيها يميل بوضوح نحو الشرق، و "أن السلطات الأوربية راحت تهتم مجددا بالبعد المتوسطي" [التقرير السنوي لمركز الدراسات الزراعية المتقدمة للبحر المتوسط، سنة 2002] ولقد طُرحت عدة اقتراحات واتُخذت عدة مبادرات، في بداية عقد التسعينيات، مما مهد الطريق لعملية برشلونة.

وعلى أية حال، فإنه على الرغم من عدم إمكانية توقع الآثار المترتبة على العلاقات مع الجيران الجدد، في الوقت الراهن، حيث إنها تتوقف على خيارات استراتيجية لم تحدد بعد، إلا أنه بوسع المرء أن يتوقع سياسة جوار جديدة للاتحاد الموسع، تعكس الضغوط المتزايدة من الجيران الجدد في الشرق. وعلى الرغم من البيانات التي صدرت على المستوى السياسي، *إلا أنه لا مناص من أن يفقد الاتحاد اهتمامه بمنطقة البحر الأبيض المتوسط المنافسة، إلى حد ما، على الأقل.*

2-3-5 – تكلفة التوسع بالنسبة للميزانية

بعد أن نظرنا في بعض الجوانب الشديدة الحساسية، في عملية التوسع، نحاول الآن إلقاء نظرة على آثار انضمام 10 دول أعضاء جدد على الميزانية.

طبقا لبيانات المفوضية الأوربية قام الاتحاد بإنفاق زهاء 20 بليون يورو كمساعدات في مرحلة ما قبل الانضمام، وقد تم توجيهها – في حالة الدول طالبة الانضمام – من خلال ثلاث أدوات تحدثنا عنها بالفعل.

وهي : برامج فاري Phare ، وSAPARD و ISPAm. واعتبارا من سنة 2000، عند ما جرى العمل بالأداتين الأخريين المستحدثتين لمرحلة التمهيد للانضمام، زادت المخصصات بأكثر من 3 بلايين يورو في السنة.

جدول 2-4 – الإنفاق على التوسيع من ميزانية الاتحاد الأوربي : التمهيد للانضمام (بالمليون يورو بأسعار سنة 2000)

	1999-1990	2003-2000
PHARE (دعم المؤسسات الديمقراطية والإدارة العامة)	797.16 6	240.00 6
ISPA (البنية الأساسية للنقل والبيئة)		160.00 4
SAPARD (الزراعة والتنمية الريفية)		800.00 2
المجموع	797.16 6	200.00 13
المتوسط السنوي	676.72	300.00 3
المجموع كنسبة مئوية من إجمالي الناتج القومي للاتحاد الأوربي 1999	0.08	0.16
المتوسط السنوي كنسبة مئوية من إجمالي الناتج القومي للاتحاد الأوربي 1999	0.01	0.04

ملاحظات : نفقات الفترة من 1990-1999 بناء على المدفوعات الفعلية، وما بعد 1999 بناء على الالتزامات إزاء الدول العشر (بما فيها بلغاريا ورومانيا) بدون قبرص ومالطه وتركيا التي تستفيد من تمويل منفصل خاص بالتمهيد للانضمام
المصدر : المفوضية الأوربية في تقرير لـ "ويم كوك" إلى المفوضية الأوربية (2003)

بعد الانضمام، ووفقا للاتفاقية التي تم التوصل إليها في قمة كوبنهاجن في سنة 2000، فإنه ينبغي ألايتجاوز إجمالي النفقات المالية في عملية التوسيع حتى نهاية عام 2006 مبلغ 40,8 بليون يورو. وهذا المبلغ من نفقات الميزانية مبلغ متواضع نسبيا في الاتحاد الأوربي – كما ذهب إلى ذلك "ويم كوك" في تقريره – إذا ما وضعنا في الاعتبار الأهداف الاقتصادية والسياسية لعملية التوسيع برمتها، وخصوصا عندما نرى أن مساهمات الدول الأعضاء الجدد في ميزانية الاتحاد سوف تناهز 15 بليون يورو، مع احتمال عدم استخدام جميع الأموال الممنوحة، حيث إن إجمالي النفقات الفعلية أثناء فترة ما بعد الانضمام حتى سنة 2006 سوف تناهز 10 بلايين يورو تقريبا (وسوف يتم دفع بعض مخصصات الميزانية بعد سنة 2006).

جدول 2-5 - الإنفاق من ميزانية الاتحاد الأوربي على التوسيع : مرحلة ما بعد الانضمام (بالمليون يورو بأسعار 1999)

	2006-2004
السياسة الزراعية المشتركة	4682
التنمية الريفية	5110
الإجراءات الهيكلية	21746
السياسات الدولية	4256
التي منها:	
.. السياسات القائمة	2642
.. البناء المؤسسي	380
.. منظومة شنجن	858
.. المنظومة النووية	375
الالتزامات الكلية	1673
تعويضات الميزانية المؤقتة	2398
تسهيلات خاصة للتدفق النقدي	987
الإدارة	40852

ملاحظات : التزامات 2004-2006 بالنسبة لعشر بلدان منضمة في 2004 تشتمل "الأعمال البنيانية" على 38 مليون يورو من المساعدات الفنية، غير المخصصة.

المصدر : المفوضية الأوربية في تقرير لـ "ويم كوك" إلى المفوضية الأوربية (2003).

وأما عن الفترة من 2007 فصاعدا، فسوف يتوقف الإنفاق من الميزانية أساسا - طبقا لما ذكره "ويم كوك" - على الإصلاحات المزمع إدخالها على ميزانية الاتحاد ذاتها، وخصوصا في مجال السياسة الزراعية المشتركة والأموال المكرسة للبنية الأساسية. واستنادا إلى دراسة أجراها كارلسون (2002) بشأن مستقبل ميزانية الاتحاد بعد التوسيع، وضع فيها عدة تصورات (سيناريوهات)، وافترض عدم إدخال إصلاحات على السياسة الزراعية المشتركة، واستمرار تطبيق القواعد المعمول بها حاليا بالنسبة للأموال المخصصة للبنية الأساسية، بل أكثر من ذلك، استمرار تلقي الدول الأعضاء الحاليين لنفس المبالغ المخصصة للبنية الأساسية بنفس الطريقة التي تتلقاها بها في عام 2006، وأن تكاليف التوسع سوف تزداد من 0.03% من الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الموسع في عام 2004 إلى 0.23% في عام 2013، وفي تصور آخر، انخفاض المساعدات المباشرة للزراعة بنسبة 15% حتى عام 2013، مما يعني انخفاض تكاليف التوسع إلى 0.18% فقط. وتوضح هذه التصورات وغيرها مما ورد في الدراسة المنوه عنها أعلاه، كيف أن إصلاحات السياسات الداخلية للاتحاد يمكن أن يؤثر على ميزانيته، وعلى تكلفة التوسيع.

وعلى أية حال، فإنه على الرغم من أن العبء المالي الذي تنطوي عليه عملية التوسيع، ليس باهظا، حينما نضع في الأذهان الأهمية التاريخية لأهداف العملية برمتها، ولكنه يصبح عبئا ضخما حينما نقارن إجمالي إنفاق الميزانية على التوسيع، بتمويل الميزانية للشراكة الأوربية - المتوسطية التي بدأت بين الاتحاد الأوربي والشركاء المتوسطيين الاثني عشرة في مؤتمر برشلونة سنة 1995 (عملية برشلونة)، ويجدر إلقاء نظرة على ميزانية برنامج MEDA، وهو الأداة المالية الرئيسية للاتحاد الأوربي من أجل تنفيذ الشراكة الأوربية المتوسطية.

ووفقا للأساس القانوني الأولي لبرنامج ميدا MEDA (أمر تنظيمي للمجلس رقم 96/1488)، كان المبلغ المخصص لهذا البرنامج 3.435 بليون يورو للفترة من 1995-1999. وفي نوفمبر سنة 2000 صدر أمر تنظيمي محسّن (رقم 2000/2698) بإنشاء ميدا - 2 للفترة من سنة 2000-2006 ووصل إجمالي المبلغ المخصص لتمويل هذا البرنامج إلى 5.350 بليون يورو. وإذا ما قارنّا هذه المبالغ بميزانية التوسيع، لكشفت الأرقام لنا بوضوح عن أولويات الاتحاد الأوربي في مجال العلاقات الخارجية. وحتى بالأرقام المطلقة، فإنه يتعين علينا أن نقرّ بأن الموارد المالية لبرنامج ميدا أقل، بلا شك، من الحجم الحقيقي الذي كان ينبغي ان تكون عليه، حينما ننظر إلى الأهداف السياسية والاقتصادية والثقافية الطموحة لهذا البرنامج، التي تشتمل على إنشاء منطقة تجارة حرة بحلول عام 2010، ثم إن الضغوط المتنامية من جراء عملية التوسيع، لن تساعد على تحسين هذا الوضع.

غير أننا سوف نعود إلى هذه المسألة، عند بحث آثار التوسيع على المستوى الزراعي.

2-4 - الزراعة وتوسيع الاتحاد الأوربي

2-4-1 - الزراعة وعملية اندماج بلدان وسط وشرق أوربا : معلومات مرجعية وإطار الانضمام

كما ذكرنا منذ قليل، فإن اندماج القطاعات الزراعية لبلدان وسط وشرق أوربا في السياسة الزراعية المشتركة (CAP) يعتبر واحدا من أكثر الفصول تعقيدا في عملية التفاوض برمتها، لأسباب عديدة، أولها : بسبب حجم النتائج الاقتصادية والنقدية والاجتماعية والسياسية في الدول المتقدمة بطلبات العضوية، وفي الاتحاد الأوربي ذاته، نظرا لأهمية القطاع في تلك البلدان، التي تفوق - في المتوسط - الأهمية المقابلة للقطاعات الزراعية في دول الاتحاد الخمس عشرة. وثانيها : بسبب التخلف الهيكلي للقطاعات الزراعية في تلك البلدان مقارنا بنظيرتها في الاتحاد، مما يقتضي جهودا ضخمة للتحديث منذ البداية، ودعما كبيرا أثناء الفترة الانتقالية، وأخيرا : بسبب تعقد مكتسبات الاتحاد ومنجزاته ذاتها، فيما يتعلق بالزراعة والسياسة الزراعية، مما يجعل من الصعب على الدول المرشحة اتخاذ هذا المبدأ وتنفيذه، كما كان الحال في توسيعات سابقة.

جدول 2-6 - الاتحاد الأوربي والدول المتقدمة بطلبات العضوية : دور القطاع الزراعي

الدولة	مساحة الأراضي الزراعية		إجمالي الانتاج الزراعي1			العمالة الزراعية	
	الأرضي الزراعية المستغلة ألف هكتار2	% من إجمالي المساحة	مليون يورو		% من إجمالي الناتج المحلي	000	% من إجمالي العمالة
	2000						
بلغاريا	5 582	50.3	2054	c	* 15.8	342	11.3
قبرص	134	14.5	329	d	* 3.5	14	9.2
الجمهورية التشيكية	4 282	54.3	1 846		3.4	193	7.4
أستونيا	1 001	22.1	254		4.7	32	7.4
هنغاريا (المجر)	5 854	62.9	1 913	d	* 3.9	227	4.8
لاتفيا	2 488	38.5	306		4.0	118	13.5
ليتوانيا	3 489	53.4	836		6.9	262	19.6
مالطا	12	38.1	78		2.0	* 2.7	1.9
بولندا	18 220	58.3	4 965	d	* 2.9	2 698	18.8
رومانيا	14 811	62.1	4 564		11.4	4 861	p 42.8
سلوفاكيا	2 444	49.8	5 60		4.1	119	6.7
سلوفينيا	491	24.2	8 47		2.9	81	9.9
تركيا	41 488	53.5	24 265	d	* 11.2	* 9 149	34.9
وسط وشرق أوربا -10	58 662	54.4	* 18 145		* 4.6	* 8 933	* 20.7
الدول المرشحة للعضوية-13	100 296	53.8	* 42 816		* 6.9	* 18 082	* 27.8
الاتحاد الأوروبي -15	131 619	40.6	167 197		* 2.0	6 767	4.3

يتبع جدول 2-6

	تجارة السلع الزراعية [3]		التجارة الزراعية الثنائية		الإنفاق على الغذاء	
	% من الصادرات	% من الواردات	% من الصادرات	% من الواردات	% من إجمالي الإنفاق	
	1999				1998	
بلغاريا	16.2	7.1	37.9	37.6	53.5	
قبرص	38.3	19.0	52.7	46.0	19.0	b
الجمهورية التشيكية	4.4	6.5	36.3	48.0	26.8	
أستونيا	9.2	14.3	28.3	57.0	37.5	
هنغاريا (المجر)	9.1	3.7	53.1	45.3	42.1	
لاتفيا	5.7	13.1	30.7	50.0	44.9	
ليتوانيا	12.9	11.5	29.9	45.8	46.0	
مالطا	2.2	10.3	13.1	73.1	:	
بولندا	8.9	7.4	45.5	47.7	36.9	
رومانيا	5.8	8.1	42.7	37.0	58.0	
سلوفاكيا	3.8	7.0	23.4	37.2	31.8	
سلوفينيا	4.3	7.0	31.4	50.5	23.5	b
تركيا	15.9	6.5	43.2	27.8	29.7	a
وسط وشرق أوربا -10	7.2	7.0	40.2	45.3	36.3	*
الدول المرشحة للعضوية-13	8.8	7.1	43.2	34.9	34.1	*
الاتحاد الأوروبي -15	6.6	6.8	12.1	10.4	17.4	b

ملاحظات : أ - 1994 / ب = 1997 / ج = 1998 / د = 1999 / * = تقدير / p = مؤقت / : = ليس متاحا

1 - بما في ذلك قطاع الغابات والصيد البري، وصيد الأسماك

2 - المساحة الزراعية المستخدمة

3 - جميع المنتجات الزراعية ما عدا الأسماك ومنتجات الأسماك

المصدر : الإدارة العامة للزراعة، الإحصاءات الأوربية، الإدارة العامة للشئون الاقتصادية والمالية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، إحصاءات الفاو (مستمدة بتصرف من المفوضية الأوربية : الإدارة العامة للزراعة 2001)

وعلى أية حال، فإن القطاعات الزراعية في الدول المتقدمة بطلبات العضوية، راحت تندمج تدريجيا خلال عقد التسعينيات، وظهرت بشكل بادٍ للعيان، آثار ذلك على الميزانية، والتدفقات التجارية والأموال المخصصة للبنية الأساسية، وذلك قبل اختتام المفاوضات المعنية بالملف الزراعي.

إطار 2-9 – الزراعة والتوسيع : التواريخ الأساسية

1990	بدء عمليات برنامج فاري Phare التابع للاتحاد الأوربي، لتدعيم الانتقال إلى ديمقراطيات السوق الحرة.
1998	بدء تنفيذ القوانين الزراعية مع بلغاريا، لاتفيا، ليتوانيا، رومانيا، وسلوفاكيا الانتهاء من تنقية القوانين الزراعية مع قبرص، جمهورية التشيك، أستونيا، المجر، بولندا، سلوفينيا.
1999	قيام المجلس الأوربي في برلين بتفويض اللجنة بفتح المفاوضات مع بلدان وسط وشرق أوربا، بغية تحرير التجارة الزراعية بدرجة أكبر. تخصيص مبلغ 3.12 بليون يورو إضافية سنويا من أجل مساعدات مرحلة ما قبل الانضمام، وما يتصل بالانضمام من إنفاق. نوفمبر/ديسمبر : بغرض فتح المفاوضات بشأن الزراعة، تعرض الدول في مجموعة لوكسمبورج مواقفها التفاوضية بشأن الفصل السابع من مكتسبات ومنجزات الاتحاد.
2000	الاتحاد الأوربي يتبنى مواقفه المشتركة ويفتح المفاوضات بشأن الملف الزراعي في شهر يونيو 2000. رئاسة المجلس ترى من الأولويات فتح الملف الزراعي. بدء تنفيذ القانون الزراعي مع مالطه، وانطلاق عمليات التنقية المجددة، بالنسبة لجميع الدول المفاوضة. المؤتمر الوزاري بشأن الانضمام يفتتح المفاوضات حول الملف الزراعي بالنسبة لمجموعة لوكسمبورج. الاتفاقيات تدخل حيز التنفيذ مع 8 دول من دول وسط وشرق أوربا (بلغاريا، جمهورية التشيك، أستونيا، المجر، لاتفيا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا) لمواصلة تحرير التجارة في السلع الزراعية. اللجنة تقر برامج SAPARD بالنسبة للدول العشر في وسط وشرق أوربا. ديسمبر : مؤتمر الانضمام يناقش المواقف المبدئية للمفاوضات بشأن الملف الزراعي، من لاتفيا، ليتوانيا، وسلوفاكيا.

يتبع جدول 2-9

2001	توقيع اتفاقية سابارد SAPARD للتمويل المتعدد السنوات مع جمهورية التشيك، وأستونيا، والمجر، ولاتفيا، وليتوانيا، وبولندا، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا. بدء سريان الاتفاقيات مع ليتوانيا، وبولندا، لمواصلة تحرير التجارة في الزراعة. توقيع اتفاقية التمويل السنوي لـ "سابارد" SAPARD مع الدول العشر لوسط وشرق أوربا. تقديم المساعدات الإدارية في إطار "سابارد" إلى بلغاريا، وإستونيا، ولاتفيا، وليتوانيا، وسلوفينيا. ويسمح القرار للسلطات الوطنية في هذه الدول بالبدء في تنفيذ البرنامج السنوي لـ "سابارد". بدء المفاوضات بشأن الملف الزراعي مع 3 أعضاء من مجموعة هلسنكي : لاتفيا، وليتوانيا، وسلوفاكيا. اللجنة تقدم للمجلس مشروع النص المنقح للمواقف المشتركة بشأن الزراعة، بالنسبة لكل دولة من الدول الست الأعضاء في مجموعة لوكسمبورج.
2002	قيام اللجنة بنشر ورقة "التوسيع والزراعة" نجاح اندماج الدول الأعضاء الجدد في السياسة الزراعية المشتركة (CAP) - ورقة القضايا. تقديم المساعدات الإدارية في إطار برنامج "سابارد" إلى جمهورية التشيك، وسلوفاكيا. إبرام اتفاقيات "الربح المزدوج" مع استونيا، والمجر، ولاتفيا، وليتوانيا.

المصدر : مقتبس بتصرف من المفوضية الأوربية - الإدارة العامة للزراعة (2002)

وعلى الرغم من أن الاتفاقيات الأوربية التي كانت تحكم العلاقات التجارية بين الاتحاد الأوربي ودول وسط وشرق أوربا، قبل بدء عملية التفاوض ذاتها، لم تركز تركيزا فعليا على التجارة في المنتجات الزراعية والغذائية، إلا أن عدة اتفاقيات ثنائية - أُبرمت في فترة ما قبل الانضمام - راحت تشجع على تحرير التجارة الزراعية بشكل تدريجي ومضطرد، وتعزيز العلاقات التجارية في هذا المجال. ونحن نشير هنا - على سبيل المثال - إلى التخفيضات المتبادلة في التعريفة الجمركية التي تم التفاوض عليها في بداية عقد التسعينيات، واعتماد نهج "الصفر المزدوج" (double zero) في بعض القطاعات، والذي بموجبه تم إعفاء حوالي ثلثي التجارة التقليدية في المنتجات الزراعية، من رسوم الاستيراد، عوضا عن إلغاء تمويل الصادرات.

لقد تنامت التجارة الزراعية في الدول المتقدمة بطلبات العضوية مع الدول الخمس عشرة الأعضاء في الاتحاد الأوربي، على امتداد العقد الماضي بصفة عامة، وخلال الفترة ما بين 1995 - 2000 زادت كل من الواردات والصادرات الزراعية بشكل ملحوظ من حيث القيمة.

جدول 2-7 - التجارة الزراعية بين دول وسط وشرق أوربا CEEC
وبين دول الاتحاد الأوربي الخمس عشرة : نمو التجارة بين 1995-2000 **(٪)**

دول وسط وشرق أوربا	الواردات			الصادرات			الميزان		
	إنتاج خام	إنتاج مُصَنع	كل الإنتاج الزراعي	إنتاج خام	إنتاج مُصَنع	كل الإنتاج الزراعي	إنتاج خام	إنتاج مُصَنع	كل الإنتاج الزراعي
الجمهورية التشيكية	1.4	1.2	1.3	1.2	3.0	1.5	1.8	0.7	1.2
أستونيا	2.2	1.2	1.7	1.2	1.8	1.2	3.2	1.2	1.9
هنغاريا(المجر)*	2.1	1.6	2.0	1.1	1.8	1.2	0.9	-0.3	0.9
لاتفيا	3.5	2.6	3.1	3.0	1.3	2.5	3.7	2.8	3.3
ليتوانيا	2.7	2.5	2.6	1.6	5.8	2.0	-15.0	1.3	5.3
مالطا	1.3	1.6	1.4	0.8	1.2	1.0	1.3	1.7	1.5
بولندا *	2.4	1.6	2.2	1.2	2.7	1.4	-	-	-
رومانيا	2.5	1.7	2.2	1.1	14.2	1.6	4.5	1.2	2.6
جمهورية سلوفاكيا**	6.7	1.4	2.9	3.6	0.4	1.0	10.4	6.8	8.7
قبرص***	1.2	1.2	1.2	0.6	0.4	0.6	-4.7	1.6	2.8

* 2000/1992 ** 2000/1994 *** 1998/1995

المصدر : المفوضية الأوربية، الإدارة العامة للزراعة (2002) - التقارير القطرية.

وفي نفس الوقت، فإنه مع تزايد الجهود في دول وسط وشرق أوربا لإعادة هيكلة الزراعة، فإنه جرى تعزيز عملية الانضمام عن طريق مبادرات وأدوات جديدة، مثل عمليات الشراكة كسبيل للانضمام والبرامج الوطنية للإقرار بمكتسبات الاتحاد ومنجزاته ، الذي وُضعت بناء عليه، الأولويات والأهداف الكبرى للاندماج في الاتحاد الأوربي، وحُددت البرامج الزمنية له، وكذلك تحديد الموارد البشرية والمالية اللازمة لتحقيق الاندماج في مختلف المجالات.

وفيما يتعلق بالإصلاحات في المجالات السياسية الرئيسية للاتحاد الأوربي، فإن عملية التوسيع قد أثرت تأثيرا فعليا في القرارات الهامة التي اتخذت في برلين (مارس 1999) في نطاق أجندة 2000، وأما الإصلاح في السياسة الزراعية المشتركة، فقد كان مخططا له، شأنه شأن الإطار المالي للفترة من 2000-2006، والقرارات ذات الصلة بشأن أموال البنية الأساسية والسياسات الخارجية، بغرض الإعداد لعملية التوسيع القادمة للاتحاد الأوربي من 15 دولة إلى 28 دولة عضو، طبقا لعدد الدول صاحبة الطلبات المسجلة حتى ذلك التاريخ. وفضلا عن تدعيم قدرة الزراعة الأوربية على المنافسة في الأسواق العالمية من خلال التخفيضات الجديدة في الأسعار المكفولة، فإن عملية الإصلاح كانت تتوخى أيضا تيسير تطبيق

السياسة الزراعية المشتركة في المستقبل على الدول الأعضاء الجدد، عن طريق تشجيع توحيد الأسعار بين تلك الدول وبين الاتحاد الأوربي.

ولقد أثرت عملية التوسيع أيضا على الموقف الذي اتخذه الاتحاد الأوربي في المحادثات التجارية المتعددة الأطراف، داخل منظمة التجارة العالمية (WTO) ، حيث اتخذت الدول الأعضاء الخمس عشرة، والدول طالبة العضوية، موقفا مشتركا في إعلان لوبليانا Ljubljana الصادر في شهر مايو سنة 2001، قبل انعقاد المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد بمدينة الدوحة في قطر في شهر نوفمبر سنة 2001.

وكما ذكرنا من قبل (إطار 2-3) فإن كافة جهود إعادة الهيكلة التي بدأتها الدول المتقدمة لطلب العضوية أثناء فترة التمهيد للانضمام، قد حظيت بدعم مالي من الاتحاد، عن طريق ثلاثة برامج مالية للمساعدات : هي فاري Phare وسابارد SAPARD ، وإسبا ISPA. ومن ثم فإن اندماج دول وسط وشرق أوربا وقطاعاتها الزراعية في الاتحاد الأوربي بدأت تتحقق بشكل مضطرد، شأنها شأن الآثار التي نجمت في عدة مجالات من مجالات حياة المجموعة، سواء في البلدان المتقدمة للعضوية أو في أطراف ثالثة، وعلى مختلف المستويات.

وفي نهاية سنة 2002 وفي سياق عِقْدٍ من الاستعدادات لأكبر عملية توسيع في التاريخ، قام مجلسا بروكسل وكوبنهاجن، بوضع القواعد لمرحلة ما بعد الانضمام - بعد أن قام رؤساء الدول الخمس عشرة الأعضاء ورؤساء الدول العشر الجديدة، بالموافقة على صيغة التوسيع، في اجتماع عقد لهذا الغرض في 13 ديسمبر.

ونبين فيما يلي أدناه، عدة جوانب لنتائج اجتماعات المجلسين، والتي يجب أن توضع في الاعتبار عند تقييم أثر هذا التوسيع على الزراعة والأموال المخصصة للهيكلة. قصارى القول، أنه قد تم وضع القواعد التالية في الملف المخصص للمسائل المالية والميزانية :

(أ) المدفوعات المباشرة في ظل السياسة الزراعية المشتركة :

- أن المدفوعات المباشرة في ظل السياسة الزراعية المشتركة، سوف يتم تقديمها للدول الأعضاء الجدد بدءا من عملية الانضمام، ووفقا للجدول التالي : 25% من السعر الكامل في الاتحاد في سنة 2004، 30% في سنة 2005 و35% في سنة 2006و 40% في سنة 2007، وبعد ذلك نسبة 10% زيادة، حتى إنه بحلول عام 2013 تكون الدول الأعضاء الجدد قد وصلت إلى مستوى الدعم المطبق آنئذٍ في الاتحاد الأوربي. وسوف يتم إدارة هذه العملية دون إخلال بالقرارات المستقبلية بشأن السياسة الزراعية المشتركة وتمويل الاتحاد بعد عام 2006، ودون إخلال بالنتائج التي خلص إليها المجلس الأوربي في برلين، ودون إخلال بالالتزامات الدولية التي قطعها الاتحاد على نفسه أثناء جولة الدوحة.
- وفي الفترة من 2007-2013، التي تتم فيها المدفوعات المباشرة تدريجيا، في إطار من الاستقرار المالي، يجب ألا يزيد إجمالي الإنفاق السنوي أثناء تلك الفترة، بالنسبة للركن الأول من السياسة الزراعية المشتركة

(الإنفاق المرتبط بالسوق والمدفوعات المباشرة) في دول الاتحاد الخمس والعشرين، عن السقف المحدد لعام 2006 (بالأسعار الحقيقية) والمتفق عليه في برلين بالنسبة لدول الاتحاد الخمس عشرة، والسقف المناظر للإنفاق، المقترح بالنسبة للأعضاء الجدد لتلك السنة. وسوف يتم الحفاظ على ذلك الإنفاق السنوي خلال الفترة من 2007–2013، بالأسعار الإسمية، تحت رقم عام 2006 وبزيادة بمعدل 1% في السنة.

ملاحظات :

تجدر ملاحظة أن هذا النص يضفي مبدأ الاستقرار على الركن الأول، من خلال ضمان الاستمرار حتى عام 2013، على الرغم من أن الزيادة السنوية في السقوف المالية، كلا على حدة، تقل عن معدل التضخم المتوقع. وهذا يحبط المحاولات المتكررة التي تبذلها عدة دول أعضاء من "انصار التحرير" لهدم هذا الركن في النهاية. ومع ذلك، فإن هذا النص يُدْخل أيضا تخفيض المدفوعات المباشرة الحالية في الدول الأعضاء الخمس عشرة، اعتبارا من عام 2007، وكذلك المخصصات التي يمكن أن تتوقعها الدول الأعضاء الجدد. ومن الجدير بالذكر، أن هذه القرارات لا تحول دون الزيادة في المستوى العام للإنفاق على التنمية الريفية (الركن الثاني من السياسة الزراعية المشتركة) ، ذلك أن احتياجات المنتجين الذين يعيشون في المناطق المحرومة نسبيا في الاتحاد الأوربي الحالي سوف تكون مكفولة، وسوف يتم الحفاظ على الزراعة المتعددة المهام والأغراض، في جميع المناطق في أوربا.

(ب) صناديق الهيكلة والتلاحم :

- يجب أن تبلغ مخصصات الالتزام الشامل بالنسبة لصناديق البنية الأساسية والتلاحم coheison في ضوء عملية التوسع، مبلغا إجماليا قدره 23 بليون يورو خلال الفترة المقررة، وأن يتم توزيعه بين الدول الأعضاء، طبقا للمواقف المشتركة للاتحاد الأوربي، والتي تم الاتفاق عليها مع الدول المرشحة.
- وسوف يكرس ثلث هذا المبلغ لصندوق التلاحم Cohesion Fund لمواجهة الاحتياجات الكبيرة للبنيات الأساسية الجديدة في مجالات النقل والبيئة.
- سوف يتم الدفع بشأن الحساب الذي تم النص عليه وفق ما تحقق من مكتسبات ومنجزات، في سنة 2004 بنسبة 16% من إجمالي المساهمة في أموال الهيكلة، وقد قضى الاتحاد الأوربي بتقديم مخصصات في سنة 2004 تصل إلى 3% من متوسط الالتزامات السنوية لصناديق الهيكلة والتلاحم.

(ج) الموارد الخاصة واختلالات الميزانية :

· سوف يطبق نظام الموارد الخاصة على الدول الأعضاء الجدد بدءا من عملية الانضمام، وسوف تساهم الدول الأعضاء الجدد مساهمة كاملة في تمويل نفقات الاتحاد الأوربي، اعتبارا من ذلك التاريخ.

- وإذا كان التنبؤ بميزان التدفق النقدي سلبيا، في الفترة من 2004–2006 بالمقارنة بالسنة السابقة على الانضمام (2003) فسوف تقدم تعويضات تنازلية مؤقتة من الميزانية للدولة المرشحة، وهذه التعويضات لابد أن تظل في حدود الهوامش السنوية المسموح بها في ظل سقوف برلين، من أجل التوسيع.
- ولابد من الالتزام بنفقات حلبة السباق – للفترة من 2004–2006 – التي استقر عليها الرأي في برلين.

ويجب مواصلة الجهود العامة لتحقيق الانضباط في الموازنة التي أقرها المجلس الأوربي في برلين، من سنة2007 فصاعدا .

ولقد أقر المجلس الأوربي في كوبنهاجن المخصصات القصوى للالتزامات، من أجل الزراعة، والعمليات البنيانية، والإدارة والسياسات الداخلية، بالنسبة للدول الأعضاء الجدد، على أساس تلك المبادئ.

جدول 2-8 - السياسة المالية المتفق عليها في كوبنهاجن

(الالتزامات القصوى المرتبطة بالتوسيع في الفترة من 2004-2006

بالنسبة للدول العشر الأعضاء الجدد) (بالمليون يورو بأسعار 1999)

	2004	2005	2006	المجموع
البند 1: الزراعة	1 897	3 747	4 147	9 791
ومنها: 1أ. السياسة الزراعية المشتركة	327	2 032	2 322	4 681
1 ب. التنمية الريفية	1 570	1 715	1 825	5 110
البند 2: الإجراءات الهيكلية بعد	6 070	6 907	8 770	21 747
ومنها: 2أ. صندوق الهيكلة	3 453	4 755	5 948	14 156
2 ب. صندوق التكافل (التلاحم)	2 617	2 152	2 822	7 591
البند 3: السياسات الداخلية والنفقات الإضافية للتحول	1 457	1 428	1 372	4 257
ومنها: السياسات الداخلية القائمة	846	881	916	2 643
الأمان النووي	125	125	125	375
البناء المؤسسي	200	120	60	380
منظومة شنجن	286	302	271	859
البند 5: الإدارة	503	558	612	1 673
المجموع (البنود 1و2و3و5) (1)	9 927	12 640	14 901	37 468
البند 10:				
تسهيلات خاصة للتدفق النقدي	1 011	744	644	2 399
تعويضات الميزانية المؤقتة	262	429	296	987
المجموع (2)	1 273	1 173	940	3 386
المجموع الكلي (1)+(2)	**11 200**	**13 813**	**15 841**	**40 854**

المصدر : الملحق 1 (المسائل المالية ومسائل الميزانية) - المجلس الأوربي في كوبنهاجن، 12-13 ديسمبر 2002 - النتائج المستخلصة للرئاسة.

ولقد قرر المجلس الأوربي تخصيص المبالغ التالية حسب كل دولة، حيثما يكون ذلك ملائما.

جدول 2-9 - الإطار المالي المتفق عليه في كوبنهاجن من أجل التوسيع
(المخصصات الإجمالية للالتزامات للفترة من 2004-2006)
(بالمليون يورو بأسعار 1995)

	قبرص	التشيك	أستونيا	هنغاريا	بولندا	سلوفينيا	ليتوانيا	لاتفيا	سلوفاكيا	مالطا	المجموع
البند 1: الزراعة											
ومنها: 1أ. السياسة الزراعية المشتركة											4 681
1 ب. التنمية الريفية	66	482	134	534	2.543	250	434	291	352	24	5 110
البند 2: الإجراءات الهيكلية	101	2 328	618	2 847	11 369	405	1 366	1 036	1 560	79	21 747
البند 3: السياسات الداخلية والنفقات الإضافية للتحول											
ومنها: السياسات الداخلية القائمة											2 643
الأمان النووي	0	0	0	0	0	0	285	0	90	0	375
البناء المؤسسي											380
منظومة شنجن	0	0	69	148	280	107	136	71	48	0	859
البند 5: الإدارة											1 673
البند 10:											
تسهيلات خاصة للتدفق النقدي	38	358	22	211	1 443	101	47	26	86	66	2 399
تعويضات الميزانية المؤقتة	300	389	0	0	0	131	0	0	0	166	987
مجموع الالتزامات											**40 854**

* هذه المبالغ ثابتة (يشتمل إجمالي العمليات البنيانية على 38 مليون يورو للمساعدات الفنية غير المخصصة.
** هذه المبالغ تأشيرية.

المصدر : ملحق 1 (المسائل المالية ومسائل الميزانية) - المجلس الأوربي في كوبنهاجن، 12-13 ديسمبر 2002 - النتائج المستخلصة للرئاسة.

خلاصة القول، إن المجلس الأوربي قد حافظ أساسا على النموذج الخاص به في السياسة الزراعية – من خلال الانضباط الشديد في الموازنة – بما يجعل هذه السياسة تتوافق مع عملية التوسيع أثناء المرحلة الانتقالية القادمة.

وفي نطاق هذه الاتفاقية – التي تم تقديمها على أنها بمثابة "صفقة عادلة وموائمة، وتحقق مزايا للفلاحين في الدول المنضمة" – يتعين دراسة آثار عملية التوسيع على الزراعة.

إطار 2–10 – صفقة عادلة وموائمة تحقق مزايا للفلاحين في الدول المنضمة

'1' التنمية الريفية: سوف تحظى الدول الأعضاء الجدد بحزمة تنمية ريفية، تم تطويعها خصيصا بما يتواءم مع احتياجاتها، وتتميز بشروط مواتية أكثر من مثيلتها المطبقة على الدول الأعضاء الحاليين في الاتحاد، والمبلغ المتاح للدول العشر المتقدمة بطلبات العضوية، محدد بـ 5.1 بليون يورو للفترة من 2004–2006.

'2' المدفوعات المباشرة : سوف تقدم المساعدات المباشرة للدول الأعضاء الجدد بشكل تدريجي على امتداد 10 سنوات؛ وعلى هذا فسوف تتلقى هذه الدول نسبة 25% من المعدل الكامل للاتحاد الأوربي في سنة 2004، ترتفع إلى 30% في سنة 2005، وإلى 35% سنة 2006، وهذا المعدل يمكن أن يرتفع بنسبة تتراوح ما بين 30% إلى 55% في سنة 2004، وإلى 60% في سنة 2005، وإلى 65% في سنة 2006، وحتى سنة 2006 يمكن تمويل المدفوعات الإضافية تمويلا مشتركا حتى 40% من معدل الاتحاد الأوربي، من صناديق التنمية الريفية للدول الأعضاء الجدد، ومع ذلك، فإنه يجب ألا يتجاوز نصيب صناديق التنمية الريفية للاتحاد، المستخدمة في تقديم مبالغ إضافية نسبة 20% (أو 25% في عام2004، 20% في عام 2005، 15% في عام 2006). واعتبارا من عام 2007، يجوز للدول الأعضاء الجدد مواصلة الإضافة إلى المدفوعات المباشرة من الاتحاد الأوربي بنسبة تصل إلى 30%، علاوة على المستوى المتدرج المطبق في السنة ذات الصلة، ولكنها تمول بالكامل من الصناديق الوطنية.

'3' إجراءات السوق : سوف يتمتع الفلاحون من الدول الأعضاء الجدد بحق الوصول الكامل والمباشر إلى إجراءات السوق المتعلقة بالسياسة الزراعية المشتركة، مثل استرداد قيمة الصادرات، والتدخل بشأن الحبوب واللبن المجفف منزوع الدسم، والزبد، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في استقرار دخولهم.

المصدر : المفوضية الأوربية، ملف الحقائق – مذكرة /301/02، بروكسل، 20 ديسمبر سنة 2002.

2–4–2 – التوسيع والزراعة : حالة الدول جنوب البحر الأبيض المتوسط

كما أوضحنا، سوف يتطور عالم الزراعة والريف في الاتحاد الأوربي الموسع، في الأجل المتوسط، في إطار يمكن أن نعتبره الآن محددا تحديدا واضحا نسبيا. أما عملية النهج الطويل للدول الأعضاء العشر الجدد، فقد أسفر عن توازن مكاني جديد فيما يتعلق بالتدفقات التجارية والاستثمارية، كما أثر على إصلاح سياسات الجماعة الأوربية، الأمر الذي تمخض عن إطار مؤسسي وسياسي، شكلته إلى حد كبير أهداف

التوسيع. كما أن مخصصات الميزانية من موارد الاتحاد، هي أيضا نتيجة لعملية الانضمام، وللطلبات المالية الناجمة عن التوسيع. وأخيرا، فإنه لاستكمال هذا الإطار، قامت الاتفاقيات المبرمة بشأن تطبيق السياسة الزراعية المشتركة على الدول الأعضاء الجدد – والتي تمت الإشارة إليها في القسم السابق– بوضع القواعد الواجب تطبيقها في المرحلة الانتقالية بعد الانضمام.

وعلى ذلك، فإن هذا السياق – الذي تظهر فيه آثار التوسيع على المناطق الريفية في أوربا، ودول جنوب البحر الأبيض المتوسط، التي تربطها بالاتحاد علاقات جوار قوية – لابد أن يوضع نصب أعيننا.

وإذ نأخذ ذلك في الحسبان، فلننظر الآن في هذه المسألة من جوانبها المتعددة.

2-4-2-1 – التدفقات التجارية الزراعية

سوف يتغير هيكل التعريفة الجمركية لدول وسط وشرق أوربا، بسبب توسيع الاتحاد الجمركي للاتحاد الأوربي بحيث يضم دول وسط وشرق أوربا، بما ينطوي على الإلغاء الكامل لمعوقات التجارة البينية لدول الاتحاد، وقيام الدول الأعضاء الجديدة بالأخذ بتعريفة الاتحاد وتطبيقها على الأطراف الثالثة. ولكن بصفة عامة، يجب ألا يتعرض مستوى الحماية الخارجية لتلك الدول لأية تعديلات ذات بال، بالمقارنة بالوضع الراهن. ولقد قدّر Chevassus-Lozza وآخرون (2002) أن متوسط مستوى الحماية للسلع الزراعية الرئيسية والمنتجات الغذائية، وبالنسبة للمستوردين الرئيسيين لتلك السلع (بولندا، والمجر، ورومانيا، وجمهورية التشيك، وسلوفاكيا) سوف ينخفض اعتبارا من 1998، من 19% إلى 16,5%.

وفي جميع الأحوال، فإنه في هذا السيناريو المتعلق بالتخفيض العام – ولو كان ضئيلا – للتعريفة الخارجية المشتركة لدول وسط وشرق أوربا، يجب أن نتوقع أثرا توسعيا في الطلب الكلي على السلع الزراعية والغذائية للدول الأعضاء الجدد، مما يعود بالفائدة على الدول الأعضاء الحالية، وعلى الأطراف الثالثة، بما في ذلك دول جنوب وشرق البحر المتوسط.

إن توسيع الاتحاد بضم دول وسط وشرق أوربا يشكل، بصفة خاصة، فرصة لتنمية السوق أمام منتجات البحر الأبيض المتوسط، على عكس الوضع بالنسبة لعمليات التوسيع أمام الدول الجنوبية في عقد الثمانينيات (اليونان في 1981، وبعد ذلك أسبانيا والبرتغال في 1986)، التي ساعدت على زيادة الاكتفاء الذاتي في الاتحاد. وهنا مرة أخرى، لن يكون أثر هذا التوسع بصفة خاصة، ذا شأن في المستقبل، طالما أن الوضع الحالي يعكس بالفعل الانفتاح التدريجي للأسواق، الذي تحقق بالفعل خلال العقد الأخير. ولا يمكن الاستنتاج بطريقة مقبولة، مثلا، أن صادرات دول الاتحاد الخمس عشرة من الخضر والفاكهة، إلى دول وسط وشرق أوربا، سوف تستمر في تسجيل معدلات نمو سنوية عالية، في المستقبل القريب، وهي المعدلات التي

سُجلت مؤخرا (7.2% و 10.1% في المتوسط، على التوالي، في الفترة من 1997 إلى 2000).

وفي حقيقة الأمر، فإن فرص انفتاح هذا السوق العالمي الكبير، أمام الصادرات من الدول غير الأوربية التي تطل على البحر الأبيض المتوسط، تبدو ضئيلة الشأن من البداية.

أولا : إن هذا الأثر لن يكون متماثلا بالنسبة لجميع الدول الأعضاء، لأنه يتوقف على السياسات التجارية لكل دولة قبل الانضمام، كما لن يكون متماثلا بالنسبة لجميع السلع. ووفقا للبحث الذي أجراه Chevassus-Lozza وآخرون، فإن معدل الحماية في المتوسط سوف ينخفض في المجر وفي بولندا على وجه الخصوص (من 15% إلى 10.2% ومن 28.6% إلى 14.8% لكل منهما على التوالي) ولكنه سوف يزيد في الدول الأخرى (من 4.2% إلى 17.5% في جمهورية التشيك، ومن 3.5% إلى 21.1% في سلوفاكيا، ومن 21.8% إلى 30.1% في رومانيا). وفيما يتعلق بالتجارة القطاعية، فإن الوصول إلى الأسواق سوف يكون ميسّرا بالنسبة لمنتجات الألبان، والمشروبات، واللحوم، أما التعريفة الجمريكية على الحبوب والسكر والفواكه والخضروات - وهي المنتجات التي تمثل أهمية خاصة لدول البحر المتوسط - فسوف تزداد على العموم، وهذا في غير صالح أطراف ثالثة. وإذا كان بحث من هذا النوع، ليس قاطعا على وجه التحديد، بخصوص ما يسمى بالمنتجات "الحساسة" (التي تمثل حصة كبيرة من الصادرات الزراعية لدول شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط) الأمر الذي يتطلب عرضا أكثر تفصيلا، ومع ذلك، فإن التباين الذي أوردناه، يوحي بالكثير.

ثانيا : لابد أن يستقر في الأذهان، أن الأثر الكلي الناجم عن تطبيق النظام التجاري والتعريفة الجمركية للاتحاد، ليس هو الأثر الوحيد لتوسيع الاتحاد الجمركي (Viner, 1950, in Chevassus-Lozza et al). وبالإضافة إلى الأثر المباشر على إجمالي الواردات للدول الأعضاء الجدد، التي درسناها حتى الآن، ثمة أثر غير مباشر أيضا بالنسبة لتحول التدفقات التجارية لصالح لتجارة البينية للاتحاد، ولغير صالح الأطراف الثالثة، نتيجة لإلغاء الحواجز أمام التجارة الداخلية داخل الاتحاد الموسع.

وبالنظر إلى الأثر المجمع لهذين الأثرين الناجمين عن عملية التوسيع، يقدر Chevassus-Lozza وآخرون، أن دول وسط وشرق أوربا سوف تسجل زيادة نسبتها 9.4% في إجمالي وارداتها من المنتجات الزراعية والغذائية، بينما تقل وارداتها من أطراف ثالثة بنسبة 3.4%. وفي هذا الإطار، سوف يحقق الاتحاد الأوربي أكبر المكاسب من عملية التوسيع، من ناحية الصادرات الزراعية والغذائية حيث تزيد مبيعاته إلى دول وسط وشرق أوربا بنسبة قدرها 20.7%، وخصوصا مبيعاته من الفاكهة والخضروات، ومنتجات الزيوت، والحبوب، واللحوم، والمشروبات. وسوف تكون بلدان منطقة التجارة الحرة لوسط أوروبا (CEFTA) هي الضحايا الرئيسية لعملية التحول التجاري هذه، وقد يكون لهذا الأثر الثاني لتحول التدفقات التجارية، أثر سلبي كبير أيضا على منتجات البحر المتوسط، ومن ثم على دول شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط (SEMCs) .

وفي حقيقة الأمر، فإن الاندماج الكامل للدول العشر الجديدة في الاتحاد الأوربي في شهر مايو سنة 2004، سوف يساعد - قبل كل شيء - على ترسيخ النمط الحالي للتجارة الزراعية بين الاتحاد وبين تلك الدول، وهو نمط يتّسم بالاعتماد الكلي والفعلي لتلك الدول الأخيرة على منتجات منطقة البحر الأبيض المتوسط، التي يعتبر الاتحاد هو المورد الرئيسي لها.

وعلى هذا، فإنه من وجهة نظر البلدان الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط والفرص التي يمكن أن تتيحها عملية توسيع السوق، لابد أن يكون الأثر مخففا. وبحكم مبدأ التفضيل الذي يطبقه الاتحاد، فإن القطاع الزراعي للدول الجنوبية في الاتحاد الأوربي، سوف يكون هو المستفيد الرئيسي من تلك الزيادة المتوقعة في الطلب، والتي سوف يستغلها هذا القطاع عن طريق التوسع في الإنتاج وزيادة الإنتاجية، وإعادة توجيه صادراته - إذا لزم الأمر - إلى أسواق الشركاء الجدد في الاتحاد. ووفقا لهذا المبدأ الأساسي من مبادئ السياسة الزراعية المشتركة، فإن آليات السوق في الاتحاد تكفل وضعا أفضل للمنتجين من داخل الاتحاد، عن الموردين المنافسين لهم من الخارج.

وكما اتضح في التقرير السنوي للمركز (CIHEAM) الصادر سنة 2002، فإن التجارة الزراعية البينية على مستوى الاتحاد، سوف تنطوي على التمييز لصالح منتجات البلدان الأوربية الجنوبية (أسبانيا، اليونان، البرتغال، وإيطاليا) على حساب الواردات من بلدان شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط (في الفترة من 1998–2000 كانت البلدان المتوسطية في الاتحاد الأوربي تحظى بنسبة 26.2% من إجمالي واردات الاتحاد، بينما كان نصيب بلدان شرق وجنوب البحر المتوسط يبلغ 2.2% فقط).

وأيضا بحكم مبدأ التفضيل في السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوربي، فإن منطق "الاستثناء الزراعي" لا يزال هو السائد في العلاقات الأوربية المتوسطية. وكما اتضح في تقرير المركز (CIHEAM) لعام 2002 "لا يستطيع المرء أن يتحدث عن منطقة تجارة حرة" فيما يختص بالعلاقات الأوربية المتوسطية. وعلى الرغم من إعلان برشلونة الذي ينص على أن "التجارة في السلع الزراعية" سوف "يتم تحريرها بشكل مضطرد"، فإن التنازلات التي منحها الاتحاد الأوربي للأطراف الثالثة من الدول المتوسطية في شكل حرية النفاذ إلى سوق الاتحاد، تتوقف في المقام الأول على مصالح المنتجين الأوربيين، و "لا تهتم كثيرا بالإمكانيات الحقيقية للتصدير من تلك البلدان". وتعني تفضيلات الاتحاد، في الواقع الفعلي، أن التنازلات التجارية

الممنوحة لأطراف ثالثة، يجب ألا تخلق أية صعوبات للمنتجين الأوربيين الذين يتنافسون معهم في أسواق الاتحاد.

وفي هذا السياق، فإن المزايا المرتقبة للصادرات الزراعية من دول شرق وجنوب البحر المتوسط التي أتاحها توسيع الاتحاد الأوربي، سوف تتوقف في المقام الأول على حرية التجارة الأوربية - المتوسطية، وعلى فرص وصول دول شرق وجنوب البحر المتوسط إلى أسواق الاتحاد التي سوف تترتب على علمية برشلونة، وعلى إقامة منطقة

التجارة الحرة الأوربية المتوسطية (EMFTA) من ناحية، وعلى فتح السوق الزراعية الأوربية من الناحية الأخرى. ثم إن آثار عملية التوسيع سوف تنعكس باستمرار، وبطريقة غير مباشرة، في إصلاح السياسة الزراعية المشتركة، التي تميل إلى تخفيف الحماية الخارجية لأسواق الاتحاد، أو بمعنى آخر تخفيف تفضيلات الاتحاد.

وأخيرا، فإن المزايا التجارية التي يمكن أن تحصل عليها دول شرق وجنوب البحر المتوسط، من عملية التوسيع هذه، سوف تتوقف في النهاية على قدرة القطاعات الزراعية في دول شرق وجنوب البحر المتوسط على تحقيق شروط الجودة التي يطلبها الاتحاد، وتعديل دوائر الإنتاج فيها بما يتوافق مع موسمية هذه الأسواق، والتحرك نحو هياكل أكثر تنوعا، على أساس المنتجات ذات القيمة المضافة العالية (التقرير السنوي للمركز سنة 2002).

2-2-4-2 - المسائل المالية والميزانية

كما رأينا، فإن قواعد المالية والميزانية التي سوف تحكم اندماج القطاعات الزراعية للدول العشر الأعضاء الجدد في السياسة الزراعية المشتركة، أثناء فترة الانتقال التي تمتد حتى سنة 2013، سوف تشكل أساسا من أجل الاحتفاظ بحجم النمط الحالي للسياسة الزراعية الأوربية في إطار من الانضباط الشديد في الميزانية. وكانت الحلول التي تم اتخاذها قد حاشت تصفية السياسة الزراعية المشتركة الحالية التي يرى البعض أنه لا محيص عنها في ضوء الآثار المترتبة على الميزانية من جراء تطبيق تدابير السياسات المعمول بها حاليا، في الدول الأعضاء الجدد.

ولكن ما هي الآثار المالية وآثار الميزانية لتلك العملية على دول شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط ؟؟، إن الآثار في هذا المجال سوف تكون آثارا غير مباشرة بشكل أساسي، أكبر مما هي عليه في مجالات أخرى، وسوف تعكس النتائج الداخلية في الاتحاد الأوربي. ولهذا فإنه يتعين علينا أن نضع في الاعتبار، قبل كل شيء، آثا ر التدابير - المعمول بها بشأن الإنفاق الزراعي المشترك - على الاتحاد، وكيفية تطورها أثناء الفترة الانتقالية.

وللإجابة على هذا السؤال، اعتمدنا على مسح بشأن مستقبل صناديق الهيكلة، والذي أورد توقعات لسياسة الإنفاق الزراعي في الاتحاد حتى سنة 2013، وهو مسح أجراه Avillez سنة 2003 آخذا في الحسبان توسيع الاتحاد بحيث يضم 10 دول أعضاء جدد اعتبارا من سنة 2004، ومفترضا انضمام بلغاريا ورومانيا إلى الاتحاد في سنة 2007. وقد تم التوصل إلى التوقعات المعروضة في الجدول 2-10 بناءً على بعض الافتراضات المتعلقة بمستوى وتطور أنواع الإنفاق الرئيسية الثلاثة وفق للسياسة الزراعية المشتركة، وهي : تدابير السوق، والمدفوعات المباشرة، والتنمية الريفية.

جدول 2-10 – توقعات الإنفاق على السياسات الزراعية في الاتحاد الأوربي أثناء الفترة من 2006-2013 (بالأسعار الجارية في سنة 2003)

مليون يورو	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	النسبة المئوية للتغير 2006/2013
الاتحاد الأوربي -15:									
الإنفاق السلعي	14 716	14 427	14 145	13 867	13 595	13 329	13 067	12 811	-12.9
المدفوعات المباشرة	25 485	24 952	24 090	22 826	21 903	20 978	20 051	19 123	-25.0
المجموع الجزئي	40 201	39 379	38 235	36 693	35 498	34 307	33 118	31 934	-20.6
التنمية الريفية	4 730	4 730	4 730	4 730	4 730	4 730	4 730	4 730	0.0
المجموع	**44 931**	**44 109**	**42 965**	**41 423**	**40 228**	**39 037**	**37 848**	**36 664**	**-18.4**
الأعضاء الجدد (2+10)									
الإنفاق السلعي	915	1 190	1 167	1 144	1 122	1 100	1 078	1 057	15.5
المدفوعات المباشرة	1 600	2 913	3 655	4 797	5 597	6 396	7 196	7 995	399.7
المجموع الجزئي	2 515	4 103	4 822	5 941	6 719	7 496	8 274	9 052	259.9
التنمية الريفية	1 977	2 694	2 694	2 694	2 694	2 694	2 694	2 694	36.3
المجموع	**4 492**	**6 797**	**7 516**	**8 635**	**9 413**	**10 190**	**10 968**	**11 746**	**161.5**

جدول 2-10 (يتبع)

الاتحاد الأوربي الموسع (25...27)	15 631	15 618	15 311	15 011	14 717	14 428	14 145	13 868	−11.3
الإنفاق السلعي	27 085	27 865	27 745	27 623	27 500	27 374	27 247	27 119	0.1
المدفوعات المباشرة	42 716	43 483	43 056	42 634	42 217	41 802	41 392	40 987	−4.0
المجموع الجزئي	6 707	7 424	7 424	7 424	7 424	7 424	7 424	7 424	10.7
التنمية الريفية	**49 423**	**50 907**	**50 480**	**50 058**	**49 641**	**49 226**	**48 816**	**48 411**	**-2.0**
المجموع									
النسبة المئوية للتغير الاتحاد الأوربي الموسع/ الاتحاد الأوروبي−15	**10.0**	**15.4**	**17.5**	**20.8**	**23.4**	**26.1**	**29.0**	**32.0**	
السقف (السوق+المدفوعات المباشرة)	**42 716**	**43 483**	**43 057**	**42 634**	**42 216**	**41 803**	**41 393**	**40 987**	**-4.0**

المصدر : مقتبس بتصرف من (Avillez 2003).

والافتراضات الأساسية التي ارتكزت عليها هذه التوقعات، هي كما يلي :

- سنة الأساس (2006، 2007 بالنسبة لبلغاريا ورومانيا)
- دول الاتحاد الأوربي الخمس عشرة : المبالغ مقدرة بناء على قرارات قمة برلين سنة 1999؛
- عشر دول أعضاء جدد : المبالغ محددة في قمة كوبنهاجن سنة 2002 ؛
- بلغاريا ورومانيا : المبالغ مقدرة بناء على المعلومات المتاحة ؛

توزيع نفقات الركن الأول (بين نفقات السوق والمدفوعات المباشرة) كان يقوم بناءً على المبالغ المتحقق منها في سنة 2000 (بالنسبة لدول الاتحاد الخمس والعشرين).

- الفترة من 2007 – 2013 :

– نفقات السوق : تم الاتفاق عليها ثابتة بالأسعار الإسمية (ويمثل انخفاضا بالأسعار الحقيقية بناء على معدل تضخم سنوي 2%)؛

– التنمية الريفية : تم الإبقاء عليها ثابتة بالأسعار الجارية (تمثل زيادة بالأسعار الإسمية بناء على معدل تضخم سنوي 2%)؛

– المدفوعات المباشرة

* دول الاتحاد الخمس عشرة : تخضع للزيادة في السقوف التي حددها المجلس الأوربي في بروكسل في سنة 2002 (المبلغ المقدر بالنسبة لعام 2006 لركن الإنفاق الأول في الاتحاد الأوربي للدول الخمس والعشرين، بزيادة 1% في السنة حتى سنة 2013)؛

* العشر دول الأعضاء الجدد : سوف تزداد المدفوعات بأسعار ثابتة، بناءً على المعدلات المتفق عليها وهي : 35% في عام 2006، و 40% في سنة 2007، و 10% في السنوات اللاحقة بحيث تصل إلى 100% بحلول عام 2013؛

* بلغاريا ورمانيا : سوف تزداد المدفوعات بأسعار ثابتة، بناءً على النسب المئوية على النحو التالي : 25% في عام 2007، و 40% في سنة 2007 و 10% عن كل سنة لاحقة بحيث تصل المدفوعات المباشرة إلى 100% بحلول عام 2013.

وكان من المفترض أيضا، أن يتطلب اندماج بلغاريا ورومانيا – المسئول إلى حد كبير عن زيادة الإنفاق فيما بين 2006–2007 في مجموعة الدول الأعضاء الجدد – تعديلا في سقوف نفقات السوق، والمدفوعات المباشرة عن طريق إدراج المبالغ الملائمة المقدرة لهاتين البلدين للفترة حتى 2007. وسوف يستمر هذا السقف الجديد في النمو، بالأسعار الإسمية، بالنسبة السنوية 1% المتفق عليها في المجلس الأوربي في بروكسل. وسوف يحدد هذا السقف التقييدي، المساعدات المباشرة للدول الأعضاء الخمس عشرة الحاليين.

وينبغي علينا أن نوضح – كما ذُكر بالفعل – أن التنفيذ التدريجي للتعديل التفاضلي المتدرج، المتفق عليه في مراجعة منتصف المدة (MTR) ، يجب أن يدخل تغييرات في توزيع مخصصات الميزانية في ظل السياسة الزراعية المشتركة، في الفئات الرئيسية الثلاث للنفقات موضوع الاعتبار. وسوف تخصص الوفورات في المدفوعات المباشرة للركن الثاني، أي لتعزيز تدابير التنمية الريفية. وطبقا لتقديرات اللجنة فإن "نسبة تعديل متدرج تبلغ 5% سوف تسفر عن توفير أموال إضافية للتنمية الريفية، تصل إلى 1.2 بليون يورو في السنة". ولم يؤخذ في الحسبان، أي تغيير من هذا النوع في تركيبة النفقات الزراعية – في دراسة التوقعات التي أجريت – على الرغم من أن التمويل المنتظر للأموال لن يؤثر في المبلغ الإجمالي.

ويكشف لنا تحليل دراسة التوقعات (جدول 2–10) بعض الآثار – التي سوف تترتب على عملية التوسيع – على مستوى واتجاهات النفقات الزراعية للاتحاد الأوربي في إطار الميزانية المتفق عليها :

(أ) آثار عملية التوسيع (الآثار الاستاتيكية - في نفس السنة)

- سوف يتسبب اندماج 10 دول أعضاء جدد في السياسة الزراعية المشتركة، في زيادة قدرها 10% في النفقات الزراعية في سنة 2006 (44.9 بليون يورو في اتحاد الخمس عشرة مقابل 49.4 بليون يورو في اتحاد الخمس والعشرين)؛

أما توسيع الاتحاد بحيث يضم 27 دولة، بعد انضمام بلغاريا ورومانيا في سنة 2007، فسوف ينطوي على زيادة بنسبة 15.4% في النفقات الزراعية في تلك السنة بالمقارنة باتحاد الخمس عشرة (من 44.1 بليون يورو في اتحاد الخمس عشرة إلى 50.9 بليون يورو في اتحاد السبع والعشرين). وفي سنة 2013 فإن توسيع الاتحاد بحيث يضم 12 دولة عضو جديد، سوف ينطوي على زيادة بنسبة 32% في تلك النفقات (من 36.7 بليون يورو في اتحاد الخمس عشرة إلى 48.47 بليون يورو في اتحاد السبع والعشرين.

(ب) آثار القواعد الانتقالية (الآثار الديناميكية - أثناء فترة الانتقال)

- فيما يتعلق باتحاد الخمس عشرة، يتطلب انضباط الميزانية المتفق عليه، بغية مواجهة تحديات التوسيع، تخفيضا بنسبة 18.4% من إجمالي النفقات الزراعية بالأسعار الحقيقية في الفترة ما بين 2006-2013 (من 44.9 بليون يورو في سنة 2006 إلى 36.7 بليون يورو في سنة 2013)؛
- وفيما يتعلق بالاتحاد الأوربي الموسع، فإن هذا الانضباط في الميزانية ينطوي على تخفيض بنسبة 2% من إجمالي النفقات الزراعية بالأسعار الحقيقية في الفترة ما بين 2006-2013 (من 49.4 بليون يورو في سنة 2006 إلى 36.7 بليون يورو في سنة 2013).

(ج) الأثر الكلي للتوسيع (الأثر الديناميكي - أثناء فترة الانتقال)

- نتيجة لتوسيع الاتحاد من 15 إلى 27 دولة عضوا، سوف تزيد النفقات الزراعية بنسبة 7.7% بالأسعار الحقيقية، أثناء الفترة الانتقالية من 2006-2013 (من 44 بليون يورو في اتحاد الخمس عشرة في 2006 إلى 46.4 بليون يورو)؛

وعلى الرغم من أن دراسات التنبؤ التي أجريت هي بمثابة تقديرات أولية، ترد عليها قيود ترجع إلى الافتراضات الموضوعة، إلا أننا نستطيع استخلاص عدة نتائج هامة من الجدول 2-10 :

- أن الحلول المتفق عليها بخصوص مستوى المدفوعات المباشرة المرتبطة بالإنتاج أو تصاعدها والتي يتعين تطبيقها في الدول الأعضاء الجدد حتى سنة 2013، أو الحد الأقصى أو التصاعد في النفقات في الأسواق الزراعية، والمدفوعات المباشرة المرتبطة بالإنتاج فيما بين 2007-2013، جعلت من الممكن تنظيم عملية توسيع الاتحاد دون أية آثار خطيرة على النفقات الزراعية الحالية لاتحاد الخمس عشرة (وهي النفقات التي تزيد فقط بنسبة 7.7% عموما).
- وحينما نرى أن عملية التوسيع ذاتها سوف تقتضي زيادة ملحوظة في النفقات الزراعية (+10% في سنة 2006، +32% في سنة 2013)، فإن الأثر الكلي سوف يتم التخفيف من وطأته أثناء الفترة من 2006-2013، عن طريق إطار للميزانية يتسم بالتقييد الشديد، يمكن من خلاله تفادى الزيادة في النفقات الكلية التي ينطوي عليها توسيع الاتحاد (+2%).

- وهذا التقشف في النفقات سوف يتحقق بصفة خاصة، من خلال نفقات مجموعة الاتحاد الخمس عشرة، التي سوف تسجل تخفيضات في المبالغ الجارية لديها من الآن وحتى 2013 (-18.4%) ولاسيما في المبالغ المتعلقة بالمدفوعات المباشرة المرتبطة بالإنتاج (-25%). وتجدر ملاحظة أن التخفيضات الأخيرة من الممكن أن تكون مخففة بسبب مكاسب الميزانية التي يتم الحصول عليها من النفقات ذات الصلة في الأسواق الزراعية.

وكما أوضحنا في الفقرة 2-4-1، فإنه على الرغم من أن القرارات المتخذة فيما يتعلق بأوربا في نهاية سنة 2002، لا تحول دون الزيادة في إجمالي مخصصات التنمية الريفية (الركن الثاني من السياسة الزراعية المشتركة)، إلا أن هامش استيعاب أي زيادة لا يبدو هامشا كبيرا.

جملة القول، إن توسيع الاتحاد الأوربي من 15 إلى 25 دولة عضوا، سوف يترتب عليه حتما، أعباء كبيرة على الاتحاد، ولاسيما على أعضاء الاتحاد الحاليين الخمس عشرة. غير أن القواعد الانتقالية المتفق عليها في سنة 2002، سوف تخفف من وطأة تلك الأعباء، ولكنها لن تلغيها تماما. ولقد تم تفادي إلغاء السياسة الزراعية المشتركة الحالية - وهو أمر يرغب فيه البعض ويتخوف منه البعض الآخر - ولكن نموذج السياسات الناجمة عن مراجعة منتصف المدة، ينطوي فعليا على موارد مالية أكثر تواضعا بالنظر إلى عدد القطاعات الزراعية التي يتعين اندماجها. وبغض النظر عن أية تغييرات قد تحدث في تركيبة المبلغ الإجمالي للأموال الزراعية، لصالح الركن الثاني من السياسة الزراعية المشتركة، فإن هذا المبلغ لن يكفي لضمان مستوى الحماية والدعم الذي يتمتع به القطاع حتى الآن، بعد التوسيع.

بل أكثر من ذلك، فإن عملية التوسيع سوف تمتد على الأرجح لتضم دولا أعضاء جديدة، مثل بلغاريا ورومانيا، وبعد ذلك تركيا؛ ومن المتوقع أيضا إدخال مزيد من الإصلاحات بقصد الانفصام الكامل للمدفوعات decoupling ، وربما تنطوي على التصفية العامة لدعم أسعار السوق، والتخفيض التدريجي للمدفوعات إلى نظم زراعية أكثر قدرة على المنافسة. وطبقا لما ذكره Avillez (2003) أنه من المنتظر في هذا السيناريو، تحقيق وفورات في الموارد، من خلال تغييرات عميقة في تركيبة النفقات، بغية مساندة تدابير التنمية الريفية، ويبقى السؤال في هذه الحالة، هو ما إذا كانت هذه الوفورات سوف تخصص كلية لتعزيز الركن الثاني من السياسة الزراعية المشتركة - وإلى أي مدى في إطار المناخ الشديد التقييد - أو ما إذا كانت تلك الوفورات سوف توجه إلى تمويل السياسات غير الزراعية في الاتحاد.

وسوف تتحمل الدول الأعضاء الحالية والجديدة، الأعباء المالية للتوسيع بطرق مختلفة - الأولى بفضل انضباط الميزانية المستقر عليه، والأخيرة من خلال قواعد الدعم الزراعي المتدرج. ومع ذلك، فإنه من الصعوبة بمكان، أن نتحدث عما يمكن أن تتركه الآثار المالية والميزانية لهذه العملية، من تأثيرات على دول

شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط.

ونستطيع القول بأن نقص الموارد سوف يزيد من الضغوط الرامية إلى إصلاح السياسة الزراعية المشتركة، بغرض تحقيق عملية تحرير كبرى للأسواق من ناحية - والتي يمكن أن تكون مواتية للزراعة في أطراف ثالثة - ومن الناحية الأخرى، تخفيض النفقات الزراعية، التي من شأنها تشجيع تخصيص الموارد المالية لصالح السياسات الأخرى في الاتحاد الأوربي.

ومن زاوية أخرى، يتعين علينا أن نضع في الاعتبار، أن توطيد النموذج الأوربي للسياسة الزراعية الذي يتسم بالتحيز الإقليمي الملحوظ، نتيجة لتزايد الاتجاه إلى انفصام مدفوعات المساعدات، والتدعيم الفعال لتدابير التنمية الريفية، على حساب النموذج القطاعي الحالي، سوف يكون مواتيا للدول الجنوبية في الاتحاد الأوربي. وسوف يفتح فرصا جديدة من أجل تنويع الإنتاج لصالح منتجات منطقة البحر الأبيض المتوسط، على وجه الخصوص. وعلى هذا، فإن عملية التوسيع، قد تشجع - مع مرور الزمن - على تحقيق الاكتفاء الذاتي من تلك المنتجات في الاتحاد الأوربي، وهي المنتجات التي تصدرها أيضا دول شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط. ويبقى مرهونا بالمستقبل، التطورات المرتقبة في الأسواق، ومدى ما يمكن أن تحققه من تعويض لنقص الموارد المالية، من أجل سياسات التنمية (على جانبي البحر الأبيض المتوسط).

2 - 5 - ملاحظات ختامية

إن التغييرات العميقة، التي سوف يتمخض عنها توسيع الاتحاد الأوربي، سواء في أوربا، أو في علاقاته الخارجية، قد واجهت بلدان البحر الأبيض المتوسط بتحديات جديدة وهامة بالنسبة للمستقبل القريب. وليس واضحا بعد، مدى ما يمكن أن تشكله تلك التحديات من فرص أو تهديدات للزراعة في المنطقة، حيث إن الإجابة تتوقف على عدة عوامل وظروف لم تتضح معالمها بعد.

وفي حقيقة الأمر، فإن المكاسب المرتقبة التي قد يقدمها الاتحاد الأوربي الموسع ذي الخمس وعشرين دولة، إلى بلدان البحر الأبيض المتوسط - إما عن طريق تيسير النفاذ إلى الأسواق الأوربية وإما عن طريق اجتذاب استثمارات مباشرة جديدة إلى المنطقة، وإما عن طريق توسيع الهجرة إلى دول الاتحاد، وإما عن طريق تعزيز اتفاقيات الانتساب مع بلدان شرق وجنوب البحر المتوسط - قد لا تتحقق في الواقع أبدا. ونظرا لندرة الموارد المالية، والقيود المفروضة على الميزانية، فإن مخاطر التوسيع الذي بات يشكل تهديدا للمنطقة، قد أصبحت عالية، لأنها يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الأوضاع الخطيرة في المنطقة، لا أن تخفف منها.

وكما ذُكر بالفعل، فإنه يتعين على دول البحر الأبيض المتوسط أن تبذل قصارى جهدها للتغلب على مواطن الضعف لديها، واستكشاف مكامن قوتها، بغية الاستفادة من الأسواق والفرص الأخرى التي تتيحها عملية توسيع الاتحاد الأوربي.

ومع ذلك، فإن نقطة الانطلاق، ليست مواتية تماما للدول الجنوبية، حتى أن السبيل الوحيد بات يتمثل في عملية إعادة تحديد شاملة للأولويات الداخلية والخارجية للاتحاد الأوربي ذاته، لدفع تلك الدول قدما، مما يمكن أن يؤدي إلى أثر إيجابي شامل، لعملية التوسيع، على المنطقة، وفي حقيقة الأمر، فإن عملية التوسيع لا ينتظر من ورائها تحقيق مزايا لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، أو تعزيز التوازن فيما بين الأقاليم، إلا إذا ضاعف الاتحاد الأوربي التزامه بتنمية بلدان البحر الأبيض المتوسط وازدهارها، وعمل على توطيد علاقاته مع بلدان شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط.

ولكن ذلك يتطلب استراتيجية إقليمية حقيقية، يسترشد بها الاتحاد في مسعاه إلى الإصلاح الشامل لسياساته الداخلية - مع التركيز بشكل خاص على سياسة التنمية الزراعية والريفية - وتقوده إلى سياسة الاقتراب من الجنوب، وهي السياسة الأكثر اتساقا مع النوايا والأولويات المعلن عنها في الخطاب السياسي. ولعل هذه هي الطريقة السديدة، على ما يبدو، لتغيير الوضع الراهن إلى الأفضل.

وفي نفس الوقت، وبسبب المخاطر التي تواجه منطقة البحر الأبيض المتوسط في عملية التوسيع هذه، لعله من الحكمة أيضا الضغط على الاتحاد الأوربي لاتخاذ تدابير، تُلاشي الآثار السلبية في مختلف المجالات، ومن هذه التدابير تخفيض التعريفة الجمركية، والشروط الخاصة لولوج الأسواق الأوربية.

3 – قضايا متعلقة بالتكامل الأوربي المتوسطي والسياسات الزراعية: حالة الفاكهة والخضروات

3–1 – السياسة الزراعية المشتركة والمنتجات "المتوسطية" :

يرجع أحد جوانب الصراع بين ساحلي حوض البحر الأبيض المتوسط إلى الدور الحاسم الذي تلعبه المنتجات المتوسطية في نظم الإنتاج في كافة أنحاء المنطقة. ويعتبر زيت الزيتون والزهور والفاكهة والخضراوات من المعالم الزراعية التي تميز طبيعة المنطقة المتوسطية. ولأغراض هذا الفصل سوف نطلق على هذه المنتجات اسم "المنتجات المتوسطية" مع الأخذ في الاعتبار أن دول الشمال تستطيع إنتاجها وأن دول البحر المتوسط تنتج أيضا كميات مما يمكن تسميته "منتجات القارة" مثل القمح.

تتمتع بعض الدول المتوسطية بالنفاذ التام إلى السوق والسياسات الأوروبية المشتركة. وبينما أقرت عملية برشلونة المزايا الكامنة في وجود مساحة مشتركة لاقتسام الرخاء في منطقة البحر المتوسط، ما تزال تجارة المنتجات الزراعية بمنأى عن التكامل التام مع اتفاقيات التجارة الحرة، وما تزال هناك قيود تكبل التجارة في المنتجات الزراعية. وسيناقش هذا التقرير مدى صلاحية مشروع مقترح للقضاء على هذه القيود بالتدريج.

دعونا أولا نراجع آخر تطورات السياسة الزراعية المشتركة CAP المتعلقة بهذه المنتجات، مع ضرورة التأكيد على أن مراجعة **منتصف المدة** MTR كان لها تأثير مباشر على عدد قليل من المنتجات المتوسطية. ولم يكن ذلك مستغربا، إذ لم يكن للمنتجات المتوسطية دور حاسم بالنسبة لحزمة أجندة 2000 فضلا عن كون هذه المنتجات لا تظهر عادة "كمستهلكين" للإنفاق العام في نطاق السياسة الزراعية المشتركة CAP التي توجهها بوضوح قيود الميزانية[8].

ما هي السمات الأساسية للسياسة الزراعية المشتركة CAP المتعلقة بالمنتجات المتوسطية؟

1– لا يخفى على أحد انخفاض ثقل المنتجات المتوسطية في ميزانية السياسة الزراعية المشتركة CAP، فرغم أن أهم المنتجات المتخصصة التي تتميز بها الزراعة المتوسطية مثل الفاكهة والنبيذ وزيت الزيتون والأرز والتبغ والقطن تمثل أكثر من 27% من إجمالي القيمة الزراعية المضافة بالنسبة للاتحاد الأوروبي إلا أنها تتلقى أقل من 16% من ضمان التمويلFEOGA ، ويتركز ثلث هذا التدعيم المالي في التبغ والقطن والأرز وهي محاصيل لا تمثل أكثر من 8% من الإنتاج المتوسطي موضوع الاعتبار، بينما تتلقى الفاكهة والخضراوات والنبيذ – وهي أكثر القطاعات تمثيلا – تدعيما هامشيا. ويخضع دعم الصادرات من زيت الزيتون والفاكهة والخضراوات لالتزامات منظمة التجارة العالمية. ويبلغ حد الإنفاق النهائي المحدد لدعم الصادرات 75.8 مليون يورو للفاكهة والخضروات الطازجة والمصنعة، و 21 مليون يورو لزيت الزيتون. وتمثل هذه المبالغ نحو 2.5% من قيمة صادرات الاتحاد الأوروبي من الفاكهة والخضروات و 3.3% من قيمة صادراته من زيت الزيتون سنة 1999.

[8] إلا أنه عند تمرير حزمة مراجعة منتصف المدة أوضحت المفوضية الأوربية عزمها على تقديم مقترحات إصلاحية لمحاصيل نمطية معينة في الجنوب مثل زيت الزيتون والتبغ والقطن.

2- يسترشد إصلاح السياسات الخاصة بالمنتجات المتوسطية عادة بمبدأ "الحياد المالي" الضمني، أو بمعنى آخر: أي تغيير في آليات التدخل يؤدي إلى تخفيض الإنفاق العام يقابل بتعويض من إجراءات سياسات أخرى، لكنها لا تصل إلى حد تثبيت الإيرادات الزراعية. والهدف من ذلك هو تحقيق استقرار الميزانية العامة. ومن الواضح أن هذا يختلف عما يحدث أصلا في زراعة الاتحاد الأوروبي حيث يتم تعويض تخفيض الأسعار - ولو جزئيا - بزيادة في المدفوعات المباشرة.

3- يبدو أن أهمية التوجه إلى السوق تزداد كأداة ضاغطة في السياسة الزراعية المشتركة CAP التي تؤثر على المنتجات المتوسطية. وهكذا فإنه على سبيل المثال طبقا للائحة المعتمدة سنة 1996 يجوز لمنظمات المنتجين تقديم "برامج تشغيلية" بقصد تحسين جودة المنتج، وتطوير التسويق، والتوسع في الأساليب الزراعية السليمة بيئيا، الخ.. وتتلقى البرامج المعتمدة تمويلا جزئيا من FEOGA فقط مع إمكانية استخدام نسبة محدودة من هذه المبالغ لعمليات السحب. ولا تدخل البطاطس ضمن منظمة السوق المشتركة CMO . ولا تتمتع بنفس المزايا التي تتمتع بها الفاكهة والخضراوات الأخرى في الاتحاد الأوروبي. أما بالنسبة لعدد من الفاكهة والخضروات المصنعة فقد صدرت سنة 2001 لائحة جديدة تتضمن نظاما مبسطا لتقديم المدفوعات المباشرة إلى منظمات المنتجين والتخلي عن النظام القديم للحد الأدنى للأسعار، ولجعل المشروع أكثر مرونة.

4- كان تأثير إصلاحات السياسة الزراعية المشتركة CAP على المنتجات المتوسطية محدودا منذ 1992، لأنها لم تتمتع أبدا بمستويات عالية من التدعيم العام. وبينما أدت هذه الإصلاحات إلى جعل التدعيم العام للزراعة أكثر وضوحا من خلال المدفوعات المباشرة التي كانت تمنح على أساس العائدات التاريخية، كانت بالتالي تعكس نفس أنماط تدعيم الأسعار. وبالإضافة إلى ذلك فإن المدفوعات المنفصمة التي قدمتها مراجعة منتصف المدة MTR اتبعت نفس نمط التدعيم التاريخي. وقد أدت السياسة الزراعية المشتركة CAP إلى استقرار نمط غير متماثل من التدعيم المحلي، حيث أن المنتجات التي كانت تتمتع بمستويات عالية من التدعيم لأسعار السوق قبل عشر سنوات مضت، هي التي تحصل على معظم الميزانية الحالية.

5- وبصفة عامة، فإن التدعيم المباشر ليس ملحوظا في حالة هذه المنتجات، إلا أنه توجد بعض أمثلة المنتجات المتوسطية التي تتلقى دعما كبيرا من خلال التدعيم المباشر، ومنها التبغ والقطن وزيت الزيتون. وفيما يتعلق بهذا المنتج الأخير، فإن إصلاحات منظمة السوق المشتركة CMO في قطاع زيت الزيتون سنة 1998 تضمنت تقديم دعم للمنتج يصل إلى 1322.5 يورو للهكتار إذا كان إنتاج الدولة العضو المعنية أقل من الكميات الوطنية المضمونة GNC لتلك الدولة. وقد ارتفع معادل دعم المنتج كنسبة مئوية من إجمالي عائدات مزارعي الزيتون (سعر السوق + الدعم) من 20% سنة 1992 إلى 40% سنة 2000 (Garcia-Alvarez-Coque, 2001) . وقد وصلت النسبة المئوية من معادل دعم المنتج (أي معادل دعم

المنتج كنسبة مئوية من إجمالي العائدات) بالنسبة لزيت الزيتون في الوقت الحالي إلى أكثر من 50% منها 15 نقطة لحماية الحدود و 35 نقطة للمدفوعات المقدمة إلى المنتجين. وتواجه محاولات إصلاح هذا النظام معارضة قوية من الدول الأعضاء الأكثر إنتاجا (كما سيرد فيما بعد).

6- إمكانية تصنيف دعم القطن والتبغ وزيت الزيتون تحت عنوان "الصندوق الأصفر amber box" حسب منظمة التجارة العالمية تضع هذه المنتجات في موقع متقدم لتنفيذ الخطوات التالية نحو انفصام decoupling المدفوعات المباشرة في نطاق الإصلاحات المقبلة للسياسة الزراعية المشتركة CAP والتي تجري مناقشتها في الوقت الحالي. ومن المحتمل أن تصبح هذه المنتجات خاضعة لإصلاحات متوافقة مع فلسفة مراجعة منتصف المدة MTR التي سوف تمهد الطريق أمام الانفصام الجزئي partial decoupling للدعم المباشر لإنتاج القطن والتبغ وزيت الزيتون. ويعتبر الضغط في قطاع القطن أكثر ، حيث طالبت مجموعة من البلدان النامية في مؤتمر كانكون (سبتمبر 2003) بتحرير أسواق القطن العالمية. أما في قطاع زيت الزيتون وبعد عملية الانفصام الجزئي (وإضافة الجزء المنفصم إلى الدفعة الواحدة لكل مزرعة) فإن المدفوعات المعينة المتبقية قد تصبح مدفوعات على أساس عدد الشجرات وليس على أساس عدد الكيلوجرامات. وفي جميع الأحوال، ستدور مناقشات معقدة في كافة أنحاء الاتحاد الأوروبي حول حجم المدفوعات المباشرة التي سوف تمنح لمختلف مناطق الإنتاج في الاتحاد الأوروبي (وستتضمن المناقشات على سبيل المثال: هل ستتم زيادة المدفوعات المباشرة بطريقة تتناسب مع المناطق ذات الغلة المنخفضة والمناطق الجبلية؟).

7- لا يتلقى قطاع الفاكهة والخضراوات دعما كبيرا بالمقارنة بالقطاعات الأخرى المذكورة، وتعتبر الفاكهة والخضراوات مسئولة عن 16% من قيمة الإنتاج الزراعي النهائي، مع كونها مسئولة عن 3.5% فقط من ميزانية السياسة الزراعية المشتركة CAP. ومع ذلك فإن التدعيم العام المنخفض نسبيا الذي تتلقاه الفاكهة والخضراوات في الاتحاد الأوروبي يقوم في الأساس على إجراءات حماية الحدود. وتخضع الفاكهة والخضراوات لتعريفات جمركية بحسب القيمة ad valorem، وتكون الرسوم أكثر ارتفاعا بصفة عامة بالنسبة لبعض المنتجات "الحساسة" وأثناء فترات ذروة الإنتاج في الاتحاد الأوروبي. ومن الممكن تطبيق رسوم إضافية، ولا يتم تعليق هذه الرسوم إلا في حالة احترام "أسعار الدخول entry prices" ؛ وقد تم تخفيض هذه الرسوم وتخفيض الرسوم الإضافية بصفة مضطردة بموجب أحكام جولة أوروجواى، ولكنها ما تزال مرتفعة بالنسبة لبعض المنتجات، وكذلك في بعض فصول السنة. أما بالنسبة للفاكهة والخضروات المصنعة فإن الاتحاد الأوروبي يطبق خليطا من التعريفات المحددة والتعريفات المقدرة حسب القيمة ad valorem tariffs. وما تزال مسألة حماية حدود دول الاتحاد الأوروبي أمام المنتجات البستانية واحدة من أكثر القضايا حساسية في مجال التكامل الأورومتوسطي. وبينما يؤثر هذا الحاجز تأثيرا مباشرا على إمكانية نفاذ منتجات دول الشراكة المتوسطية إلى أسواق الاتحاد الأوروبي، تعتبر حماية الحدود الإجراء السياسي الوحيد الذي يحمي مزارعي الحاصلات البستانية في الاتحاد الأوروبي. ولكن معظم دول الشراكة

المتوسطية غير راضية عن نظام الحصص الذي يقيد التعريفة التفضيلية بالتدفقات التجارية المحدودة. ويعترض معظم مزارعي الاتحاد الأوروبي على مزيد من تخفيض الحماية على الحدود مع ضآلة دعم الميزانية الذي اعتاد الاتحاد الأوروبي منحه للمنتجات المتوسطية.

النتيجة السريعة التي يمكن استخلاصها من الملامح الأساسية التي حددتها هذه الفقرات القليلة الأخيرة هي: محدودية التفاوت المسموح لتسهيل الوصول على حل "مربح للجميع" للزراعة المتوسطية على كلا شاطئي البحر الأبيض المتوسط. فالمحاصيل المتوسطية في الاتحاد الأوروبي تفتقر إلى آليات محلية للمحافظة على استقرار الأسعار. وفى حالة زيت الزيتون تم تخفيض أسعار التدخل intervention prices بالتدريج. وفي حالة بعض المنتجات الطازجة ، يمكن لجمعيات المنتجين الحصول على تعويض جزئي من FEOGA مقابل فائض الإنتاج المسحوب من السوق في حالة هبوط الأسعار دون مستوى معين، وتم تخفيض هذا التعويض بدرجة ملحوظة خلال السنوات القليلة الماضية. وقد يتم دفع مساعدات لتصنيع بعض المنتجات التي تزرع من أجل التصنيع (مثل الطماطم والموالح) وفقا لشروط معينة. وهكذا تصبح مساعدات التصنيع من إجراءات تثبيت الأسعار مع أخذ ضعف نظام السحب في الاعتبار (أنظر الإطار رقم 1/3). وبالنظر إلى عدم ثبات الأسعار المحلية، تمثل حماية الحدود أداة رئيسية لدعم أسعار السوق بالنسبة للمنتجات المتوسطية. وبينما توجد حاجة إلى إجراء دراسات متعمقة عن تأثير المزيد من تحرير التجارة الأورومتوسطية على زراعة الاتحاد الأوروبي، يتردد مزارعو الحاصلات البستانية وخاصة في مناطق جنوب أوروبا في قبول أي حركة تجاه المزيد من فتح أسواق الاتحاد الأوروبي أمام الفاكهة والخضراوات.

إطار 3-1
التصنيع وإجراءات تنظيم السوق

أصبح التصنيع أداة هامة نسبيا في تنظيم سوق الفاكهة والخضراوات في الاتحاد الأوروبي طبقا للائحة الاتحاد الأوروبي رقم 96/2201 بشأن التنظيم العام لسوق الفاكهة والخضراوات المصنعة واللائحة رقم 96/2202 بشأن تقديم مشروع معونة السوق المشتركة لمنتجي أنواع معينة من الموالح. وفيما يلي ملخص لأهم نصوص هاتين اللائحتين:

- يحدد دعم الطماطم المصنعة بمبلغ 34.50 يورو للطن من الطماطم الطازجة بصرف النظر عن المنتج النهائي (عصير مركز أو طماطم مقشورة، الخ.) وتدفع المعونة لمنظمات المنتجين التي تدفعها بدورها للمزارعين. ويخضع سعر بيع طماطم التصنيع للتفاوض المباشر بين منظمات المنتجين وشركات التصنيع، ولا يوجد حد أدنى للسعر مثل اللائحة السابقة. وهناك حد واحد للمجموعة الأوروبية وهو 8 251 455 طن مقسم إلى حدود فردية بمعرفة الدول الأعضاء (وتستطيع الدولة العضو تقسيم الحد الخاص بها إلى حدين فرعيين). وإذا تم تجاوز حد المجموعة يتم تخفيض المعونة المخصصة في السنة التسويقية التالية للدول الأعضاء التي تجاوزت حدها الوطني بمقدار نسبة التجاوز.

يتبع إطار 2–8

- الترتيبات الخاصة بالخوخ والكمثرى المصنعة صورة طبق الأصل من ترتيبات الطماطم. وتطبق المعونة وحد التصنيع على المادة الخام. وتحدد المعونة بمبلغ 47.70 يورو للطن من الخوخ ومبلغ 161.70 يورو للطن من الكمثرى. ويبلغ حد المجموعة 000 539 طن خوخ و 617 104 طن كمثرى. وتقسم هذه الحدود أيضا إلى حدود وطنية ، ويتم دفع المعونة إلى منظمات المنتجين، ولا يوجد حد أدنى للسعر.
- حد التصنيع بالنسبة للموالح هو 236 500 1 طن برتقال و 600 510 طن ليمون و 000 384 طن لفاكهة الموالح الصغيرة. وبالإضافة إلى ذلك تم تخفيض السقف المحدد في المادة 23 من اللائحة رقم 96/2200 للانسحاب من السوق للعام 2001/2002 من 15% إلى 10% من الكمية التي تسوقها منظمات المنتجين وإلى 5% للعام 2002/2003.

وتهدف هذه التغييرات بصفة عامة إلى تعزيز تدعيم القطاع بطريقة موجهة بدقة نحو السوق. ويؤدي تبسيط مشروعات المعونة بالنسبة لتصنيع الطماطم والخوخ والكمثرى إلى زيادة الشفافية، بينما يؤدي وضع حدود للمجموعة وحدود وطنية للدول الأعضاء والتخلي عن وضع حد أدنى للسعر ودفع المعونة مباشرة إلى جمعيات المنتجين إلى جعل المشروعات أكثر مرونة وزيادة مسئولية المنتجين.

يعتبر تصنيع الفاكهة والخضروات من الأنظمة القليلة المتبقية المستخدمة لحفظ استقرار السوق في الاتحاد الأوروبي، ولكن هذه المدفوعات تواجه بالتحديات في المفاوضات الحالية لمنظمة التجارة العالمية التي تهدف إلى تقليل الإجراءات المحلية التي تؤدي إلى تشويه السوق والتي ورد ذكرها في "الصندوق الأصفر amber

المصدر: المفوضية الأوروبية

http://www.europa.eu.int/comm/agriculture/markets/fruitveg/index.en.htm

وبالإضافة إلى ذلك، فإن تركز المنتجات المتوسطية في المناطق الجنوبية من الاتحاد الأوروبي يؤدي إلى توزيع غير عادل على الإطلاق لمزايا السياسة الزراعية المشتركة CAP على الفلاحين والمناطق والدول الأعضاء كما يؤدي إلى معاقبة الزراعة المتوسطية. وتعتبر الزراعة المتوسطية مسئولة عن أكثر من 45% من إجمالي الإنتاج الزراعي النهائي في 36 منطقة موجودة في دول الاتحاد الأوروبي الخمس عشرة. وتقع 26 منطقة من هذه المناطق الـ 36 في دول الجنوب الأوروبي. و تعتبر المنتجات المتوسطية مسئولة عن 43% من الإنتاج النهائي في أسبانيا وإيطاليا، وترتفع هذه النسبة إلى 50% في اليونان. ومن الأمور العادية أن يتسم الموقف حيال الشراكة اليورومتوسطية في هذه الدول بمزيد من المعارضة. ويرى مزارعو الجنوب الأوروبي أن الامتيازات التجارية التي تقدم إلى دول الشراكة تمثل تهديدا خطيرا يهدد منتجاتهم. ويحدث ذلك بصفة عامة حتى ولو كانت الواردات من الدول المتوسطية تمثل حصة صغيرة نسبيا من إجمالي الواردات والإنتاج المحلي في الاتحاد الأوروبي.

هل يمكن أن نتوقع انفتاح الاتحاد الأوروبي أمام الواردات من الدول المتوسطية الشريكة في المستقبل القريب؟ إن تحرير التجارة في القطاع الزراعي للاتحاد الأوروبي سيأتي نتيجة لعمليات سياسية لا تتأثر على الإطلاق

بالعملية اليورومتوسطية. العملية الأولى هي جولة الدوحة الحالية التي ستؤدي حتما إلى مزيد من الانفتاح لأسواق الاتحاد الأوروبي أمام الاستيراد. والثانية هي عملية توسيع الاتحاد الأوروبي ليضم عشر دول أخرى في مايو 2004. وهي عملية جلبت المزيد من الضغوط لإصلاح السياسة الزراعية المشتركة CAP لتقليل التدخل في السوق وتطبيق المزيد من قيود الميزانية. والثالثة هي مشاركة الاتحاد الأوروبي في المزيد من مناطق التجارة الحرة بعد توقيع اتفاقية مع جنوب أفريقيا سنة 1999 ومع المكسيك سنة 2000 وشيلي سنة 2002. وتظل السوق الجنوبية المشتركة MERCOSUR من التحديات المحتملة أمام السياسة الزراعية المشتركة CAP.

وأمام هذه التطورات، يمكن القول إن تحرير أسواق الاتحاد الأوروبي ما هو إلا مجرد مسألة وقت. إلا أن تحرير التجارة يجب أن تصاحبه سياسات زراعية أكثر اتساقا مع أهداف التنمية الريفية. وبطبيعة الحال، يبدو أن التنمية الريفية هي سياسة الدعم الوحيدة المتسقة مع التجارة الزراعية الأكثر تحررا في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ويرى Garcia-Alvarez-Coque (2002) أن الفلاحين في جنوب أوروبا قد يكونون من المؤيدين لإصلاح السياسة الزراعية المشتركة CAPإذا كانت الآثار غير المباشرة للإصلاح ستؤدي إلى إعادة توازن الدعم بين شمال الاتحاد الأوروبي وجنوبه. وقد كانت قطاعات البساتين والنبيذ في الاتحاد الأوروبي بمثابة حقول استرشادية لإبداع السياسات المتسقة مع منهج التنمية الريفية. وهناك أيضا مشروع محدد المعالم قيد المناقشة لإصلاح قطاع زيت الزيتون ومن المحتمل أن يقدم انتقالا من الدعم المباشر إلى الجودة والسياسات البيئية. وهناك محاصيل أخرى انتقلت مؤخرا إلى أشكال التدعيم المباشر مثل النُقل (المكسرات) والأرز. رغم أن ذلك سيتوقف جزئيا على قدرة الدول الأعضاء المالية على تدعيم هذه المحاصيل على أساس الأهداف البيئية.

وفى هذا الصدد، تتجه اقتراحات الإصلاح التي تقدمت بها المفوضية[9] مؤخرا نحو قطاعي زيت الزيتون والقطن. وسيتحول دعم الدخل بطريقة متدرجة نحو منهج يخلط بين اتجاهات الصندوق "الأزرق" و الصندوق "الأخضر" و الصندوق "الأصفر"، وبذلك يمثل ابتعادا عن مدفوعات الإنتاج التقليدي.

ويمكن إلى حد ما معالجة الخلاف بين الشمال والجنوب عن طريق زيادة ملحوظة في الموارد المالية المكرسة لبرامج التنمية الريفية على كلا شاطئي البحر الأبيض المتوسط. وبعد مراجعة منتصف المدة MTR (كما رأينا في الباب الأول من هذا التقرير) يبدو أن جمود السياسات الزراعية في الاتحاد الأوروبي يقيد سياسات التنمية الريفية. إن المدفوعات المنفصمة decoupled تكمل صورة النمط غير المتوازن من التدعيم بين مختلف المناطق المتوسطية داخل الاتحاد الأوروبي وخارجه.

[9] أنظر رسالة المفوضية إلى المجلس والبرلمان الأوروبي تحت عنوان : "إنجاز نموذج زراعي مستدام لأوروبا من خلال إصلاح سياسات الاتحاد الأوروبي الزراعية - قطاعات التبغ وزيت الزيتون والقطن والسكر". بروكسل، 2003/9/23 554 نهائية.

3-2 - قضايا نفاذ صادرات دول الشراكة المتوسطية إلى أسواق الاتحاد الأوروبي

النفاذ إلى السوق شرط أساسي مسبق لدول الشراكة المتوسطية لوضع استراتيجية لصادراتها المتجهة إلى أسواق المنتجات البستانية في الاتحاد الأوروبي. وإذا درسنا اتفاقيات الانتساب التي وقعت حتى الآن[10] سنجد أنها جميعا تحتوي على بروتوكول زراعي يتضمن تخفيضات معينة في التعريفة الجمركية تصل إلى 100% من قيمة الرسوم الجمركية لعدد من المنتجات، مع النص على مواصفات هذه السلع، وتخفيض التعريفة الجمركية والحدود الكمية.

إلا أننا نتساءل عما إذا كانت هناك "نوافذ" محتملة أو فعلية لمصدري دول الشراكة المتوسطية للحصول على نصيب جيد من أسواق الاتحاد الأوروبي . وللإجابة عن هذا السؤال، سننظر أولا في التوجهات الأساسية لسوق الفاكهة والخضراوات في الاتحاد الأوروبي، ثم ننتقل إلى سياسات الاتحاد الأوروبي التجارية المطبقة على وارداته من الفاكهة والخضراوات. وأخيرا ، وأمام التعقيد الإداري في إدارة تخفيضات التعريفة الجمركية، فإننا نتساءل عن مدي جدوى هذه التخفيضات . والحقيقة أن أفضليات التعريفة ربما يكون لها تأثير جزئي فقط على تجارة دول الشراكة المتوسطية المحتملة مع الاتحاد الأوروبي، ويرجع ذلك إلى ما يلي: '1' أن الأفضليات preferences تكون عادة محددة بكميات وجداول معينة؛ '2' سيادة نظام سعر الدخول بالنسبة لأهم أنواع الفواكه والخضراوات؛ '3' تأثير العبء الإداري المرتبط بإدارة نظام الحصص الجمركية ونظام سعر الدخول والإجراءات الأخرى غير الجمركية على تجارة الفاكهة والخضراوات مع الاتحاد الأوروبي.

3-2-1 - توجهات السوق الرئيسية

بالرغم من سياسات حماية وتدعيم المنتج المحلي، ما يزال الاتحاد الأوروبي واحدا من الأهداف التجارية لجميع الدول التي لديها القدرة على التصدير. وفي 1999- 2000 بلغت قيمة واردات الاتحاد الأوروبي من السلع الزراعية (وهو أكبر مستورد في العالم للمنتجات الزراعية الغذائية) حوالي 180 بليون دولار أمريكي، وتمثل الفاكهة والخضراوات نسبة كبيرة من هذه التجارة بلغت قيمتها حوالي 38 بليون دولار في نفس الفترة. والحقيقة أن دول الاتحاد الأوروبي تعتبر أكبر سوق للفاكهة والخضراوات، وتبلغ حصتها حوالي 10.4% من الاستهلاك العالمي في مقابل 9.4% لأمريكا الشمالية. وفي سنة 2000 بلغ استهلاك الاتحاد الأوروبي الإجمالي من الفاكهة والخضراوات 29 مليون طن و 41 مليون طن على التوالي أي بمعدل 92 كيلوجرام و132 كيلوجرام للفرد. وما تزال السوق الأوروبية سوقا نامية بالنسبة لبعض المنتجات ذات الأهمية التصديرية بالنسبة لدول الشراكة المتوسطية. ويتضح ذلك من المتوسط الكبير لمعدلات نمو واردات الاتحاد الأوروبي من منتجات معينة خلال الفترة من 1993 إلى 1995 ومن 1998 إلى 2000: المشمش (3.7%) والكرز (7.1%) وعنب المائدة (2.6%) والليمون (3.6%) والثوم (4.1%) والبصل (4.8%) والطماطم (2.2%) بينما انخفضت

[10] كانت تونس أول دولة توقع اتفاقية انتساب مع الاتحاد الأوروبي سنة 1996 وبدأ سريانها سنة 1998. ودخلت الاتفاقيات المبرمة مع المغرب واسرائيل حيز التنفيذ سنة 2000. أما الاتفاقيات مع مصر ولبنان والجزائر فقد وقعت لكن لم تتم المصادقة عليها بعد. وفي نفس الوقت هناك مفاوضات جارية مع سوريا. وقد ناقش Garcia-Alvarez-Coque (2002) القضايا الأساسية التي يتضمنها الملف الزراعي في العملية اليورومتوسطية. (ملاحظة المحرر: سرت أتفاقية الشراكة المصرية مع الأتحاد الأوربى أوائل عام 2004 أى بعد صدور هذا التقرير باللغتين الفرنسية والإنجليزية

معدلات التفاح (1.2%) والبطاطس والبطاطا (0.8%) والبرتقال (0.3%).

وبناء عليه، فإن حجم السوق كبير نسبيا، ولابد أن يعتبر الاتحاد الأوروبي كمنفذ عادي لصادرات المنتجات البستانية قيد المناقشة من دول الشراكة المتوسطية. ومع ذلك لابد من تمييز دور الاتحاد الأوروبي كلاعب كبير في تجارة المنتجات البستانية الدولية بأنه في أوقات معينة من السنة تكون أسواقه أكثر انفتاحا أمام التجارة الأجنبية عنه في أوقات أخرى. وهناك عدة ملاحظات على النمط الموسمي لواردات الاتحاد الأوروبي منها:

1. يلاحظ بالنسبة لمعظم المنتجات أن واردات الاتحاد الأوروبي لها طابع التجارة البينية، بمعنى أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي هي المورد الرئيسي للفاكهة والخضراوات إلى أسواق الاتحاد الأوروبي .

2. جميع واردات الاتحاد الأوروبي ذات طابع موسمي متقلب أي أنها في كثير من الحالات (وليس دائما) ترتبط بحجم المنتجات المتاحة من الموردين من داخل الاتحاد الأوروبي (وهذا بدوره يرتبط بمواسم الإنتاج).

3. بالنسبة لمعظم المنتجات، ينخفض حجم الواردات من خلال الاتحاد الأوروبي بدرجة ملحوظة في فصول معينة من السنة، حيث تحل المنتجات القادمة من مصادر داخل الاتحاد الأوروبي محل الواردات القادمة من خارجه. وهذا النمط الموسمي لإحلال الواردات ينطبق بوضوح وبشكل خاص على بعض المنتجات مثل الطماطم (الربيع-الصيف) والبطاطس (الصيف) والليمون (الشتاء) وعنب المائدة (الصيف-الخريف) والتفاح (الخريف) والمشمش (الربيع) والكرز (الصيف) والكمثرى (الصيف-الخريف) والبرقوق Plums (الخريف) والخوخ (الصيف) والبصل (الصيف).

4. بالنسبة لبعض المنتجات (مثل الطماطم والبطاطس واليوسفي والليمون والجريب فروت والتفاح والمشمش والكرز والكمثرى والبصل) يتبع إجمالي الواردات نمطا موسميا لدرجة أن المنتجات الواردة من مصادر داخل الاتحاد الأوروبي تحصل على الجزء الأكبر من السوق لا يتعارض مع الزيادة في الواردات من خارج الاتحاد الأوروبي في مواسم الذروة، ومعنى ذلك أن ارتفاع الواردات من داخل الاتحاد الأوروبي قد يكون مصحوبا بارتفاع كبير في الواردات من موردين خارج الاتحاد الأوروبي.

5. نصيب المصادر الداخلية من الاتحاد الأوروبي من إجمالي واردات الاتحاد يظل مرتفعا طوال السنة ولا يقل أبدا عن 20% بالنسبة لمعظم المنتجات ذات الأهمية التصديرية لدول الشراكة المتوسطية.

وباختصار، فإن إحلال الواردات يساعد أساسا على شرح الانخفاض النسبي في الواردات من خارج الاتحاد الأوروبي في فصول معينة من السنة، وان المنتجات من داخل الاتحاد الأوروبي تظل متاحة بدرجة ملحوظة طوال السنة. ويمكن شرح ذلك جزئيا بحماية الحدود التي تطبقها سياسات الاتحاد الأوروبي التجارية، رغم

أن شركات التوزيع في الاتحاد الأوروبي (كما سنبين فيما بعد) تعطى الأولوية لمصادر محلية معينة نظرا لما تتمتع به من كفاءة أكبر في سلاسل التسويق الحديثة. ومع ذلك فإنه بالرغم من نمط إحلال الواردات الذي سبق ذكره، إلا أن سوق الاتحاد الأوروبي ليست مغلقة تماما أمام المنافسة الأجنبية، وليس هذا قاصرا على تلك الفترات من السنة حيث يكون هناك نقص نسبي في الإنتاج المحلي للاتحاد الأوروبي، ولكنه ينطبق على بعض المنتجات وبعض الفترات حيث يكون هناك تداخل بين وجود إنتاج محلي أعلى وواردات ملحوظة من خارج الاتحاد الأوروبي.

وهكذا تكون "المنافسة" هي الكلمة التي تتناسب أكثر مع وصف سوق الاتحاد الأوروبي للفاكهة والخضروات، وقد تكون على شكل "منافسة" محدودة، تستثنى جزءا من الواردات من خارج الاتحاد الأوروبي في فترات معينة من السنة. وقد تكون منافسة أكثر انفتاحا في فترات معينة من السنة حيث توجد المنتجات الأجنبية جنبا إلى جنب مع المنتجات من داخل الاتحاد الأوروبي في سوق الاتحاد. وفي كلتا الحالتين تكون أسواق المنتجات البستانية في الاتحاد الأوروبي مملوءة بالمنتجات طوال السنة سواء أكانت المنتجات محلية أو خارجية. وتعتبر منظمات التسويق الحديثة والأنظمة اللوجستية ووسائل النقل وتكنولوجيات ما بعد الحصاد من العوامل التي تساهم في هذه المنافسة المتزايدة.

هذا الموقف يثير سؤالا عن فرص السوق التي يمكن لدول الشراكة المتوسطية أن تستغلها في المستقبل. وهناك عدة طرق للإجابة عن هذا السؤال منها دراسة الوضع الفعلي لدول الشراكة المتوسطية في الأسواق . وقد حققت الدول المتوسطية حصصا ملحوظة في واردات السوق من خارج الاتحاد الأوروبي لعدة أسباب. وهذا هو الحال مع البطاطس المصرية (8.3% من واردات الاتحاد الأوروبي في الربع الأول) ، والطماطم المغربية (18.6% و 17.7% في الربع الأول والربع الرابع) واليوسفى الكليمانتين المغربى (9.1% و 8.5% في الربعين الأول والرابع)، والبرتقال المغربى (8.2% و 11.6% في الربعين الأول و الثانى) والعنب التركي (7.3% و 5.5% في الربع الثالث والربع الرابع) والكرز التركي (16.6% و 12.9% في الربع الثاني والربع الثالث) والثوم المصري (5.1% في الربع الثاني).

وتؤدي هذه الأمثلة إلى ملاحظتين:

(1) يجب على دول الشراكة المتوسطية أن تهدف إلى تحسين حصتها في السوق والاستفادة من الفترات المعينة التي لا تصادف مواسم الحصاد الرئيسي في الاتحاد الأوروبي شريطة قيام الاتحاد الأوروبي بمنح امتيازات النفاذ إلى السوق. ويبدو أن الحواجز التجارية التي يطبقها الاتحاد الأوروبي على الفاكهة والخضروات لا تمثل قيودا كبيرة مانعة تحول دون صادرات الدول المذكورة أعلاه إلى الاتحاد الأوروبي.

(2) حتى ولو تحسنت فرص وصول الصادرات من دول الشراكة المتوسطية، فإن المنافسة ستظل شديدة، ويتبين ذلك من النصيب الملحوظ لكل من الدول داخل الاتحاد الأوروبي والدول خارج الاتحاد الأوروبي

في السوق (وهي ليست بالضرورة دولا ذات معاملة تفضيلية). وبالنسبة لبعض المنتجات في بعض المواسم تكون فرص دول الشراكة المتوسطية لتحسين نصيبها في السوق من إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي محدودة بسبب ارتفاع درجة إحلال الواردات بمصادر داخل الاتحاد الأوروبي (حيث يصل نصيب الدول داخل الاتحاد الأوروبي إلى 85%). وهذا هو الحال بالنسبة للطماطم (الربعين الثاني و الثالث) والبطاطس (الربعين الثالث و الرابع) واليوسفي الكليمانتين (الربع الرابع) وعنب المائدة (الربعين الثالث و الرابع) والتفاح (الربع الرابع) والكرز (الربعين الثاني و الثالث) والبصل (الربع الثالث) والخضروات الأخرى (على مدار السنة). ومن غير المحتمل أن تقوم دول الشراكة المتوسطية بتصدير كميات كبيرة إلى الاتحاد الأوروبي في تلك المواسم. كما أن الفرص المتاحة لأي دولة من دول الشراكة المتوسطية لدخول سوق الاتحاد الأوروبي في الوقت الحالي تكون أكثر احتمالا في نفس الفترات من السنة عندما تكون الدول المتوسطية الأخرى موجودة في ذات السوق.

وبطبيعة الحال، لابد أن نتساءل عن المحددات الرئيسية لنمط الاستيراد الموسمي في الاتحاد الأوروبي. والظروف المناخية بصفة عامة لها دور كبير في ذلك ولكنها ليست العامل الوحيد لإيجاد نوافذ موسمية في سوق الاتحاد الأوروبي. ويجدر بنا أن نذكر السلوك الموسمي لسياسات الاتحاد الأوروبي التجارية بخصوص الفاكهة والخضروات. وسيركز الجزء التالي من التقرير على هذه النقطة.

وفي الختام، فإن السوق رغم سياسات الاتحاد الأوروبي الحمائية ما يزال يفتح فرصا جيدة للموردين من خارج الاتحاد الأوروبي. وتقوم معظم هذه الفرص على أساس موسمي. ويمكن لدول الشراكة المتوسطية أن تستفيد من هذه الطبيعة الموسمية. وهكذا تكشف هذه النظرة العامة عن وجود نوافذ في الاتحاد الأوروبي يجب أن تصبح أهدافا بالنسبة لصادرات دول الشراكة المتوسطية من الفاكهة والخضروات.

3-2-2 - القيود المتبقية

إن وجود نوافذ موسمية في سوق الاتحاد الأوروبي للمنتجات البستانية لا يمنع تأثير القيود على الصادرات والواردات. والحقيقة أن بعض القيود الموسمية ترجع إلى سياسات الاتحاد الأوروبي.

وعادة ما تتأثرالدول التي لا تتمتع بمعاملة تفضيلية ولكنها ترغب في تقديم منتجاتها إلى الاتحاد الأوروبي بالرسوم على الواردات، والتي تحسب عادة حسب القيمة ad valorem وتكون معدلاتها أعلى أثناء فترات ذروة الإنتاج المحلي. وقد انخفضت هذه الرسوم إلى حد كبير بموجب أحكام جولة أوروجواي. ولو كانت التعريفة التي يطبقها الاتحاد الأوروبي قاصرة فقط على "الرسوم حسب القيمة" لوجدت المنتجات الأرخص سعرا المصدرة من خارج الاتحاد الأوروبي طريقها بسهولة إلى سوق الاتحاد الأوروبي استنادا إلى أسعارها التنافسية. إلا أن الاتحاد الأوروبي يطبق على عدد من أنواع الفاكهة والخضروات نظاما، يعرف باسم نظام "سعر الدخول" entry price system وهو نظام يعاقب الموردين الذين يخفضون أسعارهم دون الحد الأدنى

لسعر الاستيراد (أي سعر الدخول)[11]. ويتوقف تأثير نظام سعر الدخول على مستوى أسعار الدخول الذي يختلف على مدار العام ويكون أعلى في مواسم وجود كميات كبيرة من المنتجات الأوروبية في السوق. وفي غياب الامتازات التفضيلية preferential concessions ربما تستخدم الدول المصدرة إلى الاتحاد الأوروبي استراتيجية للتعامل مع نظام سعر الدخول[12]:

- الاستراتيجية الأولى هي التنسيق. قد يقوم المصدرون بعمل منسق لمنع توقيع عقوبة الغرامات الإضافية على ما يوردونه بسبب انخفاض أسعار هذه التوريدات: ويعتبر تحسين الجودة ثم رفع قيمة الوحدة من الطرق التي يمكن استخدامها لتجنب توقيع العقوبة.

- أما الطريقة الثانية فتقوم على أساس استغلال الطبيعة الموسمية حيث يمكن قطف المنتجات في غير فترات المواسم. والجدول رقم 1/3 يشمل أسعار الدخول في فترات جدول تعريفة الاتحاد الأوروبي. وبالإضافة إلى ذلك أضفنا خانه أخرى لأسعار الدخول الخاصة (المنخفضة) المتفق عليها بين الاتحاد الأوروبي والمغرب .

الجدول رقم 3-1 : أسعار الدخول وفترات التطب

المنتج والمدة	سعر الدخول	سعر الدخول (المغرب)
طماطم من 1 إلى 30 ابريل	1126	
طماطم من 1 إلى 31 مايو	726	
طماطم من 1 يونيو إلى 30 سبتمبر	526	
طماطم من 1 أكتوبر إلى 20 ديسمبر	626	461
طماطم من 21 ديسمبر إلى 31 ديسمبر	676	461
طماطم من 1 يناير إلى 31 مارس	847	461

تتداخل معظم فترات حصاد المنتجات المدروسة في دول الشراكة المتوسطية مع فترات تطبيق أسعار الدخول. لاحظ أن امتيازات تعريفة البروتوكولات الزراعية تطبق عادة على الرسوم"حسب القيمة ad valorem" وليس على أسعار الدخول . وفي مواسم معينة تكون أسعار الدخول أقل ولكنها تصادف عادة مواسم الذروة في الاتحاد الأوروبي. وهكذا على سبيل المثال تكون أسعار دخول الطماطم منخفضة من 1 يونيو إلى 30 سبتمبر.

ومن الواضح أن هذا الانخفاض يفيد دول الجنوب التي يتركز فيها حوالي 50 % من إجمالي الحصاد في هذا الموسم. إلا أن المنافسة من مصادر داخل الاتحاد الأوروبي تكون قوية في هذا الموسم (41% من الصادرات الهولندية و50% من الصادرات الإيطالية إلى دول الاتحاد الأوروبي تتم خلال نفس هذا الموسم).وتصبح الواردات من دول الشراكة المتوسطية مفيدة خارج حدود الموسم. ولكن أسعار دخول معظم المنتجات تميل

[11] هناك وصف كامل لنظام سعر الدخول في Garcia –Alvarez– Coque **(2001)**

[12] نحن بطبيعة الحال نشير إلى "الطرق القانونية". ويبدو أن نظام سعر الدخول يقدم بعض الفرص التي يمكن للمورد أن يستغلها بطريقة قانونية أو غير قانونية. (أنظر de Gorter and Martin , 1998)

إلى الارتفاع في غير أوقات الموسم.

وقد توصلت بعض الدول المتوسطية إلى اتفاقات لتخفيض أسعار الدخول بالنسبة لفترات معينة من السنة. وهذا التخفيض يمكن الدول المعنية من توريد منتجاتها إلى أسواق الاتحاد الأوروبي بسعر أقل كثيرا من أسعار الشحنات الناشئة من دول أخري. وهذا هو الحال على سبيل المثال بالنسبة للمغرب التي يبين الجدول رقم 3-1 أنها تمكنت من الاستفادة من تخفيضات ملحوظة تمكنها من التصدير إلى الاتحاد الأوروبي بأسعار دخول منخفضة خلال المواسم التي يوجد فيها نقص نسبي من إنتاج الاتحاد الأوروبي المحلي. إلا أن هذا الترتيب مع المغرب تم استخدامه بصفة جزئية للتعويض عن خسارة السوق التي ترتبت على عملية وضع تعريفات الاتحاد الأوروبي عند انتهاء جولة أوروجواي والتي أدت إلى وضع أسعار دخول للطماطم والخيار والكوسة (القرع) courgettes في الفترات التي لا ينطبق عليها نظام السعر المرجعى(التأشيرى) reference price الذي كان يطبق من قبل. وكذلك جاءت أسعار الدخول نتيجة لعملية صنع السياسات المحلية داخل الاتحاد الأوروبي. وهكذا يشكو مزارعو الطماطم الأسبانية عادة لأن أسعار الدخول تكون أعلى في شهر ابريل عند دخول الإنتاج الهولندي إلى السوق، بينما تكون أكثر انخفاضا في أواخر فصل الخريف عندما يسعى المنتجون الأسبان إلى الاستفادة من أوائل الموسم.

وطبقا للبروتوكولات الزراعية، لن يكون تحرير الواردات الأوروبية كاملا على المدى القصير على الأقل. وهذا يتسق مع إعلان برشلونة (1995) الذي يطالب بالتحرر التدريجي لتدفق المنتجات الزراعية بين الاتحاد الأوروبي ودول الشراكة المتوسطية.

وتُمنح الكثير من تخفيضات التعريفة الجمركية وفق حدود كمية على شكل حصص جمركية tariff quotas أو كميات تأشيرية reference quantities(وتعتبر الأخيرة مجرد مؤشر ولا تصبح حصة للتعريفة إلا في حالات نادرة). وكذلك يمكن اعتبار الجداول وحصص التعريفة الموضحة في الجداول رقم 3-2 بمثابة "منافذ" أخرى محتملة لدول الشراكة المتوسطية. وفي بعض الحالات لا يحق للصادرات الزائدة عن حصص التعريفة (أو أي تعريفة تنتج عن الجمع بين كميات تأشيرية) الحصول على أي تخفيضات في التعريفة. وفي حالات أخرى يتم تطبيق تعريفة مخفضة على الصادرات التي تتجاوز حصص التعريفة. وتمت زيادة بعض حصص معدل التعريفة والكميات التأشيرية على أربع خطوات متساوية كل منها بنسبة 3% سنويا خلال السنوات الأربعة الأولي بعد إبرام اتفاقية الانتساب. وقد تؤدي إعادة المفاوضات بشأن اتفاقية الانتساب إلى زيادة محدودة في الحصص الجمركية tariff quotas لبعض المنتجات. ويتضح ذلك من الاتفاقية المبرمة مؤخرا بين الاتحاد الأوروبي والمغرب في سبتمبر 2003.

الجدول رقم 3-2 جداول وحصص التعريفة المؤثرة على واردات الاتحاد الأوروبي من الطماطم من دول مختارة من الشراكة المتوسطية

الدولة	الجدول	حصة التعريفة (طن متري)
الأردن	1 ديسمبر إلى 31 مارس	غير محددة
المغرب	1 أكتوبر إلى 31 مارس	150676* و 5000 في أكتوبر
تونس	15 نوفمبر إلى 30 ابريل	غير محددة
مصر	1 نوفمبر إلى 31 مارس	غير محددة
لبنان		5000

المصدر: البروتوكولات الزراعية لاتفاقيات الانتساب في (*)نوفمبر 2001 تبنت المفوضية الأوروبية اتفاقية مؤقتة بشأن واردات الطماطم من المغرب تحدد الحصص الجمركية بمقدار 168757 طن للفترة فيما بين أكتوبر ومايو. وكان من المتوقع عند مراجعة البروتوكول الزراعي المتفق عليه في سبتمبر 2003 وصول الحصة إلى 175000 طن في موسم 2004/2003 وزيادة هذه الحصة إلى 220000 طن في 2007/2006.

وليس المقصود من هذه الملاحظات هو رسم صورة متشائمة لاستراتيجية الانتساب، لأن عملية برشلونة تعتبر خطوة هامة في الاتجاه الصحيح تشير إلى تحرير التجارة الزراعية. وكما ذكرنا من قبل، يمكن اعتبار البروتوكولات الزراعية خطوة إلى الأمام على الطريق إلى التحرير الثنائي وخاصة إذا تم الاتفاق على إمكانية مراجعة نصوص التحرير بصفة منتظمة. وكان هذا هو الاتجاه الذي تبنته بعض دول الشراكة المتوسطية مثل تونس والمغرب، وتتفاوض الأخيرة حاليا حول تحسين الأفضليات التجارية مع الاتحاد الأوروبي رغم أن موقف الجنوب الأوروبي حول موقف المفاوضات يدل على وجود معارضة قوية لمنح المزيد من المعاملة التفضيلية.

وتجادل دوائر الضغط الأوروبية بصفة متكررة أن الحدود السخية لنظام الحصص الجمركية هي أكبر من أن تستطيع البلدان المصدرة استغلالها. ومن ناحية أخرى تشير المفوضية الأوروبية كثيرا إلى الفشل في تحقيق الاستفادة الكاملة من حصص التعريفة، وتتخذ منه ذريعة لعدم تقديم المزيد من التنازلات. وقد ترى المفوضية أن إعطاء حصص صغيرة لعدد كبير من المنتجات أفضل من إعطاء حصص كبيرة لعدد قليل من المنتجات لا يتم استعماله بالكامل. هذه الفكرة تؤيد - من الناحية النظرية- هدف تعزيز تنوع الصادرات في الدولة التي تتمتع بالمعاملة التفضيلية. وفيما يلي بعض المسائل الرئيسية المتعلقة بالمصدرين من البلدان النامية فيما يتعلق بالتعريفة التفضيلية:

(1) ربما كانت التعريفة التفضيلية سخية بالنسبة لتلك المنتجات التي ليس لدول الشراكة المتوسطية ميزة تنافسية فيها. وربما لا تجد دولة من دول الشراكة المتوسطية تهتم كثيرا بالحصول على تعريفات تفضيلية أكثر سخاء بالنسبة للسلع الأقل تنافسية مقابل تفضيلات أقل بالنسبة لمنتجات

أخرى تتمتع بمزايا تنافسية أكبر.

(2) قد تكون هناك أسباب تمنع الدول المصدرة من الوفاء بنظام الحصص كاملا. وعندما وضع نظام الحصص كانت إحدى المشاكل الموجودة تتعلق بإدارة هذا النظام. وفي حالة الفاكهة والخضراوات تقوم القاعدة العادية على أساس من يأتي أولا يُخدم أولا. أي أنه لا يتم إصدار تراخيص. وأن التعريفة الكاملة تطبق عندما تزيد تدفقات التجارة عن الحصة الجمركية. ورغم أنه عند انتهاء جولة أوروجواى كانت الحصص الجمركية تعتبر طريقة لضمان النفاذ إلى الأسواق. إلا أنها وبصورة متزايدة أصبحت تعتبر حاجزا أمام التجارة. ويرجع عدم اكتمال الحصة underfill جزئيا إلى الطرق الإدارية المتبعة في تطبيق نظامها. وهذه الطرق تحدد مستوى الواردات الذي يحدث عند أقل تعريفة داخل الحصة Lower in-quota tariff وتحدد من يحصل على حقوق الاستيراد تحت هذه التعريفة الأقل. وتعد الطرق الإدارية المعقدة بمثابة حواجز غير جمركية. أو تؤدي إلى زيادة تكاليف الصفقات المرتبطة بالواردات في ظل نظام الحصص. وتعتبر إدارة نظام الحصص من الموضوعات الرئيسية في مفاوضات **منظمة التجارة العالمية** الجديدة حول الزراعة التي بدأت بالفعل (Abbot ، 2002) ومن المحتمل أن تتم مناقشة موضوع نقص الشفافية في أكثر الطرق شيوعا (مثل التراخيص).

(3) المزايا التي يتم الحصول عليها من التفضيلات الجمركية ربما تكون مؤقتة بالنسبة للدول المستفيدة. فالمفاوضات متعددة الأطراف التي تجري حاليا في منظمة التجارة العالمية تشير إلى الاتجاه نحو تخفيض حصص الدول الأولى بالرعاية مع مرور الوقت. أما أقل تعريفة فوق الحصة Lower over-quota tariff فإنها مفيدة لجميع المصدرين المحتملين مع قوي السوق. وذلك بدلا من إدارة الحصص وتحديد الموردين الهامشيين. وقد تكون هذه الخطوة إحدى النتائج المتوقعة من المفاوضات الحالية **لمنظمة التجارة العالمية**. ولن تستفيد منها دول الشراكة المتوسطية المصدرة للفاكهة والخضروات إلا إذا أصبحت ذات قدرة تنافسية تكفي للتعامل مع عدد أكبر من اللاعبين في أسواق الاتحاد الأوروبي.

(4) كذلك قد يميل نظام الحصص الجمركية إلى نقل ريع الحصة a quota rent إلى شركات الاستيراد الأكثر تركزا والتي تتلقى عادة حقوق الحصص. لأنها تستطيع أن تعرض أسعارا تماثل على أسوأ الاحتمالات الأسعار التي تدفعها الدولة الأولي بالرعاية وخصوصا في حالة مخاطر تجاوز الحصة. وليس من الواضح إلى أي مدى سينتقل الريع الاقتصادي economic rent إلى المصدرين.

(5) من المدهش عند دراسة الأداء التجاري لبعض الموردين ذوي المعاملة التفضيلية. أن نجد النمو التصديري لبعض المنتجات المستفيدة إما أن يكون طفيفا للغاية أو ضئيل الشأن. ومن الافتراضات المقبولة أن المصدرين من دول الشراكة المتوسطية لم يحققوا الاستفادة الكاملة من نظام التفضيلات التجارية لأن كثيرا من المصدرين لا يفهمون شروط الاتحاد الأوروبي تمام الفهم (وخاصة الشروط الرسمية الخاصة بشهادات المنشأ).

وقد استطاعت بعض دول الشراكة المتوسطية تجنب استخدام تراخيص إدارة الحص. فبالنسبة لبعض المنتجات مثل الكوسة (القرع) courgettes والطماطم توصل الاتحاد الأوروبي والمغرب إلى اتفاق على شكل "تبادل الرسائل" ينص على تعهد المغرب بألا تصدر أكثر من حصص التعريفة المتفق عليها. واحتفظت المفوضية الأوروبية بحق استعمال إصدار تراخيص الاستيراد إذا زاد تدفق الصادرات عن الحصة المتفق عليها. هذا النظام يعيد تجميع تقييد التصدير التطوعي الذي ما يزال منطقة رمادية في القواعد الزراعية متعددة الأطراف. وهذه هي الطريقة التي يستخدمها المغرب في تطبيق تخفيضات سعر الدخول المشار إليها في الجدول رقم 3-1، وسيتم الاستمرار في هذا الاتجاه بموجب الاتفاقيات التي روجعت وأبرمت مع الاتحاد الأوروبي في سبتمبر 2003 لكن العمليات ستكون على مستوى كميات أكبر.

وقد تؤدى مشاكل التطبيق المتعلقة بإدارة حصص التعريفة إلى تقييد كبير لصادرات دول الشراكة المتوسطية من الفاكهة والخضروات. وهناك دليلان للتعامل مع هذه المشاكل:

(1) الأول هو التفاوض حول إجراءات إدارية أقل تقييدا لنظام الحصص. ومن المؤكد أن دول الشراكة المتوسطية الأعضاء في **منظمة التجارة** العالمية ستجد حلفاء لها من شتى أنحاء العالم، وربما تطالب بإجراءات لإلغاء نظام الحصص بالتدريج (وربما إلغاء نظام سعر الدخول أيضا).
(2) والثاني هو تحسين القدرات الفنية لقطاع التصدير ليصبح قادرا على التعامل مع هذه الإجراءات الإدارية .

وربما يؤدى سيناريو الاتفاقية الأوروبية المتوسطية إلى إحداث تحسن ملحوظ في فرص النفاذ إلى السوق، رغم أن هذه الفرص سوف تظل محددة بالقيود الكمية والإدارية. والقضية الحقيقية هي ما إذا كانت دول الشراكة المتوسطية في موقع يمكنها من تحقيق (أو من عدم تحقيق) الاستفادة الكاملة من الفرص الأوسع للنفاذ إلى سوق الفاكهة والخضروات في الاتحاد الأوروبي على فرض أنها لا تقيدها الحدود الكمية. والنفاذ إلى السوق شرط ضروري لنجاح التصدير، ولكن ذلك لا يتأتى إلا من خلال الفهم الصحيح لاتجاهات الاستهلاك الحالية وأساليب التوزيع الحديثة في معظم دول الاتحاد الأوروبي. ويمكن القول أن دول الشراكة المتوسطية ليست مهيأة بشكل أفضل لسوق الاتحاد الأوروبي، لأن هذه السوق بكل بساطة ما تزال مغلقة حتى الآن. ومن شأن النفاذ إلى سوق الاتحاد الأوروبي، إيجاد الحوافز التي تشجع اللاعبين في دول الشراكة المتوسطية على التكيف مع مواصفات التوزيع الحديث في غرب ووسط أوروبا.

إن اتفاقية الانتساب توفر لشركات التصدير في دول الشراكة المتوسطية ثلاث مزايا رئيسية. **الأولى** حدوث المزيد من انفتاح السوق أمام صادرات دول الشراكة المتوسطية إلى الاتحاد الأوروبي رغم أن هذه الفرصة ستظل محدودة على المدى القصير. **والثانية** تعزيز عملية الإصلاح الاقتصادي المستمر التي ستؤدي إلى

إيجاد بيئة اقتصادية مناسبة لجذب رأس المال الأجنبي. **والثالثة** إيجاد إطار أكثر استقرارا لعلاقات التجارة الثنائية مع الاتحاد الأوروبي.

3-3 – أمور "الجودة"

تشير اتجاهات السوق في الاتحاد الأوروبي إلى عدد من التغيرات الكيفية في استهلاك الفاكهة والخضروات، إذ يميل المستهلكون في الاقتصادات الصناعية إلى شراء الفاكهة والخضروات حال كونها منتجات "مريحة" (وجبات سريعة) أو "كبديل للوجبات"، أو كوجبات خفيفةsnacks (تؤكل أثناء الحركة)، أو كمنتجات مفيدة للصحة، أو صديقة للبيئة (Garcia – Martinez ، 2002). وقد انخفضت أسعار المنتجات المصممة لإشباع الحاجات الأساسية، أما المنتجات المتعلقة بالعاطفة أو الراحة فإنها أقل مرونة من حيث السعر رغم أنها ما تزال مطالبة بالالتزام بمواصفات التوزيع الحديثة. والشركات التي تراقب السوق عن كثب وتتحكم في عملية الإنتاج إلى حد كبير هي وحدها التي ستتمكن من التكيف بسرعة مع سلوك المستهلك في الدول الصناعية الذي قد يكون متضاربا في أغلب الأحيان. ويبدو أن العملية في دول غرب ووسط أوروبا لا يحركها المستهلك فقط بل تسيطر عليها كذلك شركات التوزيع الكبرى. وقد حدث تغيير كبير في مجال تجارة الفاكهة والخضروات وهو الاختفاء التدريجي المتزايد لصغار تجار التجزئة مصحوبا بزيادة في مبيعات شركات التجزئة الكبرى. وفي سنة 1999 كانت أكبر عشر شركات مسئولة عن 40% من مبيعات السلع الغذائية في أوروبا. ومن المتوقع أن يتم تحقيق هذه النسبة بمعرفة خمس شركات فقط سنة 2005. هذه التغييرات تؤدي إلى انخفاض حاد في عدد الموردين في سوق الفاكهة والخضروات الدولية. وعلى المدى المتوسط سيتم التوريد بمعرفة عدد قليل من شركات الفاكهة والخضروات تورد كميات كبيرة من هذه المنتجات.

والدول المتوسطية لديها القدرة الكاملة على المشاركة في السوق الدولية للفاكهة والخضروات. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق الجهود المستمرة لمشاركة الشركات المنتجة والمصدرة في سلاسل التسويق العالمية. وقد تم إحراز تقدم ملحوظ في هذه العملية في دول الاتحاد الأوروبي. ولكن يجب على دول منطقة البحر الأبيض المتوسط أن تعزز مشاركتها في سلاسل التسويق.

وتطبق سلاسل عرض المنتجات، آليات داخلية لوضع حوافز على مستوى السلسلة ككل، لضمان دقة الوقت في الإنتاج والوفاء بالتزامات التوريد. وتعمل على أساس المشاركة في المعلومات، والجداول الزمنية المتبادلة، وتوكيد جودة المنتج، والوفاء بتوريد الصفقة بالحجم المطلوب. هذه العناصر تدعو إلى بذل المزيد من الجهود لوضع ترتيبات طويلة المدى بين شركات التصدير والمستوردين والموزعين من الاتحاد الأوروبي. ويجب ألا يعتبر توكيد الجودة في هذه الاتفاقيات مجرد عنصر تفضيلي بل كشرط مسبق لتحقيق تواجد مستقر في السوق.

وهكذا تصبح "الجودة" هي الكلمة الرئيسية في استراتيجية التصدير. لكن من الضروري توضيح ما هو

المقصود بالجودة ؟ وخاصة عند التعامل مع الشركات في أكثر الأسواق تقدما مثل سوق الاتحاد الأوروبي.

قامت المفوضية الأوروبية بأنشطة تشريعية مكثفة في مجال الجودة [13] ولكنها كانت على مستويات مختلفة جدا تتوقف على مدى إلحاح المشاكل التي تواجهها. وبدأ ظهور التشريعات في مجال السلع الغذائية في عقد الستينات من القرن الماضي وزادت كثافتها في التسعينات مع ظهور السوق الأوروبية الموحدة. وفي سنة 1992 و 1999 و 2003 أكدت إصلاحات السياسة الزراعية المشتركة أهمية الإجراءات الزراعية البيئية. كما ظهر نظام علامات الجودة الأوروبية quality labels سنة 1992 لكن ماذا تعنى "الجودة" بالنسبة الاتحاد الأوروبي ؟ للجودة، كما تراها سياسات الاتحاد الأوروبي عدة أبعاد:

- **الالتزام بالسلامة الغذائية والصحة النباتية كشروط أساسية في المنتجات المطروحة في السوق:** أصدر الاتحاد الأوروبي مجموعة كبيرة من قوانين السلامة الغذائية والصحة النباتية وهى ملزمة لجميع دول الاتحاد، وتطبق بصفة جزئية على الدول من خارج الاتحاد الأوروبي، التي تصدر منتجاتها إلى دول الاتحاد[14] وفي الورقة البيضاء التي صدرت بتاريخ 12 يناير 2000 عن السلامة الغذائية حددت المفوضية الأوروبية خطة لوضع سياسة عملية للسلع الغذائية، وهي تحديث التشريعات، ووضع مجموعة متناسقة من القواعد الشفافة، وتعزيز الرقابة من المزرعة إلى المائدة، وزيادة كفاءة النظام الاستشاري العلمي من أجل ضمان مستوى مرتفع من صحة الإنسان وحماية المستهلك. وفي نوفمبر 2000 اقترحت **المفوضية الأوروبية** إنشاء **هيئة السلامة الغذائية الأوروبية (European Food Safety Authority EFSA)** ومهمتها الأساسية هي تقديم الاستشارات العلمية المستقلة، والمساندة العلمية، وإقامة شبكة للتعاون الوثيق مع الهيئات المماثلة في الدول الأعضاء. كما تقوم بتقييم المخاطر المتعلقة بسلسلة الغذاء وتزويد عموم الجمهور بمعلومات عن مخاطر الغذاء. وفي 28 يناير 2002 تم رسميا إقرار اللائحة التي تشكل الأساس القانوني لإنشاء هذه الهيئة.

- **الالتزام بالمعايير المستقرة قانونيا بشأن البيئة:** تمثل الإجراءات المستهدفة التي تكافئ المزارعين على الخدمات البيئية في المناطق الريفية علاوة على الأساليب الزراعية الجيدة والتشريعات البيئية صميم الإستراتيجية الزراعية البيئية، في إطار السياسة الزراعية المشتركة. ومن الحتمي أن تشتمل جميع برامج التنمية الزراعية التي تنفذها الدول الأعضاء على هذه الإجراءات. وبموجب القواعد العامة للسياسة الزراعية المشتركة، فإن الدول الأعضاء لا بد أن تضع الشروط البيئية التي تراها مناسبة وأن تقدم التدعيم إلى المزارعين حسب الالتزام الشامل بتلك الشروط. وبالإضافة إلى ذلك، فإن سياسة التنمية الزراعية تشمل إجراءات بيئية خاصة تعرف باسم الإجراءات الزراعية البيئية، وتتعلق بتقديم مدفوعات مقابل الالتزام بما هو أكثر من أساليب الزراعية الجيدة، وتعتبر أداة بيئية جيدة تعتمد على التزام

[13] أنظر http://www.europa.eu.int/comm/agriculture/foodqual/quali.en.htm
[14] أنظر http://www.europa.eu.int/comm/food/fs/ph.ps/index.en.htm

المزارعين الواعي التطوعي بزراعة أكثر خضرة.* (المحرر: أى تعتمد على الزراعة العضوية)

- **جوانب أخرى تعتمد على ما يفضله المستهلك:** وهذا هو الحال بالنسبة لقيمة الطعام الغذائية (التي ترتبط بالعادات الغذائية)، وجوانب الجودة الأخرى، وهى اختيارية مثل النكهة، والرائحة، والطعم، والشكل. ولبعض المنتجات قيمة مضافة لأنها (1) تنتج في إقليم معين أو بطريقة تقليدية معينة، أو (2) لأن طرق إنتاجها تولي عناية خاصة لأساليب زراعية جيدة (مثل الزراعة العضوية)، وسوف نشير إلى هاتين النقطتين باختصار:

(1) لبعض المنتجات شهرة تمتد خارج حدودها الوطنية، وربما تواجه منافسة من منتجات أخرى تقدم نفسها على أنها المنتجات الأصلية، وتتخذ نفس أسمها. هذه المنافسة غير العادلة تثبط عزيمة المنتجين من جهة، وتضلل المستهلكين من جهة أخرى. ولذلك وضع الاتحاد الأوروبي سنة 1992 نظام جهة المنشأ المحمية (Protected Designation of Origin) ونظام الإشارة الجغرافية المحمية protected Geographical Indication ونظام التفرد التقليدي المضمون (Traditional Specialty Guaranteed) لتحسين المنتجات الغذائية وحمايتها. وتهدف أنواع الحماية هذه إلى (1) تشجيع تنوع الإنتاج الزراعي (2) حماية أسماء المنتجات من سوء الاستعمال ومن التقليد (3) مساعدة المستهلكين بتزويدهم بمعلومات عن الطبيعة الخاصة بالمنتجات. وفي منظمة التجارة العالمية تدافع المفوضية الأوروبية عن درجة أعلى من الحماية لحقوق الاختراع والإشارات الجغرافية التي تتمتع في الوقت الحالي بمستوى متواضع من الحماية في ظل اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية فيما يتعلق بالعلامات التجارية.

(2) تشمل فئات الجودة الأخرى أساليب الزراعة الجيدة. وتعتبر الزراعة العضوية على سبيل المثال نوعا مختلفا من توكيد الجودة التي تستجيب لوعى المستهلك المتزايد بأمور السلامة الغذائية والمشاكل البيئية. والحقيقة أن الزراعة العضوية أصبحت من أكثر القطاعات الزراعية ديناميكية في الاتحاد الأوروبي ، حيث وصل نمو هذا القطاع إلى 25% تقريبا كل عام في الفترة من 1993 إلى 1998، وكان من المقدر أن يصل معدل النمو إلى 30% بعد 1998. ويجب النظر إلى الزراعة العضوية كجزء من نظام الزراعة المستدامة وكبديل صالح للاتجاهات الأكثر تقليدية نحو الزراعة. وفي سنة 1991 بدأ صدور اللائحة رقم 91/2092 (Regulation EEC No. 2092/91) كأول تشريع يتعلق بالزراعة العضوية. ومنذ بداية تطبيق هذه اللائحة سنة 1992، بدأت مزارع كثيرة في مختلف أنحاء الاتحاد الأوروبي تتجه إلى أساليب الإنتاج العضوي[15]. وعندما يرغب المزارعون في طلب الاعتراف الرسمي بوضعهم كمنتجين لمنتجات عضوية، فإن الحد الأدنى لمدة التحول إلى الإنتاج العضوي هو انقضاء مدة سنتين على الأقل، قبل بذر بذور المحاصيل السنوية، أو ثلاث سنوات على الأقل في حالة النباتات المعمرة. وكذلك اشتملت اللائحة عل نصوص تتعلق بواردات المنتجات الزراعية العضوية من دول ثالثة. يعترف الاتحاد الأوروبي

[15] أنظر شروط الاتحاد الأوروبي الخاصة بالزراعة العضوية:
http://www.europa.eu.int/comm/agriculture/qual/organic/index.en.htm
* (المحرر: أى تعتمد على الزراعة العضوية)

أنها تطبق مواصفات وأنظمة مراقبة الإنتاج العضوي تعادل ما يطبقه الاتحاد من مواصفات وأنظمة. وأصبحت الزراعة العضوية مخرجا جيدا لصادرات دول الشراكة المتوسطية، وخاصة إذا علمنا أن المواد الكيماوية ليست مستعملة على نطاق واسع في الكثير من أنظمة الإنتاج الزراعي في دول الجنوب.

وبالإضافة إلى الإنتاج الزراعي، يمكن للمنتجين الراغبين في بيع منتجاتهم في الاتحاد الأوروبي، الحصول على أشكال مختلفة لتوكيد الجودة بصفة تطوعية. وهناك بعض أنظمة شهادات الجودة المنتشرة على الصعيد الدولي، ومعظم المشاركين في هذه الأنظمة من الأطراف العالمية الفاعلة في صناعة التجزئة والتي لا تتحمل تطبيق معايير مزدوجة على منتج ينشأ من مختلف أنحاء العالم، وبالتالي فإن هذه الأطراف تدرك الحاجة إلى وجود مواصفات عامة معترف بها دوليا. وقد بدأ مشروع شهادات EUREPGAP Scheme سنة 1997 كمبادرة لتجار التجزئة الذين ينتمون إلى مجموعة عمل تجار تجزئة المنتجات الأوروبية. وكان الهدف من تلك المبادرة هو التوصل إلى اتفاق حول مواصفات وإجراءات وضع الممارسات الزراعية الجيدة (GAP)، وقد شارك ممثلون من مختلف أنحاء العالم، ومن مختلف مراحل سلاسل المواد الغائية في وضع هذه المواصفات التي تم تضمينها في بروتوكول يركز اهتمام المنتجين على المسائل الأساسية، التي يجب الاهتمام بها قبل الوصول إلى المرحلة التي تسبق خروج المنتجات من بوابة المزرعة. ويشمل أعضاء مجموعة عمل EUREPGAP عددا من تجار التجزئة (حوالي 22) والموردين والمزارعين وأعضاء منتسبين يمثلون جانب المدخلات والخدمات الزراعية. ويتم اتخاذ القرارات في لجنة توجيهية يرأسها رئيس مستقل، ويخضع نظام وثائق المواصفات والشهادات لموافقة لجنة الشئون الفنية والمواصفات. وتتكون عضوية كل لجنة، من هاتين اللجنتين، من 50% من تجار التجزئة و50% من المزارعين. وتعمل مجموعة عمل EUREPGAP على أساس مبادئ تحليل المخاطر ونقاط المراقبة الحرجة HACCP ورغم أن مجالها يقتصر على أنشطة المرحلة التي تسبق خروج المنتجات من بوابة المزرعة، إلا أن قواعد الممارسة codes of practice المتعلقة بالمناطق البينية لعمليات التعبئة في المزرعة وعمليات النقل من المزرعة إلى التصنيع، تضمن إمكانية توكيد الجودة في هذه السلسلة. وكذلك يأخذ بروتوكول EUREPGAP في الاعتبار حماية البيئة ورعاية العمال[16]. وتعتبر إمكانيات نمو EUREPGAP كبيرة بجميع المقاييس لتقديم أطر دولية للتثبت من صحة المعلومات عبر مجموعة كبيرة من قطاعات الإنتاج الزراعي.ويرى بعض تجار التجزئة أنه بحلول عام 2004 لا بد أن يكون جميع موردهم معتمدين من مجموعة عمل EUREPGAP، ولم يحدد البعض الآخر تاريخا نهائيا لذلك ولكنهم بمرور الوقت سيسألون الموردين المفضلين لماذا لم يحصلوا على شهادات EUREPGAP ؟ وربما يراجعون قراراتهم بخصوص التعامل معهم. وتركز مجموعة EUREPGAP على العمليات التي تتم بين شركة وشركة أخرى، وليست موجهة نحو المستهلك، ولا بد أن تتوفر في جميع المنتجات التي تقدم للمستهلكين شروط ضمنية معينة يسلم المستهلكون بصحتها. ويضع الكثير من تجار التجزئة مواصفات الأصناف التي يتعاملون فيها على أساس EUREPGAP ويزودون المستهلك ببعض المعلومات المتعلقة بكل صنف منها.

[16] يتسم بروتوكول EUREPGAP وطريقة التنفيذ بالشفافية، وتعرض المعلومات على الموقع التالي على شبكة الانترنيت www.eurep.org

3-4 – ما بعد السياسات الزراعية التقليدية

لا يمكن تطبيق السياسة الزراعية القياسية على أسواق الفاكهة والخضراوات، لأنها تتطلب ديناميكية لا يمكن أن تتضمنها الأساليب التقليدية لتدعيم العائدات المطبقة على منتجات مثل الحبوب ومنتجات الألبان والسكر. وتعتبر السوق الدولية للفاكهة والخضروات الطازجة أبعد ما تكون عن أن تكون سوقا سلعية، وتنبع جاذبيتها من حقيقة أن منتجات الفاكهة والخضروات تعتبر منتجات عالية القيمة، تتكيف تماما مع أحدث اتجاهات المستهلك في المجتمعات الصناعية الحديثة.

وتتمتع البلدان النامية، مثلها في ذلك مثل معظم دول الشراكة المتوسطية، بقاعدة جيدة من الموارد الطبيعية لإنتاج هذه المنتجات. لكن عندما يصل الأمر إلى تصدير منتجات طازجة لا يمكن اعتبار المزايا التنافسية الطبيعية وانخفاض تكاليف العمالة، بمثابة العوامل الوحيدة في نجاح التسويق الدولي. وإذا رسمنا صورة مبسطة لأسواق الفاكهة والخضراوات سنجد أنها تنقسم إلى قسمين: أسواق الجودة العالية، وأسواق الجودة المنخفضة. وحسب منهج الصورة الذهنية conceptual approach القائم على نظرية دورة الحياة (Vernon, 1979) من المفترض أن تستثمر الاقتصادات الصناعية في مجال الإبداع الإنتاجي والمنتجات عالية التكلفة كثيفة التكنولوجيا، وأن تكون البلدان النامية – في المقابل – مصدرا للمنتجات "الناضجة mature " للاستهلاك على نطاق واسع وما يتعلق بذلك من تكاليف عمالة ملائمة، وتكنولوجيا في المتناول. ومع ذلك، حتى لو قبل أحد الناس هذا النهج العام، فإنه من الخطأ تطبيقه مباشرة على تسويق الفواكه والخضروات، وعلى الصادرات بصفة خاصة، التي تستهدف أسواق الدول المتقدمة. وراحت أسواق الجودة المنخفضة بالنسبة للفواكه والخضروات الطازجة في دول الاتحاد الأوربي، تفقد أهميتها، وتصبح سِقْط متاع. ثم إنه ينبغي على البلدان النامية أن يكون أحد أهدافها إتقان "تكنولوجيا التسويق"، مما سوف يساعدها على اختراق شبكات التوزيع التي تتجه إلى التركز الشديد في أوربا. ولعل أحد مهام صنع السياسات في المستقبل، يتمثل في كيفية الانخراط الكامل ضمن مزارعي وتجار الحاصلات البستانية، في شبكات التسويق العالمية. وتنصرف هذه الملحوظة إلى كلا جانبي البحر الأبيض المتوسط.

ويمكن القول : إن أنشطة تصدير الفواكه والخضروات في بلدان الشراكة المتوسطية، لا تتواءم مع متطلبات السوق في الاتحاد الأوربي، لسبب بسيط، هو أن تلك السوق لا زالت مغلقة نسبيا حتى الآن. ولقد أقامت بعض الدول على الشواطئ الشرقية والجنوبية للبحر المتوسط، صلات تجارية هامة في مجال التجارة البينية الإقليمية، ويمكن تطوير تلك الصلات أكثر وأكثر، من خلال تكامل الجنوب والجنوب (مثال ذلك: إطار منطقة التجارة العربية الحرة وعملية أغادير). وحيثما يحدث ذلك، على أية حال، فإن أنشطة التصدير تعتبر ببساطة، امتدادا للسوق المحلية، عادة، حيث تستفيد من النفاذ إلى الأسواق في البلدان العربية، بيد أنه في كثير من الحالات، لا زالت التجارة الداخلية والخارجية في بلدان الشراكة المتوسطية،

تقوم على أساليب التسويق التقليدية، وإن كان ذلك فيما يبدو، نتيجة لقيود السوق الحالية، وليس بالضرورة، عاملا يفسر نجاح أو إخفاق الصادرات في المستقبل. وأياً ما كانت استراتيجية التوجهات الدولية لبلدان الشراكة المتوسطية، فإنه يتعين عليها، أن تكون على درجة من الوعي بشأن اتجاهات الاستهلاك والتوزيع، في الأسواق الأجنبية.

3-5 – ملاحظات ختامية

أوضح هذا التقرير القيود الأساسية التي تكبل توجه السياسة الزراعية المشتركة نحو سياسة للتنمية الريفية تقوم على "نهج متوسطي" لتطوير كافة المناطق الريفية في مختلف دول البحر الأبيض المتوسط (سواء داخل الاتحاد الأوربي أو خارجه).

ولقد أدت عملية توسيع الاتحاد الأوروبي بضم دول من وسط وشرق أوروبا إلى أن تواجه الشراكة الأوربية – المتوسطية التي انطلقت من مؤتمر برشلونة سنة 1995 – إلى ظهور عدد من التحديات الجديدة الهامة التي تتوقف نتائجها على عدة عوامل وظروف لم تتحدد معالمها بعد.

وفي إطار قيود الميزانية الحالية، من المتوقع ظهور منافسة قوية جدا على الموارد المالية القليلة المتاحة، ولن يؤدي ذلك بالتأكيد إلى تحقيق فائدة لعملية التكامل الأوربي المتوسطي، نظرا لزيادة الطلب على الموارد المالية المرتبطة باتساع رقعة الاتحاد الأوربى.

وبالإضافة إلى ذلك فإنه فيما يتعلق باتساع السوق ،مثلا، من المستبعد أن يمثل اتساع الاتحاد الأوروبي مكسبا ملموسا وخاصة بالنسبة للزراعة المتوسطية في الإطار المؤسسي الحالي للسياسات الزراعية المشتركةCAP.

وأي تقييم لمراجعة منتصف المدة، لا يمكن أن يتجاهل مزايا الإصلاح. وهكذا فإن تقديم مدفوعات منفصمة decoupled payments حتى ولو كانت جزئية ستكون الخطوة الأولى نحو الإلغاء الفعلي للتقسيم القطاعي للسياسة الزراعية المشتركة CAP. والحقيقة أن الشروط المستقبلية التي يجب على الفلاحين الوفاء بها حتى يتمكنوا من الحصول على هذه المدفوعات، لن تكون مرتبطة بأنشطة الإنتاج الزراعي، بل ستكون مرتبطة بالشئون البيئية وشروط استغلال الأراضي (الالتزام الشامل cross-compliance). وهكذا فإن العملية الحالية ربما تؤدي إلى نقلة من سياسة زراعية إلى سياسة ريفية وحسن استخدام الأراضي. ومن الممكن أن يفتح هذا التحول آفاقا جديدة من الاحتمالات التي ربما تكون معقدة.

إلا أن دراسة أكثر تفصيلا لمراجعة منتصف المدة MTR توحي بالحاجة إلى المزيد من التعديلات في السنوات المقبلة. ومن وجهة النظر المحلية، لا بد من إجراء مناقشات حقيقية حول عدم التركيز على صافي الميزانية وملايين اليورو التي تقدمها أو تتلقاها دول الاتحاد الأوروبي لقطاعاتها الزراعية. ويجب أن تركز المناقشات الحقيقية على التوزيع النهائي لأموال الاتحاد بين مختلف أنواع المزارعين ومختلف أنواع المناطق الريفية، وعلى تحديد واختيار أهداف السياسة الريفية. ولا يزال هناك الكثير من الخلل في السياسة الزراعية المشتركة في الاتحاد الأوربي. وسوف يكون هناك بعض المزارعين المؤهلين للحصول على مدفوعات منفصمة على أساس النمط التاريخي لتخصصهم الزراعي. وسوف يتلقى المزارعون المؤهلون مبلغا ثابتا من المال، ولن يسمح لهم بزراعة البطاطس أو الفاكهة أو الخضراوات في المساحة الأساسية المستغلة، وذلك لتبرير المدفوعات المنفردة. إلا أن بعض المزارعين سوف يتمكنون من تبرير المدفوعات المنفصمة بمناطقهم الأقل إنتاجية واستغلال أراضيهم الأكثر إنتاجية (الأرض المروية مثلا) لتنويع الإنتاج من خضروات وبطاطس. ونتيجة هذه العملية:ستكون هناك صورة مشوهة تجد فيها اثنين من مزارعي الخضروات في الاتحاد الأوروبي، يتلقى كل منهما مبالغ مختلفة على سبيل الدعم.

وتميل عملية إصلاح **منظمات السوق المشتركة**، بما فيها المنتجات المتوسطية، نحو تثبيت مقدار الموارد المكرسة للمحاصيل المعنية. وفي بعض الحالات مثل المكسرات يمكن استكمال الدعم المالي المقدم من الاتحاد الأوروبي بمبالغ وطنية. وفي حالات أخرى (مثل الأرز) يمكن زيادة الدعم العام للأراضي الرطبة، بسبب القيود البيئية التي تواجه هذا المحصول في تلك المناطق.

وسوف يناقش الاتحاد الأوروبي خلال عام 2004، المقترحات الجديدة لإصلاح **منظمات السوق المشتركة** في مجال زيت الزيتون والتبغ والقطن. وهي المقترحات التي قدمتها المفوضية في سبتمبر 2003، وتقوم على أساس مبادئ مراجعة منتصف المدة MTR بقصد انفصام الدعم ، مما يجعل الاتحاد الأوروبي يدعم المحاصيل الأكثر اتساقا مع قواعد **منظمة التجارة العالمية**. ومع ذلك قد يكون مبدأ الحياد المالي هو المرشد لهذه الإصلاحات. وستشمل عملية الإصلاح في كل منظمة من **منظمات السوق المشتركة** العديد من التعديلات لتحسين الجودة، والممارسات الزراعية الجيدة، والرقابة المالية. وكما هو الحال بالنسبة لمراجعة منتصف المدة MTR هناك مخاوف لها ما يبررها، حيث إن التحول التام من نظام المدفوعات الحالية المرتبطة بالإنتاج في قطاع الزيتون، إلى نظام دفعة المزرعة الواحدة، قد يخلق مشاكل في مناطق معينة للمنتجين التقليديين داخل الاتحاد الأوروبي. وفى بساتين الزيتون منخفضة الإنتاج. ولهذا السبب يتجنب الاقتراح ربط مدفوعات الدعم تماما بإنتاج المزرعة، بل إن بعض الدول الأعضاء سوف تحتجز نسبة مئوية من المدفوعات كمخصصات وطنية لمنح المنتجين دفعة إضافية علىأشجار الزيتون تحسب على أساس عدد الهكتارات أو عدد الأشجار. وسيلي ذلك تطبيق منهج مماثل لإصلاح قطاع القطن.

وباختصار، فإن المفوضية تقترح إحداث نقلة في قطاع زيت الزيتون وقطاع القطن من برامج التدعيم الحالية إلى خليط من إجراءات الصندوق الأزرق والصندوق الأخضر.

وللأسف فإن هذه الإصلاحات ما تزال بعيدة عن أن تصبح سياسة حقيقية للتنمية الريفية. أما الاتساق مع قواعد **منظمة التجارة العالمية**، فلابد من اختباره سياسيا. والحقيقة أن القصد من **مراجعة منتصف المدة** كان تحسين موقف الاتحاد الأوروبي في المفاوضات الجارية لمنظمة التجارة العالمية. إلا أن الإخفاق في الوصول إلى اتفاق بشأن شروط التحرير الزراعي في مؤتمر كانكون (سبتمبر 2003) أوضح أن العرض الزراعي المقدم من الاتحاد الأوروبي إلى أجندة التنمية في الدوحة (التي أشارت إليها بوضوح مراجعة منتصف المدة) قد يكون أقل من توقعات البلدان النامية بما فيها العديد من الشركاء المتوسطيين.

وأحد الانتقادات الممكنة لموقف الاتحاد الأوروبي في **منظمة التجارة العالمية**، ينصرف إلى أن موقفه يعكس درجة معينة من "التمركز حول أوروبا eurocentricism " عند صياغة قضايا السياسات. والحقيقة أن إعلان الدوحة سنة 2001 لاحظ بكل وضوح، مصادر القلق غير التجارية، مثل الحماية البيئية، والأمن الغذائي، والتنمية الريفية، وهو ما قد يكون على اتساق مع أسلوب الاتحاد الأوروبي. لكن يجب الإشارة إلى أنه تم حذف عبارة "التعددية الوظيفية multifunctionality " من المسودة، وأن معظم البلدان النامية أعضاء منظمة التجارة العالمية لا توافق على نهج الاتحاد الأوروبي لإطار التعددية الوظيفية. ويجب على النهج البديل لتحليل القضايا العالمية ألا يبدأ بتحليل الأهداف المحلية، واختبار مدى ما تحدثه السياسات المحلية من تشويه للتجارة، والأحرى من ذلك، أن ينظر في "السلع العالمية العامة" ثم يوضع الإطار الدولي المناسب للتعامل معها.

وإذا كان هذا هو النهج المتبع، فإن التنمية الاقتصادية للدول الأشد فقرا، ستأخذ على الأقل نفس درجة أهمية الأهداف المحلية، مثل رعاية الحيوانات، أو الممارسات الزراعية الجيدة، أو مخاوف المستهلك، الخ. وليس جديدا أن نكتشف أن معظم البلدان النامية بما فيها شركاء الاتحاد الأوربي في منطقة البحر الأبيض المتوسط تتشكك في نهج التعددية الوظيفية للاتحاد الأوروبي وتراه - في أسوأ الأحوال - شكلا من أشكال الحماية المقنعة، وفي أحسن الأحوال، حجة تستخدمها بعض جهات الضغط لتبرير اختلال مستويات الدعم الزراعي عبر الدول. وهكذا فإن "الجنوب" يرى أن مدفوعات التعددية الوظيفية امتيازا للدول الغنية (Akesbi and Gracia-Alvarez-Coque, 2001).

وتميل توقعات البلدان النامية من "جولة التنمية" الحالية نحو (i) قيام الاقتصادات الصناعية بتحقيق تخفيضات ملموسة في الحماية على الحدود بالنسبة لتجارة المنتجات الزراعية. (ii) إعطاء مضمون أوسع لمفهوم **المعاملة الخاصة والتفاضلية** SDT(iii) تفادي الاختلافات الموجودة حاليا في الدعم الزراعي، بما في ذلك إجراءات "الصندوق الأخضر". والواقع أن فرص نجاح البلدان النامية في تحقيق الهدف رقم (i) كبيرة نسبيا، رغم أن الدول الصناعية تميل إلى أن تستبدل بالنفاذ إلى الأسواق، مواصفات قياسية (تأسيسا على اعتبارات غير تجارية). ومن الممكن أن تكون المعاملة الخاصة والتفاضلية أكبر من مجرد إعطاء البلدان النامية درجة أكبر من المرونة في تنفيذ تخفيض التعريفة. والحقيقة أن الهدف رقم (iii) يفوق ما يمكن أن تحققه البلدان النامية، ذلك لأن إنفاق الميزانية العامة، من خلال ما يبدو أنه مدفوعات منفصمة كان هو الأسلوب الذي اختارته الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، لتيسير الانتقال إلى السوق الزراعية الأكثر انفتاحا. ومن ثم كانت المدفوعات المنفصمة تبدو، بالنسبة للاتحاد الأوروبي، "الملاذ الأخير" ولم تكن انعكاسا للمخاوف غير التجارية.

إلا أنه بعد توسيع الاتحاد الأوروبي، سوف تصبح فرصته صعبة للوصول إلى توافق في الآراء يتعلق باتخاذ خطوات إضافية لتحرير التجارة الزراعية. ومن المحتمل أن تنتظر حركة التنمية الريفية في السياسة الزراعية المشتركة لبعض الوقت، ولكن هذه الحركة مطلوبة لكي نجعل تحرير التجارة متوافقا مع السياسات الريفية، ذلك أنه بعد فشل مؤتمر كانكون أصبح هناك خطر حقيقي يهدد بفشل جولة الدوحة للتنمية، إذا لم يتعهد الاتحاد الأوروبي باتخاذ خطوات إضافية نحو انفصام الدعم الزراعي، وإلا فإنه بعد عام 2003 سيؤدي إلغاء شرط السلام الذي تم إقراره في اتفاقية جولة أوروجواي الخاصة بالزراعة، إلى فتح الباب أمام سيناريو جديد للصراعات التجارية، داخل جهاز فض المنازعات، في منظمة التجارة العالمية. وسيكون ذلك من أسوأ السيناريوهات بالنسبة للسياسة الزراعية المشتركة بعد مراجعة منتصف المدة وتوسيع الاتحاد الأوروبي.

ولن يكون هناك معنى – في إطار العملية الأوروبية المتوسطية التي بدأت في برشلونة سنة 1995 – لعزل الرفاهة الريفية عن أهداف التنمية لجميع الشركاء المتوسطيين على كلا الشاطئين الشمالي والجنوبي. وتمثل سياسات التنمية الريفية (التعبير عن الاهتمامات غير التجارية) وسيلة لتحقيق التوافق بين تحرير التجارة ورفاهة المناطق الريفية المتخلفة، في جميع مناطق البحر المتوسط. وهناك اعتراف متزايد بأن "الريف الحي" مهم للمجتمع ككل. وقد ورد ذلك في إعلان سالزبورج (المؤتمر الأوروبي للتنمية الريفية الذي عقد في الفترة من 12 على 14 نوفمبر 2003).

وكذلك تصبح التنمية الريفية أداة استراتيجية يجب ألا يحتكرها الاتحاد الأوروبي وحده كتعبير عن الهدف المحلي، فلجميع المناطق الريفية في منطقة البحر المتوسط الحق في سياسات التنمية الريفية. وليس هناك معنى لتطبيق سياسات في أحد أجزاء الإقليم تؤدي إلى تقليل الرفاهة في بقية الأجزاء. إن عدم التوازن الشديد في السياسة الزراعية المشتركة CAP التي تستمر في التمييز بين مناطق البحر المتوسط (سواء داخل الاتحاد الأوروبي أو خارجه) يبرر الأخذ بإستراتيجية مشتركة للإقليم كله، وحث الاتحاد الأوربي على المضي قدما في مراجعة أولوياته.

وبمجرد القبول بتحرك السياسة الزراعية المشتركة، نحو تحقيق أهداف التنمية الريفية، فإن هذا الإطار يجب ألا يستثني أي دولة متوسطية، وإلا فإن عملية التكامل لن تكون على اتساق مع هدف إعلان برشلونة وهوخلق "منطقة ذات رخاء مشترك".

الجزء الثانى

التحليلات القطاعية والقطرية

4 – القطاعات الزراعية في كل اقتصاد من الاقتصاديات المتوسطية

4–1 الاقتصاديات المتوسطية سنة 2002

أخفق الاقتصاد العالمي سنة 2002 في استعادة النشاط الذي شهده في نهاية عقد التسعينات. فقد بلغ معدل النمو السنوي 1.7% فقط. وبالرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية، رغم جميع التوقعات، وهي القوة المحركة في عالم الاقتصاد، قد حققت نموا في إجمالي الناتج المحلي وصل إلى 2.4% (بعد أن كان 0.3% سنة 2001) – إلا أن المجموعات الاقتصادية الكبرى الأخرى تأخرت عن ذلك كثيرا. فبينما سجلت اليابان نموا سلبيا، سجلت منطقة اليورو نموا وصل بالكاد إلى 0.8% لأنه في الحقيقة لم تحدث أي زيادة في ميزانية النفقات لتدعيم الاقتصاد وذلك على العكس من موقف الولايات المتحدة، حيث وصل التعزيز المالي إلى 2.7 نقطة مقابل 0.4 نقطة فقط في منطقة اليورو (بسبب اتفاق التثبيت الملزمة لدول الاتحاد الأوروبي). ومن الطبيعي أن يكون لهذا الموقف السيئ للاقتصاد العالمي تأثير سلبي على الدول المتوسطية. فقد سجلت الدول شمال المتوسط معدلات نمو إيجابية إلا أنها كانت منخفضة (0.4% في إيطاليا و 1.2% في فرنسا و 2% في أسبانيا، لكن كانت هناك معدلات تضخم فاقت متوسط معدلات التضخم الأوروبية). أما دول جنوب المتوسط ابتداء من تلك ذات المستوى الاقتصادي المنخفض – فقد حققت أداء أفضل ولكنها ظلت بعيدة عن تحقيق معدلات نمو في إجمالي الناتج المحلي، تعطي اقتصادياتها قوة ملحوظة. وكانت تركيا هي الاستثناء الوحيد.

كان معدل النمو 3.2% في **المغرب** سنة 2002 (بالمقارنة بتوقعات الخطة الخمسية 2000 – 2004 التي كانت 5%) لأن الإنتاج الزراعي في تلك السنة كان جيدا جدا، رغم سوء أداء قطاعات الاقتصاد الأخرى. وباستثناء إنتاج الكهرباء والمياه، لم يحقق أي قطاع آخر معدل نمو يفوق ما حققه قطاع الزراعة (5.6%). أما في الخدمات فإن أنشطة كل من قطاع التجارة، وقطاع النقل والمواصلات، ازدادت بنسب ملحوظة (4.4% و 4.6% على التوالي)، لكن من ناحية أخرى، انخفض معدل النمو الفعلي في قطاعات أخرى مثل قطاعات البناء والأشغال العامة وتكرير البترول، بل وبدرجة أكبر في قطاع السياحة وبلغ الانخفاض – 0.3% و – 0.8% و – 7.5% على التوالي بالمقارنة بمعدلات 2001. فيما حقق قطاع المناجم وقطاع الصناعات التحويلية معدلات نمو مسجلة بلغت 3.2% (نتيجة لزيادة إنتاج الفوسفات بنسبة 4.8%)، و 3.3%. وأتجهت الصناعات الغذائية القائمة على الزراعة بدرجة كبيرة لجذب المعدل الكلي للنمو إلى أدنى حيث زادت بنسبة 1.9% فقط. ولكن انخفاض معدل النمو كان ملحوظا بدرجة أكبر في صناعة المنسوجات والمصنوعات الجلدية (– 0.7%). ومع ذلك حققت قطاعات أخرى معدلات نمو لا يستهان بها : المعادن الأساسية (16.3%)، والمعدات الدقيقة (9.4%) والصناعات الكيميائية والمشتقة منها (5.4%) والبلاستيك والمطاط (6%) .

ولم يكن لهذه النتائج أن تتحقق إلا بالموارد التي توفرت وتم الحصول عليها من حصيلة بيع شركة تيليكوم

المغربية Maroc–Telecom إلى شركة فيفندي يونيفيرسال Vivendi Universal مما سمح بزيادة تكوين رأس المال الثابت gross fixed capital formation بنسبة 6.8% سنة 2002 أي أن معدل الاستثمار تحسن قليلا ليصل إلى 22.9% بعد الانخفاض الذي تم تسجيله في السنة السابقة. ومن المحتمل أن يكون هذا التراكم قد ساعد على تخفيف حدة البطالة إلى حد ما. ومن الواضح أن معدل البطالة في المناطق الحضرية قد انخفض قليلا في الربع الأخير من 2002 ليصل إلى 20.1 % (بالمقارنة بنسبة 20.3% في السنة السابقة).

أما فيما يتعلق بالتوازن الاقتصادي الكلي فإن الموقف يبدو متدهورا في بعض المجالات ومتحسنا في بعضها الآخر. وهكذا، على سبيل المثال، ارتفع مؤشر تكلفة المعيشة cost of living index بدرجة حادة سنة 2002 بزيادة قدرها 2.8% بالمقارنة بحوالي 0.6% سنة 2001. ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية (+ 4.3%) بينما زادت أسعار الملابس والسكن فقط بنسبة 1.6% و 1.5% على التوالي.

أما عجز الميزانية الذي ظل في نفس المستوى المقبول جدا وهو 2.4% من إجمالي الناتج المحلي سنة 2001 فقد تدهور سنة 2002 ليصل إلى 4.6% من إجمالي الناتج المحلي رغم الزيادة الطفيفة في الأعباء الضريبية (22% بالمقارنة بنسبة 21.9%) . ويمكن إرجاع هذا العجز بصفة أولية إلى عدم تنفيذ خصخصة احتكار التبغ، والعديد من المؤسسات الأخرى الأقل أهمية، والتي كان من المقرر لها أن تتم سنة 2002 ومن شأنها أن توفر نحو 12 بليون درهم (حوالي 3% من إجمالي الناتج المحلي). لكن عندما تم أخيرا بيع هذه الشركة خلال النصف الأول من 2003، تغير الموقف من جديد وحدثت درجة من اليسر المالي أطلقت بدورها العنان أمام الآمال الكبيرة.

وفيما يتعلق بالأرصدة الخارجية فإن رصيد الحساب الجاري – الذي كان الفائض فيه أقل من السنة السابقة – فقد ظل عند الحد المرضي (3.8% من إجمالي الناتج المحلي) رغم انخفاض العائد من صناعة السياحة، ومن تحويلات المغاربة المقيمين في الخارج، ومن الاستثمارات الأجنبية. ورغم ذلك، فإن موقف الميزان التجاري لا يزال مثيرا للقلق، مع وجود عجز يقدر بنحو 44 بليون درهم (وهو تقريبا نفس المستوى خلال السنوات الثلاث الماضية) ومعدل الواردات – الصادرات الذي يصل إلى حوالي الثلثين رغم ما يبديه من تحسن طفيف منذ سنة 2000 (حيث يكسب نقطة واحدة كل سنة).

وجدير بالملاحظة – علاوة على ذلك – أن بورصة الدار البيضاء التي أدخلت مؤشرين جديدين هما مؤشر ماسي MASI ومؤشر ماديكس MADEX[17] استمرت في تحقيق عجز متراكم كدأبها خلال السنوات الأربعة الماضية، وفي نهاية ديسمبر 2002 سجل هذان المؤشران انخفاضا بنسبة 16.5% و 24.4% على التوالي.

وبالرغم من ذلك، يبدو أن القائمين على الأسواق المالية الدولية، ينظرون إلى المغرب نظرة تفضيلية، منذ تمكنت من الحصول على قرض إلزامي بمبلغ 400 مليون يورو من سوق لندن عند نهاية الشهور الستة الأولى من 2003

[17] MASI هو مؤشر جميع الأسهم المغربية و MADEX هو مؤشر أكثر الأسهم المغربية نشاطا.

دون تقديم ضمانة من أي طرف ثالث، بل وبشروط جيدة من حيث التكلفة وجدول السداد. وكان الهدف من الحصول على ذلك القرض هو استخدامه لسداد جزء من الدين الخارجي المكلف قبل موعد استحقاقه، وذلك في إطار السياسة الإيجابية لإدارة الدين التي يتم تنفيذها منذ عدة سنوات. ولا بد أن نضيف، أن هذه السياسة كانت مؤثرة لأن إجمالي الدين الخارجي المعني انخفض سنة 2002 من 14.1 بليون دولار إلى 13.9 بليون دولار كما انخفض معدل المديونية مقابل ذلك من 42.6% إلى 34.7%.

والحقيقة أن تقرير مؤشرات التنمية، الصادر عن البنك الدولي سنة 2003، يبين أن دخل الفرد في المغرب وصل إلى 1192 دولار سنة 2001 وأنها ما تزال في المرتبة 128 من قائمة الدول التي تشمل 203 دولة، وأنها تأتي بعد جميع جاراتها في شمال أفريقيا (الجزائر 1650 دولار، وتونس 2070 دولار، ومصر 1530 دولار). وطبقا لمؤشر البرنامج الإنمائي التابع للأمم المتحدة UNDP فإن ترتيب المغرب قد انخفض سنة 2003 للسنة الثانية على التوالي، حيث انخفضت من المركز 123 إلى المركز 126 (من قائمة تضم 175 دولة)، وهي مرة أخرى تأتي متخلفة عن بقية دول الإقليم .

وفي **الجزائر** ارتفعت معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي، خلال السنوات الثلاث الماضية من 2.2% سنة 2000 إلى 2.6% سنة 2001 وإلى 4.1% سنة 2002 (معدلة على أساس المعلومات الجديدة الخاصة بالسنوات السابقة). وتحقيق معدل النمو سنة 2002 من خلال الأداء الجيد في قطاع البناء والأشغال العامة. ويجب ملاحظة أن معدل نمو إجمالي الناتج المحلي من المواد غير الكربونية سجل زيادة قدرها 4.2% وهي أعلى قليلا من معدل الناتج المحلي الكلي، وهذه الحقيقة تعتبر علامة مشجعة على انتعاش الاقتصاد الكلي سنة 2002.

وقد حققت جميع القطاعات معدل نمو إيجابيا باستثناء قطاع الزراعة (– 1.3%) نظرا لسوء الأحوال الجوية خلال العام، وهكذا كان برنامج الإنعاش المنفذ سنة 2001 مفيدا لقطاع البناء والأشغال العامة بشكل خاص (+ 8.2%) والخدمات (+ 5.4%). كما تقدم القطاع الصناعي بمعدل أقل حيث ارتفع من 2% سنة 2001 إلى 2.9% سنة 2002.

كانت الزيادة في إجمالي نفقات الاستهلاك منخفضة، وارتفع معدل نمو النفقات من 2.6% إلى 3% بينما حقق معدل التكوين الرأسمالي الثابت زيادة حادة من 2.5% سنة 2001 إلى 7.6% سنة 2002 وهو التطور الذي يشرحه برنامج الإنعاش المنفذ في سنة 2001 في إطار الخطة 2001 – 2004.

وطبقا لمكتب الإحصاء الوطني، فإن التضخم الذي كان بالسالب سنة 2000 (– 0.6%) ثم ارتفع من جديد إلى 3.5% سنة 2001 انخفض مرة أخرى سنة 2002 إلى2.2 % رغم الزيادة في الإنفاق العام بسبب برنامج الإنعاش. وتشير تقديرات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الوطني CNES لسنة 2003 إلى معدلات تضخم منخفضة وهي 1.4%. وهذا الاتجاه نحو الانخفاض في التضخم يمكن تفسيره بصفة أساسية إلى الزيادة المنخفضة في أسعار المنتجات الزراعية والغذائية (انخفاض الزيادة في الأسعار من 4.4% إلى 1.8%).

وانخفض الدين الأجنبي مرة أخرى سنة 2002، حيث انخفض من 33.5 بليون دولار أمريكي سنة 1996 إلى 22.5 بليون في نهاية 2001 ثم إلى 20.5 بليون في نهاية 2002 (Cherfaoui and Azzouz, 2003)، ومن الواضح أن معدل خدمة الدين انخفض من 22% سنة 2001 إلى 21% سنة 2002 . ولا شك أن هذا الموقف الجيد أدى إلى تخفيض معدل المخاطر في الدولة (من 5 إلى 4 على ميزان يتكون من 7 درجات) وفقا للشركة الفرنسية لتأمين التجارة الأجنبية COFACE[18]

وعلى المستوى الاجتماعي، تراوح معدل البطالة من 22% إلى 28% حسب اختلاف التقديرات. فطبقا لتقديرات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الوطني CNES كانت هناك علامات تشير إلى انخفاض معدل البطالة سنة 2002، ويستند هذا المجلس إلى بيانات مستمدة من السلطات الرسمية تفيد بأنه تم إيجاد 400 457 فرصة عمل من خلال خطة الإنعاش الاقتصادي، وأن 49% من تلك الفرص كانت دائمة.

وتواصل الحكومة تأجيل خصخصة مؤسسات القطاع الاقتصادي العام من سنة إلى أخرى. ورغم أن أعضاء مجالس إدارة 28 شركة أسهمها مملوكة للدولة موجودون في مناصبهم منذ نحو سنة إلا أنهم لم يعينوا رسميا إلا عند نهاية سمة 2002، وبمعرفة رئيس الوزراء، وهو أيضا رئيس المجلس الوطني لحصة الدولة (CNPE National Council of State Shares) وهو المجلس الأعلى المسئول عن إدارة المؤسسات الاقتصادية العامة. وأشار رئيس الوزراء إلى أن الهدف الأسمى من انفتاح القطاع العام هو استدامة المؤسسات، وتحقيق نمو سريع في الأنشطة والتوظيف. ويبدو أن رئيس الوزراء الجديد المعين في مايو 2003 لا يتعجل خصخصة القطاع العام، مثل رئيس الوزراء السابق، بسبب المعارضة الشديدة من نقابات العمال، وبسبب الانتخابات الرئاسية القادمة سنة 2004. وهذا الموقف المعوق للخصخصة له آثار مدمرة على عمل المؤسسات العامة، لأن المالك الوحيد لها وهو الدولة يمنعها من الحصول على استثمارات جديدة على زعم أنه لا يجوز تشويه عمليات التقييم التي تمت بالفعل لأغراض الخصخصة.

وتشير أرقام صندوق النقد الدولي إلى أن معدل نمو إجمالي الناتج المحلي في مصر انخفض من 5.1% سنة 2000 إلى 3.3% سنة 2001، وأن التقديرات لا تتوقع إلا 2% فقط سنة 2002 رغم حدوث 11% زيادة في العائدات من صناعة السياحة سنة 2002 بالمقارنة بسنة 2001. واستمر الميزان التجاري في التحسن، حيث انخفض العجز من 11.5 بليون دولار سنة 1999 – 2000 إلى 8 بليون سنة 2002. ويرجع ذلك جزئيا إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي (3.5% بالمقارنة بسنة 2001 و 48.7% بالمقارنة بسنة 2000). وهذا الانخفاض في عجز الميزان التجاري، كان مصحوبا بزيادة في معدل البطالة الذي ارتفع من 7.7% إلى 8.3 % و 9% خلال السنوات الثلاث الماضية.

[18] ومن ناحية أخرى فإن مؤسسة بريطانية لتقييم المخاطر وهي: Control Risks Group تضع الجزائر في فئة المخاطر العالية (وتتراوح درجات هذ المؤسسة بين "عديم الأهمية insignificant " و "ضعيف low" و "متوسط medium" و "مرتفع ekevated " و "عال high").

وظلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة مستقرة، ووصلت سنة 2002 إلى 532 مليون دولار أمريكي مسجلة زيادة طفيفة بالمقارنة بسنة 2001 (510 مليون دولار).

وقد سجل إجمالي الناتج المحلي في **لبنان** نموا بنسبة 2% سنة 2002 ومن المأمول أن يحقق 3% سنة 2003 و 2004. ويعاني الاقتصاد اللبناني من ضخامة الدين الأجنبي (30 بليون دولار أمريكي، أي بنسبة 173% من إجمالي الناتج المحلي)، وتصل مدفوعات الفوائد وحدها إلى 18% من إجمالي الناتج المحلي، وقد استهلك حوالي 80% من عائدات الدولة سنة 2002. وقد عقدت الدولة مؤتمرا في باريس في نوفمبر 2002 شاركت فيه 19 دولة ومؤسسة مالية دولية، سعيا للوصول إلى حل لمشاكل الديون. ووعد المشاركون بتقديم قروض ميسرة بمبلغ 4.4 بليون دولار أمريكي وحددت 3.1 بليون دولار لتخفيض الدين الحكومي، ولبقية مشروعات التنمية الاقتصادية. وفي المقابل، تعهدت دولة لبنان بالخصخصة الأكثر سرعة، وبتحسين العائد من الضرائب وتطوير الكفاءة الإدارية. ولو تم تنفيذ جميع الوعود التي قطعت في مؤتمر باريس فإن لبنان سيتمكن من الوصول إلى ميزانية متوازنة سنة 2006 والوصول لمعدل نمو لإجمالي الناتج المحلي إلى 3.5% في نفس السنة. ورغم ذلك سيصل الدين الحكومي في ذات التاريخ إلى 104 % من إجمالي الناتج المحلي.

وفي مجال التجارة الخارجية، انخفضت الواردات بنسبة 11.6% سنة 2002 بالمقارنة بسنة 2001 بينما زادت الصادرات بنسبة 17.5% ، وبالتالي انخفض العجز في الميزان التجاري بنسبة 15.7%.

ورغم القلق الناتج عن الانتخابات في **تركيا** بلغ إجمالي الناتج المحلي المحقق 6.7% سنة 2002 (بينما كان سالبا سنة 2001 حيث هبط إلى – 6.1%) نتيجة للنمو القوي في القطاع الصناعي الذي حقق معدل نمو وصل إلى 9.4%. ويمكن إرجاع هذا الأداء الاقتصادي إلى أن سنة 2002 شهدت بداية تطبيق البرنامج الاقتصادي المعدل 2002 – 2004 "لتقوية الاقتصاد التركي". ويهدف هذا البرنامج إلى جعل الاقتصاد أكثر امتصاصا للصدمات وأقل عرضة للمخاطر بتطبيق إجراءات لمكافحة التضخم، والتحكم في الإنفاق العام، والسيطرة على الزيادة في الدين الحكومي. والحقيقة أنه مع نهاية 2002 بلغ معدل التضخم 29.7% فقط مسجلا أقل معدل تضخم خلال العشرين سنة الماضية. ولا شك أن ارتفاع سعر العملة التركية زاد الواردات على حساب الصادرات، مما أدى إلى عجز أكبر في الميزان التجاري سنة 2002 أكثر مما سجلته سنة 2001.

وفى **ألبانيا** ورغم الصعاب الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي في بداية سنة 2002 ، واستمرار أزمة الطاقة، والمشاكل المتعلقة بنقص السيولة نتيجة لشدة السحب من البنوك خلال شهري ابريل ومايو سنة 2002 ، وفيضانات الخريف المبكرة، فإن الدولة نجحت في تحقيق معدل نمو اقتصادي وصل إلى 4.7% (بالمقارنة بتوقعات أول السنة بوصول هذا المعدل إلى 6%). وبالرغم من هبوط معدلات النمو المسجلة في كل قطاع اقتصادي إلى أقل من المتوقع، كتعبير عن ضعف هذه القطاعات ، إلا أن الاتجاه الإيجابي للتغيرات الهيكلية لإجمالي الناتج المحلي استمر خلال 2002. وقد تحسنت كفاءة قطاع الإنشاءات وصناعات النقل

حيث بلغ معدل النمو 9.1% و 10.1% على التوالي، بينما سجلت الخدمات معدل نمو بلغ 5.5%. ورغم تأثر الصناعة بأزمة الطاقة، إلا أنها سجلت زيادة في معدل النمو، وإن كان منخفضا، حيث بلغ 2%. وسجلت الزراعة معدل نمو يبلغ 2.21% فقط. وكانت معدلات نمو صناعة السياحة منخفضة، ولكنها تغلغلت في كل الطبقات الاجتماعية، وفي المناطق الأقل تقدما في البلاد. وكانت زيادة إجمالي الناتج المحلي سنة 2002 مصحوبة بزيادة في متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (1499 دولار أمريكي سنة 2002 بالمقارنة بمبلغ 1332.6 سنة 2001).

وبلغ معدل التضخم في آخر السنة 2.1% بينما بلغ متوسط المعدل للعام كله 5.4%، ووصل عجز الميزانية إلى 6.2% وهو أقل من العجز المتوقع (8.5%).

وانخفضت الاستثمارات العامة سنة 2001 بينما زاد العجز التجاري وزادت الحسابات الجارية، وشهدت تحويلات المغتربين ميلا نحو الارتفاع.

وزادت الصادرات بنسبة 8% سنة 2002 بالمقارنة بالسنة التي سبقتها، وكانت الزيادة في الواردات مصحوبة بتحسن ولو أنه كان طفيفا – في هيكل الواردات لصالح الماكينات والمصانع والمنتجات الصناعية الأخرى.

وفي **إيطاليا** كان معدل النمو الاقتصادي منخفضا سنة 2002 للسنة الثانية على التوالي. وقد سجلت 3.1% زيادة في إجمالي الناتج المحلي بالمقارنة بالسنة السابقة، بينما كان التدرج progression على أساس القيم الثابتة بنسبة 0.4% فقط. ويرجع هذا النمو المنخفض في إجمالي الناتج المحلي، إلى حد كبير، إلى انخفاض الطلب العام (حيث تم تسجيل زيادة قدرها 0.6% فقط) كما يرجع إلى حد ما إلى تدرج زيادة العرض progression in supply من الدول الأجنبية التي زادت من إجمالي الواردات. كما أن أجواء عدم اليقين التي تهدد الاقتصاد العالمي، انعكست على تطور مكونات الطلب الإجمالي. وقد سجلت الصادرات على وجه الخصوص انخفاضا بنسبة 1% (بالمقارنة بالزيادة الطفيفة المسجلة سنة 2001 بنسبة 3.4%). وزاد الطلب المحلي بنسبة 0.7% والذى قل كثيرا عن الطلب المتزايد المسجل سنة 2001 (1.8%). وبصفة عامة، كانت الاستثمارات هي المكون الوحيد الذي زاد بالمقارنة بالعام السابق وساهمت بنسبة 0.3% في زيادة الطلب الكلي ولعبت دورا متواضعا رغم أهميته في عملية التثبيت الدوري. وكان هناك تباطؤ بصفة خاصة في معدل نمو تكوين إجمالي رأس المال الثابت gross fixed capital formation الذي وصل إلى 0.5% (بعد تسجيل معدل نمو بنسبة 2.6% سنة 2001). وقد لوحظت أكثر حالات التباطؤ في قطاع النقل (+ 0.2% سنة 2002 بالمقارنة بنسبة 7.3% سنة 2001) وفي قطاع البناء والأشغال العامة (0.3% سنة 2002 بالمقارنة بنسبة 3.2% سنة 2001). ومن ناحية أخرى تم تسجيل اختلافات إيجابية في الأوراق المالية والأشياء الثمينة: + 2.6%.

وفي الاقتصاد ككل، تقدمت القيمة المضافة بأسعار السوق بنسبة 3.2% (0.4% بالأسعار الحقيقية) ، واستمر النمو في القيم الجارية وخاصة في قطاع الخدمات الذي سجل أداؤه + 4.3% وهذه النتيجة خففت النتائج السلبية في قطاع الزراعة (– 0.2%) والنتائج غير الجيدة التي تحققت في الصناعة (+ 0.5%). ومن حيث القيم الثابتة تم تسجيل انخفاض في جميع الجوانب وخاصة في القطاع الأولي (– 2.6%) وفي القطاع الثانوي (– 0.8%). وسجل قطاع الخدمات النتيجة الإيجابية الوحيدة وهي + 1% .

ويعكس التباطؤ الملحوظ في الاستهلاك المنزلي سنة 2002 (بنسبة 0.4% بالأسعار الحقيقية) تآكل الدخل المتاح المرتبط بالتضخم من ناحية، كما يعكس من الناحية الأخرى وجود تردد كبير في الاستهلاك نتيجة لانتشار الشعور بانخفاض الثروة، فضلا عن مختلف الأحداث التي ساهمت في نشر جو من القلق طوال العام. وأخيرا وليس آخرا، فإن إدراك الديناميكية الحقيقية لأسعار المستهلك بعد ظهور اليورو ساهم في تباطؤ الاستهلاك.

وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية، لوحظ انخفاض في فائض الميزان التجاري وصل إلى 9015 مليون يورو، وكان ذلك انخفاضا ملحوظا بالمقارنة بالسنة الماضية حيث تم تسجيل 10068 مليون يورو. وأثر الانخفاض سنة 2002 على الواردات (– 2.4% بالمقارنة بسنة 2001) وعلى الصادرات (– 2.7%). ومن ناحية أخرى يلاحظ أن الاتجاه العكسي في واردات وصادرات قطاع الغذاء والزراعة (الذي سجل زيادة بنسبة 0.5% و 3.4% على التوالي) ساعد في الحد من الاتجاه السلبي للميزان التجاري.

لم يكن للنمو المنخفض الذي ميز الاقتصاد الإيطالي سنة 2002 أي تأثير سلبي على سوق العمل، بل على العكس، زاد عدد العمال بنسبة 1.1% بينما انخفض معدل البطالة إلى 9%. وكان هذا النمو في العمالة، يخص العمالة غير المستقلة، على وجه التحديد، وخصوصا قطاع الخدمات (+ 1.5%) ووجود زيادة طفيفة في قطاع الصناعة (0.7%) بينما حدث هبوط ملحوظ في القطاع الأولي (– 2.6%).

وكان معدل التضخم 2.6% سنة 2002 بشكل عام، وهو معدل أقل من المعدل المسجل في السنة السابقة لأنه رغم تباطؤ النمو الاقتصادي كانت هناك زيادة في أسعار الأغذية الطازجة، والخدمات غير التجارية، في بداية السنة، وفي أسعار المنتجات البترولية في الخريف. وعلاوة على ذلك فإن الأسعار في قطاع الخدمات، وخاصة تلك الخدمات الأقل تعرضا للمنافسة، ظلت معوّمة طوال السنة. وبالإضافة إلى جميع هذه العوامل، كان هناك تأثير لإنخفاض الإنتاجية على قدر العمالة لكل وحدة من المنتجات، بما منع الاتجاه النزولي في الأسعار، بصفة جزئية على الأقل.

وفي **فرنسا** تميزت سنة 2002 بحدوث الانتخابات الرئاسية والانتخابات العامة. ولم يكن لوصول حكومة يمينية إلى سدة الحكم أي تأثير ملحوظ على السياسة الاقتصادية خلال السنة الأولى من عملها، ولم تتم الإصلاحات الكبيرة إلا في سنة 2003 (مشروع معاشات التقاعد، واللامركزية، الخ.).

انخفضت ضريبة الدخل في 2002 ولكن هذا الإجراء لم يأخذ الوقت الكافي ليؤثر تأثيرا فعليا على الاستهلاك. وفي الزراعة، تم تعليق نموذج المعونات المباشرة وعقود المزارع الإقليمية CTEs التي كانت ترمز إلى الحكومة السابقة. وكان هذا القرار سياسيا في الأصل وكان المقصود منه هو إرضاء غالبية الدوائر الانتخابية الزراعية. والحقيقة أن هذه العقود سرعان ما حل محلها عقود الزراعة المستدامة Sustainable Agriculture Contracts التي تختلف قليلا من حيث المبدأ عن عقود المزارع الإقليمية CTEs.

وكانت سنة 2002 أيضا هي سنة الانتقال إلى اليورو، حيث حل اليورو كعملة يثق فيها الناس، محل العملات الوطنية في دول الاتحاد الأوروبي، لاستعمالها في جميع المعاملات اعتبارا من أول يناير. ولم تكن هذه العملية مصحوبة باي ارتفاع معين في الأسعار بفضل تطبيق نظام إجباري لوضع سعر مزدوج على كل سلعة حتى أول يوليو والالتزام بتجميد الأسعار من أول نوفمبر 2001 حتى أول مارس 2002 في إطار اتفاق "تثبيت الأسعار".

وأكد المناخ الاقتصادي العام تباطؤ النمو الذي تم تسجيله في 2001 ولم يتجاوز النمو في إجمالي الناتج المحلي 1.2% في سنة 2002 كلها، وقد تحقق الجزء الأكبر من هذا النمو خلال الشهور الستة الأولى من تلك السنة.

وقد شهد الاستهلاك – الذي كان قاطرة النمو سنة 2001 – تقدما مرة أخرى سنة 2002، لكن بمعدل أقل من معدلات السنتين السابقتين: + 1.2%. وهكذا زادت القوة الشرائية للأسرة المعيشية بنسبة 1.9% فقط، بسبب تباطؤ سوق العمل. وعلاوة على ذلك ارتفع معدل المدخرات، مما يعكس قلق الأسر المعيشية في ظل ذلك المناخ الاقتصادي.

وفي مطلع العام تحسنت الصادرات مع التحسن في الطلب العالمي، وأثر ذلك بصورة أكبر على السلع الاستهلاكية المصنعة وعلى السلع الزراعية والمنتجات الغذائية المصنعة. وكانت الشهور الستة الأخيرة من العام أقل نموا، وأدى ارتفاع قيمة اليورو (الذي ارتفعت قيمته أمام الدولار الأمريكي من 0.89 إلى 1.05 خلال العام) إلى زيادة القلق الجغرافي السياسي. وانتهت السنة – بصفة عامة – بثبات الصادرات فيما يتعلق بالقيمة (رغم وجود زيادة في الحجم بنسبة 1.5%). ومن ناحية أخرى انخفضت قيمة الواردات بنسبة إجمالية بلغت 2% رغم الانخفاض الكبير في أسعار الواردات (– 3.4%) وكانت زيادة حجم الواردات محدودة للغاية. وهكذا شهدت القوى الدافعة للنشاط الإقتصادى قصورا في حيويتها . وكان للمشروعات – التى تتسم بتدهور معدلاتها الحدية – تأثيرا على القليل من الاستثمارات (-2.9% فى المتوسط السنوى)

ولم يكن الموقف أكثر ملاءمة إلا بالنسبة لقطاع الأسواق العقارية والخدمات، وبدرجة أقل بالنسبة للصناعات الغذائية الزراعية، وليس من المستغرب في تلك الظروف أن يتدهور موقف العمالة. فقد تم تسجيل اتجاه جديد نحو الانخفاض في عدد الأشخاص المستخدمين في الصناعة، وبلغ عدد فرص العمل الإضافية التي تكونت في الاقتصاد الفرنسي 95000 فرصة عمل سنة 2002 (بالمقارنة بنحو 280000 فرصة

سنة 2001 و 600000 فرصة سنة 2000). وهكذا فإن ارتفاع البطالة الذي بدأ في الظهور سنة 2001 تأكد سنة 2002 بمعدل متوسط. وقد ارتفع معدل البطالة من 8.8% في ديسمبر 2001 إلى 9.1% في ديسمبر 2002. ويجب ملاحظة أن السياسات الحكومية لزيادة العمالة أصبحت قليلة التأثير، وأن الحكومة الجديدة تستخدم سياسة أكثر تقيدا في هذا المجال.

وأخيرا، فإن سنة 2002 شهدت عودة الاتجاهات التضخمية، إذ بلغ متوسط ارتفاع الأسعار 1.9% بالمقارنة بنحو 1.7% سنة 2001. وترجع هذه الزيادة أساسا إلى ارتفاع أسعار الخدمات وكذلك – لكن بدرجة أقل – إلى ارتفاع أسعار السلع الزراعية والمنتجات الغذائية الزراعية.

وتؤكد النتائج الأولية لسنة 2003 نفس الاتجاه الذي لوحظ سنة 2002 مع معدل نمو منخفض جدا (وتشير التوقعات إلى أقل من 1% ككل) واتجاه تصاعدي مستمر في معدلات البطالة؛ ويمكن الوصول مرة أخرى إلى الرقم الرمزي 10% مع نهاية السنة. ومن ناحية أخرى فإن اتجاه الأسعار – رغم عدم انتظامه – لا يعكس أي ضغوط تضخمية ملحوظة.

وعلى مدى السنوات الأربع الماضية انخفض معدل نمو إجمالي الناتج المحلي في **أسبانيا** من 4% (أو أكثر) إلى 2.8% سنة 2001 و 2% سنة 2002. لكن ما يزال المعدل الأخير فوق المتوسط بالنسبة لدول منطقة اليورو.

ويمكن تفسير انخفاض نمو إجمالي الناتج المحلي بانخفاض معدل الصادرات (– 0.3%) بسبب تباطؤ اقتصاد الشركاء الأوروبيين، خاصة وأن الصادرات والطلب الداخلي هما القوة المحركة الرئيسية للنمو. وكذلك ارتفع إنفاق الأسر المعيشية بمعدلات أقل من السنة السابقة. ولم تتغير هذه الاتجاهات المختلفة بالزيادة في الإنفاق العام (بنسبة 4% تقريبا).

وارتفع التضخم بمعدل أكبر (4%) من معدل 2001 (3.6%) متجاوزا كلا من التوقعات الحكومية ومتوسط معدل التضخم في منطقة اليورو، وكان ذلك لعدة أسباب منها:

- أنه أصبح من المستحيل إتباع سياسة نقدية مستقلة بعد استخدام اليورو.
- الآثار المركبة لإحلال اليورو محل البيزيتا، وتأثير الظروف الجوية السيئة على أسعار الغذاء، والتغييرات غير المتوقعة في أسعار المواد الهيدروكربونية.
- غياب (أو قصور) الإصلاحات الهيكلية في قطاعات متعددة (الطاقة، والاتصالات، وسوق العمل، وبعض الخدمات الأساسية).
- التقارب الحتمي بين الأسعار الأوروبية (وكانت أسعار أسبانيا أقل بنسبة 20% من متوسط الأسعار في أوروبا).

ويعتبر التضخم من أكبر المشاكل التي تواجه الاقتصاد الأسباني مثله في ذلك مثل البطالة. وقد استمر معدل البطالة في الزيادة سنة 2002 (11.45% في الربع الأخير من 2002 بالمقارنة بنحو 10.5% في الربع الأخير من سنة 2001). ورغم أن القوة العاملة التي وصل عددها إلى 16.4 مليون شخص هي أكبر قوة عاملة شهدتها أسبانيا، إلا أن سوق العمل لا يبدو قادرا على استيعاب الزيادة في طلب العمل مما يؤدي حتما إلى زيادة معدل البطالة.

2-4 - مكانة الزراعة في كل اقتصاد على حدة

الزراعة في الدول المتوسطية في الجنوب الأوروبي مسئولة عن حصة صغيرة جدا من إجمالي الناتج المحلي والعمالة، رغم ما لقطاع الزراعة من أهمية اجتماعية وسياسية، حيث أنه يمتص جزءا كبيرا من الميزانية الأوربية. ولعل معاقبة المستهلكين الأوروبيين - الذين يدفعون الدعم - هي العقبة الأساسية أمام تحرير التجارة، وخاصة فيما يتعلق بالدول المتوسطية الخاضعة للاستثناء الزراعي المفروض عليها من الاتحاد الأوروبي. وفي دول الجنوب الأوروبية تلعب الزراعة دورا أساسيا في الاقتصاد ككل، رغم أن هذا الدور آخذ في التناقص الآن على المدى الطويل. ويتميز القطاع الزراعي في هذه الدول بمساهمته في إجمالي القيمة المضافة - التي ما تزال كبيرة -وكذلك بأهميته بالنسبة للعمالة، وكمانع يحول دون نزوح السكان من المناطق الريفية حيث تقر سياسات مختلف الدول بأهمية تشجيع الاستثمار في الزراعة.

في **المغرب** يرجع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي بنسبة 3.2% إلى الإنتاج الزراعي بصورة أكبر من إنتاج القطاعات المختلفة الأخرى، حيث كانت نسبة نمو القطاع الزراعي 5.6% في مقابل 2.8% فقط للقطاعات الأخرى غير الزراعية في إجمالي الناتج المحلي. في سنة 2002 كان إجمالي الناتج الزراعي يمثل 14% من إجمالي الناتج المحلي (مقابل 13.7% سنة 2001). وإذا رجعنا إلى الوراء لملاحظة الاتجاه في هذه الحصة منذ بداية التسعينات سنجد أنه كان يتراوح بين حده الأدنى 11.4% (2000) وأنه بلغ حده الأقصى وهو 20.8% (1991). هذه الحصة تتبع الاتجاهات الصاعدة والهابطة في الإنتاج الزراعي بصفة كبيرة، وهذا يعنى أن "الظاهرة التاريخية" (الملحوظة في تجربة البلدان المتطورة) المتسمة بالانخفاض الثابت لنصيب الزراعة في إجمالي الناتج المحلي ليس ثابتا بالنسبة للمغرب. ومن المعروف أن متوسط السنوات الخمس الأخيرة أقل من متوسط السنوات الخمس الأولي من عقد التسعينات (13.8% مقابل 15.7%). ورغم ذلك يبدو أن نظرية "انخفاض" نصيب الزراعة في إجمالي الناتج المحلي ما تزال في مرحلة الظهور البطيء جدا في المغرب وأن ذلك سيستغرق مدة طويلة جدا قد تصل إلى 25 سنة.

هذا الثبات النسبي لمساهمة الزراعة في إجمالي الناتج المحلي يعكس، في الحقيقة، الثبات في القطاعات الاقتصادية الأخرى، مما يدل مرة أخرى عل عدم وجود أي تنمية ملحوظة في هياكل الاقتصاد المغربي حتى خلال مدة زمنية طويلة. وزاد النصيب المعني للقطاعين الثاني والثالث بنسبة 30.3% و 55.7% سنة 2002. ومن الناحية العملية، تعتبر هذه النسب مطابقة لتلك التي تم تسجيلها على مدى السنوات الخمس الماضية، بل وعلى مدى عدد أطول من السنوات.

وقد ظلت ميزانية الاستثمار في وزارة الزراعة (الفلاحة) لعدة سنوات محصورة داخل حدود الميزانية، بمبلغ 2 بليون درهم أي حوالى 10/1 من حجم الاستثمارات في ميزانية الدولة. هذه الميزانية التي تبلغ بالكاد 1.9 بليون درهم تناقصت بحدة سنة 2003 بنسبة 25% بالمقارنة بالسنة المالية 2002.

وفى **الجزائر** كانت الزراعة مسئولة عن 9.3% من إجمالي الناتج المحلي سنة 2002 لتحتل المرتبة الثالثة بين مختلف قطاعات الاقتصاد، كشأنها سنة 2001 رغم انخفاض هذا النصيب (من 9.7% إلى 9.3%).

وفيما يتعلق بالعمالة، لم يتم نشر أي أرقام رسمية عن توزيع القوى العاملة على قطاعات الاقتصاد الأربعة. ولا بد أن مساهمة قطاع الزراعة في العمالة ظلت كبيرة سنة 2002 كما كانت عليه سنة 2001 بالمقارنة ببقية القطاعات الاقتصادية الأخرى (حوالي 22% من إجمالي القوى العاملة). وبناء على الإحصاء الزراعي العام، أفاد مديرو المزارع الذين شاركوا في المسح، أن عدد العاملين في الزراعة، هو 5.1 مليون شخص (منهم 1.1 مليون من العمال الدائمين والموسميين). وفي سنة 2002 تم إنشاء ما يناهز 163500 وظيفة طول الوقت من خلال مشروعات مدعومة من الدولة، في إطار الخطة الوطنية لتطوير الزراعة. ورغم أن هذا الرقم يقل عن الرقم المسجل في السنة السابقة (- 4.3%) إلا أنه من الممكن مقارنته بالوظائف التي تكونت من خلال مشروع الإنعاش الاقتصادي في القطاعات الأخرى وعددها 294000 وظيفة (50% منها وظائف دائمة).

وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية، تم تسجيل انخفاض في حصة الواردات الغذائية الزراعية من إجمالي الواردات سنة 2002 بالمقارنة بسنة 2001 (28.9% بالمقارنة مع 30.4%) وبالمقارنة بالمتوسط للفترة من 1998 إلى 2002 (32.6%) رغم زيادة القيمة المطلقة للواردات (من 3 بليون دولار أمريكي إلى 3.45 بليون). وزاد نصيب الصادرات الغذائية الزراعية من إجمالي الصادرات من 0.4% إلى 0.7% نتيجة للزيادة في صادرات التمر والنبيذ.

وفي **مصر** كان نصيب الزراعة من إجمالي القيمة المضافة سنة 2002، هو نفس نصيبها سنة 2001 (17%) بعد أن كان 16.5% سنة 2000. وتظل الزراعة قطاعا اقتصاديا هاما حتى ولو كانت مساهمة القطاع الصناعي في إجمالي القيمة المضافة (34% سنة 2002) أكبر من مساهمة قطاع الزراعة مرتين.

وفيما يتعلق بالعمالة، فإن مساهمة الزراعة المصرية في إجمالي العمالة ظلت مرتفعة عند بنسبة 28.5% وهي زيادة طفيفة بالمقارنة بسنة 2001 (28%) بينما كانت تقريبا عند نفس مستوى سنة 2000 (28.6%).

وكان نصيب الزراعة في الاستثمارات العامة 12.9% سنة 2002، أي أنها انخفضت بالمقارنة بسنة 20001 (14.4%) وبسنة 2000 (13.5%). وتوجهت الاستثمارات أساسا إلى زيادة المساحة المروية في المناطق الصحراوية، وإنشاء البنية الأساسية وصيانتها لأجل الزراعة (الطرق الرئيسية والفرعية ومخازن السلع الزراعية) التي تحسب ضمن هذه النسب.

بعد انخفاض حاد سنة 2000 (6% من إجمالي الصادرات مقابل 11.1% سنة 1999) ارتفع نصيب السلع الزراعية في الصادرات مرة أخرى إلى 10% سنة 2001 ثم إلى 11.2% سنة 2002. وعلى النقيض من ذلك، زاد نصيب السلع الزراعية في الواردات زيادة حادة من 10.7% من إجمالي الواردات سنة 1999 إلى 14.7% سنة 2000 ثم انخفض مرة أخرى سنة 2001 (11.2%) وارتفع سنة 2002 إلى 12.4% [19].

وفي **لبنان** تراوحت مساهمة قطاع الزراعة في إجمالي الناتج المحلي بين 8% و 12% حسب السنة، ويأتي ترتيبه بعد القطاع الصناعي الذي يساهم بنسبة 18% تقريبا. وتشير دراسة وطنية أجريت سنة 1997 بمساعدة المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية في فرنسا إلى أن القطاع الزراعي كان مسئولا عن 6.3% من إجمالي الناتج المحلي، وأنه يأتي متأخرا بعد جميع قطاعات الاقتصاد الأخرى، باستثناء قطاعات المياه، والطاقة، والنقل، والاتصالات. وتعتبر الزراعة أكثر أهمية في مجال التجارة الخارجية، حيث أن الصادرات الزراعية كانت مسئولة عن 17% من إجمالي الصادرات سنة 2002 (19% سنة 2001)، كما كانت الواردات الزراعية مسئولة عن 19% من إجمالي الواردات (17% سنة 2001). وتجدر ملاحظة أن معدل الصادرات – الواردات الزراعية قد تحسن قليلا من 13% سنة 2001 إلى 14% سنة 2002.

وفى **تركيا** كان القطاع الزراعي من الناحية التاريخية من أكثر القطاعات مساهمة في إجمالي الناتج المحلي والعمالة لعدة عقود، إلا أن التفوق أصبح لقطاعي الصناعة والخدمات بعد التقدم المحرز في التنمية الاقتصادية. ومع ذلك ما يزال للقطاع الزراعي أهمية نسبية حيث أنه مسئول عن 13.4% من إجمالي الناتج المحلي سنة 2002 (ويأتي بعد قطاع الخدمات بنسبة 57.5% والقطاع الصناعي بنسبة 29.1%) وعن 33.9% من العمالة (بالمقارنة بنسبة 35.4% سنة 2001). ولكن هذه المساهمة الكبيرة في إجمالي الناتج المحلي لم تجد لها انعكاسا على نصيب القطاع الزراعي من الاستثمارات العامة الذي وصل إلى 4.3% فقط سنة 2002 (في مقابل 4.2% سنة 2001) وهو نصيب أقل جدا مما تتمتع به القطاعات الأخرى من الاستثمارات العامة (النقل 27.3% والصناعة 19.6% والإسكان 13.9% الخ..).

وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية، انخفضت الصادرات الزراعية سنة 2002 بالمقارنة بسنة 2001 ولكنها ما تزال مسئولة عن 11.1% من إجمالي الصادرات (في مقابل 13.9% سنة 2001). وعلى النقيض من ذلك، زادت الواردات الزراعية من 7.4% إلى 7.8% مما أحدث عجزا طفيفا في الميزان الزراعي سنة 2000 بدلا من الفائض المسجل سنة 2001.

وفي **ألبانيا** استمرت الزراعة تساهم مساهمة كبيرة في تكوين الثروة الوطنية سنة 2002 (33.3% من إجمالي الناتج المحلي) بمعدل نمو سنوي 2.1% (بينما كانت التوقعات 5%) بالمقارنة بنسبة 1.4% سنة 2001 .ويرجع الاتجاه نحو الهبوط في معدل النمو السنوي إلى عوامل هيكلية إضافة إلى عوامل أخرى مثل الفيضانات التي حدثت سنة 2002.

[19] الأرقام المذكورة في المطبوعات السابقة كانت أكبر من ذلك، ومن المحتمل أن يكون تم تعديلها بناء على تحديث إحصائيات التجارة الخارجية.

وفي **اليونان** كانت الزراعة مسئولة عن 6.12% من إجمالي الناتج المحلي سنة 2002، أي بنفس المعدل الذي شهدته السنة السابقة تقريبا (6.16%). وكانت مساهمة هذا القطاع في العمالة ملحوظة بصورة أكبر: 16.9% من إجمالي العمالة، وتأتي بعد قطاع الخدمات (60.5%) والصناعة (22.6%).

ولم تكن بيانات التجارة الخارجية عن سنة 2002 متاحة، إلا أن السلع الزراعية والمنتجات الغذائية الزراعية (بما في ذلك منتجات الأسماك) مسئولة عن 11.1% من الواردات (بالمقارنة بنسبة 10.8% سنة 2000) و 23.6% من الصادرات (بالمقارنة بنسبة 23.7% سنة 2000). ورغم الأداء في مجال التصدير، فإن الميزان التجاري شهد عجزا كبيرا (– 721 مليون دولار أمريكي سنة 2001 محققا زيادة بالمقارنة بسنة 2000 حيث وصل العجز إلى 616 مليون).

وفي **إيطاليا** احتفظت الزراعة بأهميتها النسبية سنة 2002، وكانت مسئولة عن 2.9% من إجمالي القيمة المضافة رغم النمو السلبي في الواقع (– 2.6%). وفيما يتعلق بالعمالة، فإنه بعد أن كان قطاع الزراعة يستخدم 5.7% من القوى العاملة سنة 2001، سجل هذا القطاع انخفاضا في عدد المستخدمين بنسبة 2.6% سنة 2002 بينما كانت القوة العاملة في الزراعة قد شهدت نموا بنسبة 0.7% في السنة السابقة.

وعلى عكس الموقف سنة 2001، لعب القطاع الزراعي مرة أخرى دور الكابح لعملية التضخم سنة 2002، لأن الارتفاع في أسعار المنتجات (+ 1.8%) كان أقل من الارتفاع في مؤشر سعر المستهلك (+ 2.6%).

يلعب القطاع الزراعي الإيطالي دورا أكثر أهمية في التجارة الخارجية، يفوق دورها في إجمالي الناتج المحلي أو في العمالة. وبلغت الصادرات الزراعية 6.9% من قيمة الصادرات الإجمالية، بينما كانت الواردات مسئولة عن 8.7% من قيمة الواردات الإجمالية. وحققت قيمة جميع قطاعات الصادرات الزراعية والغابات ومصايد الأسماك زيادة بنسبة 3.4% سنة 2002 بالمقارنة بسنة 2001 (بينما انخفض إجمالي صادرات الدولة بنسبة 2.7%). ورغم انخفاض نمو الواردات (+ 0.5%) إلا أن ذلك يعني إمكانية تخفيض الميزان السلبي للمواد الغذائية الزراعية، وهو الرصيد الذي بلغ 3.9419 بليون يورو الذي اختلف عن – 10.8% بالمقارنة بسنة 2001.

وفي **فرنسا** استمر نصيب الصناعات الغذائية الزراعية في الاقتصاد الوطني في الانخفاض (4.5% مقابل 6.6% في الثمانينات)، وقد تجاوزت القيمة المضافة للصناعات الغذائية الزراعية منذ سنة 1999 القيمة المضافة للقطاع الزراعي وأصبحت مسئولة عن 2.4% من إجمالي الناتج المحلي في مقابل نصيب الزراعة البالغ 2.1% .

إلا أنه لا بد من ملاحظة أن انخفاض أهمية الزراعة في الاقتصاد الوطني، ترجع في المقام الأول إلى الانخفاض النسبي في الأسعار الزراعية، خلال العقود الثلاثة الماضية. وعند إجراء العمليات الحسابية بأسعار ثابتة، سنجد أن نصيب الزراعة في إجمالي الناتج المحلي سنة 2002 يقترب جدا مما كان عليه في الثمانينات !!

وحيث أن العمالة الزراعية أخذت تنخفض بصفة مستمرة خلال هذه الفترة، فلا بد أن تكون الكفاءة الإنتاجية قد زادت بمستويات أعلى من متوسط الزيادة الملحوظة في الاقتصاد ككل. ولا بد من الإشارة إلى أن الاتجاه المعكوس قليلا الذي ناقشناه في تقريرنا السنوي لسنة 2001 قد تأكد بوضوح سنة 2002. وقد زاد عدد العاملين في المزرعة مرة أخرى هذه السنة، بسبب الزيادة في عدد المستخدمين في الزراعة[20].

وفي **أسبانيا** ما تزال مساهمة قطاع الزراعة في إجمالي القيمة المضافة، منخفضة للغاية: 3.68% سنة 2000 و 3.57% سنة 2001 و 3.4% سنة 2002. وفيما يتعلق بالعمالة، يعتبر قطاع الزراعة مسئولا عن أكثر من 5% من إجمالي عدد القوى العاملة سنة 2002 (في مقابل 6% سنة 2001) وبلغ عدد القوة العاملة في الزراعة 900 000 شخص. إلا أن الزراعة قطاع حيوي بالنسبة للميزان التجاري حيث أنها مسئولة عن 17.8% من إجمالي الصادرات سنة 2002 (بالمقارنة بنسبة 17.4% سنة 2001) ومسئولة عن 13% من الواردات (بالمقارنة بنسبة 12.8% سنة 2001). وكان الميزان التجاري موجبا بهامش كبير. ويعتبر معدل إنتاجية العامل في هذا القطاع ثلث نظيرتها لإجمالي القوى العاملة، وتعتبر صناعة المواد الغذائية الزراعية مسئولة عن 1.2% من إجمالي القوى العاملة وعن 9.1% من القوى العاملة الموظفة في القطاع الصناعي.

20 وهو يشهد زيادة مضطردة منذ 1999

5- اتجاهات فى الإنتاج الزراعى، وإنتاج الغذاء، والاستهلاك، والتجارة

5-1 الإنتاج الزراعى

لقد استرد إنتاج المحاصيل عافيته بعض الشيء فى عام 2002 بعد ما سجله من ضعف فى عام 2001، وهذه ظاهرة عامة تم رصدها فى منطقة البحر الأبيض المتوسط كلها باستثناء ثلاثة بلدان هى تونس، والجزائر، وإيطاليا حيث شهدت انخفاضاً فى الإنتاج المحصولى بسبب الأحوال المناخية غير المواتية.
أما استرداد الإنتاج الحيوانى لعافيته فكان أوسع انتشاراً فى كل البلدان، لكل من اللحم واللبن.

ولقد شهد عام 2002 انخفاضاً فى أسعار العديد من المنتجات المحصولية. فبالنسبة لمحاصيل الحبوب، جاء انخفاض السعر نتيجة لوفرة المحاصيل فى معظم البلدان، وبالأخص فى أوروبا، ونتيجة أيضاً للمنافسة الدولية. أما انخفاض أسعار المنتجات الحيوانية فلقد تركز فى الأساس على لحم الخنزير والدواجن بالنظر إلى وفرة المعروض منه، وضعف الطلب عليه. أما أسعار لحم البقر والعجول والضأن فلقد أخذت فى العودة إلى ما كانت عليه ولكن ببطء.

وفى **فرنسا** ارتفع الإنتاج المحصولى بنسبة 5.9% من حيث الحجم، وعلى الرغم من الانخفاض الطفيف فى الإنتاج الحيوانى، ارتفع الحجم الإجمالى للإنتاج بنسبة 3% (المتوسط الأوربى +1.4%). جاءت أعلى نسبة ارتفاع فى إنتاج محاصيل الحبوب، وعلى وجه الخصوص القمح، الذى شهد أكثر نسب الانخفاض حدة فى 2001، ومع زيادة المساحة والغلة بلغ إجمالى محصول القمح 39 مليون طن بزيادة نسبتها 22% مقارنة بالعام الماضى. وينطبق نفس الحال على الشعير. أما الاستثناء الوحيد فكان من نصيب إنتاج الذرة (-2%) الذى نجا من الانخفاض الذى شهده عام 2001 بسبب التأخر فى البذر الذى أرجئ إلى أن تحسنت الأحوال الجوية. وهكذا فلقد كان هناك ارتفاع فى الإنتاج الإجمالى لمحاصيل الحبوب تجاوز 15%.
ولقد جاءت النتائج مبشرة أيضاً بالنسبة لمحاصيل الزيوت (+5.7%) وبنجر السكر (+25.1%)، والفاكهة والخضروات (+7.6%، +3% على التوالى). وأخيراً بالنسبة لمحصول البطاطس فلقد وصل إلى مستويات قياسية، تقترن بانخفاض حاد فى الأسعار؛ وهذه هى النتيجة المعتادة.
كانت الأحوال الجوية فى إقليم البحر الأبيض المتوسط جيدة حتى حلول الخريف وانعكس أثر ذلك على إنتاج الفواكه على وجه الخصوص. بيد أن إنتاج العنب، على النقيض من ذلك، فلقد عانى بشدة من الأمطار والسيول شديدة الغزارة التى هطلت على جنوبى البلاد. وعلى الأخص منطقة " لانجدوك Languedoc" خلال شهر سبتمبر. انخفض الإنتاج الوطنى للعنب بنسبة 6% مقارنة بأرقام عام 2001، وهذا الرقم أقل كثيراً من المتوسط (-9.1% فى منطقة لانجدوك روسيلون "Languedoc Roussion" وهى المنطقة الأولى لزراعة العنب في فرنسا).
وكان إنتاج العنب الموسوم بالمنشأ المسجل، رغم ما ذكر، قريباً من المعدلات التي سجلت في العام السابق.

لقد كان الإنتاج الحيوانى أكثر استقراراً. وكان هناك اتجاه تصاعدي في إنتاج لحوم البقر نظراً لاستعادة الطلب للمستويات التى كان عليها - بعد عام 2001، ذلك العام الذى لا يزال موصوفاً بأنه عام أزمة

"جنون البقر". وهناك أيضاً سبب آخر وهو الإجراءات التى أدخلت فى عام 2001 (الانسحاب، التدخل، الشراء). كما تحسن أيضاً وضع المزارعين من مربيى الماشية، ذلك لأن قطعانهم عادت إلى المستويات التى كانت عليها قبل الأزمة، وهكذا انتهى أسلوب تربية الحيوانات الحية ذو التكلفة العالية. أما الوجه الآخر من وجهى العملة، فكان البطء الذى شهده إنتاج الأنواع الأخرى من اللحوم (العجول، الضأن، الماعز، الدواجن)، وهى تلك الأنواع التى لم تستفد من أثر عودة الاستهلاك إلى معدلاته السابقة. ارتفع إنتاج الخنازير مرة أخرى، بيد أن هذا الارتفاع تسبب فى انخفاض الأسعار فى هذه السوق، وهى سوق تتميز باتجاهات دورية شديدة الوضوح[21].

أما إنتاج اللبن، وهو إنتاج تحكمه الحصص، فلقد ظل مستقراً بشكل طبيعى، والزيادة الطفيفة التى شهدها عام 2002 (+0.9%) سوف ينجم عنها انخفاض ملحوظ خلال الأشهر القليلة الأولى من عام 2003، وذلك بهدف الالتزام بالحصص المقررة للسنة الزراعية 2003/2002.

وبعد الارتفاع الكبير فى الأسعار الذى لوحظ فى عام 2001 كان هناك انخفاض شديد الوضوح فى أسعار المنتجات المحصولية (-4.9% من السعر الأساسى[22]) هذا الانخفاض تركز فى محاصيل الحبوب على وجه الخصوص: -10.7% فى حالة القمح، وذلك بعد زيادة مماثلة شهدها عام 2001. ولقد تأثرت أسعار السوق سلباً بسبب وفرة المحصول المقترن بمنافسة دولية (وعلى وجه الخصوص من القمح الروسى والأوكرانى الذى كان يباع بسعر أقل عن سعر شيكاغو الدولى بنسب تصل إلى 30%).

كان هناك أيضاً انخفاض ملحوظ فى أسعار المحاصيل الزيتية (-11.9%)، والمحاصيل عالية البروتين (-9.4)، والفواكه والخضروات والبطاطس. أما النبيذ فكان هو السلعة الوحيدة التى ارتفع متوسط سعرها بسبب قلة المحصول وأيضاً بسبب استعادة الطلب الدولى لما كان عليه من معدلات.

وبالمقابل، فى حالة المنتجات من اللحوم، يبدو أن الاختلافات لها ما يفسرها من زيادة المقدار، وبالأخص بالنسبة للحم البقرى: فعلى الرغم من زيادة الإنتاج، ارتفعت الأسعار بنسبة 5.7% فى المتوسط (ورغم هذا الارتفاع فإن هذه المعدلات لا تزال أقل من المعدلات التى سجلت فى عام 2000). وبالمثل كان هناك انخفاض فى أسعار المنتجات الأخرى (لحم العجول، الضأن، الماعز، الدواجن) الذى كان سببه الرئيسى تراجع الطلب عليه. هوت أسعار الخنازير بشدة فى عام 2002(-21% كمتوسط سنوى)، أما الانخفاض فى أسعار لحوم الدواجن، فكان أقل حدة (-2.4%) إلا أن هذا يثير القلق فى المستقبل، حيث أن هذا الانخفاض جاء بسبب تراجع الصادرات. كما كان هناك أيضاً انخفاضاً فى الأسعار بعد عامين مزدهرين، حيث كان متوسط الانخفاض فى الأسعار الأساسية للمنتجات الحيوانية ككل -1.6%.

[21] يعانى إنتاج لحم الخنزير، ولحوم الدواجن على وجه الخصوص من انخفاض فى صادرات كل منهما ويرجع ذلك على وجه التحديد إلى المنافسة الشرسة المتزايدة فى الأسواق الأوربية وفى أسواق دول أخرى من العالم.

[22] يمكننا أن نشير إلى أن السعر الأساسى يتضمن سعر السوق الذى تباع به المنتجات فعلاً، بالإضافة إلى الدعم المخصص للمنتجات الذى تتمثل فى المقام الأول فى المدفوعات المباشرة عن كل هكتار أو عدد الرؤوس، فى إطار السياسة الزراعية المشتركة. تلك المدفوعات التى تهدف فى الأساس إلى التعويض عن انخفاض الأسعار (أى رسوم عن الإنتاج التى تخص فى الأساس إنتاج السكر).

ارتفع متوسط سعر المواد الغذائية الاستهلاكية ارتفاعاً كبيراً مرة أخرى خلال هذا العام (+2.6%)، وهذا الاتجاه أسهم فى ارتفاع معدل التضخم، على الرغم من انخفاض أسعار السلع الزراعية بما فى ذلك المنتجات المستوردة. ويرجع المعهد الإحصائى هذا الارتفاع فى المقام الأول إلى الزيادة فى هامش الموزعين، وبالأخص فى تجارة التجزئة، فى المواد الغذائية على نطاق واسع.

وفى **إيطاليا**، كانت حالات الانخفاض البارزة فى الإنتاج تعزى إلى الظروف المناخية غير المواتية وبالأخص فى حالة المحاصيل العشبية والشجرية. وستظل السنة الزراعية 2002 واحدة من أسوأ السنوات خلال السنوات الأخيرة.

فلقد أصاب المناطق الوسطى والشمالية من البلاد فيضانات وعواصف مصحوبة بكريات البَرَد والأعاصير، كما كان هناك أيضاً فترات جفاف طويلة فى الجنوب وفى كثير من الحالات أعلن أن هذه المناطق مناطق منكوبة بأسوأ الكوارث الطبيعية.

تأثرت المحاصيل البستانية والأعناب والزيتون بالجفاف الذى ساد معظم شهور الصيف فى جنوب البلاد، وإضافة إلى ذلك فلقد تأثرت المنتجات البستانية على وجه الخصوص بمشاكل صحة النبات.
وعلى الرغم من تلك الأحوال الجوية الصعبة، ظهر تحسن طفيف فى عودة المعدلات إلى سابق عهدها فى مجال تربية الحيوانات، حيث ارتفعت النسبة بمقدار (+1%) فى قطاعات الخنازير والضأن والماعز، الأمر الذى خفف من النتائج السيئة لهذا العام. كما يبدو أيضاً أن قطاع البقر قد تجاوز بشكل قاطع أزمة مرض جنون البقر، ولذلك ومن منظور الصحة، انتهى عام 2000 على نحو طيب باستثناء التقرير بوجود عدد من حالات مرض "اللسان الأزرق" بين قطعان الغنم، وانفلونزا الدجاج.

اتسمت اتجاهات المحاصيل الرئيسية بثبات نسبى فى المحاصيل الحقلية (+0.3%)، وكانت محاصيل الحبوب هى الاستثناء الوحيد، حيث بلغت النسبة الإجمالية للزيادة فيها 8.7%. ولقد كان هذا الاتجاه المتصاعد فى إنتاج محاصيل الحبوب عاماً، إلا أنه كان أبرزها فى حالة القمح، القمح العادى (+20.9%)، القمح الصلد (+18.4%)، والشوفان (+13.8%)، والشعير (+5.5%). وهذه الزيادة الديناميكية الإيجابية توازى الزيادة فى المساحة المزروعة (+8.5%) فى حالة القمح العادى، (+4.1% فى حالة القمح الصلد)، كما توازى أيضاً التحسن فى الغلة بعد عام 2001 المأساوى.

كما لوحظ أيضاً حالات زيادة فى إنتاج الحبوب البقولية (+1.7%)، الأمر الذى يعزى أيضا إلى المساعدات الخاصة التى قدمها الاتحاد الأوربى للمنتجين.

كان هناك انخفاض حاد فى الإنتاج البستانى (-3.6%) وكان أكثر المحاصيل تأثراً هى الفراولة والطماطم (-16.3%، و-6.4% على التوالى).

انخفضت المساحات المزروعة بالمحاصيل الزيتية، وكذلك تلك المزروعة بعباد الشمس (-19.7%)، كما انخفضت أيضاً المساحات المزروعة بفول الصويا و الفاصوليا (-35%). ويرجع ذلك الانخفاض فى الأساس إلى الانخفاض الكبير فى المساعدات المقدمة على أساس المساحة، بينما زادت المساحات المزروعة بالذرة الهجين بنسبة 3.2%، كما زاد إنتاج بنجر السكر بنسبة (+25.6%).

كان الموقف مختلفاً بالنسبة لقطاع المحاصيل العلفية حيث كان الانخفاض فى الإنتاج (-4.7%) بسبب الجفاف قد وازنه ارتفاع فى الأسعار (+2.2%). ويعتمد هذا الاتجاه الإيجابى للأسعار أيضاً على تراجع المعروض من المنتج، وأيضاً على الاستعمال الأكثر انتظاماً لعلف الماشية مقارنة بما يبينه الوضع الراهن.

كما سجل أيضاً انخفاض فى إنتاج الفواكه بشكل عام (-2.8%)، مع انخفاض أكثر وضوحاً فى حالة الخوخ والكمثرى والتفاح والبرقوق، بينما لم يسجل أى زيادة فى إنتاج هذا القطاع إلا لأنواع الكرز والمشمش.

ولقد ارتبط انخفاض إنتاج الزيتون، لما يتسم به بحمل الأثمار كل عامين، بالجفاف الطويل لأشهر الصيف وهجمات "ذبابة الزيتون"، الأمر الذى أدى إلى انخفاض إنتاج الزيتون بنسبة 11.5%.

انخفض أيضاً إنتاج العنب المخصص لتصنيع النبيذ بنسبة 13.9%، كما انخفض إنتاج النبيذ بنسبة 14.7%. وكان هناك نمو كبير فى قدر الخدمات المرتبطة بالمحصول وتربية الحيوان (+1.9%) كما ارتفعت أيضاً التكلفة ذات الصلة بهذه الخدمات (+2.1%). وكان أثر ذلك على الإنتاج زيادة بنسبة 5.5%، وهذا يعنى نمواً مطرداً مقارنة بالأعوام السابقة.

اجتاز قطاع تربية الحيوان واحدة من أشد الأزمات الصحية صعوبة على مدى السنوات القليلة الماضية. فقد ارتفع إنتاج اللحوم فى عام 2002 ارتفاعاً طفيفاً (+1.6%) ويرجع ذلك الارتفاع فى الأساس إلى النمو الذى شهده قطاع تربية الخنازير (+2.5%). ولقد وصل إنتاج تربية الحيوان إلى قيمة حالية قدرها 14.508 مليون يورو وهذا الرقم أقل بما نسبته 2.9% من حيث القيمة مقارنة بعام 2001. ويعزى هذا الانخفاض إلى تراجع أسعار المنتجات الحيوانية (-3.9%) مع ما صاحب ذلك من ارتفاع فى الكميات المنتجة. وبالنظر إلى قطاع تربية الحيوان إجمالاً، يمكن عزو استعادته لمعدلاته السابقة إلى استرداد قطاعات الغنم والماعز، واللحوم البيضاء مثل الأرانب، وطيور الصيد، والدواجن (+3.9%، و+0.4%، و+1.9% على التوالى) لمعدلاتها، مع ما اقترن به ذلك من انخفاض فى اللحم البقرى ولحم العجول. وفى النهاية فلقد ارتفع إنتاج لبن الأبقار بنسبة 0.8% بينما شهد إنتاج عسل النحل انخفاضاً حاداً (-29.5%) بسبب سوء الأحوال الجوية خلال موسم الإزهار.

جاء الاتجاه التصاعدى للأسعار الأساسية بنسبة +1.7% أقل من معدل الارتفاع فى أسعار المستهلك (+2.6%). ويمكن تفسير هذا المستوى للأسعار جزئياً بالتوجه نحو منح مساعدات مباشرة للإنتاج، بمعنى، الانخفاض الحاد فى حالة الحبوب الزيتية (-51%). والاستعادة النسبية لما كانت عليه أسعار محاصيل الحبوب (+7.8%)، والعلف، وزيت الزيتون. ويظهر التحليل الذى أجرى على كل منتج على حدة انخفاضاً فى أسعار محاصيل الحبوب (وعلى وجه الخصوص القمح العادى، والقمح الصلد)، وارتفاعاً فى أسعار المنتجات البستانية، كما انخفضت أيضاً أسعار بنجر السكر (-22.1%).

أما أبرز حالات الانخفاض فى أسعار المنتجات الحيوانية فكانت من نصيب لحم الخنزير (-15.9%) ولحم الدواجن (-9.1%). ويرجع الانخفاض فى أسعار لحوم الدواجن إلى أزمة واضحة نتيجة فى زيادة الإنتاج عن الحد المناسب.

وفى **البرتغال** كان هناك زيادة فى إنتاج محاصيل الحبوب بشكل عام مقارنة بالعام الماضى إلا أن مستوى الإنتاج كان أقل من متوسط السنوات الخمس الماضية من حيث المساحة المزروعة.
وجاءت هذه الزيادة فى إنتاج محاصيل الحبوب نتيجة لتحسن الإنتاجية ويستثنى من ذلك حالة القمح الصلد حيث بلغت الزيادة فيه من حيث المساحة المزروعة نسبة 41% (350000 هكتار).

لقد كان هذا العام عاماً طيباً للغاية بالنسبة لإنتاج بنجر السكر. ففى هذا العام تجاوز إنتاج البرتغال لأول مرة حصتها من الإنتاج. فلقد تم إنتاج ما إجماليه 644000 طن بزيادة نسبتها 129% مقارنة بالعام الماضى (281000 طن) وزيادة نسبتها 103% مقارنة بمتوسط السنوات الخمس (317000 طن).

لقد كان اتجاه الإنتاج بالنسبة لنوعى الفاكهة الرئيسية اللذين يزرعان فى البرتغال، وهما الكمثرى والتفاح، مختلفاً عن السنة الماضية، إذ شهد انخفاضاً فى إنتاج الكمثرى حيث أنتج 125000 طن مقارنة بما قدره 140000 طن فى عام 2001، وزيادة فى إنتاج التفاح حيث بلغ 000 300 طن مقابل000 260 طن فى عام 2001، إلا أن مستوى الإنتاج بالنسبة لكلا النوعين لا يزال أدنى من متوسط السنوات الخمس.

أما إنتاج النبيذ فلقد بلغ 6.4 مليون هيكتو لتراً (مائة لتر) فى عام 2002، وهذا أقل بنسبة 15% مقارنة بالسنة الزراعية السابقة، إلا أنه رغم ذلك لا يزال أعلى من متوسط السنوات الخمس (+3%). وطبقاً لما ذكره الخبراء فإن جودة محصول العنب لعام 2002 سيعانى من سوء الأحوال الجوية خلال موسم الإزهار، ومن المطر أثناء الحصاد.

وكان هناك اتجاه نحو الزيادة فى إنتاج النوعين الأساسيين من اللحوم، وهما لحم البقر ولحم العجول، ولحم الخنزير، حيث سجلت زيادة قدرها 10.7% فى إنتاج لحم البقر والعجول مقارنة بالعام الماضى حيث بلغ إجمالى الإنتاج 106600 طن وهذا أمر هام للغاية لأنه يدل على أن هذا النوع من أنواع اللحوم قد أخذ بشكل واضح فى استعادة ما كان عليه بعد مشاكل مرض جنون البقر خلال الأعوام القليلة الماضية. ولقد سجلت زيادة قدرها

3.9% فى إنتاج لحم الخنزير حيث بلغ إجمالى الإنتاج 355900 طن. وهذا أيضاً دليل واضح على استعادة ما كان عليه وضع هذا النوع من اللحوم بعد أزمة الإنتاج التى تسبب فيها مرض الحمى القلاعية. ولقد استفاد هذا القطاع أيضاً من أزمة إنتاج لحوم الدواجن التى سببها العلف الممزوج بمركب "نيتروفورانوس" (Nitrofuranos).

سجل الإنتاج السنوى من لبن البقر ارتفاعاً بنسبة 6% مقارنة بعام 2001، حيث بلغ إجمالى الإنتاج 2.04 مليون لتراً.

أما إنتاج لبن الماعز والغنم فكان أقل فى عام 2002 من عام 2001، حيث بلغ الانخفاض فى الإنتاج 30 مليون لتر (-5%)، و 97 مليون لتر (-2%) على التوالى.

تم تفريغ ما إجماليه 148000 طن من الأسماك الطازجة أو المبردة فى الموانئ الوطنية خلال عام 2002، وبذلك انتهى التراجع المطرد فى كمية الأسماك التى يتم تفريغها بداية من عام 1999. ولقد سجلت الزيادة فى الأساس فى مينائى الآزور وماديرا، حيث بلغ معدل الزيادة فيها 10.9%، و13.7% على التوالى.
وعلى المستوى القطرى، أظهرت كميات الصيد زيادة بنسبة +1.5%، كما زاد عدد الصفقات بنسبة 4.7% مقارنة بالعام الماضى.

وفى **اليونان** كان الإنتاج الزراعى على مدى السنوات القليلة الماضية ثابتاً لا يتغير إلا بنسبة ضئيلة تميل نحو الانخفاض. وشهد عام 2002 انخفاضاً فى مقدار ما أنتج من معظم السلع مقارنة بعام 2001. فبالنسبة لإنتاج محاصيل الألياف فقد شهد انخفاضاً حاداً بنسبة 18.8%، كما انخفض إنتاج المحاصيل الزيتية بنسبة 11.6%، والنباتات الجذرية والدرنية بنسبة 6.6%، والخضروات بنسبة 3.6%. أما الانخفاض فى إنتاج الحبوب والجوز الشجرى، والبقوليات فكان أخف حدة حيث تراوح ما بين 1.5% إلى 2.6% على التوالى. ولم يسجل ارتفاع إلا فى قطاع الفاكهة حيث بلغت نسبته 9.2% بالنسبة للموالح، و3.5% لبقية أنواع الفاكهة.

أما فيما يتعلق بالقطاع الحيوانى، فلقد ارتفع إنتاج اللحوم ارتفاعاً طفيفاً فى عام 2002 مقارنة بالعام الماضى، إلا أنه ـ رغم ذلك ـ لا يزال أقل من إنتاج عام 2000. كما شهد عام 2002 ارتفاعاً فى إنتاج البيض بعد الانخفاض الحاد الذى شهده عام 2001 بينما استقر حجم إنتاج اللبن على مدى العامين الماضيين. إلا أن حجم إنتاج الألبان (وعلى وجه الخصوص ألبان البقر) فى اليونان قد تأثر تأثراً كبيراً بالحصة المنخفضة التى خصصها الاتحاد الأوروبى لليونان، وحيث أن آخر تعديل أجرى على السياسة الزراعية للسوق الأوروبية (الذى اتفق عليه فى يونيو 2003) ينص على زيادة نسبتها 7% فى حصة اليونان، فإن إنتاجها من الألبان سيرتفع بقدر كبير على مدى السنوات القليلة القادمة.

وعلى الرغم من أن الإنتاج الحيوانى ليس هو مجال التركيز الأساسى للممارسات الزراعية فى اليونان، إلا أنه يلعب دوراً اجتماعياً اقتصادياً هاماً حيث أنه أهم مصدر للدخل بالنسبة للسكان الذين يعيشون فى

المناطق الجبلية المحرومة والمناطق النائية من البلاد. يعمل حوالى 23% من المزارعين، وحوالى 400000 أسرة تقوم حياتها على الزراعة يعملون فى قطاع تربية الحيوان. ولقد كان إنتاج الغنم والماعز فيما مضى أمر عظيم الأهمية فى اليونان.

يواجه قطاع صيد الأسماك فى اليونان ـ كما هى الحال فى كل أنحاء أوروبا ـ مرحلة إعادة هيكلة خطيرة، وذلك بالنظر إلى تراجع الأساطيل وتجديد تلك القطع منها التى لا تزال صالحة للعمل بغية مواجهة المعايير الجديدة التى وضعها الاتحاد الأوروبى. ولقد نص صندوق هيكلة نشاط الصيد فى أوروبا 2000 ـ 2006 على سلسلة من الإجراءات التى ترمى إلى تسهيل المرحلة الانتقالية. وطبقاً لما ذكرته وزارة الزراعة فإن وضع الفئات الرئيسية من الأسماك على النحو التالى:

(أ) أسماك القيعان: لقد واجه معظم أنواع هذه الفئة من الأسماك فى الماضى الصيد الجائر، بيد أن هذا الوضع ـ بالنسبة للصيد الجائر ـ ليس من المستحيل تغييره. ويختلف الحجم التقديرى الحالى للأسماك الموجودة وما يقابل ذلك من مستويات الأخطار، يختلف حسب كل من المناطق. فحجم الأسماك فى الخلجان الضحلة المغلقة (باترا، وثيسالونيكا) يوصف بأنه متدهور نظراً للصيد الجائر. ومن ثم فإن فصائل الأسماك مثل العقربيات، والقشريات، والعظميات شائكات الزعانف (الطرستوجيات)، والإسبوريات (أى جراد البحر، والإبراميس، والجمبرى، والقد...الخ) تعد من الأسماك التى تعرضت للصيد الجائر. أما فى الخلجان البحرية الأكثر عمقاً فإن الموقف أفضل إلى حد بعيد ويغلب على تعداد الأسماك فيها الاستقرار. وبالنسبة للبحار المفتوحة (بحر إيجة فى شماليه وغربيه) وهى المصدر للغالبية العظمى من الإنتاج، فالأعماق أكبر، والأسماك المصادة أكبر عمراً، ومن ثم فلا ينظر إلى أعداد الأسماك فى تلك المناطق على أنها تواجه خطراً.

(ب) الأسماك البحرية الصغيرة: ينتمى من 50% إلى 60% من إجمالى الأسماك التى يتم صيدها إلى هذه الفئة، وبالأخص أسماك السردين والأنشوجة. ولقد أدى تزايد الطلب فى السنوات الأخيرة على سمك الأنشوجة إلى زيادة صيدها، بينما ظلت كميات السردين المصادة مستقرة.

(ج) الأسماك البحرية الكبيرة، تشمل هذه الفئة فى الأساس سمك السيف والتونة الحمراء، وكلاهما (وعلى وجه الخصوص التونة الحمراء) قد عانى من الصيد الجائر، إلا أنه نظراً إلى أن هاتين الفصيلتين من الأسماك غير المتوطنة، فمن المتعين اتخاذ التدابير الحمائية الكافية فى منطقة البحر الأبيض المتوسط بكاملها، على الرغم من أن اليونان قد فرضت فعلاً قيوداً على الكميات.

إن حصيلة الصيد الداخلى لا توزع فى الأساس عن طريق موانئ الصيد القائمة، بل توزع مباشرة على الأسواق المحلية، أو حتى على المستهلكين. أما إنتاج صيد البحر المفتوح، فى المقابل، فيوزع فى المقام الأول عن طريق موانئ الصيد إما مباشرة أو عبر الشحن الساحلى. وأخيراً تعمل سفن الصيد فى أعالى البحار فى غرب إفريقيا كمنطقة أولى، ويشحن كل إنتاج صيدها إما بحراً أو جواً إلى اليونان.

الجدول 5-1 تحليل نقاط القوة والضعف لقطاع صيد الأسماك فى اليونان

نقاط القوة:	نقاط الضعف:
1- مصدر أساسى للدخل للأسر التى تعيش فى المناطق النائية. 2- ارتباط هام بين الأعمال المرتبطة بالصيد دخولاً إلى الأعماق وخروجها منها، المنشآت الخارجية (مثل المبانى البحرية، والمعدات البحرية، وشركات حفظ وتسويق الأسماك). 3- مجال عمل يجتذب الشباب. 4- مجال مهم لإعادة التوجيه والتدريب من أجل تنويع أعمال وممارسات صيد الأسماك. 5- تفضيل المستهلكين للإنتاج المحلى الطازج من الأسماك.	1- عدد كبير من سفن الصيد الصغيرة فى المنطقة الداخلية. 2- قدم وحدات أسطول الصيد. 3- تجهيزات السفن ضعيفة وعالية التكلفة للتشغيل. 4- استهلاك مكثف للمناطق الداخلية القريبة من السواحل. 5- عدد كبير من الأشخاص العاملين، عادة من كبار السن، الذين لم يحصلوا على قدر مناسب من التعليم والتدريب. 6- فرض نظام الحصص على صيد الأسماك البحرية الكبيرة. 7- غياب الهياكل التعاونية. 8- عدم وجود المناطق المحمية. 9- عدم كفاية معايير السلامة والصحة فى سفن الصيد.
الفـــرص:	**التهـــديدات (المخاطر):**
1- تحديث أسطول الصيد. 2- إعادة هيكلة الأسطول، وبالأخص عن طريق ما يلى: - إزاحة (التخلص) سفن الصيد فى المياه الداخلية التى تقل قدرتها عن KOX 2. - تجديد سفن الصيد فى المياه الداخلية التى تزيد قدرتها عن KOX 2، وتتراوح قوتها ما بين 50 إلى 100 حصان. - تجديد شبكات الصيد الضخمة التى تستخدم فى البحر الأبيض المتوسط، والشبكات المخروطية التى تستخدم للصيد فى المياه الدولية. 3- تحسين التركيبة العمرية عن طريق تقاعد الصيادين كبار السن ودخول الشباب إلى العمل. 4- الحوافز للانتقال إلى مهنة أخرى (أى، السياحة على سبيل المثال).	1- انتفاء الاهتمام بتحديث الأسطول وتجديده. 2- تراجع الإنتاج من الأسماك.

المصدر: إدارة المصايد ـ وزارة الزراعة

وفيما يتعلق بالأحياء المائية فهناك حوالى 3500 شخص يعملون بشكل مباشر فى هذا القطاع وأكثر من 7500 يعملون فيه بشكل غير مباشر (فى المزارع السمكية، ومصانع الحفظ، والخدمات ذات الصلة...الخ). إن إسهام هذا القطاع فى الاقتصاد القومى، رغم ما ذكر، لا يقتصر فقط على هذا الجانب. فالمزارع السمكية توجد عادة فى المناطق المحرومة، أو النائية، أو حتى تلك المناطق غير المأهولة حيث لا يوجد أى نشاط آخر سواء نشاط أساسى أو فرعى.

فى عام 1998 كانت الغالبية العظمى من المزارع السمكية (98.5%) تتراوح ما بين متوسطة الحجم توظف ما بين 1: 5 أشخاص، بينما كانت النسبة الباقية وهى 1.5% فقط مزارع كبيرة أو مجموعات من الشركات توظف أكثر من مائتين وخمسين فرداً. أما اليوم فنجد أن السمة البارزة التى يصطبغ بها هذا القطاع هى استحواذ الشركات الكبرى على الشركات الصغيرة، والاندماج. ومؤخراً فقط فى عام 2003 أعلنت أكبر شركتين (شركةSea Farm Ionian ، وشركة Selonda) عن خططهما لضم أعمال المبيعات والإنتاج فى كل منهما بشكل رسمى. ومن ثم فمن المتوقع أن يصبح قطاع تربية الأحياء المائية فى اليونان أكثر تركزاً مع وجود بيئة سوق منظمة على شكل يميل أكثر نحو الرأسية، إلا أنه قادر على توسيع هامش الربح، وأن يكون أداؤه أكثر فاعلية حتى يحافظ على حصته من السوق العالمية التى أصبحت أكثر تنافسية.

يمثل إنتاج الأسماك ما يقرب من 90% من تربية الأحياء المائية بشكل عام ويتركز هذا النشاط فى المقام الأول فى مياه البحار (94%) ولا تمثل نسبة الإنتاج السمكى فى المياه العذبة إلا نسبة ضئيلة (4%) والمياه خفيفة الملوحة (2%). ومن أهم أنواع الأسماك الشبص البحرى وسمك الأسبور البحرى أيضاً حيث تغطى قيمة إنتاج سمك الشبص حوالى 54% من إجمالى قيمة إنتاج الأحياء المائية. وبإضافة سمك الأسبور نجد أن النسبة ترتفع لتصل إلى 93%. وقد ارتفع إنتاج بيض السمك فى محطات التفقيس والتبييض بما يجاوز 30% خلال عام واحد فقط (2000/1999). إن قطاع تربية الأحياء المائية فى اليونان قطاع تصديرى بصورة كبيرة، حيث يصدر 70% من حجم إنتاجه، على وجه الخصوص إلى إيطاليا (85% من الصادرات) وكذلك إلى أسبانيا وإنجلترا وفرنسا وألمانيا.

أظهر الإنتاج الزراعى فى **أسبانيا** عام 2002 انخفاضاً طفيفاً. فبعد عام إنتاجى سيء فى 2001 سجلت زيادة فى العام الماضى فى إنتاج الحبوب وكانت أفضل النتائج التى رصدت فى الحبوب الشتوية بينما سجل حصاد الذرة انخفاضاً طفيفاً عام 2002 بعد النتائج الهامة التى سجلها إنتاجه خلال العام السابق. من الجدير بالذكر فيما يتعلق بالحبوب الشتوية القول بأنه على الرغم من زيادة المساحة المزروعة زيادة طفيفة إلا أن زيادة الإنتاج جاءت كبيرة ويرجع السبب فى ذلك إلى تحسن الأحوال الجوية عما كانت عليه فى السنة الزراعية السابقة. وفى حقيقة الأمر فلقد زرعت مساحة تقرب من ستة ملايين هكتار بالحبوب الشتوية وكان حجم حصادها يزيد عن ستة عشر مليون طن (16 مليون طن). أما بالنسبة للحبوب الربيعية فقد كان هناك تراجع فى المساحة المخصصة لزراعة الذرة والأرز والسرجوم(الذرة الرفيعة)، وتراجع أيضاً إجمالى الإنتاج.

أدت الأحوال الجوية المواتية فى موسم الزراعة إلى تحقيق زيادة كبيرة فى إنتاجية الهكتار فى معظم المحاصيل البقولية التى تزرع فى أسبانيا.

أدى "أثر الإحلال" الذى لوحظ بين المحاصيل والحبوب الزيتية فى بلدان أوروبية أخرى إلى انخفاض ملحوظ فى المساحة المزروعة بمحاصيل فى عام 2002، الأمر الذى نجم عنه انخفاض فى الإنتاج. ولقد سجل ارتفاع طفيف فى المساحة المزروعة ببنجر السكر بينما أظهرت البيانات الأولية للسنة الزراعية 2002 طفرة فى الإنتاج.

بالنسبة لقطاع الخضر، كان هناك ثبات أو تراجع طفيف فى المساحة المزروعة لكل المحاصيل خلال العام السابق وكان الانخفاض الكبير فى القرنبيط والخس بينما كانت الزيادة الوحيدة فى المساحة المزروعة من نصيب البطيخ. وإضافة إلى ذلك كانت أحجام الحصاد على وجه الخصوص هى نفسها كما كان عليه الحال فى عام 2001 على الرغم من زيادة إنتاج الطماطم مرة أخرى وهذا يعنى زيادة محصول الطماطم للسنة التالية على التوالى محققاً "رقماً قياسياً" أيضاً.

وفيما يتعلق بإنتاج الفاكهة فلقد سجلت نتائج مختلطة عام 2002. كانت المحاصيل التى شهدت زيادة كبيرة فى إنتاج اليوسفى، والخوخ، والبرقوق، واللوز. كما سجل انخفاض ظاهر فى إجمالى الإنتاج، فى المقابل، بالنسبة لليمون والتفاح والكمثرى والمشمش والبندق وزيتون المائدة. أما المحاصيل التى شهدت استقراراً فى عام 2001 فكانت البرتقال، والكرز، والموز، وعنب المائدة.

استرد إنتاج النبيذ عافيته بعد الانخفاض الذى شهده خلال عام 2001، حيث حقق زيادة تبلغ 12% تقريباً سواء من حيث مقدار العنب المزروع من أجل الصناعة وصناعة النبيذ ومن حيث مقدار عصير العنب المنتج.

وأخيراً يأتى قطاع زيت الزيتون وهو أحد المحاصيل الرئيسية حيث نجد أن النمط البديل لإثمار أشجار الزيتون أدى إلى انخفاض شديد فى الإنتاج السنوى. فلقد بلغ إجمالى ما تم حصاده من الزيتون فى عام 2002 أقل من 4 مليون طن (بانخفاض تبلغ نسبته 40% تقريباً) وهكذا كان إجمالى إنتاج الزيت أكثر من 800000 طن بقدر ضئيل. بيد أن هذا الإنتاج لا يزال متجاوزاً الحد الأقصى المضمون على المستوى القطرى وهو 760000 طن. وفى ضوء هذه النتائج فإن هذا القطاع يحتاج إلى زيادة الحد الأقصى المضمون المخصص لأسبانيا وعلى وجه الخصوص بالنظر إلى القطاع الجديد المتوقع من تنظيم السوق المشتركة لعام 2003.

لوحظت أنماط مختلفة فى قطاع تربية الحيوان، وطبقاً لعدد الحيوانات التى تم ذبحها يمكن الإشارة إلى أن ما تراجع فقط هو الأرقام المسجلة بالنسبة للدواجن والخيول فى المجازر الأسبانية بينما سجل ارتفاع معتدل فى المنتجات الحيوانية الأخرى. ولقد سجل أيضاً ارتفاع معتدل فى حجم إنتاج الألبان (+2.7%).

كان الاتجاه العام لأسعار المزرعة سلبياً بينما كانت الأسعار التى دفعها المزارعون مستقرة.

شهدت أسعار المزرعة انخفاضاً حاداً فى قطاع إنتاج المحاصيل بالنسبة للبطاطس والحبوب بينما شهدت أسعار المحاصيل العلفية والخضروات ارتفاعاً. أما بقية الأنشطة الزراعية الرئيسية الأخرى فقد أظهرت انخفاضاً معتدلاً. وفى حقيقة الأمر أظهر المؤشر العام لإنتاج المحاصيل انخفاضاً بنسبة -3.7%. كما انخفضت أيضاً أسعار المنتجات الحيوانية بمتوسط بلغ (-8.0%). كان هناك انخفاضاً حاداً للغاية فى أسعار لحوم الدواجن والخنازير إلا أن أسعار لحم البقر قد عادت إلى معدلاتها السابقة بمجرد أن بدأ المستهلكون فى التخلص من الذعر الذى سببه لهم مرض جنون البقر. بينما ظل اتجاه الارتفاع فى أسعار لحوم الغنم والماعز كما هو.

لقد انخفضت أسعار الوقود انخفاضاً هاماً (-6.8%) إلا أن مؤشر متوسط سعر المدخلات ارتفع بنسبة 0.8%. ففى حقيقة الأمر ارتفعت أسعار المدخلات الأخرى خلال عام 2002 وكان هناك حالات ارتفاع أشد بالنسبة لمدخلات صحة النبات والبذور.

شهد **المغرب** تحسناً فى الإنتاج الزراعى فى عام 2002 مقارنة بالعامين السابقين نظراً لكفاية ما هطل من الأمطار على الرغم من عدم تساوى سقوطها على مدار العام.

نظراً لاختلافات الطقس التى اتسمت بها السنة الزراعية لم يكن من الممكن تحقيق نفس المساحة التى زرعت حبوباً فى العام الماضى حيث سجل انخفاض قدره 9.6% بمساحة مزروعة تجاوز قليلاً 4.9 مليون هكتار. فلقد نقصت المساحة المزروعة بالأنواع الثلاثة الرئيسية من محاصيل الحبوب بمقدار 190000 هكتار. ولكن بزراعة ما يزيد قليلاً عن 4.6 مليون هكتار غطى محصول هذه الأنواع الثلاثة الجانب الرئيسى من المساحة المزروعة حبوباً: 43% شعيراً، و38% قمحاً عادياً، و19% قمحاً صلداً.

ومن الغريب أنه على الرغم من الظروف غير المواتية التى شهدتها هذه السنة الزراعية إلا أن المحصول جاء أفضل مما كان متوقعاً (حيث وصل إلى ما يجاوز 20% مقارنة بالعام السابق). وكانت أعلى زيادة سجلت بالنسبة للشعير حيث ارتفع إنتاجه من 11.5 إلى 16.7 مليون قنطاراً (+44%) ويلى ذلك القمح العادى بزيادة قدرها 20.4 مليون قنطار وكانت أعلى زيادة فى الإنتاج بنسبة (+2%)، بينما استقر إنتاج القمح الصلد عند نفس مستواه تقريباً الذى حققه فى العام الماضى (10.3 مليون قنطار).

غطت الذرة وهى محصول الحبوب الربيعى الرئيسى مساحة قدرها 265400 هكتار بإنتاج يبلغ تقريباً مليونى قنطار، وهذا يمثل تقريباً أربعة أضعاف إنتاج السنة الماضية، وهى نتيجة لم تتحقق منذ عام 1998. ويرجع ذلك فى الأساس إلى التحسن الذى شهده الإنتاج (الذى ارتفع من 2.1 إلى 7.5 قنطار للهكتار فيما بين العامين 2001 و2002)، أكثر من كون هذه الزيادة ناشئة عن زيادة المساحة المزروعة (+4%).

غطت المساحة المزروعة بالبقوليات الغذائية حوالى 382000 هكتار فى عام 2002 أى بزيادة قدرها 22% من المساحة المخصصة لهذه المحاصيل. ونظراً لتحسن الغلة أيضاً (حيث ارتفع من 5.1 إلى 6.2 قنطاراً للهكتار فى المتوسط) جاءت هذه الطفرة فى الإنتاج التى بلغت ما يزيد عن 2.3 مليون قنطاراً مقابل 1.6 مليون قنطار فى العام الماضى (+46%).

نظراً لعدم كفاية المياه اللازمة للرى، وإحجام المزارعين عن زراعة بنجر السكر بسبب انخفاض ربحيته والمنافسة مع مزارع أكثر تنافسية ونقص خدمات الإرشاد الزراعى، لم يتمكن إنتاج بنجر السكر من النهوض. وعلى الرغم من أن المساحة المزروعة ببنجر السكر والتى تم حصادها فى عام 2002 كانت تزيد بنسبة 13% عن المساحة المزروعة فى عام 2001 (59500 هكتار مقابل 52800 هكتار) زاد الإنتاج بنسبة 5% فقط، حيث بلغ مقداره أقل قليلاً من 3 مليون طن.

وفى الجانب الآخر من الصورة، نجد قصب السكر الذى كان عليه أن يواجه مشاكل متنوعة وعلى وجه الخصوص فى منطقة الغرب حيث تتركز صناعته، انخفاض فى الربحية، وعجز فى المياه نتيجة السنوات المتتابعة من الجفاف، وزيادة فى تكلفة عناصر الإنتاج، وثبات السعر الذى يباع به المنتج، الذى استمر ثباته هذا لسنوات عديدة. والاحتمال الغالب هو أن هذه الظروف مجتمعة أدت إلى الانخفاض الملحوظ فى مساحة الأرض التى تزرع قصباً والتى بلغت ما يزيد قليلاً عن 13800 هكتار(-23%)، وانخفاضاً فى الإنتاج بنسبة 28%، حيث لم يصل حجم الإنتاج إلى الحد المعين وهو 950000 طن.

انخفض إنتاج زيت الزيتون بنسبة 35% فى عام 2002 من 698700 إلى 455250 طناً، حيث كانت المساحة المزروعة زيتوناً 477300 هكتاراً، وهى مساحة تزيد بنسبة 3% عن المساحة التى زرعت فى العام السابق.

غطت المحاصيل البستانية مساحة تبلغ تقريباً 226000 هكتار موزعة على النحو التالى: 26% بطاطس، و13% بصل، و7% طماطم، و بقية المنتجات (54%) موزعة على عدد كبير من الفواكه والخضروات المتنوعة. وطبقاً للبيانات الصادرة عن إدارة إنتاج المحاصيل[23]، تغطى المحاصيل الموسمية 87% من المساحة المزروعة بمحاصيل بستانية، وتغطى الفاكهة والخضروات المبكرة 11%، بينما تغطى المحاصيل المخصصة لصناعة الأغذية الزراعية 2% فقط من المساحة المزروعة.

بلغ إجمالى الإنتاج 5.3 مليون طن تقريباً فى عام 2002 بزيادة نسبتها 13% مقارنة بعام 2001. وتستقل البطاطس وحدها بربع هذا الإنتاج (1.3 مليون طن)، إلا أن الطماطم والبصل والبطيخ أيضاً أسهمت بحصص كبيرة فى الإنتاج (15% و 12% و17% على التوالى).

[23] يتعين الإشارة إلى وجود اختلاف بين الأرقام التى أعلنتها إدارة التخطيط والشئون الاقتصادية وتلك التى أعلنتها إدارة إنتاج المحاصيل التابعة لوزارة الفلاحة المغربية.

استمر محصول اللوز والموالح كمحاصيل سائدة فى زراعات الفواكه (87300 هكتار و76000 هكتار على التوالى). أما مساحة الأرض المزروعة عنباً فكانت 52200 هكتار (أربعة أخماسها تقريباً لعنب المائدة والخمس لعنب النبيذ)، بينما تتركز زراعات نخيل البلح فى الواحات الواقعة فى شرق وجنوب البلاد مغطية مساحة قدرها 33000 هكتار. أما فيما يتعلق بالإنتاج فيبدو أن محاصيل مختلف الفواكه قد حققت بعض التقدم بشكل أو آخر خلال عام 2002 باستثناء إنتاج اللوز الذى سجل انخفاضاً نسبته 15%. وبالنسبة لقطاع الإنتاج الحيوانى فلقد انخفض إنتاج اللحوم الحمراء من 290000 طن فى عام 2001 إلى 279000 طن فى عام 2002 (-4%)، بينما بلغ إنتاج اللحوم البيضاء 315000 طن بزيادة قدرها 12.5% خلال نفس الفترة.

قدر إنتاج اللبن بحوالى 1.2 بليون لتر، بزيادة قدرها 9% مقارنة بعام 2001. ويبدو أن هذا الحجم من الإنتاج يغطى 86% من احتياجات الاستهلاك فى البلاد. معدل الاستهلاك منخفض بعض الشيء إلا أنه يبلغ ما يزيد قليلاً عن 42 لتراً لكل نسمة فى عام 2002.

تحتفظ المغرب بمكانة بارزة فى عالم إنتاج الأسماك وهذا التميز يتركز فى واقع الأمر فى نوع واحد فقط وهو السردين، وهو نوع السمك الذى تحتفظ المغرب فيه بمكان الصدارة إنتاجاً وتصديراً.

كانت المغرب حتى عام 1999 مرتبطة باتفاقية مصايد مع الاتحاد الأوروبى، الأمر الذى مكن أساطيله من استغلال احتياطيات الثروة السمكية فى المياه المغربية. ولكى نحكم استناداً إلى المعلومات بشأن اتجاهات الصيد، نجد أن عدم تجديد هذه الاتفاقية، فيما يبدو، هو الذى أدى إلى أن يكون الإنتاج المغربى على هذا النحو من الضخامة. وكما نرى من الأرقام التالية، فلقد بلغ إجمالى الإنتاج 995810 طناً خلال الفترة من 2000 إلى 2002 مقابل متوسط قدره 749481 طناً فقط خلال السنوات الثلاث السابقة (1997 إلى 1999)، وهذا يعنى زيادة مقدارها الثلث تقريباً.

وعلى الرغم من هذه الحقيقة هناك بالفعل انخفاضاً قدره 14% فى عام 2002 مقارنة بالإنتاج المسجل تحقيقه فى عام 2001 بمقدار 1.1 مليون طن. يأتى معظم الإنتاج فى الأساس من الصيد الساحلى الذى يمثل 93% من إجمالى الصيد. أما الصيد فى عرض البحر فيسهم فقط بأقل من 6% من إجمالى الإنتاج. وفيما يتعلق بأنواع المنتجات ـ الأسماك البحرية (السردين، والأنشوجة، والماكريل، إلخ) ـ تمثل الحصة الأكبر، حيث بلغ إنتاج السردين منفرداً حوالى 685000 طن فى عام 2002 بما نسبته 71% من إجمالى إنتاج المغرب من السمك.

تجرى عمليات الصيد فى الأساس فى مياه المحيط الأطلنطى ويفرغ 97% من إجمالى ما تم صيده على ساحل الأطلسى وعلى الأخص فى موانئ العيون وطنطان وأغادير. أما دور ساحل البحر الأبيض المتوسط فهو دور هامشى فى حقيقة الأمر، حيث يبلغ إجمالى ما يصاد منه حوالى 28000 طن.

أما فيما يتعلق بمصير الإنتاج، يفرغ 41% من الكمية لتصنيع المنتجات الثانوية وعلى وجه الخصوص جريش السمك الذى يستخدم فيما بعد كأحد مكونات علف الحيوان. ويستهلك ثلث الإنتاج طازجاً، ويوجه 17% من الإنتاج إلى مصانع التعليب بغرض الحفظ ويجمد ما نسبته 8% فقط من الإنتاج.

شكل 5-1 إنتاج الأسماك فى المغرب

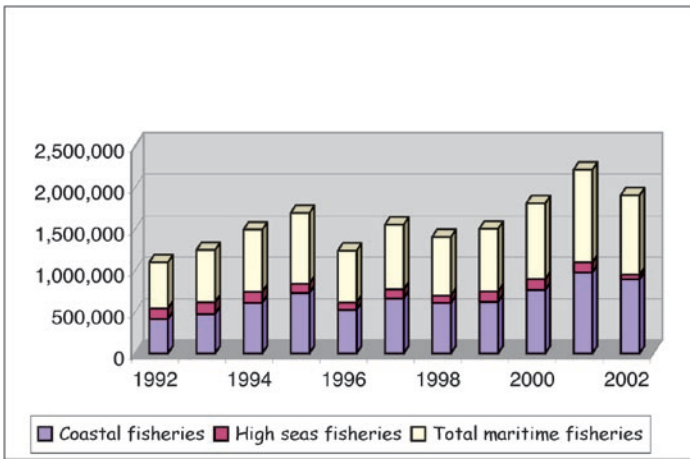

وفى **تونس** أثرت الأحوال الجوية على إنتاج الكثير من المحاصيل فى عام 2002. سجل انخفاضاً حاداً فى إنتاج محاصيل الحبوب الذى انخفض من 1.3 مليون طن فى عام 2001 إلى 0.5 مليون طن فى عام 2002.

انخفض أيضاً إنتاج الفواكه، وعلى وجه الخصوص الزيتون الذى انخفض من 550000 طن فى عام 2001 إلى 150000 طن عام 2002.

حافظت المحاصيل البستانية على استقرارها فى عام 2002، وكان إنتاج تربية الحيوان إيجابياً فى كل من قطاعى اللحوم والألبان.

وفى **الجزائر** نجد أن السلع الزراعية لا يغطيها النظام الإحصائى بشكل جيد. فليس هناك من أسلوب للرصد ولا حتى من قبيل المراقبة العابرة باستثناء حالة واحدة فقط وهى محصول القمح. ولكل من الإدارات الزراعية المحلية أسلوبها الخاص لتقييم الإنتاج وهذا ما يفسر دون شك بعض الأرقام المستغربة مثل تلك الواردة بشأن الزيادة فى المحصول والإنتاج فيما بين عامى 2001 إلى 2002 وهذا ما سنعرض له أدناه عند الحديث عن مزارع بعينها.

ارتفع المؤشر العام للإنتاج الزراعى ارتفاعاً طفيفاً فى عام 2002 مقارنة بعام 2001 (0.6%) على الرغم من انخفاض مؤشر الإنتاج المحصولى (-4.2%). أما الارتفاع فى مؤشر المنتجات الحيوانية بنسبة 5.9% فقد حقق التوازن مقابل الانخفاض الذى شهده الإنتاج المحصولى.

لقد عانى العديد من السلع الزراعية من عدم كفاية الأمطار التى سقطت خلال السنة الزراعية 2002؛ وهذه السلع هى محاصيل الحبوب (-27% مقارنة بعام 2001) حيث بلغ إجمالى إنتاجها 1.9 مليون طن، ويلى ذلك الطماطم للأغراض الصناعية (-10%)، ثم الزيتون (-4%) وبالتالى زيت الزيتون الذى انخفض إنتاجه بنسبة 14% فى عام 2002 مقارنة بأرقام عام 2001.

حقق إنتاج المحاصيل البستانية بعد فترة ثبات يكاد أن يكون تاماً خلال الفترة من 2000 إلى 2001، حقق زيادة تتجاوز 14% فيما بين عامى 2001 و 2002 حيث ارتفع بنسبة 25% مقارنة بمتوسط الفترة من 1991 إلى 2000. وتعزى هذه الزيادة عزواً يكاد أن يكون كاملاً إلى الزيادة فى الغلة (بفارق +24% بين متوسط الفترة من 1999 إلى 2000 والفترة من 2001 إلى 2002) وأن الزيادة فى مساحة الأرض المزروعة كانت نسبة لا تذكر (+0.4%). تشجع وفرة المياه المزارعين على استخدام قدر أكبر من الأسمدة الطبيعية والمصنعة وهذا قد يفسر هذه الزيادة فى الغلة.

واصل إنتاج الطماطم للأغراض الصناعية انخفاضه حيث انخفض بنسبة 10% بعد انخفاض بنسبة 4% فى عام 2001 و20% فى عام 2000 نظراً لعدم اهتمام المنتج بالمحصول بسبب صعوبة التسويق لمصانع الحفظ (وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالأسعار). يدعى القائمون على صناعة التعليب فى الجزائر أن الضعف المزمن فى مبيعات الطماطم المركزة يعد كارثة مرجعها الاستيراد "غير المشروع" لكميات تبلغ 18000 طن من تونس خلال عام 2002 (بنوارت 2003).

حقق إنتاج البطاطس زيادة كبيرة فى عام 2002(+38% مقارنة بالعام السابق) ويرجع ذلك إلى زيادة الغلة.

ارتفع إنتاج محصول الأشجار بنسبة 7% مقارنة بعام 2001، مع زيادة بنسبة 13% من الأراضى المزروعة (تقريباً ستة آلاف هكتار) فى المناطق المزروعة بالموالح بين عامى 2001 و2002. كما كان هناك أيضاً زيادة كبيرة فى الإنتاج الذى ارتفع من 4.7 مليون قنطار فى 2001 إلى 5.2 مليون قنطار فى 2002 (+11%). أما بالنسبة لقطاع العنب فلقد زادت المساحة المزروعة بنسبة 5% حيث بلغ الإنتاج 2 مليون طن.

أما بالنسبة لقطاع الإنتاج الحيوانى، فلقد أعقب النمو المتواضع بنسبة 4% الذى شهده إنتاج اللحوم الحمراء فى عام 2001، زيادة بنسبة 12% فى عام 2002، إلا أن ذلك صاحبه تسجيل انخفاض بنسبة 10% فى إنتاج اللحوم البيضاء مما قد يعزى إلى انخفاض عدد مربيى الحيوانات فى أعقاب ارتفاع أسعار العلف. كان إنتاج اللحوم البيضاء واللحوم الحمراء ثابتاً تقريباً مقارنة بمتوسط الفترة من 1999 إلى 2000.

وبذلك فلم تتحقق زيادة فى الإنتاجية الحيوانية الخارجية. وفيما يتعلق بإنتاج اللبن، فعلى الرغم من انخفاض إنتاجه بنسبة 6% فى عام 2002 مقارنة بعام 2001، فقد حقق زيادة نسبتها 34% مقارنة بمتوسط الفترة من 1991 إلى 2000. وترجع هذه الزيادة إلى زيادة القطعان التى تربى من أجل ألبانها (+10%) وكذلك نظرا للارتفاع فى معدل إنتاج الرأس الذى تحقق بسبب التحسن فى التغذية.

وفى **ألبانيا** أولت الحكومة اهتمامها الأول خلال عام 2002 لتشجيع إنتاج الخضروات عن طريق الصوب (المزارع المحمية) وتطوير محاصيل الأشجار والعنب المخصص لصناعة النبيذ وإنتاج الزيتون. اتسعت مساحات زراعة أشجار الفاكهة الجديدة على الرغم من أن المساعدات الائتمانية لا تزال قاصرة تماماً عن تغطية احتياجات صغار المزارعين. تم توجيه قدر كبير من الاستثمارات نحو إنشاء الصوب الزراعية حيث أنشئ منها خلال عام 2002 ما مساحته 40 هكتاراً. انخفضت مساحة الأرض المزروعة قمحاً وذرة ... الخ فى عام 2002 بينما زادت المساحة المخصصة لزراعة المحاصيل العلفية والخضروات بنسبة 5%.

كان هناك ارتفاعاً كبيراً فى غلة عدد من المحاصيل الرئيسية مقارنة بعام 2001، فلقد زادت غلة القمح لتصل إلى 32.5 قنطاراً للهكتار وهذا يمثل زيادة نسبتها 16.6%، كما زادت أيضاً غلة الذرة لتصبح 39.2 قنطاراً للهكتار وهذا يمثل زيادة بنسبة 10%.

بلغت مساحة الأرض المزروعة بالبقوليات الغذائية 382000 هكتار تقريباً فى عام 2002، أى بزيادة فى مساحة الأرض المزروعة بنسبة 22%. ونظراً لتحسن الغلة (حيث ارتفعت من 5.1 إلى 6.2 قنطاراً للهكتار فى المتوسط) سجل الإنتاج ارتفاعاً أيضاً حيث جاوز 2.3 مليون قنطار مقابل 1.6 مليون قنطار بالنسبة للعام السابق (+46%).

ثبتت مساحة الأرض المزروعة ببنجر السكر عند 1200 هكتار، كما ثبت أيضاً الإنتاج عند رقم 39000 طن.

انخفض إنتاج زيت الزيتون بنسبة 20% مقارنة بالعام السابق، حيث بلغ إنتاجه 27300 طن.

غطت المساحة المزروعة عنباً 6800 هكتار بإنتاج بلغ 83100 طن.

كانت هناك دلائل على طفرة جديدة فى الإنتاج الحيوانى للأغراض التجارية وعمليات الحفظ فى عام 2002، حيث أنشئ 20 مركزاً جديداً للتلقيح الصناعى، كما تم تحسين أنظمة التغذية.

سجل ارتفاع فى إنتاج قطاع تربية الحيوان فيما يتصل بالزيادة فى الإنتاج لكل رأس: ارتفع الإنتاج لكل رأس من البقر بنسبة 16.5%، من 1732 كيلو جرام/لتر لبن فى عام 2001 إلى 2018 لتر لكل رأس فى عام 2002. وتغطى ألبانيا احتياجاتها الداخلية بالكامل من الألبان حيث يصل معدل استهلاكها إلى 196 لتراً لكل نسمة فى العام.

يتكون الإنتاج الزراعى فى **لبنان** من 70% إنتاج محصولى و30% إنتاج حيوانى. ولقد شهد عام 2002 انخفاضاً طفيفاً فى الإنتاج المحصولى بينما استقر الإنتاج الحيوانى. بلغ إنتاج الحبوب 172000 طن على مساحة مزروعة قدرها 52000 هكتار.

تتمتع لبنان بخط ساحلى طوله 230 كيلو متر حيث يعمل 6500 صياد تقريباً، يعتمدون على الصيد كمصدر رزق لهم بينما يوجد إضافة إلى هذا الرقم 10000 من الصيادين الذين يعتبرون "هواة". وغالبية هؤلاء الصيادين أعضاء فى اتحادات مختلفة (25 جمعية تعاونية وأربع نقابات) منتشرة فى محافظات القطر.

يتألف أسطول الصيد من 2800 سفينة غالبيتها بطول 10 أمتار. إلا أن السفن التى تستخدم للصيد فقط فعددها 1961. وعدد السفن التى يتجاوز طولها 10 أمتار هو 71 سفينة فقط.

يبلغ إجمالى حجم السمك البحرى 7395 طن.

زادت كمية الأسماك التى تم صيدها مؤخراً نتيجة لإدخال أساليب حديثة فى الصيد (الإضاءة، والشبكات الأطول، والمحركات الأقوى، واستخدام الهواتف المحمولة).

هناك 100 محطة لصناعة تربية الأسماك منتشرة فى المقام الأول فى منطقة سهل البقاع بطول نهر العاصى. والنوع الرئيسى من السمك هو السلمون المرقط حيث يبلغ إنتاجه 620 طناً بقيمة إجمالية قدرها 1.9 مليون دولار أمريكى.

وفى **تركيا** ارتفع إنتاج الحبوب والبقوليات الغذائية والخضر والفاكهة فى عام 2002 مقارنة بالعام السابق حيث ارتفع إنتاج البقوليات الجبة بنسبة 6.8%، و2.5% فى البقول و2.9% فى الخضروات، و5.7% فى الفواكه، بينما ارتفع إنتاج المحاصيل الحقلية الأخرى بنسبة 0.2%.
استمر تراجع قطاع الإنتاج الحيوانى فى تركيا حيث يعزى ذلك فى الأساس إلى الأزمة الاقتصادية. فمعظم الماشية فى تركيا تستخدم لغرضين، وتربى فى كافة أنحاء البلاد إلا أن الماشية فى الجانب الشرقى من تركيا فترعى بوجه عام على المراعى العامة وتربى خصوصاً من أجل إنتاج اللحم. أما الماشية فى الجانب الغربى من تركيا فيغلب على علفها الحبوب والعلف المخلوط وتربى فى الأساس لإنتاج اللبن.

هناك أسباب عديدة وراء التراجع من حيث الأعداد أو الإنتاج أو كليهما وعلى الرغم من أن معظم السلالات المحلية قد توافقت بشكل جيد مع الظروف المحلية ورغم أنها تعتبر من الحيوانات التى تستخدم لغرضين إلا أن القاعدة الجينية لهذه السلالات المحلية لا يمكنها أن تنافس من حيث ما تنتجه من لحم ولبن السلالات الغربية. تقدر بعض المصادر نسبة إنتاج اللحم فى البقر أو العجول بنسبة 65% أى بحوالى 150 كيلو

جرام، بينما يبلغ متوسط إنتاج اللبن حوالى 2000 مليون طن(*). ولقد أخذ هذا الإنتاج فى التحسن خلال السنوات الأخيرة حيث انتقلت أنشطة تربية الحيوان إلى الجانب الغربى من تركيا، إلا أن الإنتاج لا يزال قليلاً مقارنة بالدول المتقدمة. ولقد تراجع إنتاج لحوم البقر والعجول فى الآونة الأخيرة مقترناً بالتراجع فى أعداد الحيوانات المذبوحة، على الرغم من تحسن الإنتاج لكل رأس تحسناً طفيفاً. ترعى معظم القطعان بشكل عام على المراعى العامة حسب أسبقية الوصول إليها ولا يقدم للقطعان أى غذاء آخر، أو أقل القليل منه. ويرجع السبب فى محدودية تغذية الحيوان بالأعلاف التكميلية إلى أن سياسة الإنتاج الحكومية تفضل إنتاج المحاصيل الحقلية. وحيث أن الرعى غير منظم فإن المراعى العامة تعانى بشدة من الرعى الجائر، الأمر الذى يزيد المشكلة تفاقماً.

أظهر الإنتاج الزراعى فى **مصر** ارتفاعاً طفيفاً فى عام 2002.

فلقد ارتفع إنتاج القمح الذى بلغ 6.6 مليون طن على مساحة 1.03 مليون هكتار بنسبة 6% مقابل إنتاج عام 2001. انخفض إنتاج الذرة بنسبة 10% حيث بلغ إنتاجها 5.3 مليون طن. أما اتجاه إنتاج الفول السودانى والبرسيم وعباد الشمس فكان اتجاهاً نحو الانخفاض من حيث المساحة والغلة.

ارتفع إنتاج الطماطم والبطاطس نظراً للاتجاه نحو الزيادة فى كل من المساحة والغلة.

كانت النتائج المسجلة فى قطاع الفاكهة فى العام الماضى نتائج مخلوطة. فلقد سجلت حالات ارتفاع بالنسبة لإنتاج البرتقال والموز بينما كان هناك انخفاضاً طفيفاً فى إنتاج المانجو والعنب. كما سجلت أرقام مستقرة بالنسبة لمحصول السنة الزراعية 2001 لأنواع الفاكهة الأخرى.

ارتفع حجم ما صيد من أسماك فى عام 2002 حيث بلغ الإجمالى 772000 طن وظل إنتاج المزارع السمكية عند مستوى 18300 طن.

كان الاتجاه العام لأسعار المزرعة إيجابياً بينما أظهرت الأسعار التى يدفعها المزارعون نمطاً مستقراً.

أما قطاع الإنتاج المحصولى فلقد شهد زيادة كبيرة فى سعر المزرعة بالنسبة للقمح والقطن والأرز بينما حافظت أسعار الطماطم والذرة على استقرارها. انخفضت أسعار المنتجات الحيوانية فى المتوسط، كما كانت الحال بالنسبة للحم البقرى على سبيل المثال، بينما استمر فى المقابل الارتفاع فى أسعار الغنم.

(*) بحسب ما ورد بالنص باللغة الإنجليزية (المحرر)

2-5 صناعة الأغذية

تواصل النمو فى صناعة الأغذية الزراعية فى منطقة البحر الأبيض المتوسط خلال عام 2002 مع تحقق معدل تنمية أعلى من ذلك المسجل فى هذه الصناعة فى كل من إيطاليا وفرنسا وألبانيا وأسبانيا. أما التطور فى المغرب والبرتغال خلال عام 2002 فكان محدوداً جداً نظراً لتراجع أهمية صناعة الحفظ من حيث القيمة المضافة. يعرض الجدول رقم 2-5 عرضاً عاماً لصناعات الأغذية الزراعية فى بعض الدول.

ولقد أصبحت الجودة عنصراً أساسياً فى صناعات الأغذية الزراعية التى أصبح من المتعين عليها أن تطبق إجراءات مراقبة الجودة إضافة إلى إجراءات إعلام المستهلكين. ولقد أدخلت معظم الدول هذه الإجراءات الأساسية فى سياساتها.

الجدول 2-5 خصائص صناعات الأغذية الزراعية

البلد (السنة)	القيمة المضافة من هذه الصناعة	النسبة المئوية لفرق حجم الأعمال عن السنة الماضية	عدد الوظائف	عدد المنشآت	النسبة المئوية للقطاعات الفرعية الثلاثة الأولى من حيث حجم الأعمال
أسبانيا (2001)	17.0%	4.7%	438000	33747	اللحم، واللبن، والعلف الحيوانى = 40.5%
مصر (2000)	19.0%	-13.6%	59557	803	السكر، والزيوت، والدهون = 64%
إيطاليا (2002)	10.6%	1.6%	440000	36900	اللحم واللبن وصناعة الحلوى = 39%
فرنسا (2002)	11.0%	1.0%	603000	*3205	اللحم والمشروبات واللبن 64%
المغرب (2001)	33.2%	-1.9%	89781	1721	
البرتغال (2001)	12.7%	6.2%	102714	8485	النبيذ واللبن واللحم = 28.7%

* يعمل بها أكثر من 20 فردا

المصدر: إحصاءات قطرية

سجل معدل نمو بنسبة 1.3% فى إنتاج صناعات الأغذية الزراعية فى **فرنسا** خلال عام 2002 بينما حافظ المعدل بالنسبة للصناعات الأخرى على استقراره. وكان النمو بارزاً بالنسبة لصناعات السكر والمشروبات.

ولقد استفاد إنتاج السكر على وجه الخصوص من المحصول الهائل لبنجر السكر والمحتوى العالى للسكر فيه، وذلك على النقيض من الوضع خلال عام 2001. تغطى الصادرات الآن ما يزيد عن 60% من الإنتاج، حيث يوجه معظمها إلى الاتحاد الأوروبى، بيد أن هناك زيادة ملحوظة فى الصادرات إلى دول أخرى فى هذا العام.

وكان معظمها قد تم دون دعم (إنتاج يتجاوز الحصص المقررة من السكر)، حيث بيع بالأسعار الدولية الأمر الذى يظهر بوضوح قدرة هذا القطاع على التنافس.

وهناك قطاع آخر يتميز بالتوسع وهو قطاع المشروبات فلقد شهدت صادراته طفرة كبيرة (النبيذ والمشروبات الروحية ولكن يضاف إلى ذلك المياه المعدنية والمشروبات الأخرى). حافظت صناعة الألبان على استقرارها وواصل الاستهلاك المحلى للمنتجات الطازجة نموه. كما سجلت اتجاهات ثبات أو انخفاض فى القطاعات الأخرى إما نتيجة لتراجع الطلب المحلى (الخبز والمعجنات والفاكهة والخضروات) أو بسبب ركود الصادرات (منتجات اللحوم وعلى وجه الخصوص لحم الدواجن). وأخيراً فلقد سجل انخفاضاً فى إنتاج العلف لأول مرة خلال عشر سنوات وجاء ذلك نتيجة للتراجع فى زراعة الأراضى التى لم يسبق زراعتها. وهكذا سجل قطاع صناعة الأغذية الصناعية ككل نمواً معتدلاً وتراجعاً طفيفاً فى الأسعار، الأمر الذى لم يؤثر سلباً على نتائج المؤسسات العاملة فى هذا القطاع. بيد أن المناخ لم يكن على نفس القدر من الاسترخاء الذى كان عليه إبان السنوات الماضية. وتجدر ملاحظة أن عدد العاملين بالأجر أو مقابل راتب ثابت استمر رغم ذلك فى الصعود كما كانت الحال فى عامى 2000 و2001 وإن كان ذلك بمعدل أقل. أما بالنسبة للعاملين بشكل دائم فى وظائف صناعة الأغذية الزراعية فنجد أنهم يمثلون 16.5% من إجمالى حجم التوظيف الصناعى فى فرنسا.

عززت صناعة الأغذية **الإيطالية** مركزها فى عام 2002 كأكبر ثانى صناعة فى البلاد بعد قطاعى المعادن والهندسة الميكانيكية. بينما تأثر القطاع الثانوى ككل بالانخفاض العام فى الإنتاج بنسبة 0.8% ، سجلت الأغذية ارتفاعاً فى الإنتاج بنسبة 1.6%، الأمر الذى يؤكد خاصية الاتجاه المعاكس الذى تسير فيه.

بلغ حجم الأعمال فى صناعة الأغذية الزراعية حوالى 98 بليون يورو فى عام 2002 وهذا الرقم موزع على 36900 مؤسسة تبلغ نسبة المشاريع الصغيرة أو المتوسطة منها 82%. أهم القطاعات الفرعية هى قطاع الألبان والجبن، وقطاع صناعة الحلوى، والنبيذ واللحوم. هذه القطاعات منفردة تمثل 40% من إجمالى حجم الأعمال.

سجلت أعلى الاختلافات فى الإنتاج فى قطاع اللحوم (لحم البقر+2.5%، ولحم الخنزير +0.7%)، وقطاع الألبان والجبن (+1.5%)، وقطاع صناعة الحلوى (+3.4%). ليس الأمر كذلك فحسب بل حققت صناعة الأسماك زيادةً (+4%)، والزيوت والدهون النباتية (+8%)، وعصائر الفاكهة (+8%)، والمشروبات غير الكحولية (+5.5%)، والأغذية المجمدة (+3.5%). ولكن صناعة النبيذ فى المقابل سجلت انخفاضاً بنسبة 2% من الإنتاج. كانت ديناميكية أسعار الأغذية أكثر وضوحاً مقارنة بالزراعة والاقتصاد ككل. حيث كان هناك زيادة فى أسعار المنتج بنسبة 1.2% فى صناعة الأغذية، بينما انخفض مؤشر أسعار العام للمنتجات الصناعية بنسبة 0.2%.

ترجع الأرقام المتاحة بالنسبة لصناعات الأغذية الزراعية فى **البرتغال** إلى عام 2001، حيث أن بيانات عام 2002 لم تنشر بعد.

كان الغرض الأساسى من إنتاج صناعة الأغذية الزراعية تغطية السوق المحلية حيث تمثل الصادرات 12% فقط من إجمالى الإنتاج. وهكذا أصبحت السوق البرتغالية سوقاً عالية الجاذبية لصناعات الأغذية الزراعية الأجنبية. بيد أن هناك عوامل أخرى قد أسهمت أيضاً فى إحداث هذا النمو للسوق البرتغالية: انفتاح الأسواق على التجارة الدولية (العولمة)، وزيادة حركية السوق، وارتفاع الطلب على المنتجات ذات القيمة المضافة الأعلى، والتغير فى أنماط الحياة وعادات المستهلكين، واهتمام المستهلكين بسلامة المواد الغذائية، وزيادة الأعمال التجارية الديناميكية..الخ.

صناعة الأغذية الزراعية رغم ما تقدم ذكره، واحدة من قطاعات النشاط الرئيسية التى تكون الثروات وتوفر فرص عمل ضمن الصناعات التحويلية ككل. وعلى الرغم من انخفاض حجم العمالة بنسبة 3.2% خلال الفترة 1996 إلى 2000، إلا أن هذه الصناعة تغطى 9.4% من إجمالى العمالة فى الصناعات التحويلية. وبتعبير الأرقام، فلقد انخفض عدد الوظائف فى صناعات الأغذية الزراعية من 120527 فى عام 1996 إلى 106582 فى عام 2000.

ارتفع إجمالى حجم الأعمال بنسبة 3.59% تقريباً خلال الفترة من 1996 إلى 2000، حيث ارتفع من 10.57 بليون يورو (1996) إلى 10.95 بليون يورو (2000). بلغت الزيادة فى حجم الأعمال لقطاع الصناعات التحويلية بكامله 15% خلال نفس الفترة.

أما من حيث إجمالى القيمة المضافة، فلقد سجلت صناعات الأغذية الزراعية انخفاضاً بنسبة 11.3% خلال نفس الفترة، بينما سجلت الصناعة التحويلية ككل زيادة بنسبة 2.4%.

يغلب على متوسط حجم صناعات الأغذية الزراعية فى البرتغال أن يأتى تحت تصنيف الصناعات الصغيرة والمتوسطة وذلك طبقاً لمعايير عدد العاملين وحجم الأعمال، حيث يوظف 90% من مصانع الأغذية الزراعية أقل من 19 عاملاً، ويوظف 8% منها ما بين 20 إلى 99 عامل وأقل من 1.8% منه يوظف أكثر من 100 عامل.

الصناعة التحويلية للأغذية الزراعية مكون حيوى وهام من مكونات الاقتصاد **اليونانى**، وهى أكبر قطاع فرعى حيث يشكل إنتاجه حوالى27%من الإنتاج الصناعى القطرى. فى عام 2000كان هناك فى اليونان 992منشأة لتصنيع الأغذية والمشروبات، و11منشأة لصناعة التبغ، و368منشأة لصناعة المنسوجات، تمثل27.3%من إجمالى عدد المنشآت الصناعية و30% من إجمالى حجم العمالة الصناعية (إدارة الإحصاءات الوطنية اليونانية).

لقد كان عام 2002 عاماً سيئاً نسبياً لصناعة التصنيع فى اليونان على الرغم مما شهده من معدل نمو كبير بالقدر الكافى فى إجمالى الناتج المحلى. ولقد ثبت إجمالى صافى أرباح قطاع التصنيع بكامله بينما انخفض قطاع الصناعة التحويلية (باستثناء الكهرباء) بنسبة 12.5%. سجل أكثر من 30% من الشركات انخفاضاً فى المبيعات، بينما أظهر 16% منها عجزاً.

استطاعت شركات الأغذية رغم ما ذكر أعلاه من أن تحقق أداءً أفضل من غيرها. فمن بين عددها البالغ 426 شركة بحجم مبيعات يتجاوز 3 مليون يورو (شركات ما بين متوسطة إلى كبيرة) حققت 344 شركة (81%) أرباحاً مقابل 82 سجلت خسائر.

كان هناك من بين شركات المشروبات البالغ عددها 42 شركة، 39 شركة رابحة. فقد انخفض إجمالى الأرباح بنسبة 5% مقارنة بعام 2001، حيث بلغت الأرباح 115.1مليون يورو.

إن قطاع الأغذية والمشروبات بشكل عام قطاع منخفض رأس المال إلا أنه قطاع كثيف المدخلات، حيث تبلغ تكلفة المدخلات حوالى النصف من إجمالى التكاليف. على الرغم من العدد الكبير للشركات العاملة إلا أن للشركات الكبيرة حضور أيضاً وعادة ما تكون فى وضع مسيطر على السوق. ونادراً ما تتخصص الشركات الكبيرة فى إنتاج منتج واحد فقط كما هى الحال بالنسبة للشركات الصغيرة، حيث أنها تميل إلى التكامل والتنوع وتحاول الشركات أيضاً تحقيق التكامل الرأسى فى كلا الاتجاهين إلى الأسفل (بمعنى أن تنتج بنفسها كما هى الحال فى قطاعات اللحوم والأسماك والنبيذ، أو التعاقد مع مزارع كما هى الحال فى قطاعات الألبان والطماطم والسكر)، والاتجاه إلى أعلى (بمعنى بناء سلسلة توريد قوية بغية توزيع المنتج النهائى). أما التنوع فيتحقق بإنتاج منتجات مختلفة (على سبيل المثال: كل منتجات الألبان وكذلك العصائر....الخ). تسيطر الشركات الكبرى على صناعة الألبان على وجه الخصوص (أربع شركات)، وصناعة الطماطم (5–6 شركات)، وصناعة الحلوى (شركتان)، وصناعة منتجات الخبز (شركتان)، وصناعة المعجنات (6–7 شركات)، صناعة البيرة (شركتان)، وصناعة المشروبات (شركتان) (بالتس 2001).
يمثل القطاع الفرعى للألبان ربع حجم أعمال هذا القطاع ويليه المواد الغذائية الأخرى (19.5%)، ثم الفواكه والخضروات (15.6%)، وأخيراً المشروبات (13.6%).

صناعة الأغذية الزراعية **الأسبانية** هى الخامسة على مستوى أوروبا من حيث حجم الأعمال، فهى بمثابة القطاع الفرعى الرائد فى قطاع التصنيع الأسبانى حيث تمثل 17% من إجمالى الإنتاج. وطبقاً لما ذكره الاتحاد الأسبانى للأغذية والمشروبات الذى تتبعه الشركات العاملة فى هذا القطاع، فإن إجمالى قيمة الإنتاج قد بلغ 58.561 مليون يورو، وهذا يوازى نمواً بالمعنى الحقيقى نسبته 0.1%. كان هناك زيادة فى الإنتاج بنسبة 3%، وهكذا فقلد كان منحنى الإنتاج، عملياً، فى عام 2002 مسطحاً.

كان عدد شركات الأغذية الزراعية فى الأول من يناير 2002 فى أسبانيا 33747، أى بزيادة قدرها 1.6% مقارنة بعام 2001، هذا والشركات توظف أيدى عاملة بلغت 438.000 فى نهاية عام 2002، وهذا العدد يزيد بنسبة 0.87% عن العام السابق. ويغطى عدد العاملين فى هذه الشركات ما نسبته 13.8% فى الأيدى العاملة فى الصناعة الأسبانية. أما بالنسبة للتجارة فى المنتجات المصنعة فلقد زادت الواردات بنسبة 4%، والصادرات بنسبة 2.4%. انخفضت النسبة بين الاستيراد والتصدير، وهى نسبة تبرز معدل الاكتفاء الذاتى فى هذا

القطاع، وانخفضت إلى 86.56%، الأمر الذى أوقف الاتجاه نحو الزيادة الذى تحقق فى السنوات الماضية. استمر تأثير الدور البالغ الأهمية للاستثمار الأجنبى المباشر فى هذا القطاع منذ أن انضمت أسبانيا إلى المجموعة الأوروبية فى أواسط الثمانينيات من القرن الماضى. استمر خلال عام 2002، حيث بلغ 387.5 مليون يورو، بنسبة 27.6% من إجمالى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر فى الصناعة الأسبانية. ولقد كان مصدر غالبية تلك التدفقات النقدية من دول الاتحاد الأوروبى (أكثر من 98%).

هناك ملحوظتان أخريان بشأن بعض ملامح صناعات الأغذية الزراعية الأسبانية، أولاهما أن أقل من 1% من الشركات تستخدم أكثر من 200 موظف، وهذا النمط يشبه النمط المتبع فى بقية القطاعات الصناعية فى هذا البلد. وهناك 62 شركة فقط من شركات الأغذية الزراعية توظف أكثر من خمسمائة عامل. وهناك جانب آخر ينبغى إلقاء الضوء عليه لأهميته وهو أن تقسيم هذا القطاع إلى قطاعات إنتاجية فرعية يبين أنه قطاع يتسم بالتنوع الكبير. يمثل القطاعان الفرعيان للحوم ومنتجات الألبان ما يزيد عن 10% من إجمالى حجم الأعمال، بينما تمثل بقية القطاعات الفرعية الأخرى نسباً أقل من ذلك ضمن هذا القطاع ككل.

تطور إنتاج صناعة الأغذية الزراعية فى المغرب فى عام 2002 بمعدل أقل من المعدل العام لنمو إجمالى الناتج المحلى. ويتعين إضافة القول هنا أنه على الرغم من أن هذا المعدل يخفى اختلافات داخل قطاع الأغذية الزراعية إلا أن صناعات الأغذية الزراعية فى حد ذاتها قد سجلت زيادة نسبتها 2.7%، وكان هناك انخفاض طفيف فى إنتاج قطاعى المشروبات والتبغ (-0.1%).

فى عام 2001 كان هناك 1726 شركة مسجلة تعمل فى قطاع صناعات الأغذية الزراعية، أى ربع العدد الإجمالى للمصانع فى هذا البلد. ولقد ارتفع عدد هذه الشركات الذى كان يتزايد باطراد على مدى عدة سنوات فى عام 2001 لأول مرة منذ عام 1998 على الرغم من أن الزيادة كانت أقل من 2%. ورغم ذلك فلقد انخفض الإنتاج وانخفضت أيضاً القيمة المضافة فى هذا القطاع بنسبة 1.9%، 4.5% على التوالى. ونظراً لأن الصناعات التحويلية ككل قد سجلت نمواً (يتراوح بين 2.5% إلى 3%) فإن إسهام صناعات الأغذية الزراعية فى إجمالى القيمة المضافة للصناعات التحويلية انخفض من 35.6% فى عام 2000 إلى 33.2% فى عام 2001.

من الصعوبة تقدير عدد العاملين فى هذا القطاع فى ضوء الاختلافات غير المفسرة فى الإحصائيات الرسمية حول البيانات الخاصة بعام 2000 واعتبارا من 2001 فصاعداً. فبينما سجلت إحصائيات العام الماضى عدد الوظائف فى قطاع صناعات الأغذية الزراعية فى عام 2000 رقماً قدره 106283، سجلت هذا العام نفس المصادر الرسمية أن عدد الوظائف فى سنة 2000 هو 88883، وعدد الوظائف لعام 2001 هو 89781.

إن الانخفاض فى الاستثمارات (حسب ما ذكرته تلك المصادر من 5% إلى 9%) انخفاض يثير القلق، وعلى وجه الخصوص فى وقت من المفترض أن تكون فيه كل المنشآت الصناعية بصدد تطوير برامجها من أجل تحديث

مصانعها بغية زيادة فرصها لمواجهة التحديات التى يفرضها تحرير التجارة وانفتاح السوق على المنافسة الدولية. تظل حقيقة أن الأمر يبدو فى الوقت الحالى أن بعض الأفرع التصديرية لا زالت على الأقل قادرة على المواصلة، حيث كان هناك زيادة تبلغ 10% تقريباً فى صادرات صناعات الأغذية الزراعية وبذلك يرتفع معدل صادرات هذا القطاع إلى 16.4% مقارنة بالسنوات القليلة الماضية حيث كان يحقق أقل من 15%.

فى عام 2002 كان هناك 5138 شركة مسجلة فى قطاع صناعات الأغذية الزراعية فى **تونس**، ويبلغ إجمالى العاملين فى هذا القطاع 79464. ومن أهم القطاعات الفرعية من حيث عدد المؤسسات والعمالة قطاعى صناعة الزيوت والدهون وصناعة منتجات الألبان.

وفى **ألبانيا** حققت صناعة الأغذية نمواً ملحوظاً على مدى العامين السابقين حيث سجل نمو كبير فى قطاع المنتجات الثانوية القائمة على اللحوم (43%)، وقطاع الصيد وتعليب الأسماك (87%)، وقطاع حفظ الفواكه والخضروات (15%)، وإنتاج الزبد...الخ (41%).

أنشأ مصنع "فيرلات" الجديد وهو مصنع حديث للغاية، فى قطاع صناعة الألبان فى عام 2003 ومن المقرر إنشاء ثلاثة مصانع جديدة فى هذه السلسلة خلال العام المقبل فى سارندا، وشكودرا، ومات. تمول الحكومة الألبانية هذه المنشآت بالتعاون مع مستثمرين من القطاع الخاص. تركزت استثمارات زيت الزيتون خلال الفترة من 2001 إلى 2002 على إنشاء 14 معصرة زيت تستخدم فيها أكثر التكنولوجيات تقدماً، وهى موزعة بالتساوى على كل المناطق التى يزرع فيها الزيتون وستبدأ معصرة جديدة فى التشغيل فى مدينة "فير" خلال عام 2003. ولقد استثمر فى معاصر الزيت هذه ما إجماليه 2.5 مليون دولار أمريكى.

قطاع صناعة الأغذية الزراعية فى **لبنان** هو أهم قطاع فى الصناعة اللبنانية حيث يمثل 20% من المؤسسات الصناعية و26% من إجمالى الناتج المحلى. يتضمن القطاع الفرعى للأغذية فى لبنان المنتجات التقليدية مثل المنتجات الكحولية (النبيذ والعرق)، وصناعة الحلوى، والفاكهة والخضروات المعلبة، ومنتجات المخابز، وزيت الزيتون.

سجل فى السنوات الأخيرة منشآت صناعية جديدة فى قطاع صناعات البطاطس الجاهزة والوجبات السريعة، ومنتجات الألبان، والأغذية المجمدة، والخضروات، وكذلك مطاحن العلف ومراكز تربية الدواجن.

طبقاً لما أوردته الإدارة العامة للصناعة تم إنشاء 824 مصنعاً جديداً خلال عام 2002 (مقابل 599 فى عام 2001) يعمل بها 6721 عاملاً (مقابل 4425 فى عام 2001).

تمثل نسبة صناعات الأغذية والمشروبات 25% من إجمالى عدد المنشآت و30% من حجم العمالة فى صناعات التصنيع ككل.

يعتبر قطاع منتجات الأغذية والمشروبات أحد القطاعات الهامة فى الاقتصاد حيث تمثل هذه الصناعة 10% من إجمالى الصادرات (102 مليون دولار أمريكى). إلا أن هناك حاجة مستمرة للتركيز على المعايير والمواصفات الفنية. كما هو الحال فى قطاع الفاكهة والخضروات على سبيل المثال. يعتمد نجاح هذا القطاع إلى حد كبير على نجاح القطاع الزراعى لأنه المصدر الرئيسى للمواد الخام. هناك حاجة إلى قدر أكبر من الميكنة فى الإنتاج الزراعى مع تزايد احتياجات التمويل التى يتعين نظراً لذلك الوفاء بها. وفى الجانب الآخر يمكن اعتبار الحاجة إلى الوصول إلى مستويات الجودة، والمحافظة عليها، التى تفى بالمعايير الدولية، يمكن اعتبارها كحافز هام فى تجارة الأغذية الزراعية. فعلى سبيل المثال يسهم إنتاج النبيذ إسهاماً ضئيلاً فى الصادرات (5% من إجمالى قيمة الصادرات).

كل ما ذكر من الأهمية بمكان إذا ما أراد لبنان أن يستفيد من المزايا التى تتيحها فرص سوق الاتحاد الأوروبى التى فتحتها أمامه اتفاقية المشاركة مع الاتحاد الأوروبى.

تتمتع **تركيا** بما لها من قاعدة زراعية ثرية بصناعة متقدمة جدا فى مجال حفظ الأغذية. حيث تجمع صناعة الأغذية الزراعية بين المنتجين ذوى المراكز والأحجام المتنوعة. ويتراوح هؤلاء المنتجين ما بين وحدات فردية صغيرة وتعاونيات كبيرة ومتوسطة إلى شركات متعددة الجنسيات التى تقوم بنفسها بتنفيذ أنشطة البحث والتطوير. كما أن المؤسسات المتخصصة والمتميزة فى أعمال بعينها تلعب دورا هاما أيضا. وهى مؤسسات تتراوح حجماً ما بين صغيرة إلى كبيرة إلى حد ما، وتنتج منتجات وإن كانت محدودة، إلا أنها ذات جودة عالية، وغالباً ما تطبق أساليب وطرق إعداد تقليدية.

ولقد أظهر تحليل أجرته كبريات المؤسسات لإنتاج الأغذية الزراعية وجود اتجاه نحو زيادة الإنتاج خلال فترة الدراسة فى حالة مؤسسات الألبان والمكرونة وصلصة الطماطم خلال عام 2002 مقارنة بعام 2000. وكان هناك اتجاه نحو الانخفاض فى إنتاج اللحوم الحمراء ولحوم الدواجن والأرز والسكر وزيت الزيتون. وكان الانخفاض بالنسبة لزيت الزيتون مرتبطاً بحجم الإثمار، الذى يتسم بدورية حمل الثمار كل عامين.

إن توافر كل أنواع الفاكهة والخضر تقريبا، وكل الظروف البيئية المواتية التى نتج عنها كميات كبيرة وجودة عالية، كل ذلك مجتمعاً كون قاعدة قوية لتحسين صناعة تعليب الخضر والفواكه التركية. وتتركز معامل حفظ الخضر والفاكهة بشكل عام فى منطقتى إيجيان ومرمرة.

بدأت صناعة عصير الفواكه التركية الإنتاج فى أواخر الستينيات من القرن الماضى. ولقد أصبحت صناعة عصير ومركزات الفاكهة فى الآونة الأخيرة واحداً من قطاعات الصناعة الزراعية المتقدمة فى تركيا. وأنواع الفواكه التى يجرى تصنيعها وتحويلها إلى عصائر هى على وجه التحديد ما يلى: التفاح، المشمش، الخوخ، البرتقال، اليوسفى، الليمون الهندى(الجريب فروت)، الليمون، الكرز الحامض، الكرز الأحمر، الفراولة، والرمان، العنب.

بدأ تطور صناعة الألبان التركية مع إنشاء اتحاد صناعة الألبان، وهو مؤسسة تملكها الدولة، الذى يضم عددا من معامل تصنيع الألبان. كما بدأ القطاع الخاص فى ذات الوقت فى الاستثمار فى هذا القطاع، ومع خصخصة المؤسسات المملوكة للدولة أصبح قطاع الألبان الآن تحت سيطرة القطاع الخاص. وإضافة إلى ما ذكر فلقد كان هناك زيادة جديرة بالاعتبار فى حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى قطاع صناعة الألبان.

شهد إنتاج زيت الزيتون تطورا ملحوظا منذ ثمانينيات القرن الماضى، والمزيد والمزيد من معاصر زيت الزيتون إما بدأت إنتاجها من زيت الزيتون البكر أو زادت من طاقتها الإنتاجية. وبتوافر هذه المصانع الحديثة فى هذا المجال أصبحت تركيا الآن قادرة على أن تنتج على ما يزيد عن 300000 طن من زيت الزيتون سنوياً.

أما بالنسبة لقطاع الفواكه والخضروات المجمدة، فلقد لوحظ زيادة سريعة فى عائد التصدير على مدى السنوات العشر الماضية. وعلى الرغم من أن هذا القطاع جديد نسبيا فى تركيا فإن صناعة الفاكهة والخضروات المجمدة قد تغيرت تغيرات كبيرة مختلفة، وهى واحدة من القطاعات البارزة فى صناعة الأغذية الموجهة للتصدير (يصدر من 75% إلى 80% من الإنتاج). ويوجد اليوم حوالى 30 مؤسسة فى تركيا تطبق أساليب التجميد الحديثة. ويتركز معظم هذه المؤسسات فى منطقة مرمرة التى هى بالقرب من مناطق إنتاج المواد الخام.

يوجد الآن فى تركيا عدد من مصانع طحن الدقيق يتراوح عددها ما بين 700 إلى 750 مصنعاً بطاقة تتراوح ما بين 50 إلى 300 طن يومياً وإجمالى طاقة هذه المصانع حوالى 18 مليون طن سنوياً.

تمثل صناعات الأغذية الصناعية فى **مصر** حوالى 16% من إجمالى الإنتاج و19% من القيمة المضافة لقطاع التصنيع فى عام 2000 (وهو آخر عام متاحة أرقامه). يعمل لدى مؤسسات الأغذية الزراعية البالغ عددها 301 مؤسسة عمالة تبلغ 59557، أى ما نسبته 13.8% من إجمالى العمالة الصناعية فى مصر. القطاعات الفرعية الرئيسية حسب القيمة المضافة هى السكر والزيوت والدهون وإنتاج المطاحن، حيث تمثل 86% تقريبا من إجمالى القيمة المضافة لصناعة الأغذية الزراعية.

يتعين التشديد على أن أهمية القطاع الخاص باعتباره صورة مقابلة للقطاع العام فى مجال الصناعات الغذائية، والصناعة بوجه عام، كانت آخذة فى الزيادة نتيجة للخصخصة وتراجع دور الدولة فى الأنشطة الاقتصادية بوجه عام. فبينما تتراجع أعداد الوحدات الحكومية ومؤسسات قطاع الأعمال العام، ارتفع عدد وحدات القطاع الخاص من 696 إلى 773 خلال فترة الدراسة، أى بنسبة 11% فى عامين. وبينما انخفضت قيمة الإنتاج فى الوحدات الحكومية ومؤسسات قطاع الأعمال ارتفع إنتاج وحدات القطاع الخاص بنسبة 39.9% خلال نفس الفترة.

3-5 استهلاك الغذاء

لم يكن هناك تغيرات كبيرة فى استهلاك الغذاء فى دول البحر الأبيض المتوسط خلال عام 2002. فلقد تأكد انخفاض الاستهلاك المنزلى بصورة نسبية ويستثنى من ذلك حالة أسبانيا حيث ارتفع نصيب الإنفاق على الغذاء فى ميزانيات الأسر. ويتعين ملاحظة أن الإنفاق على تناول الغذاء غير المنزلى قد أخذ فى الارتفاع حيث يمثل حصة ملحوظة من الإنفاق على الغذاء، من 6% إلى 10% تقريباً.

حدث فى **إيطاليا** انخفاض بنسبة 4.6% فى الاستهلاك الأسرى من حيث الكميات المشتراة. فلقد ارتفع متوسط أسعار البيع بالتجزئة بنسبة 3.6%، وهذا عامل من شأنه تخفيض الأثر على الإنفاق (-1.4%). وكانت أهم حالات الانخفاض فى المشتريات من نصيب الفاكهة والخضر، والأسماك، والخبز ومشتقاته، والنبيذ، والزيوت والدهون واللبن، بينما جاءت حالات الارتفاع من حيث الكميات من نصيب المشروبات، والمشروبات الكحولية، والمعجنات، والأرز.

يمكن عزو الانخفاض فى الاستهلاك إلى عدد من العوامل. نمط حياة الأسر الإيطالية الذى تغير تغيراً ملحوظاً واقترانه بزيادة فى الاستهلاك غير المنزلى وتناول أطعمة أخف. كل هذا دون شك كان له أثر واضح على الاستهلاك المحلى. تسبب سوء الأحوال الجوية فى ارتفاع حاد فى أسعار الخضر والفاكهة كما أثر أيضاً على إنتاج الزيت والنبيذ. وفى النهاية فإن تسارع التضخم وإدخال التعامل بعملة اليورو قد أثر بشكل إضافى على الخفض فى الاستهلاك.

إن الإنفاق على الغذاء بوجه عام يمثل جزءً هاماً من متوسط إنفاق الأسرة فى اليونان. ينفق حوالى 16.5% من إجمالى الإنفاق الاستهلاكى على المنتجات الغذائية، و0.5% على المشروبات، والمشروبات المعبأة فى قوارير، و4.5% على المشروبات الكحولية والتبغ. طبقاً لما ذكره بالتاس (2001) فإن نصيب الإنفاق على الغذاء ضمن إنفاق الأسر اليونانية سوف يصل إلى وضع الاستقرار فى غضون السنوات القليلة القادمة ليظل أعلى قليلاً من 15%. ومع ذلك فهناك تغيرات محددة يمكن ملاحظتها فى الأنماط الاستهلاكية، مثل:

- النمو الملحوظ فى استهلاك الألبان.
- زيادة طفيفة فى استهلاك اللحوم.
- اتجاه ثابت نحو استهلاك الخبز والحبوب (بعد سنوات من التراجع البطئ).
- اتجاه ثابت نحو استهلاك الأسماك والسكر والبن.
- تراجع طفيف فى استهلاك الفاكهة والخضروات والزيت.

تمثل الفاكهة والخضروات أعلى حصة فى كل المنتجات الغذائية، إلا أن اللحوم ومنتجات الألبان والأسماك فتمثل أقل قليلاً من 50% من إجمالى الإنفاق على الغذاء. معدل استهلاك الفرد لكثير من المواد الغذائية

معدل مرتفع بعض الشئ فى اليونان. فاستهلاك الفرد من اللحوم يبلغ 88 كجم تقريباً (منها 25 كيلو لحم خنزير و23 كيلو لحم بقرى) واستهلاك الفرد من زيت الزيتون 18 لتر فى السنة، واستهلاكه من النبيذ 30 لتر.

سجل إجمالى الإنفاق على الغذاء فى **أسبانيا** ما يزيد عن 66 بليون يورو فى عام 2002، بزيادة قدرها 3% محسوبة على أسعار ثابتة (7.8% حسب الأسعار الحالية)، بينما كان الارتفاع من حيث الكميات المستهلكة أقل من ذلك حيث بلغ 1.9% فقط. إجمالى الإنفاق على الغذاء هو حاصل جمع إنفاق الأسرة على الطعام ونشاط الإعاشة والفنادق ونظام الإعاشة المؤسسية. وعند تحليل هذه الأرقام تظهر على النحو التالى: الإعاشة داخل الأسرة 72% تقريبا، والمطاعم والفنادق 24%، والإعاشة المؤسسية 1.5% فقط. ارتفع الإنفاق المنزلى على الغذاء عن الإنفاق غير المنزلى.

ظل استهلاك الغذاء فى **المغرب** أكثر بنود الإنفاق أهمية عما سواه حيث يمثل 43.1% من الميزانية. فعلى المستوى القطرى تخصص ميزانية الأسرة للغذاء على وجه التحديد للبنود التالية المرتبة ترتيباً تنازلياً حسب الأهمية: اللحوم الحمراء والبيضاء (24.5%)، ومحاصيل الحبوب ومنتجاتها (19.4%)، والخضروات الطازجة (9.4%) والدهون (7.2%)، واللبن ومنتجات الألبان والبيض (6.7%). وتمثل الفواكه، والبقول المجففة والمعلبة، والأسماك، والسكر، والشاى أو القهوة أو النباتات العطرية، تمثل على التوالى 4.7%، و3.2%، و2.6%، و3.4%، و4%. أما الغذاء غير المنزلى فهو عنصر جديد بعض الشئ إلا أنه يبدو أنه يمثل شريحة هامة من الميزانية تصل إلى 5.5%.

المغرب دولة من الدول الرائدة فى استهلاك الحبوب فى منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط حيث يبلغ معدل استهلاك الحبوب للفرد حوالى 240 كجم فى السنة. إلا أنه يبدو فى واقع الأمر أن الحبوب حالة استثنائية حيث أن المغرب هى أقل مستهلك لكل المنتجات الأخرى تقريباً. ينطبق هذا على وجه الخصوص على الخضروات (حيث يبلغ استهلاك الفرد منها 106 كجم مقارنة بالاستهلاك الذى يتراوح ما بين 100 إلى 200 كجم فى منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط ككل). أما الفاكهة (63 كجم مقارنة بالمدى من 60 إلى 95 كجم فى منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط)، أو اللحوم (19 كجم مقارنة بالمدى 15 إلى 70 كجم)، أو اللبن (33 كجم مقارنة بالمدى 15 إلى 150 كجم)، أو الزيوت والدهون (13 مقارنة بالمدى من 10 إلى 25 كجم). تؤكد هذه الأرقام إلى حد ما وجود حالات العجز التى سبق أن أبرزتها أعمال المسح الخاصة بالاستهلاك فى المغرب، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق باللحوم (الحمراء والبيضاء منها على حد سواء)، ومنتجات الألبان، والمنتجات البحرية، والفاكهة، حيث لا تزال معدلات الاستهلاك فيها منخفضة جداً.

إطار 5-1 مسح لاستهلاك الأسرة فى الجزائر

لقد نشرت مؤخراً النتائج الأولية، رغم قصورها البالغ، للمسح الخاص باستهلاك الأسرة فى الجزائر الذى أجراه مكتب الإحصاءات الوطنى فى عام 2000. تبين هذه النتائج أن متوسط نصيب إنفاق الأسرة على الغذاء قد انخفض من 52.5% فى عام 1988 إلى 44.6% فى عام 2000 بينما زادت أنصبة كل بنود الميزانية الأخرى (باستثناء التعليم والأنشطة الترويحية) وكانت تلك هى الحالة على وجه الخصوص بالنسبة للإسكان و"المنتجات المتنوعة" و"بنود النقل والاتصالات".

كما أظهرت النتائج أيضاً تراجع التفاوت فى الاستهلاك: فلقد انخفض نصيب الاستهلاك بالنسبة للشريحة العشرية الأخيرة بنسبة 4%، أما كل الشرائح العشرية الأخرى فلقد ارتفعت وعلى وجه الخصوص الأخيرتان منها اللتان حققتا زيادة بنسبة 1.3% تقريباً.

لا يزال هناك نقص فى بيانات استهلاك الغذاء فى لبنان، وهو بلد مستورد للمنتجات الغذائية. والفجوة بين الإنتاج المحلى للغذاء ومتطلبات الاستهلاك تغطيها فى الأساس الواردات.

ويظهر النقص فى الغذاء أساساً فى الحبوب، على الرغم من أن نصيب إنتاج الألبان واللحوم مقارنة بإجمالى الاحتياجات لا يزال منخفضاً. فاللحوم الحمراء تغطى فقط 15% من الاستهلاك المحلى بينما يغطى اللبن ومنتجات الألبان 62% من إجمالى الاستهلاك المحلى مقابل 56% فى عام 2000.

أما إنتاج الفواكه والخضروات والدواجن فلقد فاق استهلاك السوق المحلية وهكذا أصبح قادراً على أن يسهم إسهاماً كبيراً فى زيادة الصادرات.

وفى **تركيا** كان هناك فائض فى إنتاج كل الأغذية خلال الفترة من 2000 إلى 2002.

جدول 5-3 إنتاج واستهلاك بعض المواد الغذائية فى تركيا (بآلاف الأطنان):

	الإنتاج			الاستهلاك		
	2000	2001	2002	2000	2001	2002
القمح	18.900	17.100	18.450	17.891	17.933	18.136
البقوليات	1.311	1.518	1.556	1.241	1.320	1.306
الموالح	2.222	2.272	2.304	1.732	1.812	1.840
الخضروات	16.552	15.916	16.385	16.478	15.818	16.280
اللحوم	1.589	1.510	1.472	1.588	1.499	1.459
اللبن	9.350	9.500	9.600	9.350	9.500	9.600
البيض	635	600	570	631	582	550

المصدر: هيئة التخطيط القومى ـ التطورات فى القطاعين الاقتصادى والاجتماعى ـ أنقرة 2002.

كان هناك تغير سلبى فى نمط استهلاك الغذاء فى مصر، وهذا ما يعكسه متوسط نصيب الفرد من المواد الغذائية. فلقد ارتفع نصيب الفرد من منتجات النشويات والسكر (الحبوب والسكر والبطاطس) على مدى العامين الأخيرين. وفى نفس الوقت تراجع بوضوح متوسط نصيب الفرد من اللحوم والأسماك واللبن والخضروات، وهى المصدر الرئيسى للبروتين والطاقة. كان الاستهلاك للفرد فى عام 2001 على النحو التالى: الحبوب 273.2 كجم، والبطاطس 21.6 كجم، والسكر 25.9 كجم، واللحوم الحمراء 13.8 كجم، واللبن 58.2 كجم.

إضافة إلى ما تقدم يتعين علينا أن نأخذ فى اعتبارنا النتائج التى توصلت إليها الدراسات المختلفة حيث أنها تظهر الاختلافات فيما بين الأقاليم والمناطق الريفية والحضرية فيما يتعلق بنمط استهلاك الغذاء. وفى هذا السياق نجد أن سكان الوجه البحرى من مصر يستهلكون قدراً أكبر من الغذاء مقارنة بسكان الصعيد (الجزء الجنوبى من مصر). كما أن متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك فى الحضر أكبر من نظيره فى سكان الريف، كما أن نصيب استهلاك الفرد من الذكور أعلى من نصيبه بالنسبة للإناث.

4-5 التجارة الخارجية

ثلاث دول فقط ـ فرنسا، وأسبانيا، وتركيا – هى التى حققت ميزاناً تجارياً إيجابياً فى مجال التجارة الخارجية، الأمر الذى يؤكد نمو القدرة التنافسية خلال عام 2002. وهناك دول مثل إيطاليا واليونان والمغرب والجزائر ولبنان، وهى من ضمن دول عديدة كانت تواجه عجزاً تجارياً فى منتجات الأغذية الزراعية، قد حسنت ميزانها التجارى بينما سجلت البرتغال وألبانيا ارتفاعاً فى عجز ميزانها التجارى.

ففى **فرنسا**، وبعد التدهور الملحوظ فى عام 2001، تحسن الوضع بشكل كبير فى عام 2002 بتحقيق فائض فى الميزان التجارى للأغذية الزراعية قدره 8.4 بليون يورو، أى بزيادة قدرها 14%. فلقد ارتفعت الصادرات بنسبة 4.1% بينما لم ترتفع الواردات، على الرغم من اتجاهها إلى الارتفاع، إلا بنسبة 1.7% فقط.

يتعين الإشارة إلى وجود ارتفاع حاد فى صادرات السلع السائبة – بحالتها الخام – خلال هذا العام (+6.8%).

ظل الأداء مصنفاً حسب فئة المنتجات دون تغيير بوجه عام، مع تحقيق نتائج هامة فى صناعة المشروبات (بزيادة قدرها 5.6%). وفى المقابل فإن انخفاض الطلب العالمى على النبيذ وزيادة المنافسة فى قطاعه يثير القلق والمخاوف بالنسبة للمستقبل.

كما يتعين أيضاً الإشارة إلى استرداد قطاع اللحوم لسابق وضعه، وعلى وجه الخصوص لحوم الأبقار (فلهذا ارتفعت المبيعات خلال هذا العام بنسبة 37% بعد تراجع واضح خلال عام 2001). كما كان هناك تراجع فى صادرات لحم الخنزير، إلا أن هذا التراجع أقل كثيراً من الانخفاض فى الواردات. أما موقف قطاع الدواجن، فى المقابل، فيثير القلق على نحو خاص. فلقد تراجع الميزان التجارى لهذا القطاع التصديرى الرئيسى

بنسبة 15% من 939 مليون يورو إلى 768 مليون يورو. شهد قطاع الألبان زيادة طفيفة بينما انخفض الميزان التجارى للحبوب، رغم أنه لا يزال يظهر فائضاً ملحوظاً (+3.3 بليون يورو). انخفض بنسبة 3.3% ويعزى هذا الانخفاض فى المقام الأول إلى المنافسة من جانب القمح الأوكرانى والروسى الذى يباع فى الأسواق الإيطالية والأسبانية بسعر يقل كثيراً عن السعر الدولى الذى يتخذ بمثابة مرجع للحماية على حدود الاتحاد الأوروبى.

أما فيما يتعلق بالمناطق الجغرافية فيتعين ملاحظة أن عام 2002 كان عام نمو فى الصادرات إلى دول خارج المنطقة. لا تزال المملكة المتحدة وألمانيا تحققان أكبر فائض تجارى، بينما حققت الولايات المتحدة الأمريكية أعلى معدل نمو. وإن كان هذا التقدم ضعيف ـ بطبيعة الحال ـ بالنظر إلى حالات التوتر المحتمل ضمن منظمة التجارة العالمية، والاختلافات السياسية بنهاية عام 2002.

السوق الدولية بالنسبة **لإيطاليا** منفذ هام لمنتجات قطاع الأغذية وقاعدة للتوسع الكمى فى الإنتاج. فى عام 2002، قدرت قيمة صادرات المنتجات الزراعية والغذائية بمبلغ 18.118 مليون يورو، أى بزيادة نسبتها 3.4% مقارنة بالعام السابق. ويبدو موقف الواردات أكثر ثباتاً من الناحية الأخرى نظراً لنسبة التغيير التى سجلت 0.5% إلا أن هذا يعنى أن العجز فى الميزان التجارى للأغذية الزراعية يمكن خفضه، حيث سجل عجز مقداره –3.9419 بليون مع نسبة تباين قدرها – 10.8% مقارنة بعام 2001. لقد كانت السلع الزراعية هى التى أحدثت هذا الأثر على الميزان التجارى الذى لا يزال سلبياً على الرغم من تحسنه عما كان. أظهر الميزان التجارى لهذه المنتجات عجزاً بمبلغ 4.4343 بليون يورو بتباين نسبته +1.6% مقارنة بالعام السابق. ولقد حققت المواد الغذائية مركز التعادل بميزان إيجابى قدره 492.4 مليون يورو.

ليس هناك من شك فى أن الوضع المواتى للتجارة الخارجية فى المواد الغذائية يعزى إلى النجاح المتواصل لسوقين استراتيجيتين، وهما سوق الولايات المتحدة الأمريكية وسوق ألمانيا.

قطاع الفواكه الطازجة، مع قطاع الموالح، هو أهم قطاع فرعى فى مجال التصدير. والمواد الغذائية المصنعة المصدرة هى الأرز ومنتجات المطاحن والحلوى ومنتجات المخابز والخضروات المحفوظة والمشروبات والنبيذ.

تتضمن العناصر ذات القيمة السلبية فى الميزان التجارى من حيث القيمة والحجم الاتجار فى الحيوانات الحية، وعلى وجه الخصوص الأبقار. وهناك ميزان سلبى آخر يجرى تسجيله فى المنتجات البحرية الطازجة، والحبوب، والتبغ.

سجلت التجارة الخارجية **البرتغالية** عجزاً تجارياً فى السلع الزراعية، وهذا الأمر مشكلة كبيرة ليس لهذا القطاع ولكن بالنسبة للاقتصاد ككل.

شكلت المنتجات الغذائية الزراعية ما نسبته 18% من العجز التجارى البرتغالى (17% فى عام 1998 ـ 1999)

وذلك خلال الفترة من 2000 إلى 2002. ويكشف التحليل الأكثر تفصيلاً اتجاهاً نحو الانخفاض بالنسبة لمعظم المنتجات. وتلعب المنتجات السمكية دوراً هاماً فى التجارة الدولية بقيمتها التى تبلغ حوالى بليون يورو.

بلغت قيمة الواردات الزراعية فى **اليونان** حوالى 11% من إجمالى السلع المستوردة فى عام 2001 بينما مثلت الصادرات الزراعية 23.6% من إجمالى الصادرات.

انخفضت الصادرات الزراعية بنسبة 6.3% فى عام 2001 بينما انخفضت الواردات بنسبة 1.8%، وبذلك يرتفع العجز التجارى بمبلغ 105 مليون دولار أمريكى أو 17%. أما الأداء التجارى الخارجى فى قطاع الأغذية فكان أحسن حالاً بعض الشيء على الرغم من بقاء الواردات والصادرات مستقرة نسبياً (بانخفاض نسبته 0.7% وزيادة نسبتها 0.4% على التوالى)، انخفض العجز التجارى فى الأغذية انخفاضاً طفيفاً. وعلى الرغم من أن أرقام عام 2002 ليست متاحة إلا أنه يمكن الاطمئنان إلى القول بأنه بالنظر إلى ارتفاع قيمة عملة اليورو فى السوق العالمية فإن الصادرات الزراعية اليونانية لا بد وأن تكون قد تأثرت بذلك. توجه نسبة كبيرة من صادرات اليونان الزراعية إلى دول شرق أوربا (وهى دول غير أعضاء فى الاتحاد الأوروبى مثل دول الاتحاد السوفيتى السابق، ودول البلقان). ولقد كانت الزيادة اللاحقة فى أسعار المنتجات اليونانية فى تلك الأسواق ذات المنخفض المحدود بشكل عام، كانت ضربة كبيرة للتنافسية وحصص السوق الملائمة.

الفاكهة والخضر هى سلع التصدير اليونانية الرئيسية حيث تجاوزت قيمة صادرات الفاكهة والخضروات بليون دولار أمريكى وهذا يمثل 43% من إجمالى الصادرات الزراعية و63% من كل الصادرات الغذائية. القطن سلعة رئيسية أخرى بفائض تجارى يبلغ حوالى 230 مليون دولار أمريكى، نظراً لأن الواردات منه محدودة للغاية. التبغ محصول هام أيضاً بالنسبة للاقتصاد الزراعى اليونانى بميزان تجارى إيجابى على الرغم من أن الكميات التى صدرت عام 2001 قد انخفضت انخفاضاً حاداً لتسجل 97000 طن وأخيراً أظهرت تجارة زيت الزيتون فائضاً كبيراً (حوالى 215 مليون دولار أمريكى) إلا أن زيت الزيتون سلعة تستهدف تغطية السوق المحلية قبل سوق التصدير، وكان حجم الواردات نظراً لذلك ضئيلاً للغاية.

سجل عجز تجارى لكل المنتجات الزراعية الأخرى (ويستثنى من ذلك الأرز)، وكذلك بالنسبة للمنتجات الحيوانية فى المقام الأول: تجاوزت الواردات من اللحوم 600000 طن فى عام 2001 مما نتج عنه عجز تجارى يبلغ حوالى 600 مليون دولار أمريكى، بينما أظهر الميزان التجارى لمنتجات الألبان عجزاً إضافياً قدره 330 مليون دولار أمريكى. ويمثل العجز فى تجارة اللحوم أكثر من 80% من إجمالى العجز التجارى. وهذا يعنى أن ميزان التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية اليونانية إيجابى إذا ما استبعدت منه المنتجات الحيوانية.

أظهرت تجارة الأغذية الزراعية فى **أسبانيا** قدراً أعلى لقيمة الصادرات عن الواردات، وفى حقيقة الأمر فإن نسبة الصادرات إلى الواردات فى الميزان التجارى للأغذية الزراعية كانت أعلى من 100%. وفى المقابل نجد أن

الاقتصاد الأسبانى عندما ينظر إليه ككل قد عانى من ارتفاع قيمة الواردات عن الصادرات بنسبة الواردات إلى الصادرات التى تبلغ حوالى 75%. وهناك جانب آخر متصل بهذه النقطة وهو أن صادرات الأغذية الزراعية تبلغ نسبتها حوالى 17% من إجمالى الصادرات بينما تمثل الواردات الغذائية حوالى 13% من إجمالى الواردات.

يتبين بإمعان النظر فى التجارة الزراعية، أن الصادرات والواردات كليهما قد نميا بمعدل أقل فى عام 2002 مقارنة بالعام السابق عليه. ويرجع ذلك إلى حالة الكساد التى ألمت بالاقتصاد. وهكذا ارتفعت الصادرات بنسبة 3.5% بينما سجلت الواردات ارتفاعاً نسبته 2.1%. فلقد بلغت قيمة صادرات الأغذية الزراعية 25.4844 بليون يورو بينما كانت الواردات 24.5486 بليون يورو. ولقد أظهر التحليل المفصل عدداً من الحقائق التى يتعين أخذها فى الاعتبار، وهى على النحو التالى:

(أ) يبين تحليل الصادرات أنها كانت متركزة فى الأساس فى القطاعات الفرعية للأغذية بينما كانت المواد الخام ـ الأخشاب والجلود وألياف النسيج ـ تمثل قدراً أقل. وفى المقابل كانت نسبة المواد الخام فى الواردات أكثر ارتفاعاً فى عام 2002 حيث كانت نسبتها 18.7% مقابل صادرات نسبتها 13.5%.

(ب) فيما يتعلق بأهمية المنتجات الحيوانية والمحصولية والحرجية، كان هناك أيضاً اختلافات بارزة جداً بين الصادرات والواردات. ففى حقيقة الأمر شكلت المنتجات المحصولية ومحصولاتها حوالى 60% من الصادرات، ولكن 43% فقط من الواردات. وفى المقابل شكلت المنتجات الحيوانية، بما فى ذلك المنتجات السمكية، ومستحضراتها حصة أقل من الصادرات مقارنة بالواردات، 23% و34% على التوالى. وأخيراً كانت حصة الواردات من المنتجات الحرجية ضعف الصادرات تقريباً، أى 11% مقابل 6%.

(ج) هناك درجة عالية من التخصص فى الصادرات والواردات: فتمثل الفواكه والخضروات الطازجة ثلث الصادرات الأسبانية ثم تأتى بعد ذلك المشروبات، بينما تمثل الواردات من الأسماك والقشريات وحدها حوالى 17% من إجمالى الواردات. أما الواردات من الحبوب، وهى تستخدم فى الأساس كمواد خام لصناعة الأعلاف، فهى عالية بنسبة كبيرة.

يتعين الإشارة إلى أن دول الاتحاد الأوروبى هى الدول الرئيسية التى تتوجه إليها الصادرات الأسبانية. وحيث أن هناك اتفاقيات تجارية جديدة ينتظر التوقيع عليها ـ تتضمن اتفاقية حول الإجراءات الرامية إلى تدعيم المشاركة الأوروبية المتوسطية المقترنة بالتراجع التدريجى عن الاستثناءات الزراعية ـ فإن المزارعين وشركات التصدير الأسبانية تخشى أن تختفى تدريجياً الأفضليات التى من أجلها انضمت أسبانيا إلى الاتحاد الأوروبى.

لا يزال عجز الميزان التجارى **المغربى** فى منتجات الأغذية الزراعية بما فى ذلك منتجات الأغذية البحرية، لا يزال على نفس القدر من الضخامة كما كان فى الماضى، حيث بلغ 386 مليون يورو فى عام 2002.

كانت نسبة الواردات إلى الصادرات 86%، 87%، وهى النسبة المسجلة للمنتجات الزراعية (متضمنة

المنتجات البحرية) و82% بالنسبة للمواد الغذائية. تمثل صادرات الأغذية الزراعية 23% من إجمالى الصادرات بينما استمر استقرار واردات الأغذية الزراعية عند نسبة 17%.

ارتفعت قيمة الصادرات باستبعاد المنتجات البحرية بنسبة 18% تقريباً، بينما ارتفعت الواردات بنسبة 7% تقريباً. ولقد تحسن أداء منتجات التصدير التقليدية مثل الموالح والطماطم الطازجة تحسناً كبيراً فى عام 2002 مما أدى إلى زيادة فى الإيرادات بلغت 30% و20% مقارنة بالعام السابق. ولقد جاءت هذه النتائج الطيبة نتيجة لتحسن الأسعار فى الأسواق الأجنبية إضافة إلى تصدير كميات أكبر (+10% فى كل من الموالح والطماطم). كان هناك، فى المقابل، انخفاض بنسبة 13% فى صادرات الخضر المعلبة. وفيما يتعلق بالواردات كانت البذور الزيتية وزيوت الخضروات الخام هما السلعتان اللتان قدمتا أكبر إسهام فى ارتفاع تكلفة الواردات. فبزيادة نسبتها 47% كانت هاتان السلعتان السبب وراء زيادة إجمالى الواردات الزراعية فى عام 2002 بما يزيد عن النصف. ومع ذلك فلقد كان هناك زيادة ملموسة فى واردات السكر ومنتجات الألبان (تتراوح ما بين 10%، و11%).

يؤكد هذا الوضع، علاوة على ما تقدم ذكره، على اعتماد هذا البلد اعتماداً كبيراً على المحاصيل الرئيسية، وهو قطاع لا يكفى إنتاجه المحلى الطلب عليه. ومن أهم المحاصيل الرئيسية الحبوب، وعلى وجه الخصوص القمح العادى ويليه فى الأهمية القمح الصلد، والذرة، وزيوت البذور وزيوت الخضروات، والسكر ومنتجات الألبان، التى تمثل مجتمعة 62% من الواردات. أما الصادرات فيبدو أن المنتجات الغالبة على التصدير هى منتجات الأغذية البحرية التى تمثل منفردة 54% من الصادرات.

انخفض نصيب واردات الأغذية والواردات الزراعية فى إجمالى واردات **الجزائر** من 30.4% عام 2001 إلى 28.2% عام 2002، إلا أن هذه الواردات ارتفعت بنسبة 20.4% بصورة مطلقة معبراً عنها بالدولار الأمريكى. وفيما يتعلق بقيمة الواردات فإن السلع الأساسية للاستهلاك الآدمى هى الحبوب (28.2%)، واللبن ومنتجات الألبان (14.1%)، والأعلاف (12.1%)، والمواد الغذائية الأخرى (9.2%)، والزيوت والدهون (8%) والسكر (7.8%).

وكانت الواردات التى سجلت أعلى زيادة من حيث القيمة هى المواد الغذائية الأخرى (+68%)، والحبوب الخاصة بالاستهلاك الآدمى (+32.6%)، والحبوب الخاصة بصناعة الأعلاف (+19.5%)، والزيوت والدهون (+17.6%).

سجل انخفاض فى قيمة بعض الواردات: منتجات مطاحن الحبوب (-42.3%)، والخضروات الطازجة والبقوليات المجففة (- 15.9%)، والسكر وصناعة الحلوى من السكر (-10%)، واللبن (-8%). ترجع الزيادة فى القيمة الإجمالية للواردات بشكل أساسى إلى الزيادة فى الكميات المستوردة حيث كان اتجاه الأسعار العالمية مناسب تماماً للجزائر.

تأتى معظم واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبى (46%)، ومن منطقة النافتا (اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية) (23%)، ودول مجموعة كارين (13%). ويستورد نفس الحجم تقريباً من الحبوب السائبة من دول الاتحاد الأوروبى ودول النافتا (40% و 42% على التوالى). ويعد الاتحاد الأوروبى المصدر الرئيسى الأول لواردات الحبوب المصنعة (96%)، والسكر (86%)، والحيوانات الحية (85%)، واللبن المجفف (59%). أما فيما يتعلق بالصادرات الزراعية فإن الدول الرئيسية التى تصدر إليها هى فرنسا (21.9%)، وأسبانيا (14.6%)، وإيطاليا (14.3%)، والأردن (11.9%).

بلغت قيمة الصادرات الزراعية والغذائية 73.5 مليون دولار أمريكى بزيادة نسبتها 8.5% مقارنة بعام 2001، وهى تغطى فقط 2.3% من الواردات الزراعية والغذائية (فى مقابل 2.6% عام 2001). تتمثل الصادرات الزراعية وصادرات الأغذية الزراعية الرئيسية للجزائر فى الجلود، والجلود غير المدبوغة (تمثل 31% من قيمة الصادرات)، والفاكهة الطازجة والمجففة (وعلى وجه الخصوص التمور) (22.5%)، والزيوت والدهون (12%).

سجلت **ألبانيا** عجزاً هيكلياً فى الميزان التجارى للأغذية الزراعية بمعدل الواردات إلى الصادرات بنسبة 9.4%. وازدادت الهوة التجارية فى عام 2001 اتساعاً فى عام 2002 نظراً لانخفاض فى الصادرات بنسبة 37% وزيادة فى الواردات بنسبة 17% مقارنة بالعام السابق. تمثل المواد الغذائية حصة كبيرة من الواردات حيث تبلغ 62% من إجمالى واردات الأغذية الزراعية. وفى مجال التصدير تمثل المنتجات الزراعية 60% من الإجمالى. تأتى معظم واردات ألبانيا من دول الاتحاد الأوروبى حيث يمثل ذلك 65% من إجمالى وارداتها من الأغذية الزراعية، ومن أهم هذه الدول اليونان، وإيطاليا، وألمانيا. ولا يزال الاتحاد الأوروبى العميل الرئيسى للصادرات الألبانية حيث يصدر إلى دوله 70% من إجمالى صادرات الأغذية الزراعية.

حقق النمو فى كل من القطاعين الزراعى والصناعى فى لبنان تحسناً واضحاً فى التجارة فى عام 2002 مقارنة بعام 2001. إلا أن هذين القطاعين لا يزالا يعملان دون القدرة الكاملة لهما. وفى حقيقة الأمر فلقد ارتفعت الصادرات بنسبة 10.8% و18% فى هذين القطاعين على التوالى.

طبقاً لما أوردته إحصاءات المجلس الأعلى للجمارك فلقد بلغت صادرات الأغذية الزراعية 175 مليون دولار أمريكى. كانت حصة المنتجات الغذائية والزراعية من إجمالى الصادرات 16.7% فى عام 2002 مقابل 18.9% فى عام 2001.

وكان أكبر عنصر تصديرى فى هذه الفئة مجموعة الأغذية المحفوظة، والمشروبات، والتبغ (58.4%) ويلى ذلك المنتجات المحصولية (32.6%)، ثم الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية (4.7%)، وأخيراً الزيوت والدهون (4.2%).

يبين التوزيع الجغرافى لصادرات الأغذية الزراعية أن الشركاء الرئيسيين للتجارة اللبنانية هم المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والكويت. وفى واقع الأمر فإن معظم منتجات الخضروات

والفاكهة تصدر إلى المملكة العربية السعودية (16%)، والولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة.

وفى مقابل ذلك، بلغت واردات الأغذية الزراعية 1.237 بليون دولار أمريكى فى عام 2002 مقارنة 1.268 بليون دولار أمريكى فى العام السابق. ودول المنشأ الرئيسية هى البرازيل، ومصر، وإيران، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية.

تستورد الحبوب من الولايات المتحدة الأمريكية (41%) من إجمالى الواردات من الحبوب، و استراليا (11%)، وألمانيا (8%).

تستورد غالبية الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية من فرنسا، وألمانيا، وتركيا. وتتمتع لبنان بالاكتفاء الذاتى فى منتجات الدواجن. بلغ إجمالى الصادرات من البيض 3200 طن بقيمة مليون دولار أمريكى. والسوق الرئيسية لهذا المنتجات هى الكويت (65%)، والبحرين (18%)، وقطر (6%).

فى عام 2002، بلغ إجمالى حجم الأسماك المستوردة (بما فى ذلك القشريات والرخويات) 10412 طن بقيمة قدرها 30 مليون دولار أمريكى مقابل 12871 طن (بقيمة 35 مليون دولار أمريكى) فى عام 2001. وبلد المنشأ الرئيسى هو تركيا (32% من إجمالى الواردات)، ويليه المملكة المتحدة (6%)، والكويت (6%).

استمر الاتجاه نحو تحقيق فائض فى القطاع المحصولى فى **تركيا** خلال فترة الدراسة فلقد تراجعت الواردات فى الفترة من 2000 إلى 2002. لم تغط الصادرات من الحيوانات الحية الواردات منها فى عام 2000، إلا أن نسبة الواردات إلى الصادرات قد تحسنت على مدى العامين الأخيرين. كان معدل الصادرات إلى الواردات فى قطاع الأسماك إيجابياً خلال فترة الدراسة. ويظهر تحليل الصادرات المحصولية طبقاً للسلع الرئيسية انخفاضاً فى صادارت الشعير والحمص والبطاطس والبصل، وزيادة ملحوظة فى صادرات العدس والموالح والطماطم خلال نفس الفترة.

يبين تحليل الشركاء التجاريين لتركيا أن دول منظمة التعاون الاقتصادى للتنمية، وعلى وجه الخصوص دول الاتحاد الأوروبى، كان لها نصيب أكبر من الصادرات. تغطى دول الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة الأمريكية، وهما أبرز الأسواق الخارجية لتركيا، 69% تقريباً من حجم الصادرات وتبلغ حصة الاتحاد الأوروبى من إجمالى الصادرات التركية حوالى 50%. ولقد انخفضت الصادرات إلى الشرق الأوسط والدول الأمريكية الأخرى بنسبة 9.8% و15.2% على التوالى. وموقف الواردات مماثل من حيث التحليل: فالاتحاد الأوروبى هو منطقة المنشأ الأساسية حيث يغطى 45% من إجمالى واردات تركيا.

حدثت فى التجارة الخارجية الزراعية فى **مصر** تغيرات كبيرة خلال فترة الدراسة (1999–2002). فلقد تراجعت صادرات الزراعة تراجعاً جذرياً خلال العامين الأولين ثم ارتفعت على غير توقع خلال 2001 ـ 2002.

وبالمثل كان هناك زيادة هائلة فى الواردات الزراعية فى الفترة 2001 ـ 2002. وهكذا يستمر الميزان التجارى الزراعى سلبياً بشكل مستمر متبعاً نفس الاتجاه حيث ارتفع خلال العامين الأولين ثم انخفض خلال العامين الأخيرين وانتهى برقم – 969 مليون دولار أمريكى بنسبة صادرات إلى واردات قدرها 38%(*) عام 2002. ويمكن تفسير هذه التغيرات فى ضوء العوامل التالية:

1- الاتجاه نحو الاستيراد فى 1999 ـ 2000. آثار الأزمة الآسيوية التى نجم عنها انخفاض حاد فى أسعار عملات تلك الدول كانت واضحة خلال هذين العامين، الأمر الذى شجع المستوردين المصريين على استيراد كميات أكبر من تلك البضائع من تلك الدول، الضرورى وغير الضرورى منها على حد سواء. وفى نفس الوقت ولنفس السبب تراجعت قيمة الصادرات الزراعية إلى تلك البلاد الأمر الذى أدى إلى انخفاض إجمالى الصادرات الزراعية المصرية.

2- كانت السياسات الاقتصادية التى أقرت فى مصر منذ عام 2000 تهدف إلى تخفيض العجز فى الميزان التجارى وتشجيع الصادرات بكل الوسائل مع تخفيض الواردات فى نفس الوقت.

3- الانخفاض المتواصل فى قيمة الجنيه المصرى ربما كان واحداً من العوامل التى أسهمت فى هذا الوضع.

تميل الصادرات الزراعية إلى التركز فى الدول الأوروبية بوجه عام وهناك اتجاه إلى زيادتها أيضاً، بينما تأتى الواردات الزراعية من دول أمريكا الشمالية (وعلى الأخص من الولايات المتحدة الأمريكية)، وهذه الواردات تميل نحو التوسع.

يمكن تفسير هذا الوضع بالنظر إلى حقيقة أن الحبوب تمثل المكون الرئيسى للواردات المصرية (80% من إجمالى واردات الأغذية الزراعية) وأنها تستورد أساساً من الولايات المتحدة الأمريكية (82%) من واردات الذرة، و(27%) من واردات القمح ثم تأتى بعد ذلك الدول الأوروبية. وفى نفس الوقت تتكون الصادرات الزراعية المصرية فى الأساس من القطن، والبطاطس، والبرتقال، وكل هذه المحاصيل تصدر فى المقام الأول إلى الدول الأوروبية ثم إلى الولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية. ويمثل القطن منفرداً 62% من إجمالى الصادرات الغذائية الزراعية.

(*) رقم معدل (المحرر)

6 – السياسات الخاصة بالزراعة والأغذية الزراعية

1-6 الاتجاهات الأساسية فى السياسات الزراعية

لقد تأثرت بالطبع السياسات الزراعية بالأحداث الدولية التى وقعت عام 2002، وبشكل رئيسى تأثرت بمفاوضات منظمة التجارة العالمية، التى شارك فيها جميع الدول فيما عدا الجزائر ولبنان، اللتان لهما وضع ملحوظ، ومن المقرر انضمامهما إلى المنظمة فى غضون السنوات القليلة المقبلة. لقد قدم الاتحاد الأوروبى تحديداً – صاحب الدور الرئيسى فى تلك المفاوضات – عرضاً كاملاً فى يناير عام 2003، لم يكن ليؤثر تأثيراً ملحوظا فى "السياسة الزراعية المشتركة" ولو تم تطبيقه. ولكن الاتحاد الأوروبى كان يعد إصلاحًا جديداً فى ذات الوقت (انظر الفصل الأول) يقوم على فصل المساعدات المباشرة، حيث كان من أحد الأهداف إمكانية تضمين تلك المساعدات فى "الصندوق الأخضر" غير القابل للتخفيض.

أصبحت المسألة فيما يتعلق بمعظم الدول الأخرى ومنها الدول غير الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية تكاد تنحصر فى ترقب الاتفاقيات الوشيكة فى المجالات الرئيسية الثلاث وهى: فتح الأسواق، والمساعدات الداخلية للزراعة، والمساعدات التصديرية. وبشكل أكثر دقة فإن هذا المجال الأخير يخص الاتحاد الأوروبى فى الأساس. ومن ثم، تثور تساؤلات فيما يخص المؤسسات الحكومية التى تسوق وتصدر السلع الزراعية، وأيضاً المساعدات غير المباشرة التى تتمتع بها المنتجات المصدرة؛ الأمر الذي يعني من ناحية أخرى عدداً من دول حوض البحر الأبيض المتوسط.

إن إضمحلال أهمية القطاع الحكومى كان أيضاً أحد النقاط الرئيسية محل اهتمام السياسات التى تعنى بتعديل الهياكل الزراعية التى أثرت على دول الجنوب. والهدف من ذلك أولاً هو الخصخصة التدريجية للمؤسسات التى تتولى تصنيع السلع الزراعية وتسويقها حتى يمكن تهيئة الظروف على مستوى الاقتصاد الجزئى لإدارة تلك المؤسسات بشكل أكثر فاعلية، ومحاربة التشوهات السوقية، وبشكل عام تحقيق هدف الاقتصاد الكلى فى خفض النفقات العامة. لقد استمرت هذه العملية فى السنة التى تشملها الدراسة بمعدلات متراوحة بطبيعة الحال فى دول مختلفة، بل واستمرت فى حالات محددة بخطى عكسية حتى يمكن التغلب على صعوبات محددة تتعلق بأسواق بعينها أو فئات محددة من المنتجين.

تشير إحدى المؤشرات الهامة الخاصة بقرارات السياسة والأغذية الزراعية فى اثنتين من الدول موضوع الإهتمام، وهما تركيا وألبانيا، إلى توقع انضمامهما إلى الاتحاد الأوروبى، على الرغم من أن الجدول الزمنى لهذا الانضمام لا يزال غير محدد على الإطلاق بالنسبة لكل منهما. إن التقرب التدريجى للمعايير والسياسات السارية فى الاتحاد الأوروبى يعنى بسياسة المنافسة وإجراءات الحد من تدخل "الدولة" المباشر فى الإنتاج والسلاسل الغذائية. كما أن معايير الجودة والوضع القانونى للأراضى والمزارع من القضايا

الجوهرية فى عمليات الإصلاح التى بدأتها تلك الدول. بالإضافة إلى أن تركيا تخطط إلى تحسين الدعم الخاص بأسواق الحبوب على أساس "منظمة السوق المشتركة" القائمة حالياً فى الاتحاد الأوروبى.

وتؤثر أيضاً القرارات السياسية للاتحاد الأوروبى على جميع دول جنوب وشرق حوض البحر الأبيض المتوسط. ونود أن نشير إلى أن واردات السلع الزراعية من الاتحاد الأوروبى عام 2000 بلغت 37% من إجمالى الواردات الزراعية لتلك الدول وأن نسبة الصادرات المقابلة للواردات كانت 47%. ومن ثم فإن تطبيق الاتفاقيات الأوروبية المتوسطية على قدر كبير من الأهمية لهذه الدول. ويحتوى الفصل الأول على تحليل لهذه النقطة.

لكى نفهم السياق الذي أحاط بتنمية السياسات الزراعية لدول حوض البحر الأبيض المتوسط عام 2002، فلا بد أيضاً من الأخذ فى الاعتبار التغيرات السياسية التى حدثت فى ثلاث من تلك الدول: فلقد كان هناك تغيراً ملحوظاً بالطبع فى البرتغال وفرنسا عقب الانتخابات العامة، حيث تقلدت فى ذات الدولتين حكومة يمينية زمام الأمور والتي اتخذت، استناداً إلى القوة التى منحتها إياها كبريات منظمات الإنتاج الزراعى، قرارات فى قضايا عدة تعارضت مع القرارات التى اتخذتها الحكومة اليسارية من قبل. كما شهدت الحكومة المغربية أيضاً تغييراً حيث تولى السلطة هناك فريق على دراية "فنية" أكبر، والذي يبدو فى الوقت الراهن مختلفاً عن أسلافه من حيث ما يوليه من اهتمام أقل بالقضايا الزراعية. وأخيراً فقد أدى التباطؤ العام الملحوظ فى النمو الاقتصادى هذا العام فى معظم الدول إلى تقلص الأموال المخصصة للسياسة الزراعية فى بعض الدول، ولا سيما المخصصة للاستثمارات فى مجال الزراعة، وهو المجال الذي يستحوذ فيه الري دوماً على القسط الأكبر من المصروفات.

علاوة على الاتجاهات الرئيسية التي شهدتها الأعوام الماضية والتي تأكدت أو تطورت عام 2002، يبدو أن هناك موضوعات جديدة قد يبرزها هذا العام.

لقد كانت جودة الغذاء فى الاتحاد الأوروبى قضية سياسية لعدة سنوات، ولقد ازداد مكون "الأمن الغذائى" عقب الأزمات الصحية الأخيرة كأزمة مرض جنون البقر BSE على وجه الخصوص، كما أن توجيهاً أُقر هذا العام فرض العمل الإلزامي بسياسة منظمة للتتبع. وعلاوة على ذلك، ففى منظمة التجارة العالمية اتبع الاتحاد الأوروبى سياسة فعالة للغاية للدفاع عن المنتجات ذات الجودة النوعية وبالتحديد ذات المرجع الجغرافى. فيما عنيت سياسات الجودة التي تنتهجها الدول الأخرى بالسلامة وكذلك بالالتزام بالمعايير المطلوبة للتصدير، ولا سيما التصدير إلى الاتحاد الأوروبى. ونود أيضاً التأكيد على الإجراءات الأولية لتشجيع المزارعين على إنتاج المنتجات ذات الجودة النوعية، ومن الأمثلة البارزة لمثل تلك الإجراءات تقديم مساعدات للزراعة العضوية فى الجزائر.

وأخيراً فإنه قد لوحظ بالفعل وفى السنوات الأخيرة الاهتمام الذى أولى لقضايا التنمية الريفية بالإضافة إلى السياسات الزراعية فى حد ذاتها: ففى الاتحاد الأوروبى كانت التنمية الريفية (التى تشمل بالطبع

الإجراءات الهيكلية للسياسة الزراعية) هى "الركيزة الثانية" للسياسة الزراعية المشتركة منذ البرنامج الإصلاحى الذي تضمنه "جدول أعمال 2000". وينص برنامج الإصلاح الجديد على زيادة الموارد المخصصة للقطاع. وتقوم دول أخرى فى ظل موارد محدودة بدراسة السياسات على نحو تدريجي. إذ تهدف هذه الدول فى الأساس إلى المحافظة على البنية الأساسية فى الريف أو تحسين هذه البنية بغية تقليص الفجوة فى مستويات المعيشة بين مناطق الريف والحضر. هذا وقد أخذت مؤخراً بعض الدول فى العمل بحوافز عامة لتنمية الأنشطة غير الزراعية فى المناطق الريفية.

6-2 السياسات الهيكلية والمساعدات الاستثمارية

منذ البرنامج الإصلاحى "أجندة 2000" نظمت دول الاتحاد الأوروبي من خلال "تنظيم التنمية الريفية" الذي يتيح للدول الأعضاء نطاقاً واسعاً فى اختيارها للأدوات ومستوى التمويل. نظمت. سياسات هيكلية بالإضافة إلى السياسات الزراعية البيئية فى إطار عمل "الركيزة الثانية" للسياسة الزراعية العامة. يوضح الجزء 6-4 تلك السياسات بشكل أساسى. إلا أنه وفقاً لاتفاقية "المفوضية الأوروبية" يجوز للدول أن تمنح مساعدات طارئة لفئات معينة من المزارعين الذين يواجهون ضائقة. ويكون لتلك الدول الاستقلالية التامة فى فرض الضرائب. والتأمين. وتدريب المزارعين وخدمات الإرشاد الزراعى[24]. ويكون فى مقدورها القيام ببعض الاستثمارات العامة المعينة فى بعض المجالات مثل مجال الرى.

وفى 2002 كانت القضايا الرئيسية التي شغلت الدول الأخرى هي ذاتها القضايا التي شغلتها فى الأعوام الماضية. وهي:

- نظام الحيازة العقارية للأراضى: من حيث إصلاح ودمج أوضاع المزارع. وتوسيع قاعدة التسجيل العقارى للأراضى. ومشكلة تجريف الأراضى الزراعية.
- العمل على تمويل تنمية المزارع. وبوجه عام فقد أدت الموارد المحدودة وسياسات التقشف فى هذا المجال إلى سياسات أكثر تقييداً وخاصة فيما يتعلق بالقروض ذات الفوائد المخفضة. كما كان هناك اتجاه ملحوظ نحو خصخصة و"عدم تسييس" المؤسسات المصرفية المتخصصة وهو الاتجاه الذي استمر فى عام 2002.

وتظل الاستثمارات فى قطاع الرى بنداً أساسياً من بنود الموازنة. ويتناول الجزء 6-5 الحديث عن هذه الاستثمارات.

ولقد قدمت الحكومة الجديدة فى **البرتغال** بمجرد توليها السلطة عدداً من البرامج الإصلاحية فى هذا المجال. وهى:

- العمل على إعادة هيكلة الإدارات التابعة للوزارة.
- إبرام عقد برنامج قومى للزراعة والحراجة مع الجمعيات المهنية فى هذا القطاع.
- الإصلاح العام للأبحاث. والتعليم العالى والتدريب المهنى فى مجال الزراعة.
- إيجاد نظام تأمين زراعى شامل يقترح أيضاً دمجه فى السياسة الزراعية العامة.

[24] فى مجال التدريب يسمح **تنظيم التنمية الريفية** أيضاً بالتمويل المشترك للإجراءات الخاصة بالمزارعين وكذلك للعاملين فى الغابات وغيرهم من العاملين فى التنمية الريفية.

إن فكرة تطوير نظام تأمين مدعوم يمكن أن يحل محل دعم السوق ولو بشكل جزئى هى فكرة يناصرها حالياً العديد من الدول الأوروبية.

إن نظام التأمين القومى فى **أسبانيا** واحد من السياسات الرئيسية التى تطبقها وزارة الزراعة. وهو نظام خليط تتولى فيه المؤسسات الحكومية اللوائح الفنية، والمزايا، والتخطيط العام والإشراف، بينما توفر الشركات الخاصة التأمين. ولقد لوحظ أن الكثير من المهنيين الزراعيين قد أفادوا من نظام التأمين هذا عام 2002. وقد زادت فى الواقع قيمة أقساط التأمين التى يدفعها المزارعون بنسبة 31.5% ليصل إجماليها إلى 358 مليون يورو. ولقد دفعت الإدارات العامة جزءً من هذه الأقساط التأمينية إلى شركات التأمين مباشرة، حيث أن الحكومات المركزية والإقليمية تدفع إعانات لتشجيع المزارعين على إبرام عقود تأمين زراعى[25]

لقد أقيمت 433770 دعوى عن خسائر بلغت 347.55 مليون يورو، أي بفارق زيادة مقارنة بعام 2001 وصلت إلى 11.27%.

شهد العام 2002 إدخال العديد من أنظمة التأمين الجديدة. فقد عنى أحد هذه الأنظمة التأمينية بفواكه الفراولة التى تنمو فى المقاطعات الجنوبية، وعنى نظام آخر بثمار البرسيمون، فيما عني نظام ثالث بالنفوق فى المزارع. وقد تعاقد على هذا النظام التأميني الأخير معظم المشتغلين بالإنتاج الحيوانى. ومن قبيل التحسين العام لنظام التأمين على المحاصيل، أدخلت أيضاً التغطية التأمينية ضد الهطول المستمر للأمطار.

ترغب أيضاً الحكومة الجديدة فى **فرنسا** فى إجراء دراسة عن نظام تأميني على الحصاد يمكن من الاستفادة من تأييد الحكومة واستكمال نظام المساعدات العامة للأقاليم التى تتأثر بالكوارث الزراعية[26]. وكذلك عن التأمين ضد البَرَد الذى يبرم عقوده زارعو الفاكهة والخضر. وقد اتخذت إجراءات منها على سبيل المثال تجربة أجريت عام 2002 على قطاع زراعة الأشجار والعنب المخصص لصناعة النبيذ (التأمين ضد الصقيع والبَرَد) وغطت كل مخاطر الأحوال الجوية فى حالة إنتاج الأراضى الصالحة للزراعة. وقد استثنت هذه التجربة محاصيل الحبوب إلا أن نظام 2003 قد تضمنها. وجاري الآن تقييم تلك الإجراءات.

قدمت فرنسا فى عام 2002 خطة لخفض طاقات الإنتاج وتكيف الإنتاج حسب احتياجات السوق من أجل مكافحة الأزمة التي عانى منها قطاع إنتاج الدواجن وأثرت بشكل خطير على منطقة بريتانى (فى فرنسا) على وجه الخصوص. كما شملت هذه الخطة إغلاق مزارع الدواجن (ويدفع مبلغ عن كل متر مربع لمزرعة الدواجن التى يتم إغلاقها) ومساعدة لإعادة هيكلة محطات تعبئة لحم الدواجن. وقد خصص مبلغ قدره 6 مليون يورو لهذه الخطة التي تساندها المفوضية الأوروبية وتتولى فرنسا وحدها تمويلها.

[25] حوالى 25% من إجمالى قيمة الناتج الزراعى يغطيها حاليا أحد أنظمة التأمين.
[26] فى عام 2002 انخفضت مخصصات الباب الخاص بالكوارث.

لقد أضافت الحكومة فى **إيطاليا** إعانات ضريبية كحوافز لإعادة الهيكلة المنظمة ضمن إطار العمل الأوروبى الذي شمل: خفض الاستثمارات التي يقوم بها المزارعون وكذلك الجمعيات التعاونية؛ وتوسيع النظام الخاص لضريبة القيمة المضافة للمنتجين الزراعيين إلى 4% فى المتوسط؛ وتثبيت معدلات الضرائب الإقليمية على أنشطة الإنتاج عند نسبة 1.9% حيث وصلت هذه المعدلات فى 2002 يقيناً إلى نسبة 3.75% فى 2003 بدلاً من نسبة 4% كما هى الحال فى القطاعات الأخرى؛ وأخيراً إعفاء زيت الديزل المستخدم لتشغيل ماكينات الصوب الزراعية (البيوت المحمية لزراعة المحاصيل) من الضرائب.

أجبر تغير الظروف الجوية الذى شهده العام الزراعى وأثر على النتائج الاقتصادية الحكومة على بذل جهود مالية غير عادية لدعم الدخول. فقد اضطرت الحكومة بالفعل إلى اتخاذ إجراءات تدخل طارئة شملت زيادة نفقات الميزانية من أجل الحد من الضرر الناجم عن الفيضانات والجفاف التى اجتاحت أقاليم عديدة من البلاد والمساهمة فى سياسات التأمين الامتيازية لتشجيع المزارعين على إبرام عقود التأمين. وفى نفس الوقت فتحت الحكومة النقاش بشأن إعادة النظر فى الأدوات التنظيمية الخاصة بالحماية الحكومية ضد الكوارث الطبيعية وذلك بإنشاء صندوق بغية خفض تكاليف التأمين. وتعزيز اتساع نطاق المخاطر التى تغطيها بوالص التأمين الزراعية. وتسهيل حصول المزارعين على بوالص تأمين شاملة.

استمرت السياسة الهيكلية فى **ألبانيا** فى عام 2002 تحت تأثير قضية نظام الحيازة العقارية للأراضى الزراعية: العمل على توحيد الملكيات وفض المنازعات. وإجراءات تحسين سوق الأراضى. والموقف يختلف كثيراً من إقليم لآخر. وفى الوقت الحالى فإن 97.7% من الأراضى التى كان من المفترض توزيعها طبقاً للقانون رقم 7501 لسنة 1991 قد وزعت سراً. و95.5% من تلك الأراضى يحوزها مالكوها بموجب صكوك ملكية قانونية رسمية.

نتيجة لعمل اللجان الإقليمية والقومية الخاصة بالأراضى وكذلك الحلول القانونية التى اقترحتها وزارة الزراعة تم حل عدد كبير من المنازعات الخاصة بملكية الأراضى الزراعية فى عام 2002. وخاصة فى أكثر الأقاليم التي تشكل هذه الأمور فيها مشاكل معقدة. مثل ليزها. وكوربين. وشكودرا. وفلورا. وبوكا. وفير. وبيرات. وديبرا. الخ. كما جرى عدد من التعاملات الجديدة على الأراضى الزراعية. وقد تم تسجيل ملكيات مطلقة فى مكاتب تسجيل الأراضى لعدد 108 منطقة. بينما أجريت عمليات رصد استطلاعية لتحديد العوائق فى هذا الصدد وتم اتخاذ إجراءات للحد من تلك العوائق عن طريق تحسين المناطق المجاورة للطرق العامة والمناطق ذات الأولوية لتنمية السياحة.

وقع عقد خاص بين " مشروع وحدة إدارة التسجيل" والشركة الأمريكية ARD فى ديسمبر 2002 لتنفيذ إجراءات التسجيل الأولية خلال عام 2003 فى 168 منطقة أخرى للأراضى حيث تبدأ أعمال حصر الأراضى للمرة الأولى فى 457 منطقة يتوقع البدء فيها سريعاً. وكانت الخطة أن يتم البدء أولاً وقبل أي شيء آخر

بأعمال حصر الأراضى فى المناطق التى ستمر من خلالها طرق جديدة لمرور السيارات والطرق السريعة على مستوى البلد بكامله. وكذلك فى المناطق ذات الأولوية لتنمية السياحة.

تعاونت وزارة الزراعة مع وزارة المجتمعات المحلية واللامركزية فى عام 2002 على إنشاء أقسام إدارية ووضع آليات لحماية الأراضى فى المقاطعات ستأخذ شكل خدمات سجل عقارى متعدد الوظائف. ولقد أقر القرار رقم 532 فى 2002/10/31 الذى اتخذه مجلس الوزراء بشأن "أساليب العمل لإدارة الأراضى فى وحدات الحماية فى المراكز وكذا إدارة الأراضى ومكاتب حماية الأراضى الواقعة فى نطاق البلديات ". وبالنظر إلى الظواهر الجديدة فيما يتعلق بملكية الأراضى واستخدامات أصحاب المزارع الخاصة لها، ولم يرد فى التشريع الألبانى نص بشأنها، فقد قامت أيضاً وزارة الزراعة بما يلى:

(1) صياغة مشروع قرار برلماني عن "التعديلات والتغييرات فى القانون المدني الخاص بالمزارع العائلية".
(2) العمل على سن قانون جديد لحماية الأراضي الزراعية مع وضع "خطة عمل لتنفيذ هذه الحماية" بالتعاون مع وزارة البيئة، حيث أنه فى عام 2002 ونظراً لغياب القواعد التي تحكم استغلال الأنهار، تدهور ما مساحته 1497 هكتاراً، كما تعرض 7700 هكتاراً لعوامل التعرية فيما كان 22022 هكتاراً عرضة للخطر.
(3) إجراء دراسات علمية خاصة عن المزارع العائلية وسلوكياتها.

وفى **تركيا** انعكس عزم الدولة على الوصول بالسياسة الزراعية إلى مستواها لدى الاتحاد الأوروبي على الهياكل الزراعية، الأمر الذي تجلى بوضوح فى أسلوب إدارة السوق وعمليات الخصخصة التي تقوم بها الدولة.

كانت الحكومة قد أخذت في تطبيق نظام قومي يستهدف تسجيل جميع الأراضي الزراعية وكذلك تسجيل المزارعين، حيث سجل فعلاً ما يقرب من 2.2 مليون مزارع (أي ما يمثل نحو 60% من إجمالي عدد المزارعين) وحوالي 11.8 مليون هكتار من الأراضي الزراعية (أي ما نسبته 50% من إجمالي مساحة هذه الأراضي). كما تم تنفيذ وسائل فحص إلكترونية استناداً إلى صكوك ملكية الأراضي، ووثائق إثبات هوية المزارعين، وأرقام القطع الزراعية، فى الوقت الذي تزايد فيه تسجيل الأراضي فى المناطق الريفية حيث سجل حالياً ما نسبته 85% من إجمالي مساحات هذه المناطق، مع ترقيم 10% من خرائط الملكية الزراعية. علاوة على ما سبق استحدثت تركيا قانوناً لتغيير القواعد المعمول بها فى الإرث بغية الحد من تقسيم الأراضي المزروعة وتفتت ملكيتها.

تضاءل فى ذات الوقت التزام الدولة بالاستثمارات فى مجال الزراعة، مع تحديث وضع "البنك الزراعي"Bank of Agriculture (Ziraat Bankasi) وممارساته بما يتماشى والمعايير المعمول بها فى أوروبا، وكان البنك قد أتاح رأس ماله للقطاع الخاص عام 2000.

أما فى **لبنان** فيعد النصيب الذي تسهم به الزراعة فى إجمالي الناتج المحلي منخفضاً للغاية بل يقل

كثيراً عن هذا النصيب حصة وزارة الزراعة من مخصصات الميزانية حيث سجلت فى عام 2002 أقل معدلاتها انخفاضاً على وجه الإطلاق بنسبة 0.37% (الأمر الذي تحسن قليلاً فى 2003 حيث بلغ 0.40%). وإن كانت حقيقة أن مثل هذه الموارد محدودة للغاية وأن أي شكل تتخذه المساعدات الهيكلية بات أمراً من قبيل الوهم. تلك الحقيقة، يقابلها إلى حد ما نظام عام للمساعدات المقدمة إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال الائتمان الامتيازي، وهو النظام الذي يتنامى أثره على الزراعة حيث شكلت المساعدات الممنوحة بموجبه فى مجال الزراعة 7.3% من إجمالي المساعدات الممنوحة فى 2002 (بزيادة قدرها 56% من المساعدات مقارنة بعام 2001. كما ارتفع نصيب الزراعة من إجمالي الاقتراض من المصارف ليصل إلى 1.72% فى 2002 بعد أن كان 1.64% عام 2001).

شهد عام 2002 فى **مصر** استمرار الانخفاض الملحوظ فى السنوات الماضية فى اعتمادات الميزانية المخصصة للزراعة، الأمر الذي يعزى فى الأساس إلى سياسة التحرير المتصاعد للسوق التي أدت، على نحو ما سنرى، إلى انخفاض المبالغ المخصصة لدعم الأسعار الزراعية. كما كان هذا الاتجاه نتيجة للإلغاء المتدرج للائتمان الامتيازي والمعمول به منذ بداية عقد التسعينات، فى الوقت الذي خصصت فيه القروض مخفضة الفوائد لتمويل المحاصيل التمويلية فى أراضٍ جديدة. وتجدر الإشارة هنا أن السعر الاسمي للفائدة وصل 6% فى حين أن سعر السوق 13% (وهو السعر الساري على جميع القروض الزراعية الأخرى). كما يتعين أيضاً ذكر أن المبلغ الكلي المستغل فى هذه القروض الامتيازية حالياً أقل كثيراً مقارنة بما كان عليه الوضع فى منتصف التسعينيات. أما الآن فيأخذ أكثر الائتمان الزراعي المصري شكل القروض قصيرة الأجل.

تتدخل الدولة فى **تونس** لمساعدة المزارعين على تحسين أحوال الإنتاج الزراعي حيث توظف لذلك ثلاث وسائل رئيسية هي: البحوث الزراعية، والخدمات الاستشارية، والائتمان الزراعي.

تتخذ البحوث الزراعية ثلاثة محاور أساسية هي: تشجيع الإنتاج ودعم الإنتاجية فى مجال السلع الإستراتيجية؛ والموارد الطبيعية؛ وغير ذلك من أنشطة البحث المختلفة ذات الصلة بصحة الحيوان والتكنولوجيا الحيوية... الخ. على أن تنفذ هذه الأنشطة بمشاركة منظمات المنتجين حتى يندمج المهنيون في تصميم وتنفيذ برامج البحوث التنموية.

اتخذت الخدمات الاستشارية الخاصة بالأساليب الإنتاجية المقدمة للمزارعين شكل خطة رئيسية يجري تنفيذها فى مدة عشر سنوات بهدف تطوير خدمات الاستشارة الزراعية وصولاً إلى توحيد الإدارات المركزية والإقليمية، والعمل بمبدأ "شريك استشاري واحد لكل مزارع"، مع إصلاح التخطيط لهذه الأنشطة ومتابعتها وتقييمها، وترسيخ علاقة الصلة بين البحث وخدمات الإرشاد الزراعي. ومن هذا المنطلق أنشئت وكالة الخدمات الاستشارية والتدريب الزراعي فى 1991 بهدف تنظيم الخدمات الاستشارية ودعم الخدمات الإقليمية، حيث كانت أولويات الوكالة متجهة نحو التنسيق بين مختلف العاملين عن طريق إشراكهم

فى البحث ومن ثم توجيه اهتمام خاص نحو السلع والبضائع الإستراتيجية مع التدرج فى الانتقال بالأنشطة الاستشارية والارتقاء بها إلى المستوى المهنى، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى إقامة مراكز فنية بمقدورها أن تضطلع بهذه المهمة.

وأخيراً اعتمدت سياسة الائتمان وتحفيز الاستثمار على العناصر الرئيسية الثلاثة وهي: الوصول إلى المصارف للاقتراض، وتبني أنظمة خاصة بصغار المزارعين، وحوافز مباشرة للاستثمارات الزراعية. وقد تمثلت الإجراءات الرئيسية فى هذا الصدد فى ما يلي:

- العمل على تقوية عامل الثقة فى النظام المصرفي فى حالة المزارعين التجاريين.
- يتعين فى حالة صغار المزارعين إنشاء الجمعيات التي من شأنها إكمال دور المؤسسات المصرفية والوفاء بالاحتياجات المالية للمزارعين من خلال نظام ائتمان متبادل ومن ثم إشراك هؤلاء المزارعين فى تشكيل وإدارة هذه الجمعيات.
- العمل على إنشاء نظام للتأمين والضمان ضد المخاطر المناخية الأمر الذي من شأنه تشجيع النظام المصرفي على زيادة ما يسهم به فى تمويل هذا القطاع.
- إصلاح نظام حوافز الاستثمار فى الزراعة عن طريق إحلال أسلوب دعم أسعار الفائدة بعلاوات استثمارية، وتحرير القطاع ذاته، والحد من تدخل الدولة، الأمر الذي يهيئ للعاملين فى المجال أن يتخذوا قراراتهم فى الاستثمار على أساس أوحد يستند إلى الربحية فى ذات الوقت الذي يواجهون فيه الأخطار المتوقعة.

وفى **الجزائر** صاغت الإدارات المعنية فى وزارة الزراعة (الفلاحة) والتنمية الريفية قانوناً حول القواعد الإرشادية الزراعية كي يقدم إلى مجلس الحكومة خلال العام 2003، حيث يوفر هذا القانون إطاراً عاماً يعمل به فى تطوير القطاع، وتحديد الخطوط العريضة للسياسة، والتعريف القاطع لمجال اختصاص كلٍ من السلطة الوطنية والعاملين فى مجال الاقتصاد.

وفى عام 2002 صيغ مشروع قانوني برلماني بتعديل وتكميل القانون رقم 97- 19 بتاريخ 1987/12/8 يوضح إطاراً قانونياً خاصاً "للمزرعة المساهمة" التي يجوز أن يكون أعضاؤها من بين حملة الأسهم فى المزارع الفردية أو الجماعية أو من المساهمين برأس المال والمقبولين لدى الأعضاء المذكورين، إلا أنه (وحتى شهر يونيه من عام 2003) لم تقم الحكومة بالنظر فى هذا القانون. سوف تتمتع المزرعة المساهمة "بامتياز" الأرض التي تمنحها الدولة. ووفق ما أورده من صاغوا هذا القانون سيساهم هذا القانون، إذا ما أصدر، فى توفير قاعدة يعتمد عليها لتطوير زراعة الأرض التابعة للقطاع السابق ذي الإدارة المستقلة وذلك من خلال استثمارات جديدة يقوم عليها أصحاب رؤوس الأموال المهتمون بالزراعة. بل إنه وفى واقع الأمر كان الهدف من هذا القانون أن يكون بمثابة محاولة لتنظيم ذلك الإجراء الشائع الذي يقوم به بعض الأفراد من ملاك الأرض

والمنطوي على الانسحاب (لقاء أموال تدفع في المقابل) من تلك الأرض التي يزرعها هؤلاء الأفراد لصالح المشترين الأثرياء (أو أفراد آخرين ممن يحتلون مكانة عالية في الدولة). ومن منطلق التوجه الفكري ذاته شرعت وزارة الزراعة والتنمية الريفية في 2002 في اتخاذ إجراءات مناهضة لهذا الإجراء الذي يقوم بمقتضاه أفراد المزارع الجماعية بتخويل حقوق الملكية إلى شركات لا تعمل في مجال الزراعة بما يمكنها من استغلال الأرض والتمتع بها.

وفي **المغرب** لا تزال مسألتي تمويل الزراعة ومستقبل نظام الائتمان الزراعي من الموضوعات المقترنة بالأحداث الجارية على ذات الحال التي كانت عليها في السنوات الماضية. وفي الوقت الذي سيطرت فيه قضية زيادة اقتراض المزارعين على محور مناقشة الائتمان الزراعي لعدة سنوات كقضية هامة، تحول الاهتمام هذا العام وبوضوح إلى إجراءات إعادة هيكلة **الصندوق القومي للقروض الزراعية**، وهو العام الذي أفرز تطورات جديدة لم تكن لتظهر إلا نادراً على جداول الأعمال السابقة للعام 2002.

يرى الصندوق القومي للقروض الزراعية أنه لم يتم الانتهاء بعد من تسوية مشكلتي المديونيات الزائدة للعدد الضخم من المزارعين والمطالبات القائمة للبنوك. وقد قدم العديد من الأنظمة لعلاج مثل هذه المشكلات كان آخرها (نظام "السداد الكامل والنهائي") والذي تحدد أن ينتهي العمل به في 31 ديسمبر 2002. وعلى الرغم من رغبة وزارة الزراعة في تجديد العمل بهذا النظام إلا أن مديري الصندوق القومي للقروض الزراعية كرهوا الخوض في غمار التجربة ذاتها مرة أخرى. أوضح المدير العام للصندوق القومي للقروض الزراعية في مارس من 2003 أنه، وكنتيجة لتعدد العمليات المتخذة لمعالجة قروض المزارعين، تم إسقاط جزء من هذه الديون – يتراوح بين 10% و 40% حسبما تكون الحالة– في حين تمت إعادة جدولة الجزء المتبقي على فترات زمنية مطولة مع تخفيض أسعار الفائدة في حالة 90000 عميل؛ وقد "تكبد المصرف في سبيل إتمام هذه العملية خمسة بلايين درهم". ويبدو أن الستار قد أسدل على هذه القضية في الوقت الراهن على الرغم من البعد البين عن التوصل إلى حل بات فيها حيث يتوجب تناول الحالات المتبقية وفق الإجراءات العادية

وتبقى الحقيقة أنه مع مجيء عام 2003 أخذ مشروع آخر مختلف للغاية يستحوذ على عقول وجهد ووقت مديري الصندوق القومي للقروض الزراعية؛ حيث أنه عقب المصاعب المالية التي واجهها **البنك الوطني للتنمية الاقتصادية** والمصرف التابع له: **المصرف المغربي لأفريقيا والشرق**، اقترحت السلطات الوطنية المشرفة على البنك الوطني للتنمية الاقتصادية من خلال بنك الإيداع والإدارة، اقترحت، أن يشتري "الصندوق القومي للقروض الزراعية" المصرف المغربي لأفريقيا والشرق وكذلك شبكة الفروع التابعة للبنك الوطني للتنمية الاقتصادية. إلا أنه بعد أن تبين، بعد المراجعة المالية والتقييم، أن القيمة السوقية الفعلية للمصرف المغربي لأفريقيا والشرق سالبة إلى حد بعيد فلن يشتري الصندوق القومي للقروض الزراعية المصرف فحسب عن طريق سداد "الدرهم الرمزي" بل سيحصل أيضاً على مبلغ 300 مليون درهم (هو الفرق السالب بين أصول المصرف والتزاماته).

سوف يمثل الصندوق القومي للقروض الزراعية من خلال هذه العملية ما نسبته 14% من مؤسسات القطاع المصرفي المغربي بالكامل. كما سيحسن الصندوق من خلال عمليات الشراء تلك من حصصه في السوق: حيث يتعين زيادة الودائع المجمعة من 12 إلى 16 بليون درهم وكذلك الحال بالنسبة لحصة الصندوق القومي من 6.1% إلى 8.1%. كما يجب أن تعادل حصة الصندوق القومي 18.3 بليون درهم من التوسع الائتماني أي أنه يجب زيادة حصة السوق من 9% إلى 10.6%.

وهناك مشكلة أخرى هامة تواجهها السياسة المغربية ألا وهي إعادة توزيع الأراضي التابعة للدولة. حيث سجل الإحصاء الزراعي العام الأخير الذي أجري في 1996-1997 ما إجماليه 270153 هكتار من الأرض المملوكة للدولة (أي ما نسبته 3.1% من المساحات الزراعية المستخدمة). وكان الجزء الأكبر من هذه الأرض قد تمت إدارته منذ أوائل عقد السبعينيات بعد استعادتها من القوى الاستعمارية بواسطة مؤسستين حكوميتين أنشئتا للغرض ذاته هما: (مؤسسة التنمية الزراعية "SODEA") و (مؤسسة إدارة الأراضي الزراعية "SOGETA")[27]. هذا وقد مرت هاتان الشركتان بأزمة لفترة من الوقت الأمر الذي نتج عنه أن نقصت مساحة الأراضي التي تديراها لتصل إلى 124000 هكتار. أبرم في السادس والعشرين من مايو 2003 عقدان حضر توقيعهما رئيس الوزراء كما قدم كل من وزيري الزراعة والمالية تصوراً عملياً للتصديق على خطة لإعادة هيكلة هاتين الشركتين، وبدء تنفيذها، حيث تبدأ هذه الخطة "ببرنامج استنقاذ" عن الفترة من 2003 إلى 2006، ويتكون هذا البرنامج من ثلاثة عناصر هي: نظام الحيازة العقارية، والإجراءات المالية، والإجراءات الاجتماعية.

يمثل بعد الحيازة العقارية أكثر العناصر الثلاث حساسية كما أنه دونما شك قضية مثيرة لكثير من الجدل دار حولها النقاش لفترة من الزمن. وقد أجري التحكيم اللازم أخيراً على الاختلاف في إعادة توزيع مساحات الأراضي التي لا تزال في حوزة الشركتين، ومساحتها 124000 هكتار. وكان الخيار الأول المطروح أن تنسحب الدولة في المستقبل من مجال الإنتاج الزراعي حتى يتسنى لها "أن تعيد التركيز على المهمة الإستراتيجية العامة لإنتاج بذور السلالات والشتلات المعتمدة في 40950 هكتار"، الأمر الذي يعني نقل 33923 هكتار إلى المستثمرين من القطاع الخاص المغاربة والأجانب بموجب عقود إيجار طويلة الأمد عن طريق طرح مناقصات تحدد كراسات الشروط الخاصة بها أسس الاستثمار الموجه، والإنتاج، والوظائف الواجب توفيرها، ونقل التكنولوجيا... إلخ.

كما سيباع جزء آخر من الأرض الواقعة في المناطق الحضرية والضواحي إلى العاملين في سوق العقارات بهدف تشجيع الإسكان الاجتماعي والسياحة، فيما تؤول المساحة المتبقية إلى الملك الخاص للدولة مع توزيع جزء من هذه المساحة (7000 هكتار) للخريجين من شباب المهندسين الزراعيين والأطباء البيطريين.

3-6 سياسات الأسعار والسوق

كان العام 2002 عاماً مميزاً للاتحاد الأوروبي حيث شهد تقديم مشروع الإصلاح المعروف باسم "المراجعة

[27] SODEA "مؤسسة التنمية الزراعية" و SOGETA "مؤسسة إدارة الأراضي الزراعية". حيث كان المبدأ هو إعطاء المؤسسة الأولى الأراضي المنزرعة فعلاً بالمحاصيل في حين تأخذ المؤسسة الثانية الأراضي القابلة للزراعة وغير المنزرعة بالغابات

متوسطة الأجل" للسياسة الزراعية المشتركة وقد ظهرت المسودة الأولى التي أعدتها المفوضية فى شهر يوليه من العام نفسه فى حين أعلن المشروع النهائي فى شهر يناير للعام 2003 وصادق الاتحاد الأوروبي على هذا الإصلاح فى السادس والعشرين من يونيه 2003. وقد أورد التقرير الحالي فى فصله الأول المحاور الرئيسية لهذا الإصلاح. ومثل إنفصام المساعدات المباشرة للمنتجات واحدة من القضايا الحيوية حيث تبنت دول البحر الأبيض المتوسط التي ناهضت هذا الأنفصام المقترح مواقف متماثلة أثناء هذه المناقشات.

ظلت المبادئ التي تحكم الأسعار وتنظيم السوق على حالها فى ظل وجود إما سوق حرة كاملة أو حد أدنى للأسعار الذي تضمنته إحدى آليات التدخل تبعاً للمنتج. وتقترب الآن أسعار التدخل كثيراً من أسعار السوق العالمية. كما لم يؤدِ الإصلاح المعمول به من يونيه 2003 فى آثاره فعلاً إلى تخفيضات تذكر فى هذه الأسعار، مع حدوث حالات الاستثناء الوحيدة فى منتجات الألبان والأرز والتي لا تزال أسعارها المضمونة الحالية مرتفعة ومن ثم تقرر القيام ببعض التخفيضات الهامة.

شرعت الدول الأخرى فى تبنى توجه دائم تمثل فى إجراءات بناء الأسواق (من حيث البنى التحتية، وأنظمة المعلومات)، وسياسة المنافسة بدرجات تتفاوت وظروف هذه الأقطار من حيث: خصخصة السوق والمؤسسات الصناعية، والحد من الدور الذي تلعبه الدولة. لا تزال سياسات دعم الأسعار والاستهلاك والمدخلات تواصل تراجعها مع وجود بعض الاستثناءات القليلة التى تقتصر فى الوقت ذاته على أوقات الأزمات. وواقع الحال يشير إلى نشوء سياسة جديدة فيما يتعلق بتطوير الإعانات بالشكل الذي يؤدي إلى تحسين جودة المنتج ولاسيما فى القطاعات التصديرية وكذلك دعم سلاسل الغذاء ذات الجودة النوعية. وحيث أن إنتاج أوروبا من الزراعة العضوية لا يزال قاصراً عن الوفاء بالطلب المرتفع على هذه المنتجات. فقد إستفادت الزراعة العضوية من السياسات النشطة المعمول بها فى العديد من الدول غير الأعضاء فى الاتحاد الأوروبي. وجه الدعم المخصص من جانب الاتحاد الأوروبي لتشجيع الزراعة العضوية إلى مجال السياسة الزراعية البيئية الأمر الذي سنتناوله بالبحث فى الجزء 6-5.

وفى **المغرب** كان العمل على تنظيم السلاسل الغذائية والارتقاء بها واحد من الأولويات التي أعلنتها الحكومة الجديدة عند عرضها لبرنامجها الجديد أمام البرلمان. والاستشهاد بالقطاعات الثلاثة لإنتاج الزيتون، والموالح، والتمر يمثل دليلاً على ذلك.

الإطار 6-1 – الحكومة الجديدة وسياسة السلاسل الغذائية

تركز الحكومة فى سياستها العامة للاستثمار على تطوير السلاسل الغذائية الرئيسية وذلك علاوة على الإجراءات الزراعية وإجراءات البنية الأساسية.

وعليه فإن الخطة القومية الموضوعة لقطاع إنتاج الزيوت ستزيد من المساحات المزروعة لتصل إلى مليون هكتار فى فترة زمنية مدتها 15 عاماً مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج بواقع ثلاثة أضعاف. وكذلك التصدير بمقدار الضعفين ليصل إنتاج الزيتون إلى 125000 طناً والزيوت إلى 20000 طناً. ويسري الأمر ذاته على قطاع إنتاج التمر حيث كان الهدف هو تعافي مزارع التمر وتوسيعها بعد تأثرها بالأمراض الفطرية. وكانت الحكومة قد زودت المزارعين بعدد 100000 شتلة من أنواع مختلفة ذات جودة عالية مع الأخذ بمعدل استزراع يصل إلى 150000 شتلة سنوياً بهدف الوصول بالأشجار المنزرعة إلى ستة ملايين شجرة فى غضون ثماني سنوات. كما انصب التأكيد، فضلاً عن تجديد مزارع التمر، على تحسين أساليب الإنتاج وإنشاء وحدات للتشغيل والتكييف بهدف الوصول بالإنتاج إلى 135000 طن سنوياً بدلاً من معدله الحالي والذي بلغ 85000 طناً. وفيما يتعلق بالأهمية الاقتصادية والاجتماعية والبيولوجية لمزارع النخيل القومية فقد أعلنت منظمة اليونسكو هذه المزارع محمية حيوية.

وبالحديث عن قطاع إنتاج الموالح الذي تصل صادراته إلى ثلاثة بلايين درهم سنوياً تتركز الإجراءات المتبعة حالياً على تجديد مزارع الموالح، وتحديث نظم الري، وإنشاء وتجهيز مصانع للتكييف ووحدات للحفظ البارد، مع تدعيم عاملي البحث والتطوير فى هذا المجال. وتهدف الحكومة من وراء ذلك إلى أن تحقق معدل إنتاج يصل إلى 1850000 طن بحلول عام 2010 يخصص منها 850000 طن للتصدير.

كما ستقوم الحكومة بإجراءات مثيلة بالنسبة لمزارع الفواكه الأخرى ولاسيما مزارع اللوز وأشجار الفواكه من الفصيلة الوردية التي تسهم بقدر كبير فى تطوير المناطق الجبلية.

ويستلزم للارتقاء بالسلاسل الغذائية المذكورة الحصول على استثمارات كبيرة من جانب القطاع الخاص تدعمها الدولة من خلال سلسلة من الحوافز يديرها الصندوق القومي للتنمية الزراعية الذي يتعين عليه تعبئة الموارد اللازمة فى شكل علاوات أو إعانات نظير استخدام بذور السلالات، أو نظير تجهيز المزارع مع التركيز الشديد على أساليب الري التى تتميز بعدم إهدارها للمياه، وكذلك نظير بناء مصانع للتبريد.

المصدر: "تقرير الوضع الراهن" والذي أدلى به رئيس مجلس الوزراء أمام البرلمان.

نقصد من السلاسل الغذائية المعنية السلاسل التصديرية، وما هذه الخطط فى واقع الحال إلا صوراً جديدة من خطط سابقة وردت فى تقارير سالفة لكنها تخلفت عن المواعيد المحدده لها.

نؤكد هنا أيضاً على مبادرة اتخذت لدعم استقرار سوق الحبوب فى أعقاب الحصاد الجيد الذي خلفه العام 2002 حتى ندخل الطمأنينة فى نفوس الفئة المعنية من المواطنين، ذلك أن الحكومة قد صرحت باتخاذها

إجراءات حمائية مناسبة وكافية في الوقت ذاته بصدد الاستيراد، وبعملها بنظام للحوافز من أجل جمع الحبوب وتخزينها تفادياً لهبوط أسعار السوق ودعماً أفضل لدخول المزارعين.

تبنت **الجزائر** مبادرتين جديدتين لدعم إنتاج المحاصيل الزيتية فضلاً عن الإجراءات المتخذة لدعم الزراعة العضوية.

تستورد الجزائر ما يقرب من 320000 طن من الزيوت الخام سنوياً حتى تتمكن من تغطية جميع متطلباتها من الزيوت تقريباً. ورغبة من الدولة في الحد من الاعتماد الزائد على هذا المورد في المستقبل أبرمت في سبتمبر من 2002 اتفاقية إطارية بين المعهد الوطني للمحاصيل الزراعية والشركة الفرنسية (أجروبول) يتم بموجبها إنشاء مصنع (تكلف 120 مليون دولار أمريكي) لعصر بذور الزيوت المزروعة في الجزائر في منطقة "جولما"، الأمر الذي سيشجع المزارعين على إنتاج محاصيل الزيوت عن طريق الإجراءات المناسبة (أسعار المنتجات، ودعم بعض المعدات المعينة .. الخ). كما سوف تكون جمعية التنمية الزراعية الدولية وأجروبول مسئولتين عن تدريب المنتجين، ونقل التكنولوجيا، والمراقبة، وتقييم آثار المشروع (BENOUART, 2003). وقد انطلقت المشروعات فعلاً مع أوائل عقد الثمانينات بغية دعم إنتاج المحاصيل الزيتية (مثل: عباد الشمس، والعصفر، وفول الصويا) إلا أن هذه المشروعات قد باءت بالفشل لأسباب عدة (منها: انخفاض أسعار المنتجات، وسوء إدارة العمليات الفنية مما أدى إلى انخفاض الغلة انخفاضاً شديداً، والتشغيل السيئ للمعاصر... الخ).

أطلقت وزارة الزراعة والتنمية الريفية في 2002–2003 برنامجاً لدعم الزراعة العضوية للمرة الأولى في تاريخ الزراعة في الجزائر. وتكون وحدة مراقبة واعتماد المنتجات العضوية التي تأسست بموجب القرار الوزاري الصادر في ديسمبر 2002 مسئولة عن صياغة اللوائح المعمول بها في حالة هذه المنتجات، والبدء في إجراءات المراقبة والاعتماد، والإسهام في الدعم الفني. كما يقوم الصندوق الوطني للتنظيم والتنمية الزراعيين بدعم هذه المنتجات أيضاً. وكمقابل للالتزام بالمواصفات يدفع إلى منتجي المنتجات العضوية إعانات عن الحرث (الحرث العميق وإعادة الحرث وذلك ما بين 2000 إلى 5000 دينار عن الهكتار، كما يدفع عن العزق 3000 دينار عن الهكتار) وكذلك عن شراء المدخلات (ما بين 2000 إلى 5000 دينار عن الهكتار حسب كل من تلك المدخلات) فضلاً عن علاوات إنتاج (3 دنانير عن كل كيلو جرام من المحاصيل البستانية، و5 دنانير عن كل كيلو جرام من التمر، و4 دنانير عن كل كيلو جرام من الفواكه الأخرى). كما أن هناك خطة لمنح مصدري المنتجات العضوية علاوات.

تواصل **تونس** تنفيذها لسياسة نشطة لتنظيم السوق وتثبيت الأسعار حتى تحمي المزارع من هبوط الأسعار والمستهلك والصناعات التحويلية من الزيادات الشديدة فيها. وتقوم هذه السياسة على القواعد الإرشادية التالية:

- لا تزال الدولة تتحكم في أسعار المواد الأساسية آخذة بمبدأ ضرورة ضمان تسويق هذه المنتجات بأسعار محددة سلفاً (أسعار التدخل) تبعاً للتوجه في تكاليف الإنتاج ومستوى الدخل الذي يشكل حافزاً

للمنتجين الذين لا يفرض عليهم بيع إنتاجهم نظير هذه الأسعار.

- في حالة المنتجات الخاضعة للتحرر من تجارة التوزيع ضمن إطار برنامج التكيف الهيكلي للزراعة، سوف تنبني سياسة الأسعار على الأسعار الحقيقية للتكاليف عملاً بمبدأ ضرورة ضمان تنظيم آليات السوق بتلك الطريقة التي يتواءم فيها بشكل أفضل كل من عرض هذه المنتجات والطلب عليها (مثل: الواردات التكميلية، والزيادة في القدرات التخزينية، وصندوق تثبيت الأسعار). وللتحكم في حرية الأسعار عبر جميع مراحل التسويق للسلع الزراعية، يجب العمل بإجراء تسويقي يتسم بالوضوح والشفافية في كل من تجارة الجملة والتجزئة، حيث تمثلت أهم الخطوات المتخذة في هذا الصدد فيما يلي:

- أصدر في العام 1998 قانون بخصوص أسواق الجملة يهدف إلى إقامة شبكة من "أسواق الإنتاج" توفر الإطار المناسب المعمول به لتحديد الأسعار الحقيقية عن طريق تخصص هذه الأسواق في بعض المنتجات بعينها وقربها من مناطق الإنتاج.
- اتخذت التدابير لتوسيع نطاق اختصاص صندوق تطوير القدرة التنافسية لقطاعي الزراعة والأسماك ولمراجعة أساليب التشغيل كذلك.
- تم العمل على تقوية الدور الذي تضطلع به المؤسسات المهنية المتخصصة بصدد التسويق وتنظيم السوق.

يتعين إيضاح أن أسعار السلع الزراعية - عند مستوى التوزيع - لا تزال خاضعة لهوامش ربح ثابتة وهو الأمر الذي يؤثر بالسلب حتماً على تسويق هذه السلع خاصة أنه يعوق تطبيق التفاضل بين المنتجات من خلال العمل بمعايير الجودة النوعية.

اقترنت الإجراءات المستحدثة بصدد التجارة الخارجية بنمو مطرد في السياسة الحمائية الاقتصادية، حيث تمثلت الأدوات التنظيمية الرئيسية المستخدمة في: تحديد الأسعار التي يتقاضاها المنتجون عن السلع الزراعية عند معدلات أعلى من المعدلات العالمية، ودعم المدخلات المستخدمة في الزراعة، ودعم أسعار استهلاك المحاصيل الرئيسية، وفرض الضرائب على الواردات والتحكم فيها. وكانت الدولة قد أنشأت في أوائل الستينيات صندوقاً عرف باسم "الصندوق العام للتعويض" بهدف تمويل هذه الإجراءات التدخلية المختلفة.

كانت تونس قد قدمت في مفاوضات منظمة التجارة العالمية عرضاً يتعلق بتخفيض طفيف في الدعم الداخلي (1.33% من الدعم سنوياً في مدة عشر سنوات) مع توحيد الرسوم الجمركية التي تزيد في العموم على الرسوم المفروضة حالياً، ومن ثم يبدو أن الحكومة لا تنوي المساس - إلى أي حد وإن كان بسيطاً- بالسياسة القائمة.

أما مصر فقد حافظت على النظام المزدوج الذي وصفته التقارير السابقة على هذا التقرير* والمتمثل في:

*أطلقت أسعار السلع الزراعية لقوى السوق دون تدخل حكومي في الآونة الأخيرة(تعليق من المحرر)

الأسعار الدنيا لعدد كبير من السلع الزراعية والتي تشتري بها أيضاً الحكومة هذه السلع، مع إعانات لدعم استهلاك السلع الرئيسية منها في حالة الفئات الاجتماعية المحرومة والتي توزع فيها بطاقات صرف حصص معينة. تتركز الآن الإعانات المنصرفة على مدخلات الإنتاج التي تدخل في صناعة القطن مع الأخذ في الاعتبار القضاء على الأضرار الصحية الأكثر خطورة.

شهدت **لبنان** تغييرات قليلة مقارنة بالمعلومات التي أوردها سلفاً تقرير العام 2002. إلا أننا نرغب في التنويه بالإجراء المتخذ لشراء الحكومة زيت الزيتون حيث يتم شراء 1500 طن بسعر يغطي تكاليف الإنتاج ليباع مرة أخرى بنصف الثمن إلى بعض المؤسسات المعينة أو يوزع بالمجان على المنظمات الإنسانية أو كلا الأمرين معاً. كما لوحظت أيضاً زيادة ملموسة (+50%) في إعانات المدخلات (مثل: البذور، والمبيدات الحشرية، والعلاج البيطري).

واصلت **تركيا** خصخصة جميع المؤسسات العامة للتسويق والصناعة، باستثناء المؤسسة التركية للحبوب، تماشياً مع هدف تنسيق السياسة الزراعية التركية لتتواءم مع السياسة الزراعية المعمول بها في الاتحاد الأوروبي. وقد تناولت عمليات الخصخصة التي جرت في العام 2002 احتكار الحكومة لصناعات التبغ - TEKEL، والملح، والكحول- بما فتح القطاع حالياً أمام المنافسة (حيث اتخذ قرار الخصخصة في 2002 بينما خضع للتنفيذ الفعلي في 2003). وينطبق الأمر ذاته على احتكار الحكومة للسكر TSFAS حيث استبدل في هذا القطاع السعر الذي كانت الدولة تحدده باتفاقية أبرمت بين ممثلين عن المنتجين والمصنعين، كما طبق نظام للحصص أيضاً على منتجات الحلوى المصنوعة من النشا. كما ينتظر أيضاً أن يخضع احتكار الشاي ÇAYKUR هو الآخر للخصخصة.

ألغي في العام 2002 نظام الأسعار المضمونة للحبوب، وأصبحت هيئة التسويق "TMO" هي الجهة المسئولة عن تنظيم السوق على غرار النسق الأوروبي، حيث تقتصر عمليات الشراء التي تقوم بها على حالات الزيادة فقط بغية تنظيم السوق، فيما سيتم تأجير مساحات التخزين والأماكن الأخرى إلى الشركات والجهات التي تمثل المنتجين. وكان قد تقرر تحديد الحد الأدنى لأسعار التدخل في 2002 عند معدلات أكثر انخفاضاً، كما تحدد مرة أخرى في 2003 وفق النظام المركب الذي يأخذ في الحسبان فصول السنة واختلاف السلع.
وأخيراً ستحل خطة المدى المتوسط محل أنظمة دعم الأسعار بشكل تدريجي من خلال منح المزارعين مساعدات مباشرة سيكون لها أثرها في تحسين أحوال المزارعين الفقراء، حيث قدم نظام بهذه الطبيعة في 2001 كتجربة وطبق على العموم الدعم المباشر لدخول صغار المزارعين، واستمر العمل بهذا النظام في 2002 واقترن به إقامة نظام جديد لتسجيل المزارعين.

وفي **ألبانيا** شغل تنظيم السوق المهمة الرئيسية في هذا المجال: إذ يجب أولاً الارتقاء بمستوى المنتجات كما يتعين ضمان السلامة الغذائية. وقد شهد العام 2002 صدور سلسلة من القوانين تحقيقاً لذلك بهدف جعل التشريع الألباني متماشياً مع التشريع المعمول به في الاتحاد الأوروبي من حيث:

- فترات الضمان.
- المعايير المعمول بها فى حال المنتجات والمستخدمة فىإمدادات الأغذية غير المنزلية.
- وضع البطاقات.
- تأهيل معامل تحليل المواد الغذائية.

وبالمثل، هناك إجراء يجري العمل به لتحسين الأساليب والهياكل التسويقية:

(1) تحسين مستوى وممارسات التجارة فى مواد الأغذية الزراعية عن طريق إنشاء أسواق جملة جديدة فى مناطق "شيكودور، و لوشنيي، و فلورى، وكورسى".

(2) زيادة أعداد المراكز التجريبية العاملة فى عمليات التجميع والحماية والبيع.

(3) تحسين الهياكل الخاصة بجمع المعلومات ونشرها فى الأسواق.

(4) توفير التدريب وتطوير المساعدة الفنية فى مجال التسويق.

(5) العمل بالحوافز التصديرية للأغذية الزراعية.

وفى حال دول الاتحاد الأوروبي، مثل العام 2002 بالإضافة إلى مناقشة مشروع إصلاح **السياسة الزراعية المشتركة** السابق ذكره، المرحلة الأخيرة لتطبيق الإصلاح الذي تضمنه جدول الأعمال 2000 (وهو تخفيض العلاوة المدفوعة عن كل هكتار مزروع بمحاصيل الزيوت) وكذلك تطبيق النظامين الجديدين "الضأن والحملان" و "الفواكه والخضروات" الواردين فى التقرير السابق.

تحظى الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبي بفرصة ضئيلة فى مجال إدارة السوق باستثناء إجراءات الطوارئ التي يمكن أن تضطلع بها فى ظروف الأزمات الكبيرة والكوارث الطبيعية. ويتعلق الإجراء الموصوف فى هذا الجزء والذي اتخذته خمس دول متوسطية أعضاء فى الاتحاد الأوروبي بمثل تلك الإجراءات بالإضافة إلى العمل على تدعيم تنظيم السلسلة الغذائية وحماية جودة المنتجات. يعرض الجزء 6-5 المعنون "الموارد الطبيعية" للمساعدات الممنوحة لتشجيع الزراعة العضوية والمطبقة حالياً فى اليونان على وجه الخصوص.

وفى **اليونان** وصفت الشهور القليلة الأولى من العام 2002 (وكذلك الشهور القليلة الأخيرة من العام 2001) بأنها واحدة من أسوأ الفترات التي شهدها تاريخ اليونان الحديث من حيث الكوارث الطبيعية (كالفيضانات، والصقيع، والحرائق... الخ)، وهو الأمر الذي نتج عنه أن استحدثت وزارة الزراعة فى الفترة ما بين ديسمبر 2001 وديسمبر 2002 ثمانى أنظمة مختلفة لتعويض المزارعين فضلاً عن نظامين تعويضين آخرين لتعويض منتجي أسماك القشريات (وعلى رأسها بلح البحر) حيث تأثر الإنتاج بسبب إصابة الأسماك بعوالق نباتية سامة.

هذا، وقد أجبر الاستياء المتزايد من قبل المزارعين بشأن إنقاص الدعم والحماية، وهو الإمر الذي أثر على دخولهم ،وكذلك المظاهرات الكبيرة والمتعددة التى شهدتها البلاد فى 2002 (والتي أغلقت فيها الطرق

السريعة والمباني الحكومية). أجبر ذلك، الحكومة على أن تستحدث إجراءات لإغاثة المزارعين كان من المقرر لها أن تدخل حيز النفاذ فى 2003. كما تضمنت الإجراءات الأخرى المتخذة فى هذا المجال ما يلي:

- الاعتراف بالمنظمة القومية فيما بين المتخصصين فى مجال زيت الزيتون.
- تطبيق برنامج إعادة هيكلة مزارع الكرم فى العامين 2002، 2003.
- تحديد أنواع وتنويعات محاصيل الفاكهة الواجب أن تتضمنها إجراءات الترويج.
- الأخذ بالتنظيم الفني للتحكم فى تقاوى البطاطس واعتمادها.
- الأخذ بالتنظيم الفني الذي يحدد الشروط الضرورية لأصناف المحاصيل البستانية.

وفى **إيطاليا** نرى أن حصص إنتاج اللبن لطالما كانت مشكلة متكررة تؤثر فى إدارة السوق. وعليه فقد تم أخيراً الآن حل مشكلة التوافق مع النظام الذى وضعه الاتحاد الأوروبى فيما يخص القيود المفروضة على حصص إنتاج الألبان، وذلك بعد عشرة أعوام من تداول تلك المشكلة أمام القضاء. وفى يونيو عام 2003 وافق مجلس وزراء الاتحاد الأوروبى على السماح للمنتجين الإيطاليين بتسوية العقوبات المتراكمة منذ عام 1995 نظراً لزيادة الإنتاج عن السقف المرجعى للحصص الذى وضعه الاتحاد الأوروبى. وقد قدرت تلك العقوبات بحوالى مليار يورو موزعة على 14 دفعة سنوية بمعدل فائدة صفرى. وعلى الرغم من ذلك، فإن الزيادة التى سمح بها فى الكمية المرجعية المحلية اعتبارًا من عام 2000 وقدرها 600000 طن، والتى أدت إلى رفع الكمية لإجمالى 10.3 مليون طن، لم تكن كافية لحل المشكلة نظراً لأن الإنتاج الإيطالى قد تجاوز الحصة التى تم تخصيصها مرة أخرى فى عام 2002، الأمر الذى نتج عنه تعقد الأوضاع القانونية والإدارية. وبصورة عامة، لا زالت مشكلة حصص إنتاج الألبان فى دول البحر المتوسط قائمة بلا حل: حيث أن تلك البلاد ليس لديها اكتفاء ذاتى فى إنتاج اللبن البقري، كما أنه فى الوقت الذى وضعت فيه هذه الحصص كانت هياكلها الإنتاجية متأخرة. وفى الوقت نفسه منحت هذه الدول العديد من الزيادات، كما أن التحسين الذى تم عام 2003 قد ساعد على توفير مزيد من المعاملة التفضيلية لتلك الدول، إلا أنها لا زالت تسعى للحصول على المزيد فى هذا المجال.

ولا يزال مستوى التكامل المنخفض فى قطاع الإنتاج الزراعى وقطاعات التصنيع والتسويق عقبة تعوق الأداء فى النظام الغذائى الزراعى. ومن ثم، فقد تم تقديم وسيلة تدخل جديدة تتمثل فى "عقد السلسلة الغذائية" لتعزيز تكامل صناعة الأغذية الزراعية وتقوية مناطق الإنتاج. وسيتم ترويج وتمويل عقود السلسلة الغذائية المبرمة مع القائمين بالتشغيل (59%) من قبل وزارة الزراعة والسياسيات الحرجية بغية تنفيذ أنظمة الاستثمار التى تتيح تعددية التخصصات المهنية بما يتفق مع اللوائح التى وضعها الاتحاد الأوروبى بشأن مساعدات الدولة. وسيكون لقطاع الفواكه والخضروات أهمية خاصة فى عقود السلسلة الغذائية.

هذا وقد ازدادت أهمية السياسات الموضوعة لتحسين الجودة فى القواعد الإرشادية الخاصة بالسياسة الزراعية. وقد ارتكزت خطوط الإجراء المتبع لتطوير الجودة بوجه أساسى على النقاط التالية:

- المنتجات العضوية التي تمثل حالياً 8% من المساحة الزراعية؛
- تطوير بطاقات الجودة والمنشأ للمنتجات الإيطالية؛ وهي الآن أكثر من 100 منتج PDO(بمرجع منشأ مشمول بالحماية)، و PGI(مرجع جغرافى مشمول بالحماية)؛
- تَتَبعُ المواد الغذائية. وفقاً لتوجيهات الوزارة، جارى وضع نص بشأن نظام التتبع المزدوج: التتبع الإجبارى، والذى تم وضع نص من أجله فى لائحة الاتحاد الأوروبى رقم 178/ لسنة 2002 (ليكون محل التنفيذ فى نهاية عام 2004)، والذى يهدف إلى ضمان سلامة الغذاء وتتبع الجودة بناءً على الاتفاقيات التطوعية المبرمة بشأن السلسلة الغذائية. ترتكز المناقشات الحالية بوجه أساسى على ما إذا ينبغى أن يكون مرجع منشأ المادة (المواد) الخام الموجود على البطاقة إجراءاً إجبارياً أم لا.

وفى **فرنسا**، لم يتم اتخاذ أى مبادرات جوهرية هذا العام بشأن إدارة السوق فيما عدا الإجراء المتخذ بشأن مواجهة أزمة إنتاج الدواجن المذكورة فى القسم السابق. وفى يوليو عام 2002 عزمت الحكومة الجديدة على اتخاذ قرار أساسى فى المجال ذي الصلة بشأن إلغاء "تقسيم" المساعدات التعويضية المباشرة المدفوعة إلى منتجى المحاصيل الزراعية ومنتجى لحوم البقر والعجول والضأن والماعز. وحيث أنه قد وردت خاصية التقسيم تلك فى جدول أعمال عام 2000، فقد قررت فرنسا فى نفس العام وضع نظام مفصل بشأن التخفيض المحدود للمساعدات المدفوعة للمزارعين الحاصلين على أعلى المبالغ. وقد كان لهذا التقسيم أثر فعال فى عام 2001، فقد استخدمت الأموال التى تم توفيرها فى تمويل عقود الزراعة الإقليمية. وقد جاء إلغاء ذلك التقسيم متوافقاً مع أمنيات اتحادات المزارعين الرئيسية؛ حيث تجدر الإشارة إلى أنه بهذا الإصلاح الجديد أصبح من الملزم تطبيق تقسيمات أكثر محدودية للمساعدات المدفوعة اعتباراً من عام 2005 (أو عام 2007)، وذلك فى حالة ما إذا كان كافة المزارعين يتلقون مساعدات تقدر بما يزيد عن 5000 يورو.

وفى إطار المناقشات التى أجريت قبل هذا الإصلاح، اتخذت فرنسا موقفاً صارماً ضد إنفصام المساعدات. تمثل هذا الموقف فى استبدال تلك المساعدات المباشرة المدفوعة حسب غلة كل هكتار أو حسب رؤوس الماشية بإجمالى مساعدات تدفع للمزارع أيا كانت نوعية إنتاجها. وقد عرضت فرنسا سببين لتعزيز موقفها هذا: الأول هو مخاطر قطع السلاسل الغذائية نتيجة ردود الأفعال العنيفة لتوريد السلع الزراعية تجاه المتغيرات الدورية للسوق، والثانى هو مخاطر تدهور المنتجات والقدرة الإنتاجية فى المناطق المحرومة. وقد اتخذت كافة دول البحر المتوسط نفس المواقف فى المفاوضات.

وكما هى الحال فى فرنسا، كان إحدى القرارات الأولى للحكومة اليمينية فى **البرتغال** التى تولت مقاليد الحكم بعد انتخابات شهر مارس إلغاء نظام تقسيم المساعدات الذى كانت قد وضعته الحكومة اليسارية السابقة. وعلى ضوء هيكل الزراعة البرتغالى، فإن عدد المزارع محل الاهتمام قليل للغاية، لذا فإن هذا الإجراء أكثر رمزية من أى شيء آخر.

وفى إطار المناقشات حول **السياسة الزراعية المشتركة**، اتخذت البرتغال موقفاً صارماً من أجل الوضع الراهن، حيث أن الحكومة السابقة قد أيدت الإصلاح الذى قد يعزز من التنمية الريفية على وجه الخصوص، والتى تمثل "الركيزة الثانية" **للسياسة الزراعية المشتركة**. هذا ويستغل الوزير الآن التميز الذى تتمتع به الزراعة البرتغالية كحجة لطلب المزيد من المساعدات الهيكلية وكذلك لطلب زيادة المساعدات والحصص الإنتاجية (من الألبان والقمح الصلد والطماطم واللحوم....الخ)، والتى يمكن من خلالها زيادة المعونات الأوروبية.

وقد كان على البرتغال التعامل مع أزمة مرض جنون البقر المستمرة فى عام 2002، وهو العام الأول الذى بدأت الحالات التى ثبت إصابتها بالمرض تقل خلاله. وقد كشفت هذه الأزمة النقاب عن ضعف النظام البرتغالى لسلامة الغذاء مقارنة بالبلاد الأخرى فى الاتحاد الأوروبى، الأمر الذى أشارت إليه بعثات التفتيش التى أرسلتها اللجنة الأوروبية.

وفى عام 2002، اتخذت إجراءات هامة فى هذا المجال:

- إعادة تحديد الهياكل وأساليب العمل لوكالة سلامة وجودة الغذاء؛
- وضع إستراتيجية قومية بشأن إعادة هيكلة الخدمات المقدمة بهدف السلامة والمراقبة المالية فى قطاع الغذاء؛
- إنشاء معهد بيطرى فى مجال الفحص الصحى؛
- وضع نظام متكامل من أجل حماية ورعاية الحيوان؛
- إنشاء نظام مركزى لمراقبة جودة اللبن ومنتجاته؛
- تعديل النظام القومى لتمييز الماشية ووضع نظام مماثل للخنازير والخراف والماعز؛
- اتخاذ إجراءات لتقوية نظام وضع البطاقات الخاصة بالعجول والأبقار.

علاوة على ذلك، اتخذت البرتغال إجراءات تشريعية فى مجال المنتجات ذات الجودة: فقد تم وضع أساليب لاعتماد المنتجات ذات المؤشر الجغرافى، كما تم التعرف على مراجع جديدة للمنشأ والمؤشرات الجغرافية، إضافة إلى إنشاء نظام لتدعيم تحديث منتجات المزارع السمكية وتحسين جودتها.

4-6 - سياسات التنمية الريفية

فى المغرب، يبدو أن صناع القرار قد ألحوا مجرد تلميح إلى "إستراتيجية التنمية الريفية لعام 2020" التى تمت صياغتها فى عام 1999. ومع ذلك، فقد تم اتخاذ العديد من الإجراءات فى هذا المجال على مدى الفترة ما بين عامى 2002 إلى 2003:

- فقد أدخلت خدمة الكهرباء فى أكثر من 2500 قرية لينتفع بها أكثر من مليون نسمة تقريباً؛ الأمر الذى ينتج عنه زيادة عدد المنتفعين ليصل إلى 6365000 فى نهاية عام 2003 (وهو ما يقرب من نصف عدد سكان القطاع الريفى)؛
- تزويد 750000 ساكن بمياه الشرب فى عام 2003 (ضعف عدد السكان الذين تم تزويدهم فى عام (2002)؛

- إنشاء طرق فى المناطق الريفية بطول 1762 كيلومتر خلال عام 2003 (والخطة الفعلية كانت موضوعة لإنشاء طرق بطول 1500 كيلومتر فقط)؛
- بدء 37 مشروعاً ضمن إطار برامج التنمية الريفية المتكاملة؛ والتى من المقرر تشغيلها لفترة مدتها حوالى 10 سنوات وجارى إنشاؤها بالاشتراك مع السكان والسلطات المحلية. حيث تتكون فى الأساس من إجراءات لتطوير وإعادة تأهيل الأراضى الزراعية. وكذا وضع البنى الأساسية. كما تشمل هذه المشروعات استثمار 2.4 مليار درهم ينتفع بها 2 مليون نسمة فى مختلف المناطق الريفية فى جميع أرجاء الدولة؛
- وضع برامج رى صغيرة ومتوسطة لخدمة 46000 هكتار فى 15 مقاطعة؛ ففى المرحلة الأولى التى تغطى 3 مقاطعات (الزلال. خنفرة. الحوز) سيتم تزويد 9450 هكتار بمياه الرى مع حلول عام 2006؛
- بدء عدة مشروعات فى الإقليم الشمالى ومنطقة جبال أطلس الوسطى بهدف تطوير مناطق الغابات وحماية أحواض صرف المياه (وسيتم تخصيص ميزانية بمبلغ 1.2 مليار درهم لإقامة تلك المشروعات التى ستكون مدتها خمس سنوات).

وأخيراً. تستعد الحكومة لبدء "عمليات للارتقاء بمستوى النساء والشباب فى المناطق الريفية واتخاذ الإجراءات المصاحبة لتنفيذ المشروعات الصغيرة المدرة للدخل".

وفى **الجزائر**. كان الحدث الرئيسى هو تعيين وزير للتنمية الزراعية فى يونيو عام 2002. ويتبع هذا الوزير وزارة الزراعة التى أصبحت تعرف بوزارة الزراعة والتنمية الريفية. وفى عام 2001. تلقت الوزارة مساعدات رئيسية من خلال مخصصات الصندوق القومى للتنمية الزراعية وأيضاً من الصندوق القومى لتنمية الأراضى عن طريق تغيير استخدامها. وعلاوة على معدات الزراعة. عزز إنفاق الصندوق القومى للتنمية الزراعية إنشاء الشركات التي تقدم المساعدات الزراعية وغيرها من المساعدات اللازمة لهذا النشاط (وهى على سبيل المثال: الشركات الاستشارية وشركات خدمة العقود وشركات التخزين البارد والمؤسسات المصنعة للسلع الزراعية). وعلى نطاق أوسع ساعد إنفاق الصندوق القومى لتنمية الأراضى على إقامة مشروعات البنية الأساسية الريفية (مثل إدخال الكهرباء. وإنشاء شبكة طرق فى المناطق الريفية. ومحطات مياه. وكذلك الإسكان الريفى فى بعض الأحيان) علاوة على تنمية الأراضى. هذا بالإضافة إلى أن الاستثمارات التى قدمها كل من الصندوقين قد وفرت مساعدات قيمة من أجل إنشاء وتعزيز المشروعات الصغيرة فى المناطق الريفية. والفضل يعود إلى الأسواق التى أنشئت فى هذا الشأن. فعلى سبيل المثال. ورد فى التقارير أن هناك 2070 مؤسسة للخدمات الزراعية قد أنشئت فى عام 2001. علاوة على إنشاء 4944 كيلومتر من البنى الأساسية (من كابلات كهربية. طرق. شبكات طرق) (وزارة الزراعة لعام 2002).

منذ أوائل عام 2002. كانت وزارة الزراعة والتنمية الريفية ولأول مرة منذ حصول الدولة على استقلالها تعمل

على وضع برنامج عمل للتنمية الريفية ينطوي على المهمة الأساسية لتنسيق أعمال مختلف الوزارات فى هذا المجال. ومن خلال إداراتها اللامركزية، بدأت الوزارة فى عمل برنامجها عن طريق تحديد التجمعات الريفية (ذات المستوى الأقل من مستوى القرى: دوار "douar"، ميتشا "mechta"، ديشتا "dechta") وهى على وجه الخصوص مناطق فقيرة ومعزولة. كلف الموظفون العاملون فى مجال الإرشاد الزراعى، الذين غالباً ما يتم تعيينهم من بين أفراد كل مجتمع-إن أمكن- بمهمة إجراء مقابلات شخصية مع أفراد المجتمع لتحديد احتياجاتهم (الاقتصادية والاجتماعية) المختلفة. ويقوم موظف الإرشاد الزراعى بالتعاون مع المجتمع وبالاشتراك مع إدارة الدائرة الزراعية بوضع خطة متوسطة الأجل ومتكاملة للتنمية الريفية، ثم يتم عرض هذا المشروع على إدارة الولاية الزراعية التى تحيله بدورها إلى لجنة الولاية للفحص والتصديق؛ وتتألف هذه اللجنة من ممثلين عن كافة الوزارات التى تنفق مواردها فى مختلف مجالات التنمية الريفية. ومن أمثلة هذه الوزارات وزارة الموارد المائية، وزارة المهن والحرف (صندوق المهن الحرفية)، وزارة الطاقة (لإدخال الكهرباء فى التجمعات الريفية)، وزارة الإسكان والتعمير، وبالطبع وزارة الزراعة والتنمية الريفية. وبمجرد إجازة مشروع تنمية التجمعات، تأخذ كل وزارة على عاتقها مسئولية اتخاذ الإجراءات اللازمة فى المجال الخاص بها تحت إشراف الإدارات اللامركزية لوزارة الزراعة والتنمية الريفية.

وفى **مصر**، وضع نص فى خطة 2001-2002 بشأن تنفيذ السياسات التالية فى مجال التنمية الريفية:

- بذل جهود مستمرة لتنمية القرى باعتبارها حجر الزاوية لسياسة التنمية الاجتماعية بهدف ضمان استقرار الدولة وأمنها؛
- تشجيع سكان التجمعات الريفية على الادخار وتمويل أنفسهم، وكذلك تشجيعهم على أن يكون لهم دور مع الدولة فى تمويل مشروعات التنمية الريفية؛
- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فى المناطق الريفية؛
- بذل جهود مستمرة لتحسين القدرة الإنتاجية وكذلك تحسين المنتجات الزراعية من حيث الإنتاج والجودة بهدف تعزيز الصادرات والحفاظ على البيئة؛
- تقديم معونات حكومية من أجل البرامج التدريبية المصممة لتحسين القدرة الإنتاجية ومساعدة الشباب على إقامة مشروعات فى المجال البيئى والصناعات الصغيرة.

وفى لبنان، أعد البنك الدولى فى عام 2002 أربع دراسات عن التنمية الريفية من خلال المنح التى تلقاها من اليابان. ويتركز اهتمام تلك الدراسات على الآتى:

- وضع خطة وإستراتيجية للتنمية الريفية المتكاملة.
- تقييم الاحتياجات الطارئة فى مجال التنمية الريفية.
- تسويق السلع الزراعية.
- الخيارات الممكنة بشأن المؤسسات.

وعلاوة على ذلك، يدير مجلس التنمية والتعمير عدة مشروعات فى مجال التنمية الريفية.

- برنامج "إعادة التأهيل الاقتصادى- الاجتماعى بجنوب لبنان فى مرحلة ما بعد الصراع" الذى وضع مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائى فى عام 2000. وفى عام 2002 ركز هذا البرنامج على الشباب والجمعيات التعاونية الزراعية والبلديات. كما تم إنشاء 20 نادياً للشباب، علاوة على تقديم برامج تدريبية إلى 45 جمعية تعاونية تم تعزيزها بالجهود اللازمة لإعداد المشروعات الصغيرة. هذا بالإضافة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لبناء القدرات فى 9 بلديات لمساعدتها فى الحصول على موارد البرنامج وإدارة المشروعات الصغيرة.
- مشروع تنمية المجتمعات الممول من خلال قرض قدره 20 مليون دولار (ساهمت فيه لبنان بما يزيد عن 5 مليون دولار)، حيث بدأ العمل فيه فى يناير عام 2003 بهدف تحسين فرص العمل ومستويات المعيشة فى المجتمعات الأكثر احتياجاً. وتساهم المنظمات غير الحكومية إسهاماً كبيراً فى إقامة هذا المشروع.
- الصندوق الاجتماعى والاقتصادى للتنمية هو مشروع ممول من الاتحاد الأوروبى (25 مليون يورو مقدمة من الاتحاد الأوروبى، و6 مليون يورو من لبنان). وقد بدأ هذا المشروع فى عام 2003 لمدة 4 سنوات.

وفى **تركيا**، هناك ما يقرب من 35% من السكان ينتمون للقطاع الريفى، حيث تعتمد الغالبية منهم على الزراعة كمورد للرزق. ومن ثم، أصبحت سياسات التنمية الريفية - على وجه الخصوص - من السياسات الفعالة، وخير مثال على ذلك مشروع جنوب شرق الأناضول. تم بالفعل إنشاء مشروعات البنية الأساسية الرئيسية (إدخال الكهرباء، الاتصالات، الطرق المعبدة، شبكات الطرق)، إلا أنها فى حاجة للتحديث إلى حد ما. هناك 90% من المناطق الريفية مزودة بمياه الشرب، غير أن نسبة 52% من هذه المياه يجرى الإمداد بها من خلال شبكات التوزيع. ومن المحتمل أن يكون قطاع الإسكان الريفى هو القطاع الذى يعانى الكم الأكبر من المشكلات. وفى عام 2002، حصلت 3399 عائلة فقط - موزعة على 59 قرية - على قروض لبناء مساكنها الخاصة. وفى الفترة من 1974 إلى 2000 حصلت 250 قرية (إجمالى 283410 عائلة و422 جمعية تعاونية) على معونات من خلال المشروعات التى تديرها المديرية العامة للشئون الريفية والحرجية.

هناك العديد من مشروعات التنمية الريفية، منها ما أنجز أو جارى العمل فيها فى الوقت الحالى أو لا تزال قيد الدراسة. فعلى سبيل المثال، تم الانتهاء من كل من مشروع الأناضول الشرقية وخطة التنمية الإقليمية لشرق البحر الأسود، بينما لا يزال العمل جارياً فى الدراسات الخاصة بشأن مشروع جنوب شرق الأناضول، وخطة التنمية الإقليمية لبحر إيجة وخطة التنمية الإقليمية لغرب البحر المتوسط. كما تم البدء فى إجراء دراسات بشأن الخطة المركزية للتنمية الإقليمية للبحر الأسود وخطة تنمية حوض يرشل إيرماك. وفى نهاية عام 2002 تم البدء فى إجراء دراسة تمهيدية بشأن الخطة المركزية للتنمية الإقليمية للأناضول وخطة التنمية الإقليمية لشرق البحر المتوسط. وقد تحدد موعد الانتهاء من كافة هذه المشروعات فى نهاية عام 2005.

وتضع الحكومة فى الوقت الحالى نظاماً لتسجيل المزارعين والأراضى الزراعية؛ حيث تم بالفعل تسجيل

2.2 مليون مزارع (حوالى 60% من الإجمالى)، و11.8 مليون هكتار من المزارع (حوالى 50%) فى هذا النظام الرقمى بالشكل الكامل. كما كان تسجيل الأراضى فى المناطق الريفية قد بدء فعلاً بل وآخذ فى التصاعد حيث تمت بالفعل تغطية 85% من تلك المناطق؛ وخضعت حتى الآن للترقيم 10% من خرائط الأراضى الزراعية. هذا علاوة على أن تركيا قد وضعت قانوناً بشأن تغيير قواعد الميراث بهدف الحد من تفتت ملكية الأراضى الزراعية.

وفى **ألبانيا**، وضعت وزارة الزراعة التنمية الريفية المتكاملة ضمن أولوياتها. وتهدف سياسة التنمية الريفية إلى تحقيق ما يلي:

1. الحد من الفقر فى المناطق الريفية عن طريق ضمان النمو المطرد فى الإنتاج وزيادة دخل الأسر الريفية.
2. زيادة فرص العمل البديلة ودورات التدريب المهنى فى كل من الأنشطة الزراعية وغير الزراعية مثل صناعات الأغذية الزراعية الصغيرة والمهن والحرف والسياحة الريفية...الخ.
3. توفير فرص عمل متكافئة لكافة المناطق والأقاليم بهدف تزويد السكان بخدمات ذات جودة.
4. تحسين البنى الأساسية الريفية مثل الطرق والأسواق الريفية وإدخال مياه الشرب والصرف الصحى، وكذلك تقليل حالات انقطاع الكهرباء...الخ.
5. زيادة فرص حصول سكان المناطق الريفية على التمويلات والاعتمادات. وكذلك توسيع نطاق الخدمات المالية غير البنكية فى البيئة الريفية.
6. بناء القدرات وتعزيز المبادرات وتشجيع التجمعات الريفية على الاشتراك فى مشروعات التنمية وصنع القرار على المستويين المحلى والإقليمى.
7. الحد من نزوح سكان المناطق الريفية إلى المدن وإيجاد صلات قوية بين التجمعات الريفية والمناطق المحلية التابعة لها.

تعتبر اللامركزية والإجراءات المتخذة لزيادة قدرات الهياكل المحلية فى المناطق الريفية عاملين آخرين على قدر كبير من الأهمية فى نطاق الأعمال المنجزة فى عام 2002 بصدد التنمية الريفية المتكاملة. حيث تم ما يلي:

1. جارى العمل على نقل المراعى والغابات وموارد المياه وأنظمة الرى والصرف...الخ من مستوى الإدارة أو الإدارة المشتركة إلى السلطات المحلية؛
2. سنت مجموعة من القوانين واتخذت قرارات بشأن تحسين الإطار القانونى للمناطق الريفية (بما فى ذلك فرض الضرائب على الأراضى الزراعية، علاوة على تأسيس وتشغيل مكاتب لإدارة الأراضى الزراعية على المستوى الإقليمى...الخ)؛
3. زيادة المساعدات المالية المقدمة لجمعيات صغار المزارعين التى تعمل على المستوى المحلى بهدف إعادة تأهيل أنظمة الرى والصرف؛
4. وفى مجال تحسين إدارة الرى، نقلت إدارة 15 شبكة من شبكات الرى و6 مؤسسات من المؤسسات استخدام المياه إلى جمعيات صغار المزارعين المشار إليها. كما أنشئت مؤخراً أربعة اتحادات جديدة.

ويجب أيضاً ملاحظة أن هناك عدداً من البنى الأساسية تم إنشاؤها فى البيئة الريفية عام 2002:

(1) بدأ "صندوق التنمية الألبانى" (FZHSH) العمل على شق 73 قناة لنقل المياه فى المناطق الريفية (تم الانتهاء من 56 من هذه القنوات فيما لا يزال 18 قناة قيد العمل) وتم تمويل إعادة إصلاح 155 قناة من موازنة الدولة ومن ثم أصبح 67% من سكان الريف يحصلون على مياه الشرب أكثر من خمس ساعات فى اليوم؛

(2) ازداد عدد العائلات والقرى المستفيدة من نظام الصرف الصحى؛

(3) تم إنشاء 20 مدرسة جديدة وإصلاح 102 مدرسة ابتدائية وثانوية؛

(4) تم إصلاح عدد كبير من مراكز الصحة؛

(5) حصلت 42 شركة للاتصالات التليفونية على تصريح للعمل فى المناطق الريفية، تعمل تسع منها بالفعل ولها حوالى 6000 عميل مسجلين فى عام 2002، بينما وسعت شركتى التليفون المحمول، وهما شركة AMC وشركة فودافون VODAFONE كثيراً من شبكة تغطيتها فى جميع المناطق الريفية.

وفيما يتعلق بالإصلاحات داخل المؤسسات فى مجال التنمية الريفية المتكاملة، تولت ألبانيا عمل التدابير التالية فى عام 2002:

1) أنشئت إدارة خاصة للتنمية الريفية تعمل داخل هيكل وزارة الزراعة والغذاء؛

2) تم وضع برنامج ولوائح "لمنتدى التنمية الإقليمية القومى" وتحديد مجال اختصاصه؛

3) وضع إستراتيجية قومية للتنمية الريفية بالتعاون مع البنك الدولى، وتم التخطيط لهياكل المؤسسات الخاصة بتنفيذ هذه الإستراتيجية.

تعتمد سياسات التنمية الريفية فى اليونان على "صندوق دعم المجتمعات" الثالث (CSF) للفترة 2000–2006، والذى تدخل إجراءاته ضمن "البرنامج الوطنى لتنمية الزراعة وإعادة هيكلة المناطق الريفية 2000–2006".

وقد تمت الموافقة عى 238 مشروعاً حتى نهاية نوفمبر 2002 وذلك ضمن إطار عمل هذا البرنامج بموازنة إجمالية تبلغ 880 مليون يورو (مخصص الموازنة الوطنية بالإضافة إلى المساهمة الأوروبية).

كان البدء في تنفيذ برنامج ليدر بلاس (LEADER+) عام 2002 حدثاً هاماً بالنسبة **لليونان**. فبنهاية شهر يوليو 2002 وقع الاختيار على 40 مشروعاً وطنياً خلال عملية التقييم ، وقد كان أكثر من ثلث هذه المشروعات من نصيب مدينتى ماسدونيا وثراس، فيما توزع الباقى على مدينة كريت (4 مشروعات)، وثيسالى (4 مشروعات)، وغرب اليونان (4 مشروعات)، وجزر أيونيان (3 مشروعات)، الخ.

يتضمن برنامج ليدر بلاس (LEADER+) باليونان أربع أولويات وهى:

- "إستراتيجية استطلاعية للتنمية المتكاملة للزراعة" والتي تستهلك 90% من أموال "الاتحاد الأوروبى".
- "دعم التعاون بين المناطق الريفية" ويتلقى 4% من أموال "الاتحاد الأوروبى".
- "الشبكات" حيث يخصص لها 1% من أموال "الاتحاد الأوروبى".
- "إدارة البرنامج ورصده وتقييمه" حيث يخصص لذلك نسبة 5% من أموال "الاتحاد الأوروبى" (هي حصة إدارة ليدر بلاس).

وفى **إيطاليا** كانت التنمية الريفية هى ثانى أكبر بنود الموازنة استهلاكاً للدعم الذي تلقته من "وكالة المساعدة الزراعية" (AGEA) عام 2002. حيث تلقت بالفعل 16% من الأموال المخصصة (من الدعم الذي بلغت قيمته 1 مليار يورو). ومن ثم تأتى فى المرتبة الثانية من حيث الموازنة بعد الدعم المخصص لاستزراع الأراضى والتى تبلغ قيمته أكثر من 2134 مليار يورو (35% من إجمالى المدفوعات فى إيطاليا). لقد وضع قانون الاتحاد الأوروبي الجديد رقم 2002/445 قواعد مفصلة لتطبيق سياسات التنمية الريفية والتى تعكس بشكل أساسى الالتزام بتشجيع التنوع والجانب متعدد الأغراض فى الزراعة. هناك سمتان جديدتان تؤثران على الإدارة المستقبلية لسياسة التنمية الريفية يمكن ملاحظتهما فى هذا السياق فيما يتعلق بإيطاليا وهما: الإجراء الخاص ببدء صغار المزارعين ممارسة نشاط الزراعة والذى ينص على قرار بمنح دعم لمدة الاثنى عشر شهراً التى تعقب تاريخ انخراطهم فى العمل. أما السمة الثانية فهى منح مساعدات للاستثمار من "السلطة الإقليمية" مباشرة فى حالة ما إذا كانت المبالغ تقل عن 25000 يورو.

اتسمت سياسة التنمية الريفية فى فرنسا عام 2002 بإلغاء إجراء يتعلق على وجه الخصوص بالسياسة الزراعية فى فرنسا وهو "عقود الزراعة الإقليمية" (CTEs). وكان هذا الإلغاء جزءاً من البرنامج الانتخابي الذي قدمه الجناح اليمينى. على الرغم من ارتياب نقابات المزارعين الكبرى (اليمينية) بشأن هذا الإجراء منذ البداية. والذي بذلت فى سبيل تنفيذه جهود جهيدة نظراً لتعقد الإجراء فى حد ذاته وكذلك الدراسات التمهيدية التي يتطلبها. وهي ذات الأسباب التي من أجلها استطاعت فرنسا أن تستخدم جزءً صغيراً فقط من الاعتمادات الأوروبية المتاحة للتنمية الريفية فى عام 2001. إلا أن عقود الزراعة الإقليمية قد بدأت بداية موفقة بالفعل فى عامى 2001 و2002. حيث عملت الأقسام المسئولة عن تنفيذ هذه العقود على تطبيق صيغ وأشكال مبسطة كانت تبعد فى بعض الأحيان عن الروح الأصلية للإجراء الذي كان يعطى الأسبقية للمشروعات التى تم تهيئتها بشكل خاص بما يتماشى والموقف الاقتصادى والبيئى للمزرعة المعنية بهذا الإجراء.

وقع أكثر من 20000 عقد للزراعة الإقليمية أو كانت فى طريقها إلى الإبرام وذلك فى الحالات التى أوقف فيها تنفيذها.

لقد ترتب قرار الحكومة هذا فى الأساس على إلغاء تدرج المعونات فى حالة كبار المزارعين (وصفت هذه الآلية بالتفصيل فى تقرير سنة 2000) حيث طالبت اتحادات كبار المزارعين بإلغاء التدرج. وقد نتج عن هذا

الإلغاء أن استخدمت المبالغ التى تم توفيرها (والتى لم تكن كبيرة فعلاً حيث كان التقسيم محدوداً للغاية) لتمويل عقود الزراعة الإقليمية. أرادت الحكومة أيضًا تبسيط المعونات الزراعية البيئية ووضع أهداف أكثر تحديداً. وقد استبدلت عقود الزراعة الإقليمية CTEs فى الخريف "بعقود الزراعة المستدامة" (CADs) والتى تتقارب مبادؤها مع مبادئ عقود الزراعة الإقليمية. ولكن لم تتحدد بعد قواعد تطبيق هذه العقود للزراعة المستدامة حتى وقت كتابة هذا التقرير (بل لم تصدر بعد قرارات التطبيق).

وفى **أسبانيا** واصل عدد المزارع انخفاضه مع ازدياد تخصص المزارع. لقد سجل الإحصاء الذي أجري عام 1999 انخفاضاً فى عدد المزارع بنسبة 21.7% على الرغم أن مساحات المزارع المستغلة ازدادت بنسبة 6.4%.

6-5 سياسات إدارة الموارد الطبيعية

6-5-1 المياه

على الرغم من تزايد النداءات المتكررة والملحة لبذل جهود ترمى إلى إدارة المياه وفق الطلب عليها على أساس أوسع. لا يزال أسلوب إدارة المياه الذي يحكمه العرض هو الأمر الغالب فى كل دول حوض البحر الأبيض المتوسط.

ففى **المغرب** أنفقت وزارة الزراعة من جديد الجزء الأكبر من الموازنة المعتمدة لها على مشروعات المياه الكبرى عام 2002 (52% من إجمالى الموارد). أى بزيادة عن الأعوام السابقة حيث كانت الاستثمارات فى هذا المجال تقل كثيراً عن نصف الموازنة (انظر الشكل التالي). وهو الأمر الذي توضحه خطة تجهيز مناطق الرى التى تتحكم فيها سدود شيدت حديثاً. إلا أنه تبقى الحقيقة الماثلة وهى: أن حجم الموارد المطلوبة لهذا الغرض لا تعطى إلا فرصة ضئيلة للوفاء باحتياجات القطاعات الزراعية الأخرى التي تحظي - على أقل التقديرات- بذات الأهمية التي تحظى بها الاستثمارات فى مجال المياه أو الري.

الشكل 6-1 هيكل ميزانية الاستثمار لوزارة الزراعة (الفلاحة) فى المغرب لعام 2003

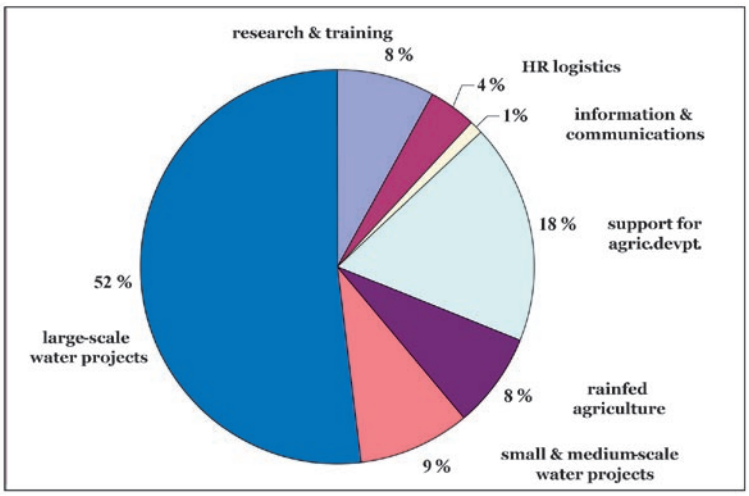

وفى **الجزائر** غدت المشاكل البيئية محل اهتمام يتزايد تدريجياً. اهتمام يجد صداه فى السياسات الحكومية نظراً لزيادة الوعى به. وكما هو الحال فى دول جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط الأخرى. فإن السبب فى ذلك هو بدء القادة فى إدراك أن الوقاية ومنع حدوث الضرر فى هذا المجال تقل تكلفتهما عن إصلاح الضرر إذا ما وقع.

وجهت **الخطة القومية للتنمية الزراعية** (PNDA) أهمية كبيرة إلى التربة والماء. ففى مجال الرى تم تجهيز مساحة 37.624 هكتار بمعدات رى للمرة الأولى فى عام 2002. كان منها معدات ري بالتنقيط بالنسبة لأراض بلغت مساحتها 19.909 هكتار (ويعرف هذا أيضاً بالرى عن طريق الرذاذ). فى حين لم يكن هذا النوع من الري موجوداً منذ عشر سنوات. ويغطى الرى بالتنقيط الآن (2002) مساحات تبلغ 80.209 هكتار أى بزيادة تبلغ 33% مقارنة بعام 2001. وتعزى هذه القفزة الكمية فى الأساس إلى مستوى الإعانات الممنوحة ضمن إطار عمل **الخطة القومية للتنمية الزراعية** الخاصة بأساليب الرى الموفرة للمياه.

وفيما يتعلق بالموارد المائية الأخرى. وعلى الرغم من أن تحلية المياه المالحة ستتكلف دولاراً واحداً عن كل متر مكعب (حيث سيتحمل المستهلك رسوم قدرها 3.5 دينار) فلقد وضعت وزارة الموارد المائية برنامجاً فعالاً لتركيب محطات تحلية مياه البحر. وخاصة فى المناطق الساحلية. ويتم التحضير حاليًا لدراسة بشأن "تركيب محطات تحلية بحلول عام 2020 حيث تنتج ما إجماليه 4 مليون متر مكعب فى اليوم الواحد. وهو ما يكفى لتغطية احتياجات 10 مليون نسمة". ويبدو أن هذا البرنامج تم تطبيقه على عجل دون أى دراسة اقتصادية جادة. إذ أن هناك إمكانيات أخرى لتوفير المياه بتكلفة أقل يمكن استكشافها والتعرف عليها قبل توفير المياه بهذه التكلفة الكبيرة؛ إذ يمكن الترشيد فى استخدام الماء على سبيل المثال عن طريق الإحلال المنتظم لأنظمة رى بالرش طولية متحركة محل الأنظمة التقليدية للرى بالغمر. وحتى إذا تم دعم هذه الأنظمة بنسبة 100% فإن المياه المتوفرة ستكون تكلفتها أقل من تكلفة مياه البحر المحلاة. بل من الممكن من خلال ذلك زيادة غلة المحاصيل.

أما فى **مصر** فإن كمية المياه التى يتم سحبها من نهر النيل لم تتغير لعدة عقود. ولكن بالنظر إلى الزيادة السكانية فى مصر فإن ذلك يعنى أن كمية الماء المتاحة لكل فرد تتناقص بشكل مستمر. يعتمد تلبية احتياجات الزراعة من المياه على الإجراءات المتعلقة بأساليب ترشيد الاستهلاك وتحسين الرى والصرف. وتعديل هياكل الإنتاج الزراعى بشكل أكثر فاعلية. وإدخال محاصيل أخرى تتطلب مياه أقل. واستخدام مياه الصرف المعالجة بشكل أكثر انتظاماً. وتوسيع استخدام المياه الجوفية. وستكون مصر عرضة لحالات خطيرة من نقص فى المياه على المدى القصير أو المتوسط إذا لم يتابع تنفيذ تلك الإجراءات على أساس دائم ومستمر.

استمرت فى **ألبانيا** إجراءات إصلاح أنظمة الرى وصرف المياه وتحسين إدارتها وذلك من خلال زيادة الاستثمارات فى هذا المجال واتخاذ الإجراءات الهادفة إلى إعادة هيكلة هيئات إدارة المياه. وإنشاء مجالس لصرف المياه وتعزيز دور **"جمعيات واتحادات مستخدمى المياه"** (حيث أنشئت 400 جمعية جديدة فى

عام 2002). كما تم الانتهاء من إعادة تنظيم الهياكل القومية "لإدارات المياه" على مستوى المقاطعات. وقد نتج عن ذلك خفض عدد هذه الهيئات من 35 إلى 11 هيئة وتحويلها إلى **"إدارات إقليمية للمياه"** وتم تنفيذ ذلك على مستوى مجمعات المياه والسدود. وفيما يتعلق بالإجراءات الخاصة بتحسين إدارة الرى. فقد تم تحويل العديد من صلاحيات الإدارة المركزية إلى "جمعيات مستخدمى المياه" مباشرة (وهى جمعيات لصغار المزارعين العاملين على المستويين المحلى والإقليمى) خلال عام 2002. وتم وضع 15 نظاماً إقليمياً للرى. وكان من أولويات وزارة الزراعة والغذاء أن يتولى المزارعون المنتظمون فى جمعيات واتحادات إقليمية إدارة نظام المياه والرى. وهذه الجمعيات تقوم حالياً بإدارة استخدام مياه الرى على مساحة 214 166 هكتاراً.

وفى **أسبانيا** أقرت الحكومة "خطة قومية للرى" فى أبريل 2002. وهذه الخطة ترمى إلى تحديث أنظمة الرى الموجودة وإنشاء مساحات جديدة مروية على مدى سبع سنوات. تملك أسبانيا حالياً 3.3 مليون هكتار من الأرض المروية (13% من الأرض الزراعية المستغلة) الجزء الرئيسى منها مزود بموارد مائية "تقليدية" (المياه الجوفية والمياه السطحية). فى حين أهملت موارد أخرى (مثل تحلية مياه البحر. ومياه الصرف المعالجة).

يستخدم الرى بالحاذبية (السطحى) فى ثلثى المساحة المزروعة والتي تصل إليها مياه الري كلها تقريبا (2 مليون هكتار). بينما تستخدم أساليب الرى بالرش أو التنقيط على ثلث المساحة (1.3 مليون هكتار). وتعد أساليب الري الأخيرة تلك على درجة عالية من الأهمية فى الأقاليم التى تعاني من النقص الكبير فى المياه أو تقل بها جودة المياه (كما هى الحال فى جنوب شبه الجزيرة وجزر الكنارى).

إن أهداف الخطة المأمول تحقيقها بحلول عام 2008. هى كالتالى:

- تطوير وتحديث أنظمة الرى الموجودة على 1134891 هكتار.
- إعادة تجهيز 138365 هكتار.
- تحسين الرى فى المناطق التي تعود بالمصلحة على المجتمع ككل وهي مساحة تبلغ 86426 هكتار.
- اتخاذ إجراءات ترمى إلى تشجيع القطاع الخاص على اتخاذ المبادرة فى مجال الرى على مساحة 18000 هكتار.

إن خطة الإدارات المركزية والإقليمية للتمويل المشترك "للخطة" كالتالى:

- إجمالى الاستثمارات..... حوالى 5 مليار يورو.
- الاستثمارات الخاصة..... حوالى 2 مليار يورو.
- الحكومة المركزية..... حوالى 1.4 مليار يورو.
- الحكومات الإقليمية..... حوالى 1.6 مليار يورو.

وبينما تتطلع المنظمات الزراعية الرئيسية والحكومة المركزية إلى تنفيذ هذه "الخطة" بسرعة. لا يزال الجدل بشأنها مستمراً. فى الوقت الذي يعارض فيه العديد من الحكومات فى الأقاليم والمنظمات البيئية

تلك الخطة بدعوى عدم التزامها بالتوجيه الصادر عن الاتحاد الأوروبى بشأن المياه فيما يخص مبدأ تغطية التكاليف والمبادئ البيئية على وجه الخصوص. تخطط الحكومة المركزية لأن يكون لديها "خطة" يشارك فى تمويلها الاتحاد الأوروبى من خلال "البرامج التشغيلية المتكاملة للصناديق الهيكلية" (وبشكل أساسى العمليات الخاصة بتحويل الماء من حوض صرف إلى حوض آخر).

6-5-2 التربة، والغطاء النباتى الطبيعى، وإدارة البيئة

فى **الجزائر** تم تنفيذ القليل من أعمال الزراعة فى عام 2002 مقارنة بالعام الماضى فى مجالات زراعة الغابات (8138 هكتار مقارنة بـ10177هكتار فى عام 2001) والعلف والأراضى العشبية (542 هكتار مقارنة بـ1037 هكتار فى 2001). إلا أنه تم اتخاذ إجراءات فى مجالات الحفاظ على الغابات (زراعة 19000 هكتار بالغابات – أى بزيادة تبلغ 65% مقارنة بعام 2001) وبذل الجهود لمكافحة تآكل التربة (تنظيم مخرات ومصاطب للسيول). على الرغم من أنها محدودة للغاية مقارنة بالاحتياجات الهائلة فى هذه المجالات.

قلّت كذلك وبشكل ملحوظ الحرائق التى تشتعل فى الغابات والجنبات فى عام 2002 مقارنة بعام 2001 (حيث وصلت نسبة الانخفاض من 23% إلى 4% فى 2001، و2002 على التوالى). ومما لاشك فيه أن سبب ذلك يعود جزئياً إلى السياسة الحديثة **"للجنة الغابات"** بإشراك سكان أطراف الغابات فى إدارة أرض الغابات. صدر فى 2002 تصريح باستخدام حوالى 214000 هكتار من أراضى الغابات. وتم الانتهاء من الإجراءات الإدارية الخاصة باستصدار التصاريح اللازمة لاستخدام أكثر من 223000 هكتار. كما أنه تمت الموافقة على منح عقود إيجار لعدد 2483 من الفلاحين المستأجرين فى الغابات (حيث أعطي 1853 مستأجراً عقوداً عن المساحات الخالية القابلة للزراعة، و6 مستأجرين عن المحاجر، و624 مستأجراً لتربية النحل، والمراعي، وبساتين الزيتون وبساتين الفاكهة، الخ). تم فى أغسطس 2002 اتخاذ إجراء لتحسين المناطق الجبلية، شمل زراعة تجمعات المياه بأنواع من سلالات نباتية منتجة اقتصادياً. وسوف يستمر العمل على تنفيذ هذه الإجراءات حتى عام 2004 حسب الموارد المالية المخصصة لذلك.

سوف تستفيد مزارع الأراضى العشبية من الآن فصاعدًا من واحد من صناديق التنمية، وهو "الصندوق الوطنى لمكافحة التصحر وتنمية السهوب" (FLDDPS) الذى أنشئ فى يناير 2002 طبقاً لقانون التمويل 2002، وقد خصصت له موازنة بلغت 500 مليون دينار (أنفق من هذه الخمسمائة مليون دينار 143.6 مليون خلال العام).

على الرغم من أن **"الإدارة العامة للغابات"** قد تولت وحدها زراعة 542 هكتار من العلف والأراضى العشبية فى مناطق السهوب عام 2002 (بعد أن كان 1037 هكتار عام 2001)، فإن العمل الذى تولته **"اللجنة العليا لتنمية السهوب"** (HCDS) فى عام 2002 كان أكثر اتساعاً وشمولية فى الأغلب الأعم عن العمل المنجز فى 2001. ومن المعروف أن اللجنة المشار إليها هى المؤسسة الرئيسية المكلفة بمزارع الأراضى العشبية على وجه الخصوص، باستثناء ما يتعلق بتنمية معدات محطات الرى وتجهيزها (حيث بلغت نسبة العمل فيها -15% فى 2001و-2% فى 2002 على التوالى). وكان هناك زيادة كبيرة على وجه

التحديد فى عدد المزارع المستفيدة من زراعة الفاكهة (+73%)، ومناطق إدارة السهوب المتكاملة (+27%)، وإنشاء محطات الرى (+57%)، وبناء قنوات للمياه (+295%)، وأعمال الحفاظ على المياه والتربة (+71%)، والرى بمياه الفيضان (+110%). وأخيراً اتخذت "اللجنة العليا لتنمية السهوب" إجراءً لحماية التربة وموارد الغطاء النباتى الطبيعى على مساحة 2528952 هكتار (2448100 هكتار من هذه المساحة عبارة عن مناطق محظورة و8138 هكتار مخصصة لزراعة الأشجار)، وهي ذات المساحة تقريباً التي شملتها الإجراءات المتخذة فى عام 2001 (2584000 هكتار).

وفيما يتعلق بالتربة والماء، وطبقاً لتقرير وزارة الزراعة والتنمية الريفية، ارتفعت مساحة الأرض القابلة للزراعة فى البلد بحوالي 73108 هكتار (+153%مقارنة بعام 2001) وذلك نتيجة للإجراء المدعوم لتنمية الأراضى الحدية (تحسين الأرض عن طريق تحويل استخدامها). وقد يتبادر إلى ذهن المرء أن ليست كل هذه المساحة عبارة عن مساحة جديدة صالحة للزراعة بالكامل حيث يعمل نظام تحسين الأرض الزراعية عن طريق تحويلها غالباً على الأراضى الحدية والمنزرعة على الرغم من ذلك. بيد أن تلك الأراضى استفادت من أعمال التحسين التى كانت فى العديد من الأحوال واسعة إلى حد كبير (إزالة الصخور، وتنعيم التربة، والرى، الخ.) مما يبرر تصنيفها تحت "أراضى زراعية جديدة مستغلة".

وفى **مصر** استمرت الجهود المبذولة لتنمية الأراضى الجديدة، حيث زادت المساحة القابلة للزراعة من 7.9 مليون فدان[28] عام 1999 إلى 8.2 مليون فدان عام 2002. وترجع هذه الزيادة جزئياً إلى المزايا الممنوحة للأشخاص الذين يستثمرون فى تحسين الأراضى الزراعية الجديدة، ومنها:

- إعفاء استثمارات التنمية لمدة عشر سنوات من أي شكل من أشكال الضرائب، مع إمكانية مد هذه المدة إلى عشرين سنة فى الصعيد وجنوب الوادى؛
- خفض الرسوم الجمركية بنسبة 5% على جميع الواردات المتعلقة بعملية التنمية؛
- تسهيل الاعتماد الممنوح لعملية التنمية (7% سعر الفائدة على القروض وإطالة مدة القرض).
- خفض الرسوم المستحقة على تحويل الأراضى الصحراوية بغرض تنميتها؛
- فتح صحراء سيناء للتنمية (وهو الأمر الذي كان محظوراً فى الماضى لدواعٍ أمنية).

أخذ معدل التوسع الأفقي فى الأراضى الصالحة للزراعة فى التباطؤ مقارنة بثمانينيات القرن الماضى (92000 فدان فى السنة فى المتوسط خلال الفترة من 1992 إلى 1997، بينما سجل 22000، 12700، 28700 فدان فى أعوام 2000، 2001، 2002 على التوالى *)، ومن ثم تظل الأراضى الصالحة للزراعة واقعة تحت الضغط البشرى الشديد ولا تزال المساحة المتاحة لكل مزارع محدودة للغاية (حيث تصل لنحو 0.13 فدان لكل فرد من السكان*) إضافة إلى ذلك يجب الإشارة إلى أن الأراضى الصالحة للزراعة آخذة فى التناقص

[28] 1 فدان = 4200m² (المحرر)
*تصحيح من المحرر

نتيجة لاتساع عمليات بناء مجتمعات عمرانية جديدة ومد البنية الأساسية (15640 فدان على مدى ثلاث سنوات من 1999 إلى 2001، و5641 عام 2001).

وفى المجال البيئى، أقرت وزارة الزراعة المصرية خطة متكاملة تتضمن تدابير لمكافحة الآفات بقصد الحفاظ على البيئة وإنتاج سلع للتصدير ذات جودة عالية. وقد حصلت مراكز البحوث الزراعية على نتائج فى هذا المجال فى حالة القطن، الأرز، السكر، قصب السكر، والذرة. علاوة على ذلك تم خفض استخدام المبيدات الحشرية بمقدار 4000 طن تقريبًا فى السنة عن طريق تطبيق نظم المكافحة الحيوية.

أقرت الحكومة خطة تنمية بيئية عام 2002 كنوع من التدابير البيئية الإضافية، وتتكون هذه الخطة من توسيع نطاق زراعة الأشجار وزيادة عدد الأحزمة الخضراء فى المناطق الحضرية.

بدأ فى **لبنان** فى 17 يوليو 2003 تنفيذ خطة العمل القطرية لمكافحة التصحر، وتضم هذه الخطة القطرية إدارة الموارد المائية، الزراعة المستدامة، الحفاظ على التربة، إدارة المراعى، المناطق المحمية، الظروف الاجتماعية الاقتصادية، إدارة الأراضى، وإطار العمل المؤسسى والتشريعى. وقد رسمت خريطة للأقاليم المتأثرة بعملية التصحر.

وفى **تركيا** طال انتظار تنفيذ "خطة العمل القطرية للبيئة وخطة العمل القطرية للتنوع البيولوجى". وتحتاج الإجراءات والأولويات الأساسية التى حددتها الخطة السابقة إلى إعادة النظر فيها وذلك بالتنسيق والاشتراك مع أصحاب المصلحة المعنيين، ويجب إعادة النظر فى الخطة نفسها وتحديثها بحيث لا تغفل القضايا القانونية. علاوة على ذلك، يتعين تطوير مؤشرات التنمية المستدامة بغية الوصول إلى مستوى أفضل وأكثر فعالية فى إدارة هذه "الخطة". أما فيما يتعلق "بخطة العمل القطرية للتنوع البيولوجى" فيجب إصدار قانون السلامة البيولوجية وتشكيل هيئة للسلامة البيولوجية.

تغطى الغابات والمراعى فى **ألبانيا** 50% تقريباً من مساحة الدولة (منها 36% غابات و14% مراعى). وقد تم تعيين فريق عمل وزاري اختير من الوزارات لتحقيق هدف الحكومة الرئيسى فى تنظيم الغابات وحمايتها وذلك على أساس برنامج استراتيجى يشمل جميع أنحاء القطر. ونتج عن ذلك خفض كبير فى الإزالة غير المشروعة لأشجار الغابات والاتجار فى المواد الخام المستخرجة من الغابات. ويجرى حالياً نقل صلاحيات الإدارة العامة للحراجة إلى البلديات بغية تحقيق إدارة مستدامة للغابات (وقد تم هذا النقل بخصوص 27000 هكتار). لقد اتخذت أيضاً تدابير خاصة لحماية حيوانات الغابات، كما يجرى على المستوى المؤسسى إنشاء هياكل لإدارة المناطق المحمية وذلك فى إطار التعاون بين وزارة الزراعة والغذاء ووزارة البيئة.

تأمل **اليونان** فى تحقيق تقدم فى المجال البيئى وذلك بفضل **"برنامج التنمية الريفية"** للفترة من 2000

إلى 2006 والتدابير الزراعية البيئية التى يتضمنها هذا البرنامج. وفى حين غطت الزراعة العضوية مساحة أقل من 2000 هكتار عام 1994، أصبحت تغطى مساحة 30000 هكتار فى 2001. وبالنظر إلى بدء عمل "برنامج ليدربلاس"+ LEADER عام 2002 والتدابير المتخذة لتعزيزه فى 2003، فإنه من المأمول توسيع نطاق هذا النوع من الزراعة. علاوة على أن الحكومة أنشأت "المجلس الوطنى للزراعة العضوية" فى عام 2002 لمساعدة الإدارة الجديدة التى أنشئت داخل وزارة الزراعة ومهمتها تنمية الزراعة العضوية. وفى هذا المجال تم تحديد الأولويات التالية:

- اتخاذ التدابير الهادفة إلى تحسين الإجراءات وتبسطيها للمزارعين الراغبين فى الاستثمار فى هذا المجال؛
- العمل على تعديل دور الجهات المعنية بشهادات الزراعة العضوية
- إنشاء "معهد للزراعة العضوية" داخل "المؤسسة الوطنية للبحوث الزراعية" (NAGREF)؛
- اتخاذ تدابير لمنح المستثمرين فى هذا المجال مزايا أكثر أهمية.

إضافة إلى ذلك، فقد خففت وزارة الزراعة من الشروط اللازمة لإعتماد مؤسسات الإنتاج العضوى (من الفاكهة والخضر) فى عام 2002، وخاصة تلك الشروط المتعلقة بمعدل دوران رأس المال.
وأخيراً بدأ أيضاً تنفيذ برنامج يسمى "التربية العضوية للماشية للفترة من 2001 إلى 2006"، ودخل فى حيز التنفيذ عام 2002 أيضاً، وأهدافه كالتالى:

- إنتاج منتجات اللحوم طبقاً لمواصفات الزراعة العضوية؛
- تحسين الظروف التي توجد فيها الحيوانات؛
- حماية البيئة؛
- المحافظة على التنوع البيولوجى للأنظمة البيئية الزراعية وكذلك الحفاظ على حالة الزراعة القائمة؛
- الاستخدام المستدام للموارد؛
- إنشاء مناطق قابلة للنمو لتربية الحيوانات وفق معايير الزراعة العضوية وذلك عن طريق تطبيق نظم اقتصاديات السعة الصغيرة.

7 – الثروة السمكية

كما هو المعتاد في كل أنحاء العالم، فإن تحليل مصايد الأسماك في بلدان البحر المتوسط يركز، تاريخيا، على حالة موارد الأحياء البحرية، متجاهلا القضايا الاقتصادية والاجتماعية المتصلة بنشاط صيد الأسماك، وعلى سبيل المثال، قضايا التسويق، والعمالة، واستيراد وتصدير منتجات صيد الأسماك وعرض الغذاء.

وربما يرجع ذلك إلى ضرورة ضمان الاستدامة البيولوجية للموارد، مثل ضمان الحفاظ على أحجام مخزون الأسماك البياضة فوق حجم الحد الأدنى الحرج، قبل الأهداف المتصلة بتعظيم ناتج مصايد الأسماك، مثل تعظيم الحصيلة الإنتاجية أو المنافع الاجتماعية – الاقتصادية للمجتمع. على أنه من المهم أن يكون ماثلا في الأذهان دائما أنه بدون هذه العناصر الاقتصادية والاجتماعية التي تشكل جزءًا جوهريا من مصايد الأسماك فإنه يكاد يكون من المستحيل إدارة إجراءات تنظيم تكوين مصايد الأسماك.

وفي هذا السياق فإن الغرض هو القيام بمحاولة أولى لتقديم نظرة عامة عن مصايد أسماك البحر المتوسط من خلال تحليل المؤشرات المشتركة والمتاحة، بمعنى البيانات البيولوجية والاقتصادية والاجتماعية أو مجموعات من البيانات من أجل هدف تحليلي أو سياسة محددة بوضوح.

تستخدم مؤشرات مصايد الأسماك لتقييم ورصد حالة قطاع مصايد الأسماك وإدارتها بشكل جيد. وهذه المؤشرات، التي تميل في الوقت الراهن وفي كثير من الحالات، إلى أن تكون مقصورة على المكونات البيولوجية لنظام مصايد الأسماك كما هو الحال مع الكتلة الحيوية للمخزون (B) ونفوق الأسماك (F) ، تقدم أداة عملية لتقديم المشورة لإدارة مصايد الأسماك.

التغيرات في المؤشرات بمرور الوقت، لا يمكن تفسيرها بصورة ذات مغزى دون النظر إليها في علاقتها بقيمة مرجعية تتوافق مع الأهداف القطاعية أو المجتمعية وقيود النظام البيئي الذي ينبغي عدم تجاوزه حيث أنه، بخلاف ذلك، قد يضر بقدرة موارد مصايد الأسماك على تجديد نفسها وهي التي تستغلها أساطيل صيد الأسماك.

في سنة 2003 قررت **اللجنة العلمية الاستشارية، التابعة للجنة العامة لمصايد الأسماك في البحر المتوسط**، أن تبدأ العمل، مع الصيد/الإنزالات، وجهد الصيد وكمية الصيد لكل وحدة جهد باعتبارها مؤشرا لوفرة الكتلة الحيوية، مع المؤشرات البيولوجية الجديدة التالية : النسبة المئوية للكتلة الحيوية لمخزون السمك البياض الأولى، الذي ينبغي الحفاظ عليه، في حالة سمك القد hake مثلا، بين 3.0 – 0.4، ومعدل نفوق الأسماك (F)، معدل النفوق الإجمالي (Z) ومعدل الاستغلال (E=F/Z) الذي ينبغي، في حالة أسماك الأعماق pelagic الصغيرة، ألا يزيد عن قيمة 0,4 .

وفي سياق المنهج الجديد للنظام البيئي لمصايد الأسماك يمكن أيضا استخدام مؤشرات بيولوجية أو إيكولوجية أخرى مثل تركيب الصيد، أو التوفر النسبي للأنواع المستهدفة أو الآثار المباشرة لمعدات الصيد على الأنواع غير المستهدفة. وفي هذا السياق يمكن استخدام مؤشرات مثل متوسط المستوى الغذائي للصيد أو النسبة المئوية للإنتاج الأولي المطلوب لدعم مستوى معين للصيد باعتبارها مؤشرات إيكولوجية يسهل الحصول عليها نسبيا بشرط توفر كمية محدودة من المعلومات الأساسية.

وعلاوة على ذلك، وكما ذكر سابقا، فإنه لم يبد حتى الآن اهتمام كاف بتحديد المؤشرات التي يمكن استخدامها لتقييم الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لمصايد الأسماك وتفاعلها مع السعي إلى أهداف التنمية المستدامة. وفي سنة 1999 قررت لجنة مصايد الأسماك في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD وضع مؤشرات اجتماعية واقتصادية لمصايد الأسماك تستخدم كأدوات في تحليل السياسة. وفي سنة 2002 وافقت هذه المنظمة على أن الهدف الشامل لهذا النشاط ينبغي أن يكون الإسهام في تحسين قياس الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة لمصايد الأسماك تستخدم كأدوات في تحليل السياسة. وفي سنة 2002 وافقت هذه المنظمة على أن الهدف الشامل لهذا النشاط ينبغي أن يكون الإسهام في تحسين قياس الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة لمصايد الأسماك، وربط ذلك، حيثما أمكن، بالأبعاد المتعلقة بالمورد والبيئة.

وفي سنة 2001 أصدرت **اللجنة العلمية والفنية والاقتصادية لمصايد الأسماك** التابعة للمفوضية الأوربية، وثيقة تعرض مجموعة عامة من مؤشرات الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لمصايد الأسماك. وكانت الفكرة الأساسية هي أنه لكي تكون مصايد الأسماك مستدامة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية فإنها ينبغي أن تكون قادرة على استغلالها بصورة مربحة على مستوى بيولوجي متوازن. ومن ثم، فإن الغرض من المؤشرات هو أن توضح ما إذا كانت مصيدة الأسماك متوازنة، في الوقت الراهن، من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيولوجية، وإذا لم تكن كذلك، ما إذا كانت قادرة على أن تستغل بطريقة متوازنة بأي شكل، وإذا كان الأمر كذلك، فبأي مستوى من رأس المال والعمالة المستخدمة وعند أي مستوى من المخزون السمكي.

وفي سنة 2002 **أوصت اللجنة العامة لمصايد الأسماك للبحر المتوسط**، من بين ما أوصت به، اعتماد البيانات والمؤشرات الاقتصادية المرجعية التالية بالنسبة للبحر المتوسط : كمية السمك وإنتاج البحريات، وقيمة هذا الإنتاج، ووزن وقيمة الوارد – الصادر، وبيانات أسطول الصيد (عدد مراكب صيد السمك، وإجمالي حمولة مراكب الصيد بالطن وقوة محركاتها بالحصان)، والعمالة (طاقم المراكب) واستهلاك السمك.

وفي سنة 2003 اقترحت اللجنة العلمية الاستشارية التابعة **اللجنة العامة لمصايد الأسماك للبحر المتوسط** المؤشرات الاجتماعية التالية : سن صياد السمك، وعدد سنوات الصيد الفعلي، ونصيب رأس المال، والمستوى التعليمي، وتركيب الأسرة، والخلفية الاجتماعية، والخبرة المهنية.

على أنه لابد من تأكيد أن العقبة الرئيسية والتي يمكن أن تمثل الصعوبة الكبرى في السنوات القادمة لإنشاء نظام للمؤشرات لمصايد الأسماك في البحر المتوسط هي عدم التوفر المنتظم لسلسلة من البيانات ذات الجدوى التي يمكن أن يقوم عليها التحليل. وقد أوضح التحليل الافتقار إلى قاعدة بيانات عن مصايد الأسماك تتمتع بتغطية ومصداقية كافية من أجل التقييم الصائب لمصايد الأسماك. ولا توجد مجموعات إحصائية سليمة إلا في مجالات قليلة ولفترات زمنية قصيرة يمكن استخدامها، في بعض الحالات، كقيمة مرجعية.

هناك عدد قليل من مصادر المعلومات الموثوقة عن مصايد الأسماك، وهي تغطي كل الإقليم ويجري تحديثها كل سنة، وتجعل من الممكن الحصول على بعض البيانات المرجعية المفيدة في عمل تحليل أولي شامل يعطينا مرجعا. وقد لخصت قاعدة البيانات هذه في الجدول 7-1 ، وهي التي استخدمت في التحليل الحالي.

الجدول 7-1 - قواعد البيانات والبيانات المرجعية المستخدمة

المصدر	بيانات مرجعية
الإحصاءات السمكية لمنظمة الأغذية والزراعة	الانتاج (الصيد وحجم وقيمة الأحياء المائية)
الإحصاءات السمكية لمنظمة الأغذية والزراعة -إحصاءات المصايد السمكية	الاستهلاك وقيمة وحجم الواردات-الصادرات
مراجعة إحصاءات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للمصايد القطرية	أساطيل الصيد: عدد وخصائص مراكب الصيد، العمالة، قيمة الانزالات و وقيمة الواردات-الصادرات
الكتاب السنوي لإحصاءات المصايد السمكية للاتحاد الأوربي	أساطيل الصيد: عدد وخصائص مراكب الصيد، العمالة، قيمة الانزالات و وقيمة الواردات-الصادرات
معلومات إضافية من منظمة الأغذية والزراعة (إطار عام للدولة،الميزان الغذائي) مقدمة علي شبكة الانترنت لوزارات الثروة السمكية للدول	أساطيل الصيد: عدد وخصائص مراكب الصيد، العمالة، القيمة الاجمالية لمخرجات الثروة السمكية

وفيما يتعلق بالمراجع المرتبطة بمكان ما من أجل التحليل، رؤي أنه من الأفضل، في حالة "مصايد الأسماك"، في الوقت الراهن، مراجعة الوضع على المستوى الإقليمي للبحر المتوسط، مدخلين، بالطبع، أكبر قدر ممكن من التعليقات للأقطار ومجموعات الأقطار والمناطق، حيثما يمكن التعرف على سمات خاصة مشتركة. وفي هذا السياق وفيما يتعلق بالمنطقة والأقطار المدرجة فإن التحليل لا يشير إلى الجوانب المتصلة بالإنتاج فقط، وإنما أيضا إلى الجوانب ذات الصلة بوسائل الإنتاج والتجارة والاستهلاك. ويأخذ التحليل في الحسبان قطاع مصايد الأسماك في مجمله في بلدان البحر المتوسط، بما فيها البرتغال، وليس فقط ذلك الجزء المتصل بإنتاج البحر المتوسط، ولهذا السبب وأيضا بسبب أنه يستحيل، في حالة أسبانيا وفرنسا والمغرب، فصل المعلومات الواردة في قواعد البيانات والمتصلة بالأطلسي عن تلك المتصلة بالبحر المتوسط، فإن

قطاع صيد الأسماك في هذه البلدان سوف يجري تحليله ككل مع إعطاء إشارات، كلما كان ذلك ممكنا، حتى يمكن تقدير الجزء الخاص بالبحر المتوسط. وفي حالة البحريات، أدرجنا أيضا معلومات عن بلغاريا ورومانيا. وبالإضافة إلى ذلك، أوضحنا أن الانتباه الرئيسي تركز على بلدان المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة للبحر المتوسط (CIHEAM).

وقد حددت خمس مجموعات من البلدان (ولن تؤخذ في الاعتبار مصايد أسماك البحر الأسود):

- الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي : البرتغال، وأسبانيا، وفرنسا، وإيطاليا، واليونان
- الدول التي ستنضم إلى الاتحاد الأوربي عام 2004 : مالطا، وسلوفينيا، وقبرص
- دول منطقة المغرب : المغرب، والجزائر، وتونس
- بقية دول المركز : ألبانيا، وتركيا، ولبنان، ومصر
- دول البحر المتوسط الأخرى : ليبيا، وإسرائيل، وسوريا، وقطاع غزة، وصربيا، والجبل الأسود، وكرواتيا، وموناكو

7-1 - وسائل الإنتاج

7-1-1 - أساطيل الصيد، والموانى وصيادو الأسماك

تتنوع مصايد أسماك البحر المتوسط بصورة كبيرة، مع كثير من الأساطيل الراسية على امتداد الساحل في عدد كبير من الموانى، وزوارق الصيد.[29] هي التي لها الغلبة بوضوح، نظرا لنوعية وقيمة ما تصطاده من أسماك. ومع ذلك، فإن زوارق شباك الصيد الكيسية (البرسينة) [30]، والأساطيل الصغيرة[31] تمثل بدورها عنصرا هاما من مصايد أسماك البحر المتوسط. وعادة ما يكون عدد شباك الصيد والمعدات المتضمنة في شريحة المعدات الصغيرة كبيرا يكاد يقارب عدد الصيادين، مثل شباك الصيد وأنواعها: شباك الجرف drift nets ؛ وسنارات الصيد الطويلة للقاع أو السطح؛ والأنواع المختلفة من الشراك وكثير غيرها. وعادة ما تكون كل واحدة من معدات الصيد هذه متخصصة في صيد نوع محدد أو مجموعة أنواع ذات أنماط متشابهة من السلوك.

ورغم أنه لا توجد معلومات خلفية دقيقة عن طاقة وحجم أساطيل كل البلاد، إلا أنه من المسلم به بصفة عامة إجراء تحديث للأساطيل شبه الصناعية والأساطيل الصغيرة. وتهدف هذه السياسة ليس فقط إلى زيادة القدرات التقنية لهذه الأساطيل وإنما أيضا لتحسين كفاءة الصيد وتحسين ظروف معيشة الصيادين. وباستثناء الأساطيل الصناعية التي تصطاد الأنواع الأوقيانوسية الكبيرة في البحار المفتوحة، فإن معظم أساطيل البحر المتوسط حرفية. وتستخدم كلمة "حرفية" لوصف المشروعات صغيرة رأس المال حيث يكون الصياد هو مالك المركب في كثير من الأحوال، مقابل مصايد الأسماك الصناعية التي

[29] سفينة ترولة مع شبكة كبيرة، وجر على القاع أو في عامود المياه خلف سفينة جر - ويبقى فم الشبكة مفتوحا بواسطة "بابين" كبيرين مرتبطان بكلا جانبي الشبكة، وجر الشبكة خلف القارب بواسطة حبل صلب سميك.

[30] البرسينة هي نوع من معدات الصيد توجد فيه شبكة مستطيلة الشكل ذات قعر ثقيل وقمة طافية يعومها خط الفلين، وهي تدور حول مجموعة من السمك لاحتوائها، وهي مخصصة لأنواع السمك التي تعيش في تركيزات كبيرة : السردين، والأنشوجة، الخ...

[31] التي تستخدم عدداً كبيرا جدا من المعدات الحرفية أو الصغيرة التي تمثل اختلافات عبر البحر المتوسط.

تنطوي على استثمارات كبيرة تقوم بها شركات أو مجموعات مالية. واستنادا على قواعد بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية واليوروستات وباستخدام بعض المعلومات التكميلية من منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) والمقدمة عبر الإنترنت من وزارات الثروة السمكية للبلدان، فإن إجمالي عدد قوارب الصيد لبلدان البحر المتوسط يمكن تقديره، في الوقت الراهن، بما يتراوح تقريبا بين 125000 و 130000، منها ما يتراوح بين 7000 و 8000 من الزوارق والبرسينات. وجدير بالذكر أنه، في حالة أسبانيا وفرنسا والمغرب فإن جزءًا هاما من هذا الأسطول لا يعمل في البحر المتوسط، وأنه في الجزء الشرقي من البحر المتوسط، وأنه في الجزء الشرقي من البحر المتوسط يعمل 44% من الأسطول التركي في البحر الأسود وأن كثيرا من القوارب المصرية تعمل في البحر الأحمر. وبناءً على ذلك يمكن تقدير عدد مراكب الصيد التي تعمل عبر البحر المتوسط بنحو 100000 منها، في دول الاتحاد الأوربي، حتى 80% من المراكب الصغيرة التي يقل طولها الإجمالي عن 12 مترا وتستخدم معدات صغيرة (الجدولين 2 و 3). أما في الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوربي فإن نسبة المراكب الصغيرة أكبر وتتراوح نسبتها بصفة عامة بين أكثر من 90–95% من الأساطيل. ولهذا السبب، وحتى يكون من الممكن تحليل أساطيل الصيد، فإننا نوصي بتقسيم المراكب، كلما كان ذلك ممكنا، إلى مراكب أقل وأكثر من 12 متر طولا.

الجدول 7–2 – عدد مراكب الصيد

مراكب الصيد	1995 (1)	2000 (1)	2001 (2)
أسبانيا (3)	18483	16660	15386
فرنسا (4)	6586	8173	7935
اليونان	18483	16676	20129
إيطاليا	16352	17654	16496
ألبرتغال	12120	10811	10514
جملة الاتحاد الأوربي	74019	71974	72461
قبرص	542		
مالطا	1609		
سلوفينيا	95		
الاتحاد الأوربي الجديد	2246		
المغرب (5)	2416	18825 (6)	
تونس	14242		
الجزائر	1750		
دول المغرب	18408		
ألبانيا	110		
تركيا		17319	
لبنان	1000		

يتبع الجدول 7-2

مصر	4052		
دول CIHEAM	116517		
كرواتيا	6043		
غزة			
إسرائيل	456		
ليبيا	3561		
يوجوسلافيا			
سوريا	1490		

(1) دول الاتحاد الأوربي: يوروستات؛ آخرين: دورية الثروة السمكية للفاو 927

(2) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إستعراض الثروات السمكية 2001

(3) في عام 2003 تعمل 4305 مركب صيد البحر المتوسط، 995ترولة، 365 برسينة و220 مركب طويل

(4) نحو 1750 تعمل مركب صيد البحر المتوسط

(5) تفيد البيانات الرسمية في المغرب: في 2003 توجد 3133 مركب صيد تعمل في البحر المتوسط، 285 منها ترولة، برسينة و248 مركب طويل

(6) إستعراض قطري للفاو (أنظر جدول 7-3)

الجدول 7-3 - معلومات عن أساطيل الصيد

الدولة	السنة (1)	أماكن المرسي كل/معظم الموانئ	أساطيل الصيد (عدد المراكب)		
			ترولة	برسينة	معدات صغيرة
أسبانيا (25)	2000		2600	1000	12667
فرنسا (7)	1996		1000		6000
إيطاليا (9)	1993	802/100	1678		
البرتغال (10)	1997				
قبرص	1998		(24) 14		450
مالطا	2000	2	(12) 45		1.691
سلوفينيا (11)	1997				80
المغرب	2000	(2)133/7	(6) 428	(6) 397	(13) 18000
تونس	1997	30/10	(4) 347	(5) 349	(26) 4300
الجزائر	1996	25/4	(14) 285	602	1.090
تركيا (8)	1997		359	509	(15) 8872
مصر (12)	1998	؟/4	(16) 1589	(17) 218	(18) 1209
إسرائيل	1996		(19) 31	(20) 26	غير متاح
ليبيا	1996	(3) 129	(21) 85	(22) 130	(23) 3477

(1) عام الحصول علي المعلومات

(2) 4 في الأطلنطي و 3 في البحر المتوسط

(3) 79 مستديم

(4) 420 في 2000 بقدرة 400 حصان

(5) 373 في 2000 بقدرة 45–320 حصان /11–17 متر

(6) 690 أخري و 454 مركب أساطيل بعيدة المدي (357 في 1998)

(7) 7021 مركب منها 73% أقل من 12 متر و 14% ترولة 16–25 متر. 10 ترولة مبردات أعماق البحار و 24 مركب تونة تعمل في المياه الاستوائية. وقد إنخفضت سعة الصيد منذ 1988 بشكل حاد جدا.

(8) تعمل 44% من المراكب في البحر الأسود

(9) الأسطول في تناقص منذ 1999. 16788مركب مزودة بمحرك و 10% ترولة و 415بأكثر من GRT 100 تعمل 53 في البحر المتوسط.

(10) 11189 مركب منها85% أقل من GRT 5 وتتناقص منذ 1989

(11) 14 مركب تصنيع بطول 24–30 متر. و5 ترولة لصيد الأعماق و15 مركب 10–16 متر ترولة وبرسينه

(12) مراكب مزودة بمحرك: بقدرة 30–800 حصان؛ إنتاج: 24% بحر و 61% في المناطق الداخلية 15% في المزارع السمكية

(13) 2 GRT/ قدرة8–25 حصان

(14) بقدرة 60–400 حصان و 11–22 متر

(15) 8–10 متر/ قدرة 10–25 حصان

(16) 1355 بالبحر المتوسط . بقدرة 300–800 حصان

(17) 135 بالبحر المتوسط . بطاقم 20–30 فرد

(18) 930 بالبحر المتوسط

(19) بحد أقصي 25 متر

(20) 10–12 متر

(21) 13–33 متر. بقدرة 160–950 حصان

(22) 18 متر

(23) (1993) 1014 أكثر من 10 متر و 3/2 مزودة بمحرك

(24) 20–30 متر

(25) طاقة الصيد في تناقص حاد منذ 1990. 16703مركب. 12667 حرفي و 3000 ترولة و وبرسينة و600 مركب بأسطول بعيد المدي غالبا ترولة

(26) مراكب مزودة بمحرك و 7585 بدون محرك

المعلومات المتاحة عن خصائص الأساطيل نادرة وعادة مالا تقدم حسب وسائل الصيد أو مجموعات المراكب. وتوضح المعلومات المتاحة (الجدولين 3 و 4) أن متوسط الإجمالي المسجل لحمولة مراكب صيد البلدان الأوربية التي تعمل في البحر المتوسط تتراوح بين 13 و 14 طنا باستثناء اليونان التي تتراوح حمولة مراكبها بين 4 و 5 طن. وفي حالة فرنسا وأسبانيا إذا ما أدرجت المراكب التي تعمل خارج البحر المتوسط فإن متوسط إجمالي الحمولة يمكن أن يقدر بنحو 30 طنا. وفيما يتعلق بقوة المحرك فإن المعلومات أسوأ من ذلك، فمتوسط التقدير في أسبانيا، بالنسبة لأساطيل البحر المتوسط هو 110 كيلو وات وفي فرنسا، 139 كيلو وات، متضمنة كل الأساطيل.

الجدول 7-4 - معلومات عن إجمالي الحمولة المسجلة لأساطيل الاتحاد الأوربي
(بالطن المتري)

إجمالي الحمولة للدولة	1995 (2)	2000 (2)	2001 (1)
أسبانيا	658166	526134	528491
فرنسا	178460	222205	230861
اليونان	116778	114320	108992
إيطاليا	260357	231983	217921
البرتغال	125418	117105	116969
الاتحاد الأوربي	1339179	1211747	1203234

(1) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إستعراض الثروات السمكية 2001

(2) يوروستات

ظل الاتحاد الأوربي يعمل من أجل خفض قدرة الصيد لأساطيله، ولهذا السبب ظل عدد مراكب الأساطيل الأوربية يتناقص منذ عام 1990. ومن ناحية أخرى، وبصرف النظر عن عدم توفر الأرقام، فإن أساطيل الصيد في الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوربي تتزايد باستمرار. وفضلا عن ذلك، فإن الاتجاه نحو تحديث مراكب أكبر وأعلى كفاءة، في سباق من أجل نتائج الصيد، هو زيادة مستمرة في نشاط الصيد.

وفيما يتعلق بالعمالة في مصايد الأسماك، يمكن القول بصفة عامة (الجدولين 4 و 5) أنه، فضلا عن العدد الكبير من الصيادين الذين يعملون لبعض الوقت، فإن هناك حاليا نحو 450000 صياد في بلدان البحر المتوسط منهم نحو 300000 يعملون في مصايد أسماك البحر المتوسط. ففي أسبانيا، على سبيل المثال، تقول **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** إن هناك 44676 صيادا، ويذكر "المعهد الاجتماعي للبحار" الأسباني أن هناك في موانى البحر المتوسط 12021 صيادا مسجلين وهم يمثلون 27%. وفي فرنسا عام 2001 ومن بين 29000 صياد كان هناك 23132 صيادا يقضون أكثر من ثلاثة أشهر في السنة على ظهر المركب، وهم أكثر من 11% في البحر المتوسط.

وعلاوة على ذلك، وبافتراض أن كل وظيفة في البحر تستلزم عددا من الوظائف على الأرض يعملون في مختلف قطاعات المصايد (التسويق، وصناعة وجبات الأسماك، والإدارة، والبحوث، والتدريب، الخ.)؛ يصبح من المقبول القول بأن قسما هاما من السكان الذين يعيشون في بلدان البحر المتوسط ، وخصوصا في المناطق الساحلية من البحر المتوسط، إنما يعتمدون في كسب معيشتهم على أنشطة مصايد الأسماك.

الإطار 7-1

نتيجة لذلك، وفي نظرة أولية، وبالإشارة إلى وسائل الإنتاج، يمكن تحديد ثلاث مجموعات من البلدان :

بلدان الاتحاد الأوربي، التي لها أساطيل أكبر (بين 8000 و 20000 وحدة، 80% منها صغيرة) وبأسطول إجمالي يزيد عن 70000 وحدة. وهذه أساطيل ذات قدرة عالية على الصيد لكنها تتناقص.

المجموعة الثانية، هي البلدان ذات الأساطيل الأصغر (بين 2000 و 18000 وحدة، منها بين 90-95% صغيرة) وذات قدرة فردية أقل على الصيد. وتضم هذه المجموعة كلا من المغرب، والجزائر، وتونس، وليبيا، وكرواتيا، وتركيا، ومصر بإجمالي يصل إلى نحو 65000 وحدة. وفي كثير من الحالات، تضم هذه الأساطيل نسبة كبيرة من المراكب غير المزودة بمحرك؛ ومع ذلك، فإن هذه البلدان تطور أساطيلها، وتزيد من عدد مراكبها وتحسن من خصائصها التكنولوجية.

المجموعة الثالثة، ذات الأساطيل الأصغر تحت التطوير، وتتكون من مجموعة من البلدان الصغيرة أو ذات السواحل المحدودة (إسرائيل، ولبنان، وسوريا، ومالطا، وقبرص، وألبانيا، وسلوفينيا) إجماليها جميعا حوالي 5000 مركب غير المزودة بمحرك في بعض الحالات أو حتى بدون سقيفة. وبالنظر إلى العمالة، يمكن إيضاح أن أعضاء الطاقم في المراكب ذات الخصائص المتشابهة أكبر في أساطيل المجموعتين الأخيرتين عنها في أساطيل بلدان الاتحاد الأوربي. وهذا يفسر لماذا يتركز في هذه البلدان ثلثا إجمالي العمالة في الإقليم.

الجدول 7-5 – العمالة – صيادي السمك الابتدائيون (عدد الصيادين)

الدولة	1975 (2)	1985 (2)	1995 (2)	2000 (1)	2001 (1)
أسبانيا	112647		75009	46189	44676
فرنسا			38270 (1)	26016	26036
اليونان	8337	12973	19840	16308 (2)	37490
إيطاليا			45000	52184	49637
ألبرتغال				25.021	23.580
جملة الاتحاد الأوربي			178119	140697	157839
قبرص	537	1234	1097		
مالطا	1037	1320	1707		
سلوفينيا			102	118 (2)	
الاتحاد الأوربي الجديد	1574	2554	2906		0
المغرب	17000	35000	99885		
تونس		40779	61258		
الجزائر			23000		
دول المغرب			184143	0	0
ألبانيا		3300	720		
تركيا				50000	
لبنان			9000		
مصر		52988	36000 (3)		
دول CIHEAM					
كرواتيا			11756		
غزة					
إسرائيل			1250 (3)		
ليبيا			4700 (3)		
يوجوسلافيا					
سوريا			4200 (3)		
المجموع			452514 (4)		

(1) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إستعراض الثروات السمكية 2001

(2) يوروستات

(3) دورية الثروة السمكية للفاو 927

(4) الثروة السمكية لفرنسا وأسبانيا والمغرب والأطلنطي مدرجة. حيث أستخدمت بيانات 2001 لدول الاتحاد الأوربي

الجدول 7-6 - معلومات العمالة

الدولة	السنة(1)	العمالة (عدد الصيادين)	
		صيادين أول	صيادين ثانويين
أسبانيا	2000	6800 (2)	85085
فرنسا	1996	18369	38936 (3)
إيطاليا	1991	50450	20360
البرتغال	1997	27347 (4)	
قبرص	1998	970 (5) 5000 (6)	350
مالطا	2000	525 370 (5)	1902
سلوفينيا	1997	512	
المغرب	2000	120000 (1998)	280000 (1998)
تونس	1997	64000 (1994)	36000 (1994)
المغرب	1996	23500 (1993)	
تركيا	1999	68000	190000
مصر	1998	200000 (7)	
إسرائيل	1996	1500 (5)	2400 (5)
ليبيا	1996	9.500 (8)	2300

(1) عام الحصول علي المعلومات

(2) أطقم العمل. المصادر الأخري توضح أن 12021 من إجمالي العمالة في البحر المتوسط

(3) التصنيع والتسويق والتوزيع بالإضافة إلي 13945 بقطاع مصايد الأسماك البحرية

(4) إجمال العمالة

(5) كل الوقت

(6) بعض الوقت

(7) مسجل

(8) 5000 بعض الوقت

7-1-2 - مزارع الأسماك البحرية ونظم الإنتاج

يرتكز الطابع المنوع للمزارع السمكية الساحلية للبحر المتوسط على اختلافات جغرافية (بركة ساحلية، وجزر،الخ.) على مجموعة من العوامل التاريخية والاجتماعية - الاقتصادية. وقد تطورت التكنولوجيا المطبقة بسرعة.

وفيما يتعلق بالمزارع السمكية، فهناك في البحر المتوسط شركات عائلية صغيرة أو شركات كبيرة لمعظم نظم الإنتاج (المتسعة، ونصف الكثيفة، والكثيفة، والزراعة الأحادية، والزراعة المتعددة، الخ.) والتقنيات (قنوات المياه العذبة أو إنتاج البرك، إدارة البرك الساحلية، المنشآت المرتكزة على الأراضي البحرية، الزراعة بالأقفاص، الخ.). وربما كان هذا هو السبب الرئيسي في أن الإحصائيات عن عدد الوحدات نادرة، ومتناثرة وليست مجمعة على المستوى الإقليمي. والنتيجة هي أن الأرقام المتاحة لا تضم سوى معلومات عن المزارع السمكية الصناعية (الكثيفة وشبه الكثيفة) في بلدان البحر المتوسط.

الجدول 7-7 – المزارع السمكية (الكثيفة وشبه الكثيفة) في بلدان البحر المتوسط

الدولة	القاروس والمرجان المفرخات	القاروس والمرجان مزارع التربية	تونة	سمك الترسة	سلمون	السلمون المرقط البحري
أسبانيا	9	58	7	17	2	
فرنسا	9	29		5	1	7
اليونان	33	266			4	
إيطاليا	15	79	2	4	2	
ألبرتغال	5	61		3		
قبرص	4	8				
مالطا		5	2			
المغرب	1	3	1			
تونس	2	5				
الجزائر						
ألبانيا						
تركيا	16	324		1		11
لبنان						
مصر	3	غير متاح				
كرواتيا	4	37	9			1
إسرائيل	2	6				
المجموع	103	881	21	30	9	19

تابع جدول (7-7)

الدولة	المياه العذبة السلمون المرقط	ثعبان السمك	الشبوط	البلطي	البوري	أخري
أسبانيا	132	2	1	–	–	3b
فرنسا	480		900a			
اليونان	96	10	12			
إيطاليا	589	74	50	2	500	193
ألبرتغال	30	1				13
قبرص	7					
مالطا						
المغرب	1	1				
تونس						
الجزائر						
ألبانيا						
تركيا	967		68			
لبنان						
مصر			غير متاح			
كرواتيا	16		27			
إسرائيل						
المجموع	2.368	88				

a غالبا كنشاط بعض الوقت. b أسماك تعيش بالمياه العذبة وأسماك بيضها ينتج منه الكافيار

المصدر: أعده عام 2002 B. Basurco، بالمركز الدولي للدراسات المتقدمة للبحر المتوسط بالتعاون مع شبكة SIPAM بالفاو ومن خلال إتصالات شخصية.

فيما يتعلق بمزارع الأسماك البحرية، فإن أكثر الأنواع زراعة هي المرجان seabreamوالقاروس seabass. وبالنسبة لهذين النوعين تطورت تكنولوجيا إنتاجهما بسرعة، سواء من حيث تعديل التسهيلات القائمة(مثل إعادة تدوير المياه للمنشآت الأرضية) أو تطوير مشروعات جديدة (مثل تكنولوجيا الأقفاص البعيدة عن الشاطئ). ويذكر أن وحدات الأقفاص هي النظام السائد للتربية، حيث تمثل نحو 82% من قرابة 900 وحدة (الجدول 7-7). وتتنوع شركات المرجان والقاروس تنوعا شديدا، حيث تتراوح بين شركات كبيرة لمزارع التربية إلى منشآت عائلية صغيرة. وإلى جانب وحدات التربية، هناك نحو 100 مفرخة بحرية على الأرض، ذات قدرة إنتاجية تتراوح بين 5 و 12 مليون بلعوط أو أكثر.

وفضلا عن المرجان والقاروس، يجدر ذكر التربوت (سمك الترسة) turbot الذي يمثل نحو 30 وحدة في بلدان البحر المتوسط. والتربوت، الذي ينتج أساسا في أسبانيا وفرنسا، لا يربى إلا في منشآت أرضية، سواء للتفريخ أو للتربية. كذلك يجري إنتاج الأنقليس (ثعبان السمك) eels، الذي يمثل أكثر من 80 وحدة، في منشآت أرضية، سواء في برك أو في أنظمة لإعادة التدوير عالية الكثافة.

وبالإضافة إلى ذكر حالة السلمون المرقط 18) trout وحدة)، الذي يربى أساسا في تركيا (11 وحدة) في مزارع أقفاص، فإننا نلقي الضوء هنا على تسمين التونة زرقاء الزعانف Bleufin Tuna فعلى مدى السنوات من 3-5 الأخيرة حدث تطور هام للغاية في مزارع التونة في البحر المتوسط، حيث وصلت الآن إلى نحو 20 مزرعة، ورغم أن أسبانيا (7 مزارع) وكرواتيا (9 مزارع) هما المنتجان الأساسيان، إلا أن بلادا أخرى بدأت هذا الإنتاج (مثل مالطا وإيطاليا) أو أبدت اهتماما متزايدا به، مثل تركيا.

7-2 - الإنتاج

7-2-1 - مصايد الأسماك *(كمية الصيد/الإنزالات : الحجم والقيمة)*

في سنة 2001 كان 49% من إجمالي كمية الصيد يعود إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي و 51% للدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوربي لكن هذا النصيب هو 40% و 60% على التوالي إذا ما نظرنا فقط إلى كميات الصيد في البحر المتوسط. والآن، فإن الاتجاه الملاحظ في النصيب من كميات الصيد خلال الثلاثين سنة الأخيرة، يظهر تناقصا مطردا في نصيب أوربا من 80% عام 1970 إلى النصيب سالف الذكر عام 2001. ويلاحظ نفس الاتجاه على المستوى العالمي في كل أنحاء العالم؛ أي أن الدول الصناعية تقلل نصيبها في إجمالي الإنزالات لصالح البلدان النامية.

الجدول 7-8 - كميات الإنزالات بالطن المتري

الدولة	مراسي البحر المتوسط						مجموع الإنزالات
	1975	1985	1995	2001	الحد الأقصى 70-00*	عام	2001
أسبانيا	141436	140290	149008	138573	163022	1982	1084820
فرنسا	39329	43505	37977	43065	50804	1982	606194
اليونان	62859	94709	139510	85043	168357	1994	94388
إيطاليا	354920	430188	375976	294317	430188	1985	310397
ألبرتغال	0	0	446	288			191214
جملة الاتحاد الأوربي	598544	708692	702917	561286	812371		2287013
قبرص	919	2382	2505	2258	2762	1994	75803
مالطا	1529	2520	922	882	2520	1985	882
سلوفينيا	0	0	1849	121	3612	1992	1827
الاتحاد الأوربي الجديد	2448	4902	5276	4761	8894		78512
المغرب	15442	35061	39676	28149	41804	1984	1083276
تونس	45131	91105	82931	97647	102074	1988	98482
الجزائر	37693	66001	105879	100000	135410	1994	100005
دول المغرب	98266	192167	228486	225796	279288		1281763
ألبانيا	5500	7419	1128	1845	8732	1987	3310
تركيا	10544	34648	81628	70290	104521	1993	484410
لبنان	2400	1400	4065	3650	4115	1996	3670
مصر	5392	16567	39463	59653	81001	1999	428651
دول CIHEAM	722175	963413	1058609	923402	1292548		4489699
كرواتيا	0	0	16157	21186	26812	1992	21186
غزة	0	0	1229	3000	3791	1997	3000
إسرائيل	7836	4972	3577	3400	8336	1972	5000
ليبيا	4949	14006	34010	33010	34010	1995	33239
موناكو	1	2	3	3	3		3
الجمهورية الفيدرالية اليوجوسلافية	0	0	372	418	426	2000	1088
الجمهورية الفيدرالية اليوجوسلافيةالاشتراكية	31694	48516	0	0	54951	1987	0
سوريا	876	1245	1950	2322	2750	1998	8291
المجموع	768450	1034536	1120261	990620	1430001		4639136

* كما ورد بالنص باللغة الإنجليزية (المحرر)

تقوم اللجنة العامة لمصايد الأسماك للبحر المتوسط بإجراء تقييم سنوي لموارد الأحياء البحرية، وفي تقريرها لعام 2002 أدرجت التوصيات التالية حول حالة الموارد :

"تشجيع أعضاء **اللجنة العامة لمصايد الأسماك للبحر المتوسط** GFCM في المناطق الجغرافية الفرعية المعنية على اتخاذ التدابير من أجل مواءمة جهد الصيد لأنواع بحرية مختارة وأن ترشّد استهلاكها على أساس نصيحة اللجنة العلمية الاستشارية" وكذلك "تشجيع أعضاء اللجنة العامة لمصايد الأسماك للبحر المتوسط في المناطق الجغرافية الفرعية المعنية، على اتخاذ التدابير من اجل الحد من صيد أسماك الأعماق الصغيرة دون الحجم المطلوب للحفاظ على مخزون على مستوى يتفق والاستغلال المتوازن للمورد"

.

الإطار 7-2

يمكن ترجمة هذه التوصيات الصادرة عن اللجنة العامة لمصايد الأسماك للبحر المتوسط إلى لغة بسيطة تقول إنه لابد من اتخاذ التدابير في كثير من المناطق لمنع زيادة استغلال الموارد بسبب القدرة الزائدة للأساطيل. وينبغي أن يوجه الهدف الأساسي لهذه التدابير نحو ضمان الحفاظ على المخزون البياض من السمك في حدود بيولوجية آمنة من أجل الاستغلال المتوازن. وعلاوة على ذلك، يمكننا القول بأن استخدام كمية الصيد/الإنزال كمرجع أو مؤشر تقريبي، فإن نقطة هدف مرجعية لإدارة مصايد أسماك البحر المتوسط يمكن أن تقع بين القيمة الحالية لكميات الصيد والنقطة القصوى التي سجلت في الماضي (الجدول 7-8). ويمكن أن تكون نقطة الهدف المرجعية لكي يطبق نشاط الصيد قاعدة الحصيلة Harvest of Recovery Control Rule أو التحكم في الاسترداد، هي نشاط الصيد المسجل عند تلك النقطة لأقصى كمية صيد متخذة كمرجع.

وإذا ما نفذ مثل هذا الخفض لمستويات نشاط الصيد الحالية، فلابد أن تتحقق زيادة في العائدات خلال عدة سنوات. وبالطبع، وقبل أن تنتعش العائدات فإن فترة من الخسائر سوف تحدث. على أي حال، فمن المهم أيضا أن نأخذ في الاعتبار أنه من غير المؤكد أن يحدث انعكاس للأحوال السابقة لاستغلال النظم الإيكولوجية، عندما يزيد ضغط الصيد عن الحدود الموصى بها للاستغلال من أجل عائدات قصوى مستدامة. والآن يتضاءل احتمال حدوث انتعاش للأنواع المستهدفة في الصيد لأن هذه الأنواع دفعت إلى مستويات متدنية من الكتلة الحيوية؛ ومع ذلك فإن هذا، على ما يبدو، لا يمثل الوضع العام في البحر المتوسط.

على أي الأحوال، فمن المهم أن يكون ماثلا في الأذهان دائما أن مخزونات الأسماك محدودة، ومن ثم، لا يمكن زيادة حجمها، كما في كثير من أنشطة الأعمال الأخرى، عن طريق زيادة المدخلات الإنتاجية. وجهد الصيد في البحر المتوسط يزيد عن الحد الأدنى المطلوب لإيجاد قدرة الصيد المستهدفة، أي الكمية القصوى من الأسماك التي يمكن لأسطول الصيد أن ينتجها إذا ما استخدم بالكامل. وهذا يؤدي إلى وضع من زيادة القدرة ولابد من اتخاذ تدابير لتفادي انهيار مصايد الأسماك.

وللتمكين من إجراء تحليل أكثر تفصيلا لإنتاج الصيد، يقدم الجدول 7-9 إنزالات البحر المتوسط موزعة على مجموعات الأنواع، بما في ذلك، في حالة تركيا، الأنواع القادمة من البحر الأسود.

الجدول 7-9 – الإنزالات بالطن المتري حسب مجموعة الأنواع

	الرخويات no cephalopods		القشريات		Cephalopods	
الدولة	1995	2001	1995	2001	1995	2001
أسبانيا	5702	2120	5095	6056	7200	9065
فرنسا	2063	813	13	58	1415	1745
اليونان	14295	2543	3347	2826	8674	5505
إيطاليا	65697	85336	23613	18543	33679	20987
البرتغال						
جملة الاتحاد الأوربى	89752	92813	34063	29484	52963	39303
قبرص			5	7	453	279
مالطا			5	36	6	7
سلوفينيا	7	55		3	46	80
الاتحاد الأوربى الجديد	7	55	10	46	505	366
المغرب	8	34	215	419	366	74
تونس	1343	546	3875	5674	5625	9923
الجزائر			2.105	3.260	834	860
دول المغرب	1351	580	6195	9353	6825	10857
ألبانيا			30	86	112	111
تركيا	960	11831	2130	3301	1866	2095
لبنان			25	55	25	50
مصر	140	4173	4997	4828	1097	1554
دول CIHEAM	1100	16004	7182	8270	3100	3810
كرواتيا	16	125	597	308	1015	1132
غزة			116	180	56	170
إسرائيل			260	170	50	100
ليبيا						
يوجوسلافيا	1	1	14	16	26	36
سوريا			90	57		
المجموع	92227	109578	48527	47884	64540	55774

تكملة الجدول 7-9

	سمك التونة		أسماك الأعماق الصغيرة		Demersals and other nei		المجموع	
الدولة	1995	2001	1995	2001	1995	2001	1995	2001
أسبانيا	8581	4635	76300	78331	46078	38344	148956	138551
فرنسا	9608	6159	20044	25431	4733	8572	37876	42778
اليونان	5610	5731	52797	32811	53888	33382	138611	82798
إيطاليا	17843	14972	97010	88045	137512	66200	375354	294083
ألبرتغال	446	204			12	72	458	276
جملة الاتحاد الأوربي	44083	33702	248146	226619	244218	148571	713225	570492
قبرص	109	251	16	18	1.922	1.703	2.505	2.258
مالطا	656	315	372	345	117	179	1.156	882
سلوفينيا			1769	1350	28	133	1850	1621
الاتحاد الأوربي الجديد	765	566	2157	1713	2067	2015	5511	4761
المغرب	3456	3807	27559	17569	8065	6243	39669	28146
تونس	3513	8560	29253	37919	39176	34865	82785	97487
الجزائر	2343	4302	88683	78576	11907	13002	105872	100000
دول المغرب	9312	16669	145495	134064	59148	54110	228326	225633
ألبانيا	1	32	293	171	691	1444	1127	1844
تركيا	13470	15920	466842	375890	78620	72680	563888	481717
لبنان	500	450	1975	1550	1540	1545	4065	3650
مصر	1227	1850	13869	26431	18131	20816	39461	59652
دول CIHEAM	15198	18252	482979	404042	98982	96485	608541	546863
كرواتيا	1437	957	8381	12317	4448	2625	15894	17464
غزة		130	0	1940	1057	580	1229	3000
إسرائيل	215	100	936	570	2116	2130	3577	3070
ليبيا	1540	1950	13200	13000	19260	18050	34000	33000
يوجوسلافيا	45	47	113	115	166	201	365	416
سوريا	155	370	595	613	1110	1282	1950	2322
المجموع	72750	72743	902002	794993	432572	326049	1612618	1407021

المصدر: الاحصاءات السمكية لمنظمة الأغذية والزراعة

في سنة 1993 بدأت إدارة مصايد الأسماك في الاتحاد الأوربي تدريبا على أساس مسح دولي لقاع مجال الصيد في البحر المتوسط لإنشاء شبكة مراقبة قياسية لموارد الأسماك القاعية في المنطقة بهدف الخروج بتقييم دوري واسع النطاق للموارد القاعية بحيث يستخدم كمرجع لإدارة هذه الموارد. وفي هذه اللحظة هناك تسعة بلدان متوسطية تشارك في البرنامج الذي يغطي كل مناطق الترولة على امتداد سواحلها من 10 إلى 800 متر عمقا. ومنذ عام 1994 أجري مسح واحد كل عام، باستخدام بروتوكولات قياسية مشتركة وتقدير، بين جملة أمور، المعامل الفوري للنفوق (Z) وأعداد الأسماك المحتفظ بها من المخزون من الأنواع التجارية الرئيسية مثل سمك النازلي hake (نوع من القد) البربوني red mullets، وأسماك أبو الشص anglerfishes ، وسمك موسى sole ، والجمبري، والاخطبوط octopus الخ. ومع ذلك، فإن بنك المعلومات المستخرج لا يزال يستخدم بصورة ضئيلة، على أن التحليل الجاري لهذه البيانات سيكون مفيدا للغاية في المستقبل القريب لأغراض تقييم مصايد الأسماك وإدارتها.

ويورد الجدول 7–10 البيانات المتاحة عن قيمة الإنزالات. ويتضمن هذا الجدول أرقاما بالدولار الأمريكي في حالة البيانات المقدمة من منظمة الفاو وباليورو عندما تكون البيانات مقدمة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أو اليوروستات.

الجدول 7-10 - قيمة الإنزالات (بالمليون يورو)

الدول	1995 (1)	2000 (1)	2001 (2)	القيمة الإجمالية لإنتاج الثروة السمكية (5)
أسبانيا	1898	1453 (2)		2265.9 (2000)
فرنسا	849 (2)	647	835	1493.7 (1996)
اليونان	270	236	163	
إيطاليا	882	823	147	1828.0 (1991)
البرتغال	280 (2)	274 (2)	292	300.0 (1997)
جملة الاتحاد الأوربي	4179	3433	1437	
قبرص				23.5 (1998)
مالطا				3.5 (2000)
سلوفينيا				329.0 (1997)
الاتحاد الأوربي الجديد				
المغرب				517.0 (3) (2000)
تونس				0. 194(1997)
الجزائر				
دول المغرب				
ألبانيا				
تركيا	719 (2)			902.5 (1999)
لبنان				
مصر				3010.0 (1995)
إسرائيل				64.5 (1996)
ليبيا				136.0 (4) (1996)

(1) يوروستات

(2) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

(3) البيانات بالدرهم المغربي وحولت بمعدل سعر تحويل 2003 حيث 1دولار أمريكي =9.3 درهم

(4) البيانات بالدرهم الليبي وحولت بمعدل سعر تحويل 1995 حيث 1دولار أمريكي = 0.34 درهم

(5) إطار الثروة السمكية القطري لمنظمة الأغذية والزراعة

الإطار 7-3

بالتعبير الاقتصادي، قدرت الأمانة الفنية للجنة العامة لمصايد الأسماك في البحر المتوسط، في التحليل التشخيصي الذي أجرته لمكون مصايد الأسماك عبر حدود البحر المتوسط عام 1997، أن قيمة إنزالات البحر المتوسط كانت تقارب 3800 مليون دولار سنويا، وأنه إذا ما انتقلت مصايد الأسماك إلى ظروف الصيد الأقصى المتوازن فإن النتيجة ستكون زيادة في الدخل بمقدار 451 مليون دولار (12%) وأنه إذا ما واصل النشاط أكثر من ذلك إلى أقصى غلة اقتصادية فإن الدخل سيرتفع بنحو 790 مليون دولار (19%) بالنسبة لظروف الحد الأقصى للصيد المتوازن. وربما كان تقدير قيمة الإنزالات، الذي خلص إليه التحليل التشخيصي عبر البحر المتوسط، أقل من قيمته الحقيقية بالنظر إلى معلومات منظمة الفاو عن أوضاع البلدان في الجدول 7-10. ومع ذلك، فإن الزيادة المتوقعة نتيجة لاستغلال أكثر توازنا كما قدره التحليل التشخيصي، حتى إذا ما نظر إليه من زاوية نسبية، تشكل صورة مفيدة للغاية لما عليه الوضع الراهن. وتقدير قيمة الإنزالات المقدم من يوروستات ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هو حوالي 8000 مليون يورو وفي حالة القيمة الإجمالية لإنتاج مصايد الأسماك بأسعار خارج المركب والوارد في صور البلدان لمنظمة الفاو، فإن التقدير يصل إلى أكثر من 10000 مليون دولار أمريكي سنويا. وبالتالي، فإن الدخول المتوقعة التي قدرها التحليل التشخيصي بالقيم المطلقة ينبغي أن يتغير نحو الارتفاع.

7-2-2 - إنتاج الأحياء المائية *(الحجم والقيمة)*

كما هو الحال في كثير من أنحاء العالم، ظل إنتاج الأحياء المائية في البحر المتوسط يتسع بسرعة على مدى السنين الأخيرة. فقد زاد نصيب الأحياء المائية في إجمالي إنتاج مصايد الأسماك من 4% عام 1980 إلى نحو 13% عام 2000. وعلاوة على ذلك فبالنسبة لبعض الأنواع، مثل المحاريات، والصدفيات، والرخويات، ووالمرجان، والقاروس، والسلمون، والبلطي، والشبوط، بلغ الإنتاج في الإقليم 1349777 طنا عام 2001، وهو ما يمثل 3% تقريبا من إنتاج الأحياء المائية في العالم (48413635 طنا). ورغم أن تربية الأحياء المائية في البحر المتوسط اعتادت أن تركز أكثر على إنتاج الرخويات (62% عام 1992)، إلا أن نصيب إنتاج الأسماك يتزايد باستمرار (من 37% عام 1992 إلى 53% عام 2001)، وهو ما يساير الاتجاهات العالمية في إنتاج الأحياء المائية. وقد تزايد إنتاج البحر المتوسط من الأحياء المائية بصورة مطردة على مر السنين. وإذا ما فحصنا معدل النمو السنوي، فسوف نلاحظ أن إجمالي إنتاج الأحياء المائية في الإقليم وصل إلى 1349777 طنا عام 2001، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 81ر8% خلال الفترة من 1992 حتى عام 2001 وبنسبة نمو سنوي1 ر7% خلال هذه الفترة.

الجدول 7–11 – إنتاج الأحياء المائية حسب مجموعات الأنواع بالطن المتري

	1992	1995	1998	2001	النمو 2001–92	معدل النمو السنوي
الرخويات	461828	566595	633560	626080	35.6	3.7
أسماك مياه عذبة	122700	104406	156297	293449	139.2	12.0
أسماك بحرية	33701	68408	136835	253137	651.1	25.7
أسماك الديادروم	119045	146746	171306	173812	46.0	4.4
مزارع سمكية	5052	5100	3060	3013	–40.4	–4.5
القشريات	240	273	560	286	19.2	8.9
المجموع	742566	891528	1101618	1349777	81.8	7.1

وداخل قطاع الأسماك، كانت المجموعة التي شهدت أسرع نمو هي سمك الزعانف البحرية (المرجان والقاروس والبوري، الخ.) التي زادت من 33701 طنا عام 1992 إلى 253137 طنا عام 2001، وهو ما يمثل معدل نمو سنوي بنسبة 25٫7% خلال هذه الفترة. كذلك شهدت الأسماك النهرية (البلطي والشبوط أساسا) معدل نمو كبير جدا خلال هذه الفترة (من 122700 طنا إلى 293449 طنا) وهو ما يمثل نموا سنويا بنسبة 12%. أما أسماك الديادروم (وعلى رأسها السلمون) فلم تتحقق زيادة سنوية إلا بنسبة 4٫4% فقط خلال هذه الفترة (من 119045 طنا عام 1992 إلى 173812 طنا عام 2001).

وإلى جانب الأسماك، تطور إنتاج الرخويات بصورة أقل وبمعدل نمو سنوي بنسبة 3٫7% حيث زاد من 461828 طنا عام 1992 إلى 626080 طنا عام 2001. وتمثل المحاريات والأصداف والرخويات الإنتاج الرئيسي. أما إنتاج القشريات والطحالب البحرية فلا يزال محدودا. والجلاسيلاريا Gracilaria هي نوع الطحالب البحرية الرئيسية الذي يربى في المنطقة بما يزيد على 3000 طنا عام 2001. وقد وصل إنتاج القشريات (الجمبري وجراد البحر والبروكمباريس كلاركي Procambarus clarkii) فقد وصلت إلى 260 طنا و 26 طنا على التوالي عام 2001.

وفيما يتعلق بإنتاج الأحياء المائية حسب كل بلد، فإن هذا الإنتاج تهيمن عليه ستة بلدان هي : مصر، وأسبانيا، وفرنسا، وإيطاليا، واليونان، وتركيا (الجدول 7–12)، التي تقدم 96% من إجمالي الإنتاج في الإقليم. وبينما يتركز الإنتاج أساسا في كل من أسبانيا، وفرنسا، وإيطاليا على الرخويات (المحار والأصداف والسمك الصدفي)، نجد أن الإنتاج في مصر يتركز على الإنتاج شبه الكثيف للأنهار (أي البلطي والشبوط) والأنواع البحرية (أي البوري). أما تركيا واليونان، بين دول أخرى، فتركز معظم إنتاجها على الإنتاج الكثيف لأنواع (المرجان، والقاروس، والسلمون). ومعدل النمو المتوسط في هذه البلدان كبير للغاية حيث يصل إلى 24.6% في مصر، و 26.4% في تركيا، و 20% في اليونان.

كما لابد من الإشارة إلى تنامي إنتاج بلاد مثل مالطا، وقبرص، وإسرائيل، أساسا من أسماك الزعانف. وعلى الجانب المقابل، هناك بلدان تطورت بالسالب، أي الجزائر، ورومانيا، أو بلدان أخرى لها وزن ضئيل في الإقليم، أي ألبانيا، والجزائر*، ولبنان، وليبيا.

الجدول 7-12 - إنتاج الأحياء المائية حسب البلدان
وحسب مجموعات الأنواع - بالطن المتري

الدولة	1980	1990	الرخويات	أسماك الديادروم	أسماك بحرية
أسبانيا	194618	182865	256403	36186	19929
فرنسا	182159	210398	191330	44866	5111
اليونان	23	7236	149000	47200	20700
إيطاليا	50640	112444	25970	3252	68082
ألبرتغال	143	2.701			
جملة الاتحاد الأوربي	427583	515644	622703	131504	113822
قبرص		52		83	1725
مالطا		3		–	1235
سلوفينيا	0	55	0	83	2960
الاتحاد الأوربي الجديد	90	395	156	120	506
المغرب	56	874	46	11	1304
تونس		105	20	20	40
الجزائر	146	1374	222	151	1850
دول المغرب	100	4443	150	15	100
ألبانيا		1434	5	38064	28485
تركيا				300	–
لبنان	10600	32000		1	98890
مصر	438429	554898	623080	170035	145492
كرواتيا			3000	1261	2500
إسرائيل		84	–	940	4530
ليبيا			–	–	–
بلغاريا			–	893	–
رومانيا			–	600	–
سوريا			–	–	–
المجموع	438429	555034	626080	173812	253137

* تكررت الجزائر فى مجموعتين كالنص الإنجليزى (المحرر)

تكملة الجدول 7-12

الدولة	أسماك مياه عذبة	القشريات	مزارع سمكية	المجموع	الزيادة 1992-2001
أسبانيا	13	116	–	312647	85.3
فرنسا	10692	53	10	252062	0.7
اليونان	1350	19	3000	221269	29.9
إيطاليا	498	–	–	97802	381.6
البرتغال					
جملة الاتحاد الأوربي	12553	188	3010	883780	
قبرص	–	75	–	1883	1114.8
مالطا	–	–	–	1235	147.0
سلوفينيا		75		3118	
الاتحاد الأوربي الجديد	580	–	–	1362	83.8
المغرب	507	–	–	1868	117.5
تونس	201	–	–	281	91.2
الجزائر	1288			3511	
دول المغرب	7	14	–	286	-28.0
ألبانيا	687	–	–	67241	640.1
تركيا	–	–	–	300	130.8
لبنان	243964	9	–	342864	436.6
مصر	258499	286		1301100	
كرواتيا	3405	–	–	10166	49.5
إسرائيل	14630	–	–	20100	64.6
ليبيا	100	–	–	100	25.0
بلغاريا	717	–	3	1613	-80.2
رومانيا	10218	–	–	10818	-56.1
سوريا	5880	–	–	5880	14.9
المجموع	293449	286	3013	1349777	81.8

المصدر: الإحصاءات السمكية لمنظمة الأغذية والزراعة

وفيما يتعلق بالأسماك الرخوية فهي ممثلة أساسا بأربعة أنواع هي :

(Mytilus edulis, M.galloprovincialis, Crassostrea gigas, Ruditapes philippinarum) وهي مركزة في ثلاثة

من بلدان الاتحاد الأوربي : بلح البحر mussels في أسبانيا (أكثر من 250000 طن)، والمحار في فرنسا (أكثر من 135000 طن) والسمك الصدفي clams في إيطاليا (أكثر من 50000 طن). أما إسهام بلدان البحر المتوسط الأخرى فلا يزال منخفضا جدا.

وفي مجموعة أسماك الزعانف finfish فإن العنصر الأساسي الذي يلاحظ هو أنه رغم أن الأسماك البحرية هي المجموعة ذات معدل النمو الأعلى، فإن أول نوعين في الإنتاج ما زالا هما الأسماك النهرية، أي بلطي النيل بإنتاج يزيد على 150000 طن وسلمون قوس قزح Rainbowtrout بما يزيد عن 120000 طن. ومعظم تربية البلطي يرتكز على نظم الزراعة الكثيفة وشبه الكثيفة في مصر. أما بالنسبة لزراعة السلمون فإن معظم الإنتاج يتم في المياه العذبة ويحدث في مجاري مائية محددة أو في مزارع البرك والبحيرات الصغيرة في كل من إيطاليا، وفرنسا، وأسبانيا، وتركيا.

الزيادة السريعة في إنتاج الأسماك البحرية آكلة اللحوم، وبخاصة الحفار والقاروس الأوربي، واضح للغاية، بإنتاج يزيد على 80000 طن عام 2001 بالنسبة للنوع الأول، وقرابة 60000 طن للنوع الثاني. وهناك أنواع آخرى مهمة، وإن كان ينتج على ساحل المحيط الأطلسي في أسبانيا وفرنسا، وهو الإنتاج الكثيف البحري على الأرض لسمك الترسة بمقدار 4338 طن. ويبدو الإنتاج وقد استقر الآن بسبب انخفاض الأسعار والمنافسة الشديدة في الأسواق. كذلك يلاحظ إنتاج نوع موجيل سيفالوس Mugil Ceiphalus ، الذي يصل إنتاجه إلى 102470 طنا ويأتي أساسا من مصر، وتذكر التقارير القطرية عن هذا النوع أنه شهد نموا أسرع حتى من نمو القاروس والمرجان.

الجدول 7-13 – الأحياء المائية، قيمة الإنتاج (بالألف دولار أمريكي)

الدولة	1990	2001			
	المجموع	المجموع	أسماك	رخويات	قشريات
أسبانيا	353836	397880	260317	136587	975
فرنسا	527595	425223	135290	289264	668
اليونان	63135	308683	299548	9135	
إيطاليا	336511	426291	239299	176607	335
ألبرتغال	29546	53676	31448	22227	
جملة الاتحاد الأوربى	1310622	1611752	965903	633820	1979
قبرص	1690	9527	8489		1038
مالطا	18	3080	3080		
سلوفينيا		3.515	3376	138	
الاتحاد الأوربى الجديد	1708	16122	14946	138	1038
المغرب	3659	3211	2876	335	
تونس	4448	9196	9145	50	
الجزائر	1062	763	692	71	1(
دول المغرب	9169	13170	12713	457	0
ألبانيا	3003	529	338	73	117
تركيا	31379	142311	142307	4	
لبنان	280	900	900		
مصر	124602	756980	756926		54
دول CIHEAM	1479074	2528722	1882167	634354	2150

المصدر: الاحصاءات السمكية لمنظمة الأغذية والزراعة 2001

رغم أنه تجري في معظم البلدان محاولات، منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، لإنتاج أنواع جديدة من سمك الزعانف البحري، إلا أنه لم يتم العثور على بديل واقعي للمرجان والقاروس، وهما النوعان الرئيسيان اللذان شهدا انخفاضا كبيرا في السعر بسبب النمو السريع في الإنتاج. وقد تركزت كثير من المحاولات على إنتاج أنواع مختلفة sparid species ، ورغم أنه من المشكوك فيه اعتبار أن هذه الأنواع يمكن أن تكون بدائل حقيقية من زاوية التسويق، إلا أنها قد تمثل بديلا يمكن استكشافه. وفي هذا الصدد، وطبقا لما ذكرته مصادر الاتحاد الأوربي لمنتجي الأحياء المائية عام 2000، فإن هناك بالفعل تسجيلا لأنواع مثل المرجان حاد الخرطوم Puntazzo Puntazzo ، الذي أنتج منه 1500 طنا في اليونان، أو القاروس الأبيض Diplodus sargus ، الذي أنتج منه 350 طنا في إيطاليا.

وهناك حالة خاصة لتربية الأحياء المائية أو تربية الأحياء المائية على أساس الاصطياد هي حالة مزارع التونة زرقاء الزعانف Thunnus thynnus (وأسبانيا في المقدمة) حيث يستخدم بالفعل معظم حصة البحر المتوسط من صيد هذه الأنواع لأغراض التسمين (4446 طنا). وخلال السنوات من 3-5 الأخيرة حدث تطور هام للغاية لمزارع التونة في البحر المتوسط، التي وصلت الآن إلى نحو 20 مزرعة.

وقد اتفقت مجموعة عمل مخصصة، من اللجنة العامة لمصايد أسماك البحر المتوسط واللجنة الدولية للحفاظ على تونة الأطلنطي، على تعريف لهذه الممارسة ضمانا لأن تكون نفس العملية ماثلة في الأذهان عند بحث مزارع التونة زرقاء الزعانف. أما التعريف الذي اتفق عليه فهو التالي : "إن زراعة التونة تتضمن في الوقت الراهن جمع الأسماك المفترسة (البرية)، من عينات صغيرة إلى عينات كبيرة، وتربيتها في أقفاص عائمة لفترات تتراوح بين بضعة أشهر وبضع سنوات. ويتم الحصول على زيادة وزن الأسماك وتغير محتوى الدهون في اللحم عن طريق ممارسات قياسية لزراعة الأسماك. كما يمكن اعتباره "تسمينا للتونة"، احتجاز الأسماك، التي تم اصطيادها، لفترات قصيرة من الوقت (2-6 أشهر) بهدف أساسي هو زيادة محتوى الدهون في اللحم، الأمر الذي يؤثر بشدة على أسعار لحم التونة في سوق ساشيمي اليابانية. ويمكن لممارسة تربية التونة في المستقبل أن تتطور لكي تتضمن دورة حياة مغلقة، بمعنى تربية اليرقات(الزريعة) في ظروف معملية".

يتضمن الجدول 7-14 بعض البيانات من اللجنة الدولية للحفاظ على تونة الأطلنطي و "الشركة الدولية المحدودة لمعلومات الأسماك وخدماتها وندوة دوت DOTT " لتوضيح تطور وأهمية عملية زراعة التونة زرقاء الزعانف في البحر المتوسط، آخذين بعين الاعتبار أن متوسط سعر التونة زرقاء الزعانف من المزارع السمكية وصل في السنوات الأخيرة إلى 5400 ين ياباني للكيلو جرام في أوائل عام 2000.

الجدول 7-14 - الواردات اليابانية من التونة زرقاء الزعانف من مزارع أسماك البحر المتوسط وإجمالي الصيد بالأطنان من هذا النوع في البحر المتوسط (اللجنة الدولية للحفاظ على تونة الأطلنطي)

الدولة	1997	1998	1999	2000	2001 (1)	2002
أسبانيا	261	1456	3346	5806	5839	6006
إيطاليا					115	1640
مالطا				16	842	2311
كرواتيا		103	277	664	1349	3190
آخرى						5
المجموع	261	1559	3622	6487	8146	13153
الصيد	26813	24036				

(1) إنتاج المزارع في أسبانيا وصل 7000 طن في 6 مزارع، و3000 طن في 6 مزارع في كرواتيا و1200 طن في مزرعتين بمالطا

ورغم أن إحصائيات منظمة الفاو لا تذكر هذا الإنتاج، الذي قدر بما يزيد على 3000 طن عام 1999 في أسبانيا وحدها، إلا أنه يقدر، بالنسبة للإقليم، أن نحو 70% من حصة صيد البحر المتوسط يستخدم لهذا الغرض، وهو يصدّر إلى السوق اليابانية أساسا.

7-3 - التجارة في الأسماك ومنتجات مصايد الأسماك

7-3-1 - الاستيراد والتصدير

بيانات الاستيراد والتصدير المستخدمة تتعلق بالأنشطة التجارية في مجال الأسماك ومنتجات مصايد الأسماك التي تنزلها أساطيل بلدان البحر المتوسط التي تعمل داخل إقليم البحر المتوسط، لكنها تتعلق أيضا بالأنشطة التجارية في تلك المنتجات التي تنزلها أساطيل أخرى غير متوسطية لبلدان البحر المتوسط. على أنه من المهم أيضا أن يؤخذ بعين الاعتبار أن هذه البلدان لها تجارة ليس فيما بينها فقط وإنما أيضا مع بقية العالم. وهذه الحقائق تجعل من الصعب تقييم وضع البحر المتوسط، ولاسيما في حالة فرنسا، والمغرب، وأسبانيا، والبرتغال التي تصطاد أساطيلها الأسماك في المحيط الأطلسي أيضا، وتركيا في البحر الأسود، ومصر في البحر الأحمر. ومع ذلك، فإن هذا النوع من التحليل يقدم نظرة عامة على مصايد الأسماك في كل بلد من البلدان.

وفي المنطقة موضع النظر، تظهر إيطاليا، وفرنسا، وأسبانيا، والبرتغال باعتبارها المستورد الرئيسي كما يتضح من الجدول 7-15 . ونفس هذه البلدان، بالإضافة إلى المغرب، هي في الوقت نفسه المصدّر الأساسي، كما يتضح من الجدول 7-16 . ومع ذلك، فإن الصادرات موجهة أساسا إلى بلدان الاتحاد الأوربي، ولهذا السبب، فإن قيمة واردات بلدان الاتحاد الأوربي لا تعوضها قيمة المنتجات المصدّرة.

الجدول 7-15 - قيمة الواردات بالمليون يورو

الدولة	1976 (1)	1985 (2)	1995 (2)	1999 (1)
أسبانيا		542	2384	3650 (4)
فرنسا	514	1385	2489	3279 (4)
اليونان	27	108	167	318 (4)
إيطاليا	355	1307	1765	2764 (4)
ألبرتغال	99	265	584	932 (4)
جملة الاتحاد الأوربي	995	3610	5006	7294
قبرص			30	31
مالطا			13 (3)	19
سلوفينيا			20	28
الاتحاد الأوربي الجديد			63	78
المغرب			6	10
تونس			8	12
الجزائر			25	12
دول المغرب			40	35
ألبانيا				4
تركيا			39	59
لبنان				19
مصر			61	143
دول CIHEAM	995	3342	5160	10290
كرواتيا			25	33
إسرائيل				122
ليبيا				11
يوجوسلافيا				41

(1) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2) يوروستات-كورنوس (3) منظمة الأغذية والزراعة (4) 2000

الجدول 7-16 - قيمة الصادرات بالمليون يورو

EXPORTS 1000€	1975 (1)	1985 (1)	1995 (1)	1999 (2)
أسبانيا			923	1744 (3)
فرنسا	161	479	767	1198 (3)
اليونان			125	250 (3)
إيطاليا	43	190	213	410 (3)
ألبرتغال	59	142	213	308 (3)
جملة الاتحاد الأوربي	205	668	2028	3602
قبرص			3	5
مالطا			2	7
سلوفينيا			3	7
الاتحاد الأوربي الجديد	0	0	9	17
المغرب			617	728
تونس			61	80
الجزائر				2
دول المغرب	0	0	678	810
ألبانيا				4
تركيا			70	94
لبنان				
مصر				1
دول CIHEAM	205	668	2779	4518
Croatia			34	33
Israel			8	10
Libya				30
Yugoslavia				0
Syria			0	

(1) يوروستات-كورنوس (2) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (3) 2000

الجدول 7-17 (أ) - حجم الصادرات - الواردات بالألف طن حسب فئات المنتج

الدولة	أسماك		رخويات وقشريات		آخرى		المجموع	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات
أسبانيا	683.8	860.1	200.1	516.7	40.1	156.4	924,0	1533.2
فرنسا	303.4	679.1	60.6	236.1	78.9	142.8	442.9	1058,0
اليونان	60.9	66.1	18.5	40.9	6.2	89.6	85.6	196.6
إيطاليا	84.4	458.1	42.1	307.4	8.2	118.4	134.7	883.9
ألبرتغال	78.4	262.9	14.2	54.7	3.2	18.5	95.8	336.1
جملة الاتحاد الأوربي	1210.9	2326.3	335.5	1155.8	136.6	525.7	1683.0	4007.8
مالطا	2.3	13.7	0,0	1.7	0,0	1.9	2.3	17.3
المغرب	163.9	5.4	126.6	6.1	81.1	1.7	371.6	13.2
تونس	0.3	7.5	1.2	0.5	0,0	0,0	1.5	8,0
الجزائر	3.5	16.9	11.5	0.3	0,0	0,0	15,0	17.2
دول المغرب	167.7	29.8	139.3	6.9	81.1	1.7	388.1	38.4
ألبانيا	1.8	5.4	0.2	0,0	0,0	0,0	2,0	5.4
تركيا	17.7	12,0	7.6	0.8	2.1	37,0	27.4	49.8
لبنان	0,0	21.5	0,0	1.4	0,0	4.7	0,0	27.6
مصر	0.7	206.3	0.6	1.5	0,0	53.5	1.3	261.3
دول CIHEAM	1401.1	2615.0	483.2	1168.1	219.8	624.5	2104.1	4407.6

المصدر: الاحصاءات السمكية لمنظمة الأغذية والزراعة 2001

الجدول 7-17 (ب) قيمة الصادرات - الواردات بالميون دولار أمريكي حسب فئات المنتج

الدولة	أسماك		رخويات وقشريات		آخرى		المجموع	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات
أسبانيا	1300.5	1918.9	526.9	1737.8	35.8	85.1	1863.2	3741.8
فرنسا	696.4	1905.9	284.7	1106.4	53.2	82.2	1034.3	3094.5
اليونان	180.9	159.8	25.9	93.4	5.8	59.9	212.6	313.1
إيطاليا	239.5	1635.2	139.1	1031.2	8.8	72.6	387.4	2739.0
ألبرتغال	204.9	740.6	64.5	188.8	7.4	10	276.8	939.4
جملة الاتحاد الأوربي	2622.2	6360.4	1041.1	4157.6	111.0	309.8	3774.3	10827.8
مالطا	13.2	17.3	0	4.3	0	1.4	13.2	23.0
المغرب	356.5	6.2	455.7	1.9	62.2	1.5	874.4	9.6
تونس	0.6	13.6	4.3	0.3	0	0.1	4.9	14.0
الجزائر	24.9	18.1	61.4	0.6	2.7	0.2	89.0	18.9
دول المغرب	382.0	37.9	521.4	2.8	64.9	1.8	968.3	42.5
ألبانيا	5.9	5.2	0.9	0	0	0	6.8	5.2
تركيا	46.9	10.7	26.2	0.9	1.7	19.1	74.8	30.7
لبنان	0	44.4	0	8	0	2.7	0.0	55.1
مصر	0.8	132.2	0.5	1.8	0	29	1.3	163.0
دول CIHEAM	3071.0	6608.1	1590.1	4175.4	177.6	363.8	4838.7	11147.3

المصدر: الاحصاءات السمكية لمنظمة الأغذية والزراعة 2001

الجدول 17 (ج) والشكل 7-1 يقدمان متوسط الأسعار في السوق العالمية مقدرة من بيانات منظمة الفاو عن الصادرات - الواردات (الجدولين 17 أ و 17 ب). ونظرا لتنوع الأنواع المتضمنة في كل شريحة، فإنه يصبح من الصعب التوصل إلى استخلاص واضح من هذه الأرقام، بل إن الأمر يزداد صعوبة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن المنتجات من مصايد أسماك المحيط الأطلسي مختلطة بمنتجات البحر المتوسط. ومع ذلك، يمكن التعرف على اثنين من السيناريوهات (الشكل 7-1) ؛ أولهما الخاص ببلدان الاتحاد الأوربي حيث أسعار الاستيراد أعلى قليلا من أسعار التصدير وبقية البلدان، وبخاصة "بلدان مصايد الأسماك" الرئيسية مثل المغرب أو تركيا، حيث أسعار التصدير أعلى كثيرا من أسعار الاستيراد. وربما يرجع ذلك إلى أن بلدان الاتحاد الأوربي تستورد منتجات أغلى من تلك التي تصدرها وأن العكس يحدث في بقية البلدان. أما حقيقة أن الأسعار، بصفة عامة، لا تمثل اختلافات هامة، ولاسيما في حالة بلدان الاتحاد الأوربي بالنسبة لكل شريحة من المنتجات، فإن ذلك قد يرجع إلى حقيقة أن سوق منتجات صيد الأسماك إنما هي في الواقع سوق مفتوحة للغاية. وفوق ذلك، فإن بلدان الاتحاد الأوربي، وبسبب نقص الإنتاج مع زيادة الطلب فإن الحواجز على التجارة في الأسماك ومنتجات المصايد أخذت تتلاشى باطراد. وهذا بدوره يشكل صعوبة هامة في جمع المعلومات عن التجارة فيما بين بلدان الاتحاد الأوربي.

الجدول 7-17 ج - أسعار التصدير - الاستيراد للكيلو جرام بالدولار الأمريكي حسب فئات المنتج

الدولة	أسماك		رخويات وقشريات		أخري		المجموع	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات
أسبانيا	1.90	2.23	2.63	3.36	0.89	0.54	2.02	2.44
فرنسا	2.30	2.81	4.70	4.69	0.67	0.58	2.33	2.92
اليونان	2.97	2.42	1.40	2.28	0.92	0.67	2.48	1.59
إيطاليا	2.84	3.57	3.31	3.35	1.07	0.61	2.88	3.10
ألبرتغال	2.61	2.82	4.55	3.45	2.31	0.54	2.89	2.79
المغرب	2.18	1.15	3.60	0.32	0.77	0.90	2.35	0.73
الجزائر	2.26	1.82	3.46	0.60		2.89	3.26	1.76
تونس	7.14	1.07	5.35	1.72			5.92	1.09
تركيا	2.64	0.89	3.45	1.10	0.82	0.52	2.72	0.62
مصر	1.19	0.64	0.88	1.17	1.56	0.54	1.07	0.62

المصدر: الاحصاءات السمكية لمنظمة الأغذية والزراعة 2001

الشكل 7-1 – متوسط الأسعار بالدولار الأمريكي للكيلوجرام في السوق الدولية

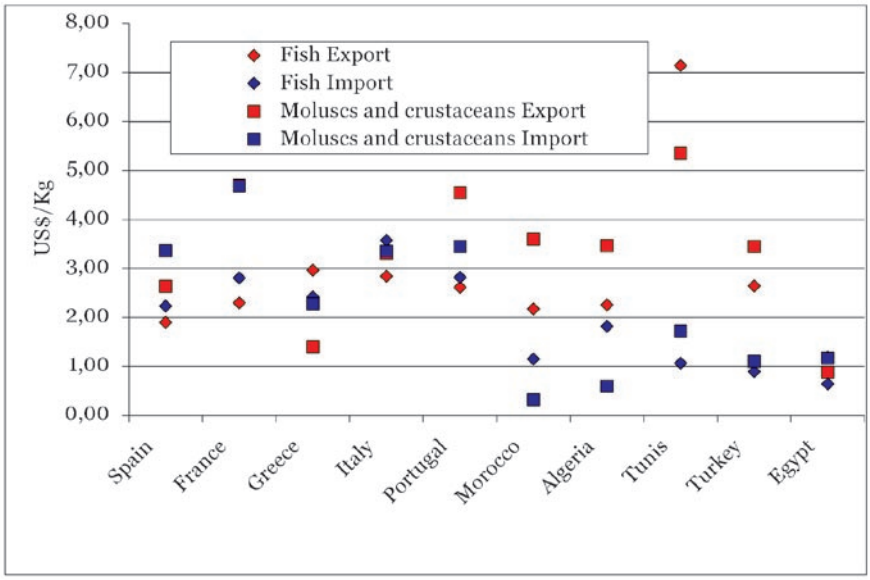

المصدر: تقديرات من بيانات الواردات والصادرات للأسماك والرخويات والقشريات لمنظمة الأغذية والزراعة

7-3-2 – الميزان التجاري

لكي نفهم اتجاه تجارة الأسماك في البحر المتوسط، لابد من النظر إلى الميزان التجاري (الجدولين 7-18 و 7-19). ويوضح هذان الجدولان أنه بينما يوجد عجز في الميزان التجاري للبلدان الأوربية (إيطاليا، وفرنسا، وأسبانيا، والبرتغال) نجد فائضا في الميزان التجاري لكل من المغرب وتركيا.

إن ما ذكرناه آنفا من زيادة الطلب على منتجات صيد الأسماك ونقصها النسبي في علاقته بالطلب في الشمال، بالإضافة إلى ما ذكر عن تناقص الإنزالات بسبب تخفيض أساطيل الصيد وكذلك الصيد الجائر، كل ذلك يدفع إلى زيادة الأسعار ويحفز على تنمية مصايد الأسماك في بلدان الجنوب والشرق، حيث تمثل مصايد الأسماك مصدرا للدخل وللعمالة. كما أن حقيقة أن بلدان جنوب وشرق المتوسط ليست بعيدة عن أسواق بلدان الاتحاد الأوربي، التي يوجد بها طلب كبير، يمثل ميزة لهذه البلدان عن البلدان الأخرى حول العالم، ذلك أن هذه البلدان تستطيع أن تقدم الأسماك دون مشاكل رئيسية في حفظها وخلال فترة قصيرة جدا من الزمن. كما أنه من الضروري أن يؤخذ في الاعتبار أن تنمية صناعات الصيد هذه لا تحتاج إلى استثمارات كبيرة، ولهذا السبب يصبح من الطبيعي تحقيق النمو السريع الذي لوحظ في السنوات الأخيرة.

الإطار 7-4

يوجد، في الواقع، نموذجان للتجارة في إقليم البحر المتوسط. فهناك على أحد الجوانب البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوربي والبلدان المرشحة للانضمام إليه وهي "بلدان مستوردة" وهناك على الجانب الآخر بلدان المغرب وتركيا وهي "بلدان مصدّرة". وهذا السيناريو هو الذي لوحظ في السنوات الأخيرة ومن المتوقع استمراره في المستقبل القريب. على أن عملية تنمية مصايد الأسماك هذه يمكن أن تعرضها للخطر في المستقبل. وبالنظر إلى محدودية الموارد، وفقط إذا أمكن الحفاظ على مستوى الإنتاج فسيكون من الممكن ضمان إسهام صيد الأسماك بصورة إيجابية في التنمية في البلدان الجنوبية، بمعنى استرداد الاستثمارات والإبقاء على العمالة وكذلك تقديم أغذية سمكية لبلدان الاتحاد الأوربي.

وعلاوة على ذلك، فإن أسعار واردات بلدان الاتحاد الأوربي أعلى قليلا من أسعار الصادرات، لكن في بقية البلدان، نجد أن أسعار الصادرات أعلى كثيرا من أسعار الواردات.

الجدول 7-18 – حجم الميزان التجاري بالألف طن متري

الدولة	أسماك		أخري		المجموع		ميزان
	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	الصادرات-الواردات
أسبانيا	683.9	860.1	200.1	516.8	884,0	1376.9	-492.9
فرنسا	303.4	679.1	60.6	236.1	364,0	915.2	-551.2
اليونان	60.9	66.1	18.5	40.9	79.4	107,0	-27.6
إيطاليا	84.3	458.1	42.1	307.4	126.4	765.5	-639.1
ألبرتغال	78.5	262.9	14.2	54.7	92.7	317.6	-224.9
جملة الاتحاد الأوربى	1211,0	2326.3	335.5	1155.9	1546.5	3482.2	-1935.7
مالطا	2.3	13.7	0	1.7	2.3	15.4	-13.1
المغرب	163.9	5.4	126.6	6.1	290.5	11.5	279,0
تونس	0.3	7.5	1.2	0.5	1.5	8,0	-6.5
الجزائر	3.5	16.9	11.5	0.3	15,0	17.2	-2.2
دول المغرب	167.7	29.8	139.3	6.9	307,0	36.7	270.3
ألبانيا	1.8	5.4	0.2	0	2,0	5.4	-3.4
تركيا	17.7	12	7.6	0.8	25.3	12.8	12.5
لبنان	0	21.5	0	1.4	0,0	22.9	-22.9
مصر	0.7	206.3	0.6	1.6	1.3	207.9	-206.6
دول CIHEAM	1401.2	2615,0	483.2	1168.3	1884.4	3783.3	-1898.9

المصدر: الاحصاءات السمكية لمنظمة الأغذية والزراعة 2001

الجدول 7-19 - قيمة الميزان التجاري (بالمليون يورو)

الدولة	1976 (1)	1985 (2)	1995 (2)	1999
أسبانيا			-1461	-1904.5 (3)
فرنسا	-352.5	-907.4	-1723.4	-2080.7 (3)
اليونان			-41.7	-68 (3)
إيطاليا	-311.7	-1118.1	-1551.9	-2355.1 (3)
ألبرتغال	-40.5	-122.6	-371.1	-625.2 (3)
جملة الاتحاد الأوربي	-704.7	-2148.1	-5149.1	-7033.5
مالطا			-11.3	-12.4
المغرب			609.9	716.8
تونس				-9.9
الجزائر			53.2	67.2
دول المغرب	0,0	0,0	663.1	774.1
ألبانيا				0.8
تركيا			31.4	35.2
لبنان				
مصر				-142.2
دول CIHEAM	-704.7	-2148.1	-4465.9	-6378,0

(1) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2) يوروستات-كورنوس (3) 2000

المصدر: الاحصاءات السمكية لمنظمة الأغذية والزراعة 2001

7-4 - الملخص

التحليل الحالي يشكل خطوة أولى لوصف الوضع وإنشاء نظام من المؤشرات لتقييم قطاع مصايد الأسماك في بلدان البحر المتوسط. ولهذا السبب، أعطيت للتعرف على المعلومات المتاحة ذات الصلة بالبيانات المرجعية التي يحتاجها حساب المؤشرات الأولوية عن التعرف على هذه المؤشرات. ويشكل نقص المعلومات، في الواقع، صعوبة رئيسية لوضع هذا النظام من المؤشرات.ويشكل نقص المعلومات، في الواقع، صعوبة رئيسية لوضع هذا النظام من المؤشرات. وحتى أكثر عندما يكون البحث عن بيانات ذات تغطية ومصداقية كافية ويجري تحديثها بصورة منتظمة من أجل تقييم صحيح لمصايد الأسماك.

قليل من المؤشرات فقط هي التي يمكن حسابها بصورة منتظمة والصعوبات الرئيسية توجد في حساب تلك المؤشرات المتعلقة بقدرة أساطيل الصيد وما تمثله هذه الأساطيل من ضغط على الموارد وكذلك الاستثمارات المنفذة. ولهذا السبب، ركزت هذه المحاولة الأولى على التعرف على البيانات المرجعية المطلوبة لتقدير المؤشرات، حتى يمكن تقرير أي المؤشرات يمكن تحديدها باعتبارها الأكثر ملاءمة وجدوى.

وأخيرا، لابد من ذكر أنه قد أعطي انتباه خاص للبلدان أعضاء المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة للبحر المتوسط (سيهيام CIHEAM).

7-4-1 - إنتاج الأسماك ومنتجات المصايد، والطلب والعرض (الاستهلاك)

كما شرحنا من قبل، هناك مجموعتان من البلدان أو نموذجان يمكن تحديدهما. وفي هذه الحالة أيضا فإن عرض الأسماك أو الاستهلاك الظاهر لها يشكل سمة في كلتا الحالتين. فبلدان الاتحاد الأوربي والبلدان المرشحة لعضويته تمثل استهلاكا مرتفعا، يتعاظم رغم محدودية المورد. فالطلب أعلى كثيرا في البلدان أعضاء الاتحاد الأوربي والبلدان المرشحة لعضويته وكذلك في إسرائيل عنه في بقية البلدان. وداخل الاتحاد الأوربي يوجد أعلى استهلاك في البرتغال (58 كجم) وأسبانيا (41 كجم)، بينما يتراوح الاستهلاك في بقية البلدان الأعضاء والبلدان المرشحة بين 20 و 30 كجم للفرد في السنة. وفي البلدان الأخرى، نجد أن الاستهلاك منخفض نسبيا، بمستوى يقل عن 10 كجم للفرد في السنة. وفي البلدان الأخرى، نجد أن الاستهلاك منخفض نسبيا بمستوى يقل عن 10 كجم للفرد في السنة. ومع ذلك، فإن التطور إيجابي في جميع البلدان رغم الزيادة المستمرة للسكان، والطلب المتنامي.

الجدول 7-20 - السكان ومتوسط نصيب الفرد من العرض/الاستهلاك

	السكان (1000)	العرض/الاستهلاك (كجم)			
	2001	1975	1985	1995	2001
أسبانيا	39921	33,3	34,6	40,8	44,7
فرنسا	59453	22,8	25,6	29,9	31,1
اليونان	10623	15,9	17,2	24,3	25,1
إيطاليا	57503	14,0	21,7	23,3	24,7
ألبرتغال	10033	44,0	54,6	58,0	76,1
جملة الاتحاد الأوربي	177533				
قبرص	790	10,1	15,4	26,3	25,1
مالطا	392	14,7	22,5	35,8	37,6
سلوفينيا	1985			7,3	7,7
الاتحاد الأوربي الجديد	3167				
المغرب	30431	3,7	7,8	7,6	8,7
تونس	9562	7,5	11,0	9,8	11,0
الجزائر	30841	2,3	3,6	4,1	3,5
دول المغرب	70834				
ألبانيا	3145	3,5	3,9	2,6	4,0
تركيا	67632	2,6	8,6	9,4	7,6

تكملة الجدول 7–20

لبنان	3556	4,0	0,6	5,4	6,2
مصر	69081	4,0	6,6	8,4	15,3
دول CIHEAM	392173				
كرواتيا	4655			3,3	11,3
إسرائيل	6172	14,4	18,4	24,6	20,6
ليبيا	5408	9,9	4,9	7,1	5,9
البوسنة والهرسك	4067			1,8	2,7
مقدونيا	2044			4,8	5,5
صربيا	10538			1,1	2,3
سوريا	16611	2,2	2,4	1,0	2,8
المجموع	444443				

المصدر:من احصاءات منظمة الأغذية والزراعة لعرض الأسماك والأغذية البحرية

نظام الإنتاج متشابه في جميع البلدان ويرجح أن الاختلافات الملحوظة في العرض لا ترجع إلى استخدام أنظمة مختلفة للصيد، وإنما إلى الموارد المتاحة والتي يمكن الوصول إليها في كل منطقة وكذلك إلى عملية التجارة وعادات المستهلك. وكما يلاحظ من الجدول 7–21 أ فإن الجزء الرئيسي من إنتاج البحر المتوسط أو إمدادات الأسماك يعود إلى أسبانيا والمغرب (أكثر من مليون طن لكل منهما). ومع ذلك، فإن أساطيل هذين البلدين تصطاد الأسماك في المحيط الأطلسي أيضا. والواقع، أن البلدان الأخرى التي يتراوح إنتاجها بين نصف مليون ومليون طن، كما هو الحال بالنسبة لإيطاليا، وتركيا، ومصر، وفرنسا، فإن معظمها يصطاد أيضا خارج البحر المتوسط، وهي على درجة كبيرة من الأهمية أيضا في سياق البحر المتوسط. أما إنتاج بقية البلدان فمحدود نسبيا.

كذلك ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار تركيز السكان في إقليم البحر المتوسط حيث أنه يمثل عنصرا رئيسيا. فسكان البلدان التي تقع على سواحل البحر المتوسط يصل عددهم إلى 445 مليون نسمة، بما في ذلك البرتغال. وفي الوقت الراهن، يتركز أكثر من ثلث سكان البحر المتوسط في المناطق الساحلية. وتقدر الخطة الزرقاء Blue Plan لبيئة البحر المتوسط وتنميته، أنه من المتوقع أن يصل تعداد السكان إلى ما يقرب من 600 مليون نسمة عام 2020. وفوق ذلك، فإن توزيع السكان يتفاوت بصورة كبيرة بين بلدان شمال البحر المتوسط وجنوبه : ففي سنة 1950 كان 'الشمال' يمثل ثلثي إجمالي عدد السكان، بينما هو اليوم لا يمثل سوى 50% وربما يصبح الثلث عام 2025 والربع عام 2050.

الجدول 7-21 أ - الملخص 1 - حجم الإنتاج والعرض (بالألف طن)

الدولة	الانتاج			الواردات-الصادرات		
	الصيد	المزارع	المجموع	الصادرات	الواردات	الواردات-الصادرات
أسبانيا	1084.8	312.6	1397.4	884	1376.8	492.8
فرنسا	606.2	252	858.2	364.1	915.2	551.1
اليونان	94.4	97.8	192.2	79.4	107	27.6
إيطاليا	310.4	221.3	531.7	126.4	765.5	639.1
ألبرتغال	191.2		191.2	92.6	317.6	225
جملة الاتحاد الأوربي	2287.0	883.7	3170.7	1546.5	3482.1	1935.6
مالطا	0.9	1.2	2.1	2.2	15.4	13.2
المغرب	1083.3	1.4	1084.7	290.5	11.5	-279
الجزائر	100	0.3	100.3	1.5	7.9	6.4
تونس	98.5	1.9	100.4	14.9	17.3	2.4
دول المغرب	1281.8	3.6	1285.4	306.9	36.7	-270.2
ألبانيا	3.3	0.3	3.6	2	5.4	3.4
تركيا	527.7	67.2	594.9	25.4	12.8	-12.6
لبنان	3.6	0.3	3.9	0	22.8	22.8
مصر	428.6	342.8	771.4	1.2	207.9	206.7
دول CIHEAM	4532.9	1299.1	5832	1884.2	3783.1	1898.9

المصدر:تقديرات ومقدمة من احصاءات منظمة الأغذية والزراعة

والبحر المتوسط. إضافة إلى ذلك، هو أكبر منطقة سياحية في العالم، مع تركيز متزايد للسياحة على سواحل القسم الشمالي - الغربي وهي سياحة موسمية إلى حد كبير. وطبقا للخطة الزرقاء، فإن عدد السياح في بلدان البحر المتوسط سوف يزيد من 260 مليون (135 مليون منهم في المنطقة الساحلية من البحر المتوسط) عام 1990 إلى ما يتراوح بين 440-655 مليون (من بينهم 235 - 355 مليون في المنطقة الساحلية من البحر المتوسط) عام 2025. وكل هذا يشير إلى توقع حدوث زيادة هامة على طلب منتجات صيد الأسماك في المستقبل.

ويوضح الجدول 7-21 أ أن المغرب أساسا وكذلك بلدان أخرى لديها عرض زائد للأسماك مقارنة برقم الاستهلاك المقدم من "فاوستات" وربما يرجع ذلك إلى أن استخدامات منتجات فرعية لأغراض غير غذائية قد أدرجت ضمن الإنتاج. وبالنسبة لبلدان أخرى، فإن الاستهلاك المسجل هو دون القيمة المقدمة من فاوستات للأسماك وشريحة الأغذية البحرية. وفي بعض الحالات كما في حالة مصر فإن ذلك يمكن أن يعزى إلى التقليل من تقدير إنتاج الزراعة المائية أو، في حالة بلدان الاتحاد الأوربي، إلى نقص في السيطرة على التجارة.

الشكل 7-2 - الإنتاج، والتجارة والاستهلاك
حسب البلدان بالطن المتري

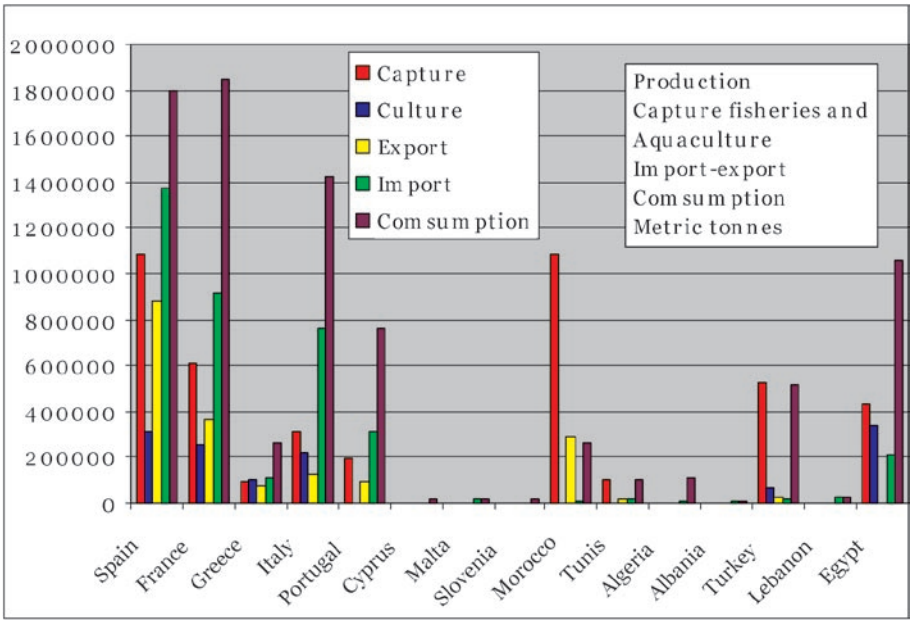

ويظهر الشكل 7-2 مستويات مختلفة من أحجام الإنتاج، والتجارة، والاستهلاك لمنتجات صيد الأسماك في بلدان البحر المتوسط. ويظهر الشكل 7 - 3 نصيب البحر المتوسط من إجمالي الإنتاج. والنتيجة هي أن أسبانيا، وفرنسا، وإيطاليا هي، في سياق البحر المتوسط، البلدان الرئيسية لمصايد الأسماك في منطقة الاتحاد الأوربي، وأن المغرب، وتركيا، ومصر هي البلدان الرئيسية في مناطق جنوب وشرق المتوسط.

الشكل 7-3 - إجمالي الإنزالات بالطن المتري
حسب البلدان ونصيب البحر المتوسط

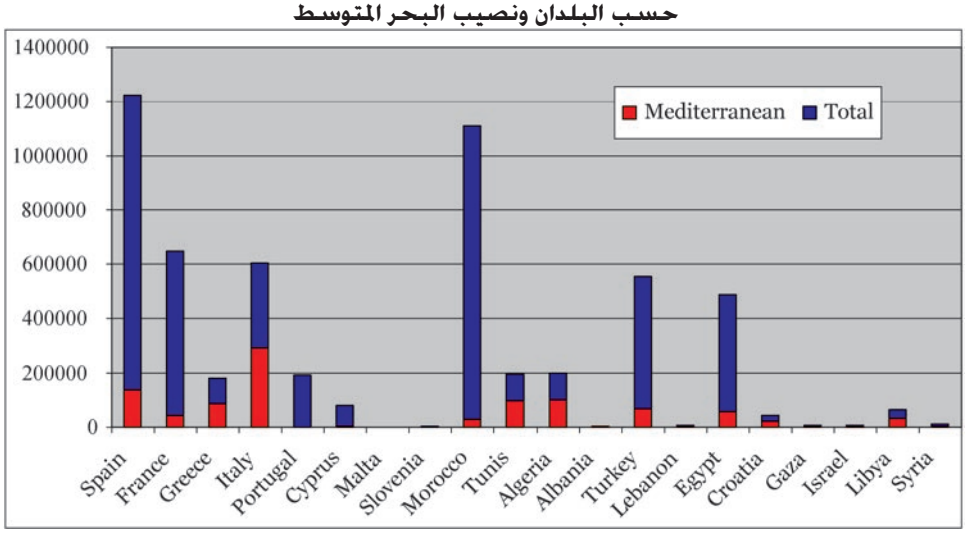

7-4-2 - وسائل الإنتاج وقيمة الإنتاج

الجدول 7-22 أ - الملخص 2 - قيمة الإنتاج، والعمالة، والأساطيل

الدولة	الانتاج (القيمة بالمليون يورو)					
	الصيد (1)	المزارع السمكية	المجموع	الاستيراد (2)	التصدير (2)	ميزان (الصادرات-الواردات)
أسبانيا	1453	398	1851	3649	1745	-1904
فرنسا	835	425	1260	3279	1198	-2081
اليونان	163	309	472	318	250	-68
إيطاليا	823	426	1249	2765	410	-2355
ألبرتغال	292	54	346	933	308	-625
جملة الاتحاد الأوربى	3566	1612	5178	10944	3911	-7033
مالطا	*4	3	7	18	6	-12
المغرب	*480	3	483	10	727	717
تونس	*194	9	203	13	80	67
الجزائر		1		12	3	-9
دول المغرب	674	13	686	35	810	775
ألبانيا		1		4	4	0
تركيا	*902	142	1.044	59	94	35
لبنان		1		19		-19
مصر	*3010	757		144	2	-142
دول CIHEAM	8156	2527	10683	11223	4827	-6396

تكملة الجدول 7–22 أ

الدولة	العمالة (3)	الأساطيل (4)		
	الصيادون	العدد	GRT	متوسط GRT
أسبانيا	44676	15386	528491	34 (5)
فرنسا	26076	7935	230861	29 (5)
اليونان	37490	20129	108992	5
إيطاليا	49637	16496	217921	13
ألبرتغال	23580	10514	116969	11
جملة الاتحاد الأوربي	181459	70460	1203234	
مالطا	1707	*1609		
المغرب	99885	18825(6)		
تونس	61258	*14242		
الجزائر	23000	*1750		
دول المغرب	184143	34817		
ألبانيا	720	*110		
تركيا	50000	*17319		
لبنان	9000	*1000		
مصر	*36000	*4052		
دول CIHEAM	463029	22481		

* بيانات من استعراضات قطرية لمنظمة الأغذية والزراعة لاتجدد دوريا

(1) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 2001–2000

(2) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية – يوروستات 1999–2000

(3) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 2001 لدول الاتحاد الأوربي –و يوروستات 1995 للباقي

(4) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 2001 لدول الاتحاد الأوربي –ومنظمة الأغذية والزراعة 1995 للباقي

(5) تضم أساطيل الأطلنطي 4305 مركب أسباني، و1750 مركب فرنسي بمتوسط GRT بين 13 و16 طن متري تصيد في البحر المتوسط

(6) استعراضات قطرية لمنظمة الأغذية والزراعة

من الصعب الحصول على نظرة عامة متجانسة لأساطيل صيد الأسماك وبعامة لوسائل الإنتاج بسبب عدم توفر بيانات كافية. ويشير نقص المعلومات أساسا إلى الأساطيل بصفة عامة وسماتها الأساسية (الحجم، وإجمالي الحمولة بالأطنان، وقوة المحركات بالحصان، الخ.) وكذلك الاستثمارات والعمالة. ويظهر الشكل 7–4 – أن الاتحاد الأوربي، والمغرب، وتركيا، وتونس هي التي تتركز فيها الجزء الأساسي من وسائل إنتاج مصايد الأسماك.

وفيما يتعلق بالموارد وإذا افترضنا، بصفة عامة، أن الأساطيل تقوم بصيد جائر في الموارد وأن بعض هذه الموارد تعاني بالفعل من الصيد الجائر، فإن خفض جهد الصيد أو نشاط الصيد سوف يؤدي إلى زيادة حصيلة الصيد، بعد فترة من الخسائر.

ويقوم الاتحاد الأوربي بخفض قدرة أساطيله، ولهذا السبب ظلت الأساطيل الأوربية تخفض عدد قواربها منذ عام 1990. ولكن من ناحية أخرى، وبرغم عدم توفر الأرقام، فإن أساطيل الصيد في البدان غير الأعضاء في الاتحاد الأوربي تنمو باستمرار . وعلاوة على ذلك، فإن الاتجاه العام نحو التحديث وبناء قوارب أكبر وأكثر كفاءة في السباق نحو الأسماك، يؤدي إلى زيادة مستمرة في جهد الصيد.

الشكل 7-4 – عدد صيادي الأسماك والمراكب حسب البلدان

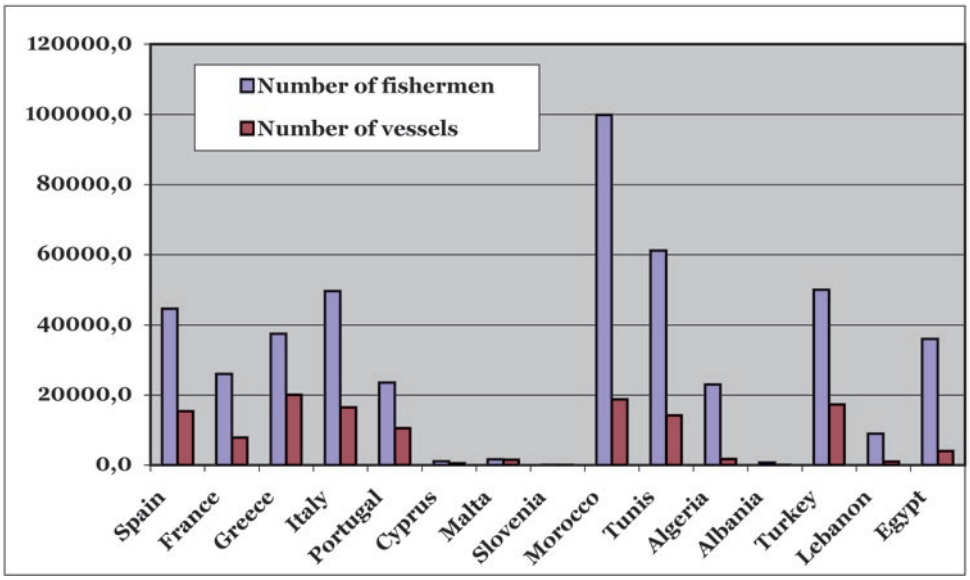

ليس من السهل تقييم التطور العام لأساطيل البحر المتوسط والعمالة. ومع ذلك، ورغم عدم وضوح ما إذا كان العدد الإجمالي للمراكب ينقص أو يزيد، فإن قدرة الصيد تتزايد على الأرجح. والسبب في ذلك واضح؛ ففي بلدان الاتحاد الأوربي نجد أن عددا أقل من المراكب له نفس قدرة الصيد أو أكثر عما قبل. وفي الاتحاد الأوربي لا تتحسن حالة الموارد وهي في أحسن الأحوال تظل ثابتة. وخارج الاتحاد الأوربي، يتزايد عدد المراكب، كما أن التكنولوجيات على درجة عالية من الكفاءة لأنها تستفيد من آخر التطورات التقنية ومن اندفاع الطلب مقابل أسعار عالية.

في كثير من بلدان الاتحاد الأوربي ترتفع التكاليف بسبب الحاجة إلى تحسين تقنيات الصيد باستمرار. لكن الدخول تنخفض في الوقت نفسه أو تظل ثابتة بسبب خفض الموارد. ولهذه الظاهرة تأثير على الأجور في ارتباط مباشر بين الإنزالات مع نظام للأجور يقوم على أساس نسبة من المبيعات. وعندما تنخفض الأجور، فإن كثيرين من أفراد الأطقم يهجرون هذا النشاط بحثا عن أجور أفضل في قطاعات أخرى. وقد حدث مؤخرا أن كثيرا من هذه الوظائف في أساطيل الشمال أصبح يشغلها صيادون من بلدان الجنوب مكونين جالية اجتماعية كانت قد اختفت منذ قرون. وهؤلاء الصيادون يعرفون مصايد الأسماك، وهم لهذا السبب مؤهلون، بصفة عامة، لهذا العمل. وهم يأتون من سوق للعمل متوسط الأجور فيها أقل منه في بلدان الاتحاد الأوربي وهم، لهذا السبب، يقبلون العمل على الأساطيل الأوربية عندما يحجم الصيادون المحليون عن ذلك. والنتيجة هي حركة هجرة من المغرب إلى أسبانيا، ومن الجزائر إلى فرنسا، ومن تونس وألبانيا إلى إيطاليا، ومن مصر وتركيا إلى اليونان. على أنه من المحتمل إذا لم تتحسن الأجور، مع توازن جديد بين التكلفة وحالة الموارد، فإن من سيبقى من هؤلاء العمال الجدد في بلدان الشمال ربما ينتقلون إلى قطاع آخر من النشاط في الأجل المتوسط.

من الواضح أنه لمزيد من التحليل، يحتاج الأمر إلى بيانات تفصيلية أكثر عن الأساطيل والعمالة، لكنه من الضروري أيضا جمع مزيد من البيانات التفصيلية عن الميزان التجاري، مجمعة على حسب بلدان الأصل والمقصد بما يسمح بالتمييز بين التجارة داخل الاتحاد الأوربي وخارجه. وعلاوة على ذلك، ومن أجل استكمال العرض العام لمصايد الأسماك في بلدان البحر المتوسط، لابد من تخصيص معلومات عن الاستثمارات، والتكاليف، والدعم، وغير ذلك من المعونات الاقتصادية التي يتلقاها قطاع مصايد الأسماك.

الجزء الثالث

التنمية والسياسات الزراعية - الغذائية
في منطقة البحر الأبيض المتوسط

8 - الاتجاهات في إقتصاديات الأغذية الزراعية في إقليم البحر المتوسط

اقتصاد الأغذية الزراعية يمثل جزءًا من علم الاقتصاد ظهر في نهاية الخمسينيات من القرن الماضي على أساس العمل الذي قام به جولدبرج ودافيس (1957) من جامعة هارفارد عن "العمل الزراعي". وقد انطلق هذان المؤلفان من الاقتصاد الريفي الكلاسيكي، الذي كان يركز على الفلاحة، فأوضحا أن دينامية القطاع الزراعي لا يمكن فهمها إلا عن طريق التحليل الذي يضم كل أنشطة دعم الزراعة وما يتعلق بها من أنشطة، حيث أن هذه الأنشطة أصبحت أكثر مغزى وهي تعمل كقوة دافعة أقوى من الزراعة ذاتها. وفي ستينيات القرن الماضي طور لويس مالاسيس (انظر مالاسيس، جيرسي، 1996) هذا المفهوم ووضعه في شكل نظرية معتمدا منهجا مجددا لاستهلاك الأغذية وأدوات الحساب الوطني الذي اتخذ كأساس لتحليل العلاقات فيما بين القطاعات داخل المجمع الزراعي - الصناعي. وأخيرا، ظهر مؤلف أحدث قدم وسيلة لتعريف مفهوم النظام الغذائي بصورة أكثر تحديدا (راستوي، في ميكلت، ثوير، سيريكس، 1998).

وإذا أخذنا نظرية النظم كأساس، يمكن تعريف نظام الأغذية بأنه شبكة متداخلة من الفاعلين (المتعهدين، والمؤسسات المالية، والهيئات العامة والخاصة)، التي تقع في منطقة جغرافية بعينها (إقليم، أو دولة، أو إقليم متعدد القوميات) والتي تشارك إما مباشرة أو بصورة غير مباشرة في خلق تدفقات للسلع والخدمات الموجهة نحو إشباع الاحتياجات الغذائية لواحدة أو أكثر من مجموعات المستهلكين سواء على المستوى المحلي أو خارج المنطقة المعينة.

ويقوم هذا التعريف على أساس ثلاثة نظم مرجعية : الشكل (الفاعلين المشاركين)، والمنطقة (المنطقة الجغرافية للنشاط الداخلي/ الخارجي)، والديناميات (أصل وحركة تدفقات المواد الغذائية وخدمات الغذاء، بما في ذلك المعلومات).

ولتوضيح ذلك، يقدم الجدول التالي وصفا لنظام الأغذية في فرنسا والمغرب.

الجدول 8-1 الخطوط العريضة لنظام الأغذية في المغرب وفرنسا، 2000

الفاعل	عدد المشروعات		الوظائف (000)		حجم التعاملات (بليون يورو)	
	المغرب	فرنسا	المغرب	فرنسا	المغرب	فرنسا
العرض الزراعي والصناعات والخدمات المصاحبة	50,000	42,000	570	1,200	8	47
الزراعة	1 400,000	600,000	4,500	1,000	7	64
الصناعات الغذائية الزراعية	1,700	60,000	110	600	8	120
التوزيع	200,000	110,000	850	1,200	12	140
الإمدادات غير المنزلية	40,000	130,000	130	600	1	50
المجموع	1 691,700	942,000	6,160	4,600	36	421

المصدر: حساباتنا تبعا لقيم معهد الأحصاء الوطني(INSEE) (2001)، الحسابات الوطنية

ففي فرنسا، التي يوجد بها قرابة مليون متعهد، و 4.6 مليون وظيفة، ورقم مبيعات 420 مليار يورو، يظهر نظام الأغذية على أنه القطاع الاقتصادي الرائد من حيث الاستهلاك. وفي المغرب، مستوى العمالة في نظام الأغذية أعلى كثيرا نظرا لأهمية الزراعة ولحقيقة أن الأنشطة لا تزال مجزأة إلى حد كبير : حيث يوجد 1.7 مليون وحدة إنتاج بإجمالي قوة عمل تربو على 6 مليون عامل. ومع ذلك، فإن قيمة السلع المنتجة تظل محدودة، الأمر الذي يعكس ضعف إنتاجية العمل.

والنظام الغذائي في كل من المغرب وفرنسا معقد بطريقة غير عادية نظرا للعدد الهائل من الفاعلين المشاركين وتنوع أوضاعهم وحجمهم : وفي كلا البلدين تتعايش الوحدات متعددة القوميات مع الوحدات العائلية. وسوف يثبت هذا الشكل من عدم التجانس أنه عقبة كؤود في تنظيم النظام، لكنه ربما يكون عاملا مواتيا، في الوقت نفسه، من أجل المواءمات الدورية والابتكار.

وحيث أنه من الصعب الحصول على المعلومات الضرورية، فلن يكون من الممكن التعامل مع كل الفاعلين المشاركين في نظام الغذاء في هذا الباب. ومع ذلك، فنحن نؤكد على الأهمية الجوهرية لنظام الغذاء في أداء كل من أولئك الفاعلين (المزارعين، أو الصناعيين أو أصحاب الحوانيت) بغض النظر عن البلد المعني.

وهكذا فسوف نعالج تحليل اقتصاد الأغذية الزراعية للبحر المتوسط من زاوية النظام الفرعي للأغذية، آخذين بعين الاعتبار :

- الاتجاهات السائدة في النظام في السنوات الأخيرة (1990–2000)؛
- استهلاك الأغذية؛
- التجارة الدولية في منتجات الأغذية الزراعية؛
- الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إقليم البحر المتوسط؛
- صناعات الأغذية الزراعية.

وكما سيلاحظ، فقد اخترنا أن نركز على الجوانب ذات العلاقة بعولمة أنظمة الغذاء في الإقليم.

8-1 الاتجاهات في اقتصاديات الأغذية الزراعية في إقليم البحر المتوسط

التعريف والتقييم الدقيق لمختلف مكونات النظام الفرعي للأغذية يطرح، في واقع الأمر، مشكلات خادعة فيما يتعلق بالنطاق والأسلوب. ذلك أن إنتاج الأغذية وتوزيعها ليس نشاطا "خالصا" من حيث أنه يجري داخل تعهدات ومؤسسات لا تركز 100% على الأغذية. وهذا هو الحال مع الزراعة، التي تسوّق الخشب، وصناعات الأغذية الزراعية التي تنتج مواد كيميائية حيوية، وصناعة التجزئة للأغذية واسعة النطاق، حيث يكون قرابة 50% من رقم المبيعات لا علاقة له بالأغذية. وتوفر الحسابات القومية للقطاعات المفردة وسيلة لتصحيح هذا الإنحياز، وإن كانت لا تقضي عليه كلية[32]، حيث أن الصعوبة الأساسية تنشأ عما يسمى بالأنشطة المشتركة.

هناك ثلاثة أنواع من المؤشرات يمكن اختيارها في منهج أولي لتمييز نظام الأغذية:

- الإجماليات الاقتصادية الكلية
- القيمة النهائية لمنتجات الأغذية
- الانفتاح على الأسواق العالمية

8-1-1 الإجماليات الاقتصادية الكلية

هناك كثير من مثل هذه المؤشرات تستخلص من الحسابات القومية. ومصادر الإحصائيات المتاحة تقدم بصفة عامة أساسا للتأمل في الإنتاج، والقيمة المضافة (ومن ثم الاستهلاك الوسيط)، والاستثمارات، والتدفقات الخارجية (الواردات والصادرات)، وهوامش التجارة، والضرائب المفروضة، واستهلاك الأسرة. والأداة المستخدمة هنا – وهي أداة أصبحت الآن تقليدية – هي جداول المدخلات – المخرجات للحسابات القومية. ونظرا لما تتسم به هذه الأداة من أوجه القصور، فقد وضعت جداول الحساب الاجتماعي بحيث يمكن أن يؤخذ في الاعتبار ما يعرف بالقطاع غير الرسمي. ومن المؤسف أن هذه الجداول ليست متاحة بالنسبة لكل بلد من بلدان البحر المتوسط.

[32] فرع يشمل كل المؤسسات ذات النشاط الرئيسي الواحد، لكن المؤسسات كثيرا ما تكون مؤسسات متعددة المنتجات.

وعلى أساس نموذج إجمالي مبسط، فإن قيمة إنتاج الأغذية في فرنسا والمشتراة في المرحلة النهائية (أي مرحلة استهلاك الأسرة) يمكن تقديرها بنحو 180 مليار يورو لعام 2000. ويمكن إيضاح وشرح "مضاعف" قيمة التعاملات في نظام الأغذية بواسطة مفهوم القيمة المضافة.

- تعاملات الدعم الزراعي : 37 مليار يورو، عام 2000
- التعاملات الزراعية : 74 مليار يورو
- تعاملات صناعات الأغذية الزراعية : 114 مليار يورو
- تعاملات "المستهلك" : 180 مليار يورو

ويعادل قيمة تعاملات الاستهلاك قيمة التعاملات الزراعية مضروبا في 2.4 الأمر الذي يظهر "مضاعفة" واضحة „للقيمة المضافة". ويلاحظ، فوق ذلك، أن دالة الأغذية تشبع بصورة مباشرة وعالميا بشكل متزايد مع تنامي العوامل الخارجية : فتقديم الأطعمة في المنزل، وهو ما يتضمن الشراء والإعداد وتقديم الغذاء، يتضاءل، بينما يتزايد تقديم الأطعمة غير المنزلية. وقد استخدمنا هذه الملاحظة لاستكمال التقسيم التاريخي الذي وضعه ل. مالاسيس على أساس الأنصبة النسبية للقيمة المضافة داخل مجمع الإنتاج الزراعي – الصناعي (مجمع الإنتاج الزراعي – الصناعي = الزراعة + صناعات الأغذية الزراعية)، آخذين في الاعتبار أيضا توزيع مصروف الأسرة بين تقديم الأطعمة المنزلية وتقديم الأطعمة غير المنزلية. ويمكن استخدام هذا النوع من التقسيم والتنميط إما لمراقبة مراحل تطور أنظمة الغذاء في بلد معين أو لمقارنة وضع أنظمة الأغذية في بلدان مختلفة في سنة معينة. ويمكن أن نلاحظ على المستوى العالمي أن مختلف شرائح الأنظمة الغذائية تتعايش الآن جنبا إلى جنب.

الجدول 8-2- مراحل تطور نظام الأغذية

المرحلة	الخصائص	القيمة المضافة للانتاج المركب		نمط الاستهلاك (%)	
		الزراعة	الصناعات الغذائية الزراعية	الإمدادات المنزلية	الإمدادات غير المنزلية
الزراعة	الإكتفاء الذاتي/الفقر	80	20	100	
الصناعة الحرفية	التنوع/التحضر	60	40	90	10
الصناعات الزراعية	إنتاج جملة/ توزيع	50	50	70	30
الخدمات الزراعية	الخدمات/ التجزئة	50 ‹	50 ›	50	50

المصدر: Malassis (1979)، Rastion (1998)

هذا النموذج التاريخي يعطي صورة واضحة عن التغيرات الهيكلية التي طرأت على نظام الأغذية على مدى فترة طويلة. وعندما ندرس المؤشرات لعام 2000 لكل بلد فسوف نرى أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي دخلت جميعها في مرحلة الصناعة الزراعية بينما بلدان البحر المتوسط الشريكة لا تزال في المرحلة الحرفية ككل، وإن كان لديها، مع ذلك، بعض القطاعات التي يمكن أن نسميها صناعة زراعية – ومعظم هذه القطاعات موجهة إلى التصدير.

الإطار 8–1 – المراحل الأربع لنظام الأغذية في بلدان البحر المتوسط

- المرحلة "الزراعية" هي مرحلة إقتصاد الإكتفاء الذاتى قصير المدى. الغالبية العظمى من المستهلكين ينتجون أغذيتهم أيضا. وتجهيز وتسويق السلع الزراعية محدود. وقطاعات صناعات الأغذية الزراعية والتوزيع هامشية، إن كان لها وجود أصلا. وقد كانت هذه المرحلة حتى الآن هي الحال فيما يعرف بالبلدان الأقل نموا حسب مصطلحات البنك الدولي. وهذه البلدان شديدة الفقر (حيث يقل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي عن 700 دولار أمريكي في السنة) وهي ريفية في الأساس. ونظرا لتطور الصناعة والتجارة، فلم تعد أي من بلدان البحر المتوسط الآن في هذه الشريحة (ذلك أن المغرب وسوريا وهما أفقر بلدين في الإقليم، يبلغ نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي أقل قليلا من 1200 دولار أمريكي في سنة 2001). واقتصادات البحر المتوسط لها هياكل داخلية شديدة التباين، على أن غالبية نظم الأغذية في بلدان البحر المتوسط الشريكة يمكن اعتبار أنها لا تزال في المرحلة "الزراعية".
- المرحلة „الانتقالية" هي المرحلة التي تتطور فيها صناعة حرفية تجهز المواد الخام خارج الزراعة و/أو صناعة زراعية تتصل بمحاصيل التصدير. كذلك يتطور مع ظهور „المدن" قطاع تجاري (حوانيت، وأسواق) وتقديم أطعمة في الشارع أو تقديم أطعمة للمسافرين. وهذه المرحلة نمطية بالنسبة لتقسيم العمل الملاحظ في المجتمعات الثرية القديمة ثم من بداية عصر النهضة في أوربا. وهي ترتبط ارتباطا وثيقا بنمو التجارة والتدفقات المالية. وهي الآن تميز ما يطلق عليه البلدان النامية „منخفضة الدخل" (700 إلى 2800 دولار أمريكي للفرد في السنة) ومعظم بلدان البحر المتوسط الشريكة.
- تتحقق المرحلة „الزراعية – الصناعية" عندما تصل القيمة المضافة لصناعات الأغذية الزراعية إلى مستوى القيمة المضافة للزراعة في مجمع إنتاج الأغذية (الزراعة + صناعات الأغذية الزراعية). ويعني هذا الوضع أنه نظرا لتصنيع الزراعة (زيادة الاستهلاك الوسيط) وتفضيل المستهلك للمنتجات المجهزة (حيث يقضى وقتا أقل في إعداد الوجبات – وهو عامل يرتبط بعمالة النساء ويوم العمل الذي لا يتوقف) فقد دخلت صناعات الأغذية الزراعية في الإنتاج الكثيف، بما يتضمن قيمة نشاطهم في أسعار المنتجات الغذائية. وهناك أيضا معدل مرتفع للنمو في تقديم الأغذية خارج المنزل بسبب تسارع التحضر[33] وكذلك التغير في نمط الحياة المتعلق بزيادة الدخول.[34] فجميع البلدان مرتفعة الدخل دخلت الآن مرحلة الصناعة الزراعية. ففي فرنسا كانت القيمة المضافة لصناعة الأغذية الزراعية تساوي إجمالي المنتج الزراعي عام 1993، وفي سنة 2000 كان نصيب تقديم الأطعمة غير المنزلية في ميزانية أغذية الأسرة يقارب 20%. وجميع بلدان الاتحاد الأوربي هي الآن في هذه المرحلة.

[33] يحتمل أن يصل سكان الحضر إلى نحو 60% من سكان العالم بحلول عام 2025.
[34] خصص الفرنسيون 16ر1% من ميزانيتهم للأغذية عام 2000، وينبغي أن يضاف إليها قرابة 4% في شكل مصروفات المطاعم.

تكملة الإطار 8-1

- مرحلة "الخدمات الزراعية" ، التي تتسم بسيادة الخدمات داخل نظام الأغذية ؛ ويصبح تقديم الأطعمة غير المنزلية قريبا من المصروف على تقديم الأطعمة المنزلية. على أن السعر النهائي لتقديم الأطعمة يتكون تقريبا من 3/2 للخدمات و 3/1 للسلع. وعلاوة على ذلك، ففي سلسلة إنتاج الأغذية ككل تتناقص المدخلات المادية لصالح المدخلات غير المادية (فتكاليف الإعلان تصل إلى أكثر من 15% من السعر النهائي للحبوب التى تقدم فى الإفطار مثلا، وإلى 10% في حالة الحلوى.[35] وقد دخلت الولايات المتحدة مرحلة "الخدمات الزراعية" منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي؛ بينما تقترب فرنسا وإيطاليا وأسبانيا وإسرائيل من هذه المرحلة.

إذا اخترنا المؤشر الأول لتوزيع القيمة المضافة لمجمع إنتاج الأغذية الزراعية، فسوف نلاحظ التنوع الواسع في مراحل تطور نظام الأغذية في إقليم البحر المتوسط.

الشكل 8-1 - أنماط نظم الأغذية في منطقة البحر المتوسط

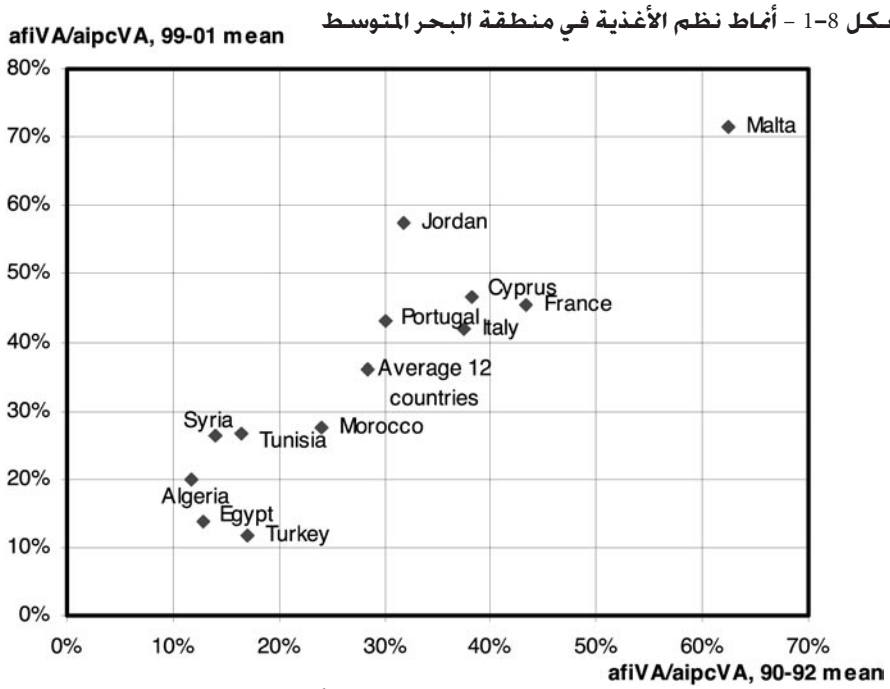

المصدر: حساباتنا إعتمدت على بيانات البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية(2003)

[35] أنفقت شركة نستلة أكثر من 1.8 مليار دولار أمريكي (3.7% من أجمالي المبيعات) على الإعلان في كل أنحاء العالم عام 1998.

وفي الشكل 8–1 نوضح تطور نصيب القيمة المضافة لصناعة الأغذية الزراعية في إجمالي القيمة المضافة لمجمع إنتاج الصناعة الزراعية خلال السنوات العشر الأخيرة. والملاحظ أن ذلك النصيب تقدم في كل حالة – باستثناء تركيا –[36] خلال الفترة بين 1990–1992 والفترة بين 1999–2001 ، وهي حقيقة تؤكد نظرية أن منتجات الأغذية تترقى بصورة متزايدة من خلال التجهيز الصناعي وإدخال الخدمات (حفظ الأغذية وتوخي الجانب العملي). وعلاوة على ذلك، يمكن استرعاء الانتباه للعلاقة بين مستويات المعيشة (نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي) وأهمية صناعات الأغذية الزراعية في مجمع إنتاج الصناعة الزراعية، على أساس أن 3 من بلدان البحر المتوسط في الاتحاد الأوربي الواردة في الشكل (وهي إيطاليا، والبرتغال، وفرنسا لديها نسبة تزيد عن 40% خلال الفترة من 1999–2001). أما حالتي مالطا والأردن فتفسيرهما هو الأنشطة الصناعية التي تجرى على المواد الخام المستوردة. والبلدان الستة التي هي دون المتوسط في الإقليم يمكن وصفها بأن لديها صناعة ناشئة للأغذية الزراعية (مرحلة انتقالية).

8–1–2 تحليل القيمة النهائية لمنتجات الأغذية

يتكون تحليل ما يطلق عليه „قيمة الأغذية" من تقسيم للقيمة التي يدفعها المستهلك النهائي لمادة غذائية أو مشروب إلى عناصر تتفق مع كل واحد من الأنظمة الفرعية للإنتاج والتوزيع (الإمداد الزراعي، والزراعة، وصناعات الأغذية الزراعية، والتوزيع). وقد اخترنا أن نقارن بينها في بلدان البحر المتوسط ذات الأوضاع المتعارضة : فرنسا (23900 دولار أمريكي بالسعر الرسمي للقوة الشرائية عام 2001) والمغرب (3600 دولار أمريكي).

الجدول 8–3 – قيام الصناعة والخدمات بخلق قيم المنظومة الغذائية (الإسهامات القطاعية في السعر النهائي لمنتجات الأغذية الزراعية)

الفاعل	فرنسا 1999 (%)	المغرب 1998 (%)	التطور بفرنسا % 1999–93
إمداد زراعي	18	40	–3
إمداد صناعي	22	26	8
إمداد بالخدمات	8	1	35
القيمة المضافة لصناعة الأغذية	21	16	10
الحدية التجارية	19	11	12
الدولة	11	6	39
المجموع	160 مليون يورو	9 مليون يورو	12

المصدر: المعهد الوطني للأحصاء والإدارة الاحصائية بالمغرب

[36] يمكن أن يتأثر المؤشر المستخدم بالتفاوتات النسبية في الأسعار و/أو الأحجام.

يوضح هذا الجدول أن المغرب في وضع "انتقالي" من نظام زراعي محض إلى نظام زراعي - صناعي، مع صناعة غذائية ناشئة، ونصيب مرتفع للمدخلات الزراعية في القيمة النهائية، ونصيب منخفض للغاية للخدمات. وفي فرنسا،من ناحية أخرى، أصبحت الخدمات سائدة (قرابة 40% من القيمة النهائية عندما تدرج التكاليف الإدارية). وينبغي أن يذكر، علاوة على ذلك، أن منتجات المغرب من الأغذية الزراعية لا تمثل إلا 56% من استهلاك الأسرة من الغذاء، مقابل 72% في فرنسا. وهكذا فإن هوامش النمو لنظام الأغذية عن طريق التصنيع والخدمات واسعة جدا في المغرب، كما هو الحال في معظم بلدان البحر المتوسط الشريكة.

8-3-1 - انفتاح نظم البحر المتوسط على التجارة الدولية لا يزال محدودا

يمكن قياس درجة الاندماج التجاري في الاقتصاد العالمي من خلال المعامل التالي :

FX+FI/AIPC value added

حيث fx = صادرات الأغذية[37]

fI = واردات الأغذية

AipcVA = القيمة المضافة لمجمع الإنتاج الزراعي - الصناعي (الزراعة وصناعات الأغذية الزراعية)

ويعتبر المعامل 100 ممثلا لاقتصاد مفتوح نسبيا. ويوضح الجدول 8-4 أن بلدان البحر المتوسط لم تبلغ بعد مستوى التجارة الدولية في قطاع الأغذية. وهناك خمسة بلدان فقط هي التي بلغت قيمة 100 أو زادت عنها، بما فيها اقتصادان بجزيرتان (قبرص ومالطا) وإحدى البلدان المحصورة (الأردن). والبرتغال وفرنسا في هذه الشريحة مع تدفقات متفاوتة بصورة كبيرة في الحجم (فرنسا هي ثاني أكبر مصدّر عالمي للمواد الغذائية (34 مليار يورو عام 2001) أما البرتغال فقد حققت مستوى يقل قليلا عن 1.7 مليار يورو في نفس السنة).

[37] تفهم "الأغذية" على أنها تعني الأقسام التالية من التصنيف القياسي للتجارة الدولية :
فالأقسام صفر (الأغذية والحيوانات الحية)، 1 (المشروبات والتبغ)، 4 (الزيوت الحيوانية والنباتية والقسم 22 (الحبوب الزيتية والفواكه الزيتية)

الجدول 8–4 – انفتاح أنظمة الأغذية على التجارة الدولية
في الـ 14 بلدا للبحر المتوسط (%)

المرتبة	الدولة	متوسط (fX+fI)/ aipcVA 1999–2001	التباين 1991–2000*	متوسط fX/ aipcVA 1999–2001	متوسط fI/ aipcVA 1999–2001
1	الأردن	312	73	83	229
2	قبرص	147	8	50	97
3	مالطا	140	7	22	119
4	البرتغال	100	73	26	74
5	فرنسا	99	18	57	42
6	أسبانيا	86		45	41
7	إيطاليا	73	25	30	42
8	اليونان	53		22	31
9	المغرب	43	42	22	21
10	الجزائر	43	12	1	42
11	تونس	38	5	17	21
12	سوريا	22	–16	8	14
13	مصر	22	–44	2	20
14	تركيا	22	27	15	7

*تباين النسبة aipcVA/(fX+fI) بين المتوسطات للفترة 1990–1992 و 1999–2001 لفترات ثلاثية

المصدر: البنك الدولي، WDI، 2003

ثمة نمط آخر من التحليل كان يمكن إجراؤه على أساس الجدول 8–4 بالنظر إلى هيكل تدفقات التجارة لكل بلد، أي نسبة الصادرات إلى الواردات. وعندئذ سوف نجد أن بلدانا مصدرة للزراعة وهي المساهم الصافي في الميزان التجاري الدولي (حيث تزيد الصادرات عن الواردات) وبلدانا تعتمد على بلدان أجنبية في إمداداتها من الأغذية. وهناك ثلاثة بلدان فقط في الشريحة الأولى هي : فرنسا، وأسبانيا، وتركيا، التي تتميز بأساسها الزراعي الهائل وصناعة قوية للأغذية. أما معظم بلدان البحر المتوسط فهي مستوردة للزراعة. وجدير بالملاحظة بصفة خاصة أن الجزائر، ومصر، والأردن، والبرتغال، ومالطة، وقبرص تعتمد اعتمادا كبيرا على الأسواق الدولية. وتتسم هذه البلدان بإمكانيات ضعيفة للمناخ الزراعي وصناعات زراعية ضعيفة وبضغط سكاني كبير. وبين هاتين الشريحتين هناك بلدان تتوازن فيها تجارة الأغذية : المغرب، وتونس، واليونان، وإيطاليا. وأخيرا تجدر ملاحظة أن ديناميات الاندماج في التجارة الدولية تتفاوت بشدة من بلد لآخر. فقد

حصلت الأردن والبرتغال على أعلى مرتبة من حيث معدل نمو تجارة الأغذية بنسبة 73% خلال الفترة من 1990 حتى 2001. وقد بلغت الأردن هذا المستوى بتنمية الصادرات، والبرتغال بتنمية الواردات. وهناك ثلاثة بلدان متوسطية أخرى فقط – إيطاليا، ومالطا، وأسبانيا – استطاعت تحسين ميزانها التجاري الدولي.

وتلخيصا لذلك، وكتقريب أولي، يمكن اعتبار أن منطقة البحر المتوسط تشارك إلى حد ضئيل فقط في عولمة أسواق الأغذية الزراعية (أنظر الفصل 3–3 أدناه). ولتأكيد هذه الفرضية، لابد أن يؤخذ بعين الاعتبار مؤشر آخر هو الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الإقليم (أنظر الفصل 3–4 أدناه).[38]

8–2 – استهلاك الأغذية والعادات الغذائية : سوق يمر بتغيرات عميقة وغير متجانس إلى حد بعيد رغم استخدام مصادر مشتركة

تقدم سوق البحر المتوسط، بسكانها الذين يصلون إلى 500 مليون مستهلك،[39] للمزارعين التجاريين سوقا محتملة كبيرة وجذابة، حيث أنها تضم قرابة عشر سكان العالم. ويرى الخبراء أن العادات المحددة، وعادات الطهي واستهلاك الأغذية التي تطورت على مر القرون في هذا الإقليم إنما هي صحية للغاية. ونظرا للتطور السريع في سلوك المستهلك، وعولمة الأسواق، والخواص السكانية، فإنها مجتمعة تحدث تغيرات عميقة في أنماط استهلاك الأغذية في بلدان البحر المتوسط.

8–2–1 – المستهلكون تفصل بينهم هوة اقتصادية واسعة وهو أمر يثير قلقا شديدا

إذا ما أخذنا متوسط نصيب الفرد من الدخل كمؤشر أولي "لمتوسط مستوى الثروة" للبلد، فسوف نلاحظ أن ذلك المستوى الآن أعلى 3.5 مرة في الشمال عنه في الجنوب (كان أعلى 1.5 مرة فقط عام 1980). ونتيجة لهذا النمو في طريقين متعارضين، فقد تركزت الموارد المادية للإقليم بمضي الوقت في بلدان الشمال الغنية، التي كانت ديناميات التنمية فيها أسرع والتي تنتج أكثر من أربعة أخماس الإنتاج في الإقليم. وفي السنوات الأخيرة لوحظ فشل المشروع الذي أطلق في برشلونة عام 1995 : فقد تناقص في كل بلدان جنوب البحر المتوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي معبرا عنه بمعايير القوة الشرائية – وذلك باستثناء كل من تونس، وقبرص، ومالطة – خلال الفترة من 1995 حتى 2001 (انظر المرفق 1).

وإذا أضفنا إلى ذلك التفاوتات الكبيرة في توزيع الثروة داخل كل بلد سواء في الشمال أو الجنوب بالإضافة إلى مشكلات الفقر الناجمة عن هذا "التقهقر"، فسوف نجد واحدة من المشكلات الرئيسية على أبواب أوربا في بداية القرن الحادي والعشرين ألا وهي : الكفاح ضد الفقر والجهود الرامية إلى تحقيق تنمية أكثر توازنا للبشرية.

---

[38] يمكن تقييم عملية العولمة من حيث النمو في تدفقات السلع والخدمات (وبخاصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة)، والمعلومات، والتكنولوجيات، وانتقال الناس لأغراض العمل أو السياحة، وحركات مواقع الإنتاج (ج. جيريف، م. كوزينيوفتش "1994"). ولن يتناول التحليل في هذا التقرير سوى التجارة والاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأغذية الزراعية.

[39] كان الرقم الدقيق هو 522 مليون نسمة للبحر المتوسط بالمعنى الواسع للعبارة طبقا لما أورده ميداجري، وطبقا لتكهنات منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، فإن هذا الرقم سيصل إلى قرابة 700 مليون بحلول عام 2025.

وفضلا عن مشكلات الإنصاف التي تطرحها الدرجة العالية من عدم تجانس الطلب فإنها تفسر أيضا التنوع الواسع – والمتنامي – لصناعات الأغذية الزراعية، التي تستطيع، بفضل مرونتها، أن تفي بطلب المستهلك شديد التنوع. كما أنها تفسر تعايش الأنظمة الفرعية شديدة التباين في نفس الإقليم ونفس الفترة الزمنية التي تتراوح بين استهلاك ذاتي الإمداد وبقاء الدوائر المغلقة، وتدعيم القطاع غير الرسمي، وتطور الأسواق الضخمة. ولاشك أن هذا التطور متعدد الجوانب لقطاع الأغذية الزراعية يمثل مشكلة يتعين علينا أن نوليها انتباها حيث أنها تتطلب استراتيجيات متنوعة من الفاعلين في القطاعين العام والخاص على السواء.

8-2-2 – اختلال التوازن السكاني وتنامي التحضر

التطور الإجمالي للسكان في إقليم البحر المتوسط بالمعنى العريض للعبارة، أي متضمنا كل البلدان العربية في الإقليم، سوف يؤدي إلى نمو سكاني ملموس من 500 مليون إلى 700 مليون نسمة خلال الخمسة وعشرين عاما القادمة (الشكل 8-2). وهذا يشكل إمكانية كبيرة للسوق المحلية بالنسبة لبلدان الإقليم التي تستطيع اغتنام مثل هذه الفرص.

وفي شمال البحر المتوسط ثبت معدل المواليد وزاد هرم السكان بدرجة كبيرة (حيث سيكون أكثر من نصف عدد السكان أكبر من 50 عاما في السن بحلول عام 2025). وفي شرق البحر المتوسط ومن ناحية أخرى، نجد أن السكان يدخلون في مرحلة من زيادة أعداد الشباب بصورة محمودة. ولابد لمعدل المواليد أن يثبت بصورة ملحوظة اعتبارا من عام 2010، على أن هذا الثبات ينبغي أن يتأكد بحلول عام2025. وقد كانت دينامية الثبات أبطأ في جنوب البحر المتوسط، حتى أن التحول الديموغرافي لا يحتمل أن يبدأ قبل عام 2025. ونتيجة لهذا التطور المزدوج، فإن قرابة 60% من شعوب البحر المتوسط سوف تعيش في بلدان الجنوب بحلول عام 2025، بينما كانت بلدان الشمال هي التي كانت تضم قرابة 70% من مستهلكي البحر المتوسط عام 1950

الشكل 8-2 - تطور السكان في البحر المتوسط :
مقارنة بين الشمال والجنوب بملايين السكان

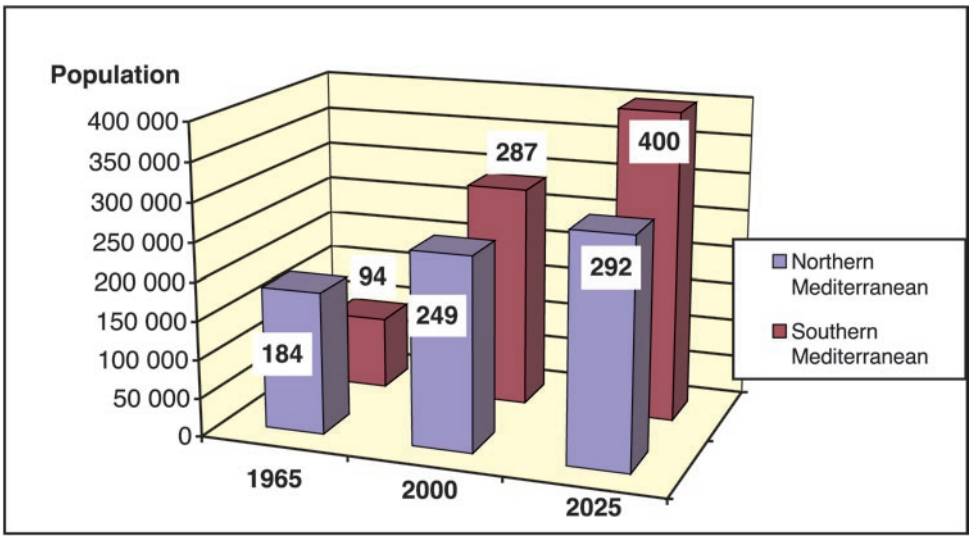

المصدر:البنك الدولي 1994، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 1995، خطة عمل البحر المتوسط

وهذا التوازن السكاني الجديد يسير جنبا إلى جنب مع ظاهرة التحضر التي تتسارع، ولاسيما في جنوب البحر المتوسط. ويعطي الشكل 8- 3 أدناه فكرة جيدة عن معدل التحضر المتنامي الذي سيميز بلدان شرق وجنوب البحر المتوسط حتى عام 2025،[40] بينما سيتجه سكان الحضر في الشمال إلى أن يكونوا أكثر ثباتا، وفي بعض الحالات سوف يتناقصون.

[40] اسطنبول، في شرق البحر المتوسط، هي المركز الحضري الذي شهد أكبر تطور؛ فقد وصل معدل نمو السكان إلى نسبة هائلة هي 500% منذ خمسينيات القرن الماضي، وسوف يزيد عدد السكان بنسبة 50% أخرى خلال الخمسة عشر عاما القادمة. أما سكان الحضر في بلدان مثل لبنان، وليبيا، وتركيا فقد زادوا أكثر من الضعف منذ عام 1960.

الشكل 8–3 – تطور النسبة المئوية لسكان الحضر في البحر المتوسط حسب المناطق الرئيسية

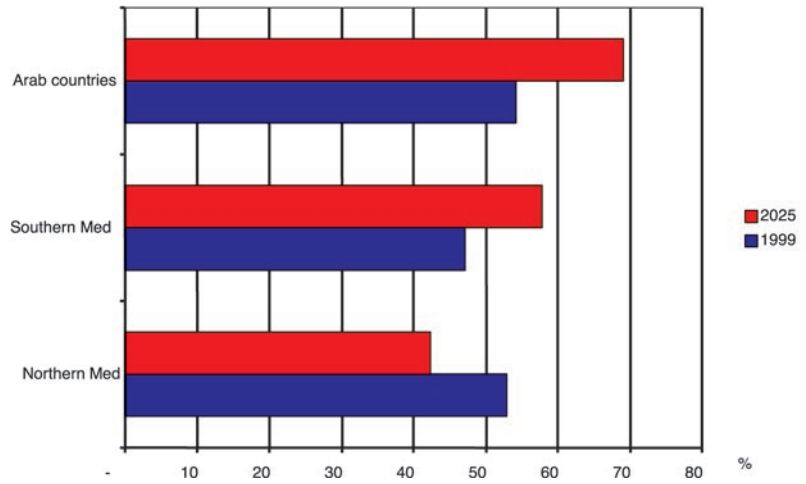

المصدر:البنك الدولي 1994، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 1995، خطة عمل البحر متوسطي

وإذا أضفنا إلى ذلك مشكلة الفقر وعدم قدرة بعض صناعات الأغذية الزراعية على مواجهة الطلب، فإن هذا النمو الحضري فائق السرعة يثير كثيرا من الأسئلة.

8–3–2 – أثر هذه التغيرات على استهلاك الأغذية

هذه الدينامية السكانية، والانفتاح على الأسواق العالمية، والهجرة الكثيفة لسكان الريف إلى المدن، والنمو الاقتصادي، تسبب تغيرات رئيسية في أسواق الأغذية في إقليم البحر المتوسط.

وسوف نبحث فيما يلي عددا من السمات الرئيسية لهذه التغيرات.

- أولا وقبل كل شيء، تؤثر هذه الدينامية السكانية على التركيب العمري للسكان صغار السن في الجنوب والسكان المسنين في الشمال. ففي المغرب، على سبيل المثال، هناك 61% من السكان دون سن الثلاثين،[41] وفي مصر هناك 40% من السكان دون سن 15 سنة.

- ثانيا، نظرا لمشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية، فإن نساء البحر المتوسط، اللائي كن مقيدات،

[41] توقعات CERED لعام 2002، في CERED 1997: الوضع والآفاق السكانية للمغرب، مركز الدراسات والبحوث السكانية، الرباط، المغرب.

تقليديا، بالحياة المنزلية وكن مسئولات، بين جملة أمور، عن تقديم أغذية عالية الجودة. أصبحن الآن يكرسن مزيدا من الوقت للأنشطة المهنية. وهكذا فإن عددا متزايدا من النساء يعملن خارج المنزل (7% في الأردن، و17% في الجزائر، و 24% في تونس، و 26% في المغرب، و 43% في كل من تركيا وكرواتيا).[42] وبذلك فإن ضغط 'الوقت' يمكن أن يكون مماثلا في أهميته لضغط 'الدخل'، إن لم يزد عليه، لتفسير التغير في الاستهلاك الداخلي.

• إن التحضر وحقيقة أن الناس يعملون في عدة أنشطة، وغالبا ما يكون ذلك لأنه ليس لديهم بديل آخر إذا كانوا يريدون تحقيق مستوى معيشة مريح، يفسر لماذا تتكون الأسر الصغيرة التي يتناقص فيها عدد الأطفال باطراد. وبالتالي فإن حجم الأسر يتضاءل بسرعة. ففي مصر، على سبيل المثال، انخفض عدد الأشخاص في الأسرة من 5ر2 عام 1990 إلى 4ر3 عام 1996 (سليمان، 2002)، وفي تركيا فإن متوسط عدد الأشخاص في الأسرة هو 3ر6 (دوجرول، 2002)؛ وفي المغرب، لا يزال عدد الأشخاص في الأسرة مرتفعا وهو 5ر6 في مناطق الحضر مقابل 6ر4 في المناطق الريفية (إدارة الإحصاء، 2000).

• وأخيرا، فإن الأنماط الجديدة لوقت العمل : يوم العمل بلا توقف، الذي أصبح الآن منتشرا، وحقيقة أن الناس يعملون في أنشطة متعددة أدى إلى زيادة استخدام الأغذية السريعة أو أغذية الشارع. وحتى لو كانت هذه الوجبات "الموفرة للوقت" التي تؤخذ خارج المنزل لا تزال تقليدية في أغلب الأحوال، إلا أن تغيرات من هذا النوع أثرت كثيرا في تغيير أنماط الاستهلاك في البحر المتوسط. وهي الأنماط التي كانت ترتكز تقليديا وأساسا على الإعداد المطول والمعقد لأطباق الوجبات في المنزل بمعدل أبطأ باعتبارها سمة هامة للحياة الأسرية.

• هذه الظواهر لتناول الأطعمة غير المنزلية، والتي تهم البالغين أساسا، فاقم منها تأثير التعليم الإجباري العام على حياة الجيل الأصغر سنا. والملاحظ عمليا في كل مكان من إقليم الشرق الأوسط أن البيئة المؤسسية تحل تدريجيا محل البيئة الأسرية التقليدية، وأن هذا يحدث في مرحلة مبكرة من حياة الناس. وفي هذا السياق فليس مستغربا أن تتجه إلى التغريب أذواق الشباب بل ومن هم أكبر من ذلك ممن يزداد تأثرهم بتطور تناول الأطعمة في المؤسسات وبآثار الإعلان.

8-2-4 - أسواق الأغذية غير المتجانسة وسريعة التغير

حتى إذا كان "نموذج كريتان" يعرض بصورة مبسطة على أنه نمطي بالنسبة للإقليم بأسره، إلا أنه من الضروري الآن أن نبحث "نمط الاستهلاك المتوسطي" من زاوية تنوعه، بالنظر إلى درجة الامتزاج بين السكان والحضارات في البحر المتوسط، وهو ما أسهم إلى حد كبير في تمييز وجبات البحر المتوسط.

[42] المصادر : إدارة الإحصاء، الأردن، 2001؛ مكتب الإحصاء القومي، الجزائر، 1998؛ معهد الإحصاء القومي، تونس، 2002؛ إدارة الإحصاء، المغرب، 2001؛ معهد الدولة للإحصاء، تركيا، 1990؛ المكتب المركزي للإحصاء، كرواتيا، 2001.

وجبة تتسم بتنوعها وطبيعتها متعددة الثقافات.

إن المقارنة البسيطة للأغذية المتاحة في إقليم البحر المتوسط تكشف عن اختلافات واضحة بين الشمال، والبلقان، والجنوب.

- ففي الجنوب لا تزال الحبوب تشكل الوجبة الرئيسية، وهي تستكمل بالبقوليات، بينما المنتجات الحيوانية نادرة ومكلفة (10%، وغالبا أقل، من السعرات المستوعبة هي من أصل حيواني).

- من ناحية أخرى، يتسم تناول الأغذية في بلدان الشمال الواقعة على الساحل بمحتواه الغني من الإنتاج الحيواني (الجدول 8–5). ومنذ تسعينيات القرن الماضي أصبح تركيب هذه الأغذية قريبا جدا من النموذج الغربي، والفارق الوحيد هو زيادة الأسماك والبقوليات ونقص السكر (الشكل 8–4).

- يحتل نمط تناول الأغذية في بلاد البلقان مركزا وسطا بين النمطين في الشمال والجنوب : فالأغذية أكثر ثراء بالمنتجات الحيوانية مقارنة بالجنوب وتحتوي على قدر من الحبوب والبقوليات أكبر مما هي في الشمال، مع عدد أقل من السعرات.

الجدول 8–5 – مقارنات إقليمية لتناول الأغذية بالنسبة للفرد في اليوم 2000

الأقاليم	السعرا ت النهائية المتاحة	% السعرات من مصدر حيواني	مكافئ تناول الخضروات*
شمال البحر المتوسط	3563	28	9550
البلقان	2913	22	6760
جنوب البحر المتوسط	3222	10	5155

* عدد السعرات النباتية + عدد السعرات الحيوانية × 7

شمال البحر المتوسط: أسبانيا، فرنسا، اليونان، إيطاليا والبرتغال

جنوب البحر المتوسط: الجزائر، قبرص، مصر، إسرائيل، لبنان، ليبيا، المغرب، سوريا، تونس وتركيا

البلقان: البوسنة والهرسك، كرواتيا، ألبانيا، الصرب، سلوفينيا

المصدر: حساباتنا اعتمادا على بيانات منظمة الأغذية والزراعة

وبالإضافة إلى التنوع فيما بين أقاليم منطقة البحر المتوسط، هناك أيضا اختلافات جوهرية في الغذاء داخل الأقاليم الفرعية.

• ففي مجموعة بلدان البحر المتوسط الأوربية، تتسم أسبانيا والبرتغال باستهلاك مرتفع للبطاطس والأسماك والمأكولات البحرية. وفي إيطاليا يتركز الاستهلاك أساسا على الحبوب ومنتجات الألبان. وفي اليونان يتركز الغذاء على الحبوب والبقوليات والفواكه وجبن "فيتا". أما فرنسا فهي بلا شك أكثر بلدان البحر المتوسط "تغريبا"، مع مستوى عالٍ نسبيا من استهلاك اللحوم والألبان. ووجبات البحر المتوسط نتاج لتاريخ لم يأخذ في الاعتبار دائما الحدود الجغرافية. فاليونان، مثلا، لا تزال متأثرة إلى حد كبير بالمطبخ العثماني الشرقي، بينما تتسم أسبانيا بتأثير المغاربة، أما صقلية وبروفنس فشديدي الشبه بإيطاليا.

• هناك أيضا تنوع كبير في الوجبات في البلقان. ورغم أن استهلاك البقوليات والأسماك والدهون منخفض في كل أنحاء الإقليم، إلا أن استهلاك المواد الغذائية الأخرى يتفاوت تفاوتا كبيرا من بلد إلى آخر. وفي ألبانيا تحتل المنتجات الحيوانية (الألبان واللحوم) والبقوليات مكانا هاما في الوجبة، بينما في يوغوسلافيا وسلوفينيا تسود الألبان ومشتقاتها والحبوب والفواكه. وفي البوسنة تشكل البقوليات واللحوم المواد الأساسية. وفي كرواتيا جذور الخضروات، والدرنات والفواكه. وفي مقدونيا البقوليات أساسا.

• أنماط الأغذية في الجنوب متجانسة إلى حد كبير. فالفواكه والبقوليات وجذور الخضروات والدرنات تميز تركيا ولبنان عن أنماط الغذاء الأخرى. أما الألبان ومنتجاتها فنمطية بالنسبة للبلدان ذات التقاليد الرعوية مثل تركيا، وسوريا، والجزائر.

سلوك سريع التغير

بالإضافة إلى التنوع الواسع الملحوظ في الوجبات، إلا أن كل بلدان البحر المتوسط تتأثر في عاداتها الغذائية بانفتاح اقتصاداتها وأسواقها على السوق العالمية.

الشكل 8–4 – مقارنة بين نموذج الاستهلاك المتوسط لأوربا الاثني عشر وعدد من النماذج النمطية المتوسطية

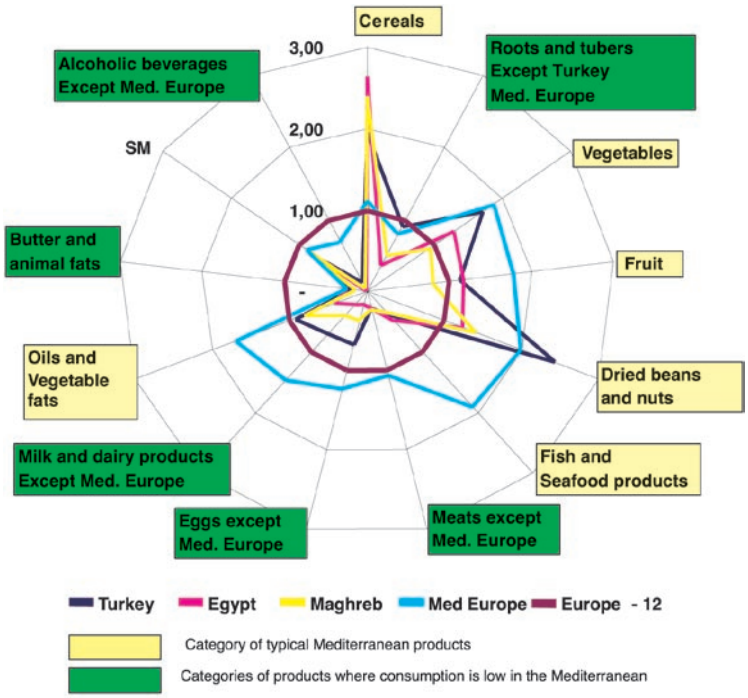

هنا ، مرة أخرى، نجد تفاوتات واسعة بين الأفراد والأقاليم، لكن على الرغم من مقاومة بعض العادات الغذائية وتفضيل منتجات محلية معينة، إلا أننا نلاحظ نفس الاتجاه عبر الإقليم كما هو موضح في الشكل 8–4 .

• في جنوب البحر المتوسط يبدو النموذج الغذائي المتوسط متباعدا عن النموذج الغربي، حيث كان استهلاك منتجات مثل الحبوب والبقوليات أعلى في عام 2000 عما كان عليه عام 1963، بينما لم يظهر تقدم في استهلاك المنتجات الحيوانية.

• في المجموع، تقدم بصورة ملموسة عدد السعرات في الأغذية المتوسطة المتناولة في كل بلدان الإقليم، لكن التركيب الغذائي الناتج عن ذلك ونوعية الأغذية المتناولة[43] لم يتقدم بنفس الدرجة. ويبدو الأردن البلد الوحيد الذي تحسن فيه الوضع بصورة ملموسة على مدى السنوات الخمس والثلاثين الأخيرة، بينما يبدو أن الوضع قد تدهور في البلدان الأخرى.

[43] المعايير الغذائية الدولية هي كما يلي : ينبغي أن يكون لتناول الأغذية محتوى بروتيني من 8–12٪، ومحتوى كربوهيدرات من 50–58٪، ومحتوى دهون من 30–33٪

• تظهر مقارنة الوضع الغذائي في البلقان عام 2000 بالوضع عام 1963 تدهورا واضحا : ذلك أن توفر كل المنتجات يبدو وقد انخفض باستثناء المنتجات الحيوانية. كذلك تدهور بشدة التوازن الغذائي في البوسنة، وبخاصة في كرواتيا، بينما أظهرت يوغوسلافيا وسلوفينيا توازنا نسبيا، وقد حدث تحسن طفيف في كل من ألبانيا ومقدونيا – ولكن بمستويات أقل كثيرا من التوازن الغذائي.

الشكل 8–5 – تطور صور الأغذية لبلدان البحر المتوسط

في أوربا والمغرب – 1965/1961 ، 2000/1996

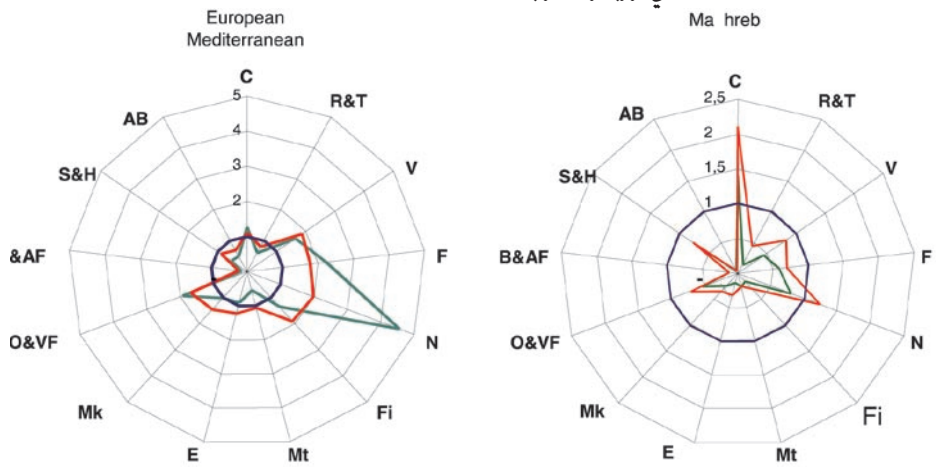

C: Cereals - **B&AF**: Butter and animal fats - **O&VF**: Oils and vegetable fats - **Mk**: Milk and dairy products except Med. Europe - **E**: Eggs except Med. Europe - **Mt**: Meats except Med. Europe – **Fi**: Fish and seafood products - **N**: Dried beans and nuts - **F**: Fruit - **V**: Vegetables - **R&T**: Roots and tubers except Turkey and Med. Europe – **S&H** : Sugar and honey – **AB** : Alcoholic beverages

• وأخيرا، في شمال البحر المتوسط نجد أن النموذج الصحي الذي تطور على مدى مئات بل آلاف السنين في طريقه إلى التغير نحو نموذج غربي تتأكد تجاوزاته باستمرار (الشكل 8–5).

وفي المجموع، فإن التوازن الغذائي انقلب في هذا الإقليم (الشكل 8–6) : فقد حدثت زيادة في الكميات المستهلكة وتم الآن بلوغ مستويات تعتبر زائدة عن الحد (3300–3600 كيلوكالوري للفرد في اليوم في متوسط توفر الأغذية عام 2000 مقابل 2600–3200 كيلوكالوري في ستينيات القرن الماضي)، ومستوى مرتفع جدا من استهلاك المنتجات الحيوانية يصل إلى ما يتراوح بين 22% و 38% من السعرات المأخوذة عام 2000 مقابل ما يتراوح بين 13% و 30% في ستينيات القرن الماضي. كذلك

حدثت زيادة ملحوظة في نسبة الدهون المضافة إلى الوجبة مقيَّمة من حيث الطاقة : فقد ارتفعت من 20%–30% عام 1963 إلى 32%–40% بعد ثلاثين سنة. وقد تغير نوع الدهون المستهلكة وبخاصة في البرتغال، وأسبانيا، وإيطاليا (زيادة ملموسة في الدهون الحيوانية)، بينما نجد في فرنسا واليونان أن استهلاك الدهون النباتية هو الذي يتقدم بصورة أسرع. وحتى لو كان نموذج البحر المتوسط قد احتفظ بعديد من سماته الرئيسية رغم هذه التغيرات، إلا أننا نتساءل إلى أي مدى سوف يستمر ذلك.

الشكل 8–6 – تطور صور الأغذية لبلدان البحر المتوسط الأوربية – 2000/1960

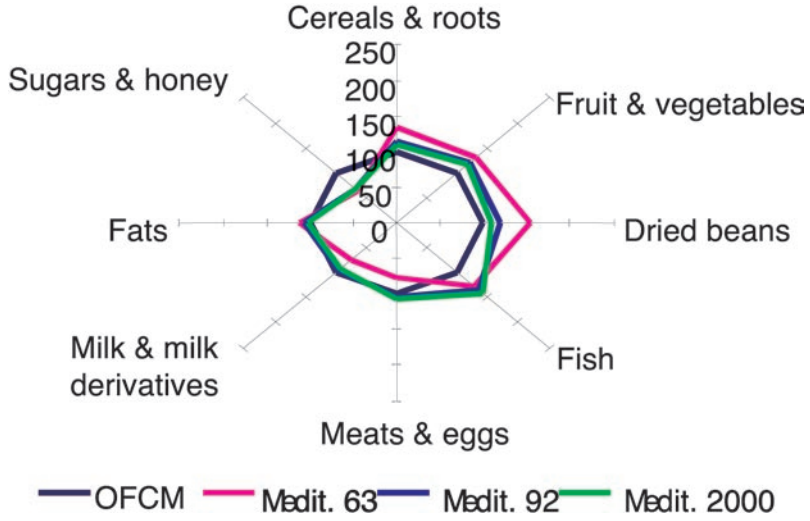

نموذج استهلاك الغذاء الشرقي

جانب متعة الطعام لا يزال ملموسا للغاية

لا يزال مستهلكو البحر المتوسط يهتمون بصفة خاصة بنوعية المنتج. فهم يدركون جيدا مخاطر الحفظ الخاطئ والصحة الوقائية وكذلك بعض حالات الغش. لكن "النوعية" ليست مقصورة على جوانب الصحة بالنسبة لمستهلكي البحر المتوسط. ذلك أن الطعم، والنكهة، والرائحة لا تزال تؤثر في سلوك المستهلك إلى حد كبير، حيث يرى أنها عوامل تحدد نوعية المنتج المطلوب كما أنها، بالنسبة للكثيرين، العوامل الرئيسية للثقة في المنتج وفي شبكات التوزيع.

وهكذا، فإن مستهلكي البحر المتوسط يثقون في الأنواع والمنتجات التي يعرفونها، وهم يميلون إلى الثقة في أصحاب الحوانيت المحلية الذين تربطهم بهم علاقات جوار.

ففي **مصر**، وحيث أن سلسلة التخزين البارد لم يتم الالتزام بها بصورة كافية، نجد أن المستهلكين فقدوا الثقة في أصحاب الحوانيت بينما تحول المستهلكون مرتفعو الدخل إلى تجارة التجزئة الكبيرة، رغم أن مفهوم "البقالة" (صاحب الحانوت المحلي) لا يزال منتشرا على نطاق واسع بين ذوي الدخل المنخفض بسبب جانب العلاقات الذي تطور على مدى سنين عديدة (سليمان، 2002).

لاشك في أن التغيرات التي طرأت على الهياكل التجارية في مختلف البلدان قد غيرت عادات الشراء، ولاسيما مع ظهور التوزيع الحديث : كارفور في تونس ومصر، ومارجين/أوتشان في المغرب. على أن هذا التغير ليس واحدا بالنسبة لكل مجموعات السكان؛ ذلك أن بعض المستهلكين تحولوا بسرعة إلى أشكال التوزيع الجديدة، بينما ظل آخرون متمسكين بالأشكال التقليدية، وثمة شريحة ثالثة اتبعت نمطا من السلوك يتعامل مع مختلف منافذ المبيعات. والواقع أن اختيار الحانوت يرتبط ارتباطا وثيقا بالقوة الشرائية.

وفي **المغرب**، ثمة عامل هام في اختيار حانوت البقال المحلي لشراء معظم المنتجات الغذائية وهو التسهيل الائتماني الذي يمنحه البقال للمقيمين المحليين. وعلاوة على ذلك، فإن حانوت البقال المحلي أسهل في الوصول إليه حيث يكون السوبر ماركت عادة بعيدا بعض الشيء عن أحياء الطبقة العاملة، بينما معظم الأسر لا تملك سيارة كما أن خدمات وسائل النقل العامة غير مناسبة.

على أي حال، فإن الحدود بين مختلف أنواع الحوانيت ليست واضحة دائما. وبصرف النظر عن الدخل، فإن الأسر تتعامل مع كل أنواع الحوانيت طبقا للمنتجات التي تريد شراءها وأوضاع الاستهلاك.

من أجل استراتيجية لتدعيم قيمة منتجات البحر المتوسط

إن نمط الاستهلاك الذي تمثله وجبات البحر المتوسط أبعد ما يكون عن التجانس؛ فهذه الوجبات تتضمن كثيرا من المنتجات مع سماتها النمطية الخاصة وهي شديدة التنوع. وطبقا لأخصائيي التغذية، فإن هذا التنوع هو الذي يعطي مستوى معينا من الرفاهية الغذائية والاجتماعية لمختلف السكان. وعلى منتجي البحر المتوسط أن يضعوا معرفتهم بالأغذية لصالح تركيب صورة الأغذية للبحر المتوسط حول أربعة جوانب رئيسية، ترتبط ارتباطا وثيقا بالهوية :

- المزج بين السعادة والصحة : عليهم أن يبرزوا مفهوم الأغذية المغذية، وأن ينأوا بأنفسهم عن "التأكيد على الصحة" التي تروج لها ثقافة الأغذية الأمريكية، وأن يركزوا على الجانب الحسي، وأن يخففوا من ثنائية التمييز بين ما هو ممتع وما هو مفيد للصحة؛
- تأكيد قيمة ثقافة البحر المتوسط بنكهاتها وألوانها المختلفة وإنشاء هوية متوسطية؛ مبرزين

أن المسألة لم تعد "تناول أغذية الآخرين" بل "تقديم وتناول طعامنا الخاص":

- حشد الرغبة من أجل إعادة التجديد "واستعادة الثقة" بالعودة إلى الأغذية التقليدية؛
- ضمان توفير حل مناسب لقلق المستهلكين بشأن "الصحة" و "سلامة الأغذية"؛ وسوف تساعد الزاوية الطبية الجديدة عن أغذية البحر المتوسط على خلق أغذية جديدة ذات مكونات تقليدية وجعل وجبة البحر المتوسط جزءًا من حركة تصالح مع التقاليد، يعترف فيها الصفوة بما توصل إليه الأسلاف من معرفة.

9 - تجارة الأغذية الدولية

9-1 - العولمة من خلال تجارة البحر المتوسط

خلال السنوات القليلة الأخيرة تسارع التاريخ في البحر المتوسط كما هو الحال في بقية أنحاء العالم، وتواصل "السوق العالمية" تطورها. ففي عام 2000 تخطت التجارة العالمية في السلع عتبة الستة آلاف مليار دولار أمريكي الرمزية، ووصلت التجارة العالمية في الأغذية الزراعية إلى قرابة 600 مليار دولار أمريكي في الفترة نفسها. وكانت إحدى السمات الرئيسية لهذه التجارة هو تركزها - ذلك أن البلدان المصدّرة العشرة الأولى قامت وحدها بتصدير قرابة ثلثي الصادرات العالمية من السلع الزراعية ومنتجات الأغذية الزراعية. وفي هذا السياق تقع التجارة المتوسطية للأغذية الزراعية.

الشكل 9-1 - هيكل كميات صادرات وواردات السلع الرئيسية والأغذية الزراعية في إقليم البحر المتوسط

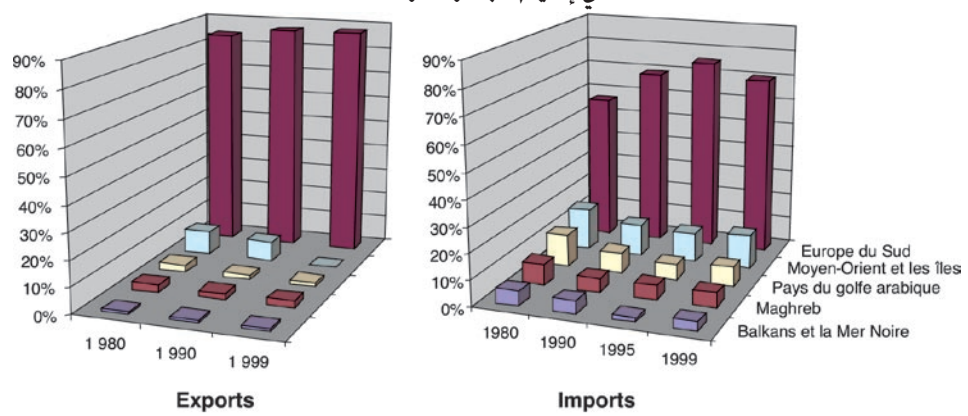

أولا وقبل كل شيء، حقق بلدان إقليم البحر المتوسط نصيبا كبيرا جدا من التجارة العالمية في السلع الزراعية ومواد الأغذية الزراعية، حيث حققت 23% و 19% من إجمالي واردات وصادرات السلع الرئيسية ومواد الأغذية الزراعية على التوالي عام 1995. ويرجع هذا الأداء الجيد أساسا إلى بلدان شمالي المتوسط، وإن كان يخفي التفاوتات الكبيرة فيما بلدان الإقليم، وهو ما يلقى عليه الضوء في الشكل الوارد أدناه.

وعندما تحلل أرقام التجارة الخارجية، من منظور النسبة بين الصادرات والواردات، فإنها تكشف عن وضع مقلق للغاية بالنسبة لعدد من بلدان المتوسط، تفاقم منه درجة من عدم الاستقرار بسبب ظروف المناخ أساسا.

الجدول 9-1 - تطور واردات وصادرات كميات السلع الرئيسية والأغذية الزراعية لبلدان البحر المتوسط وتطور نسبة الواردات - الصادرات من 1961 حتى 2002 (مليون دولار أمريكي)

الدولة	الواردات		الصادرات		نسبة الصادرات/ الواردات (%)	
	1965-61	1997-2001	1965-61	1997-2001	1965-61	1997-2001
فرنسا	2.4	24.8	1.5	35.6	60	143
اليونان	0.1	3.5	0.2	2.8	162	80
إيطاليا	1.9	22.5	0.7	15.8	35	70
البرتغال	0.18	4.1	0.07	1.5	40	36
أسبانيا	0.4	11.5	0.4	14.5	103	126
قبرص	0.01	0.05	0.03	0.5	202	104
مالطا	0.03	0.3	0	0.04	12	15
شمال البحر المتوسط	5.1	67.1	2.9	70.7	57	105
المغرب	0.1	1.6	0.1	0.7	118	42
الجزائر	0.2	2.7	0.2	0.03	143	1
تونس	0.04	0.8	0.06	0.5	129	58
دول المغرب	0.3	5.1	0.44	1.17	132	23
تركيا	0.08	3.18	0.2	4.4	275	138
مصر	0	3.4	0	0.5	0	0
لبنان	0.08	1.2	0.03	0.14	35	11
مجموع البحر المتوسط	5.6	76.6	3.6	76.4	64	100

على أن العامل الأكثر إثارة للقلق هو استمرار تدهور وضع الأمن الغذائي لبلدان جنوب وشرق البحر المتوسط. فبينما يتحسن الوضع في الشمال بصفة عامة، حيث تتزايد صادرات السلع الرئيسية والأغذية الزراعية بصورة أسرع من الواردات، نجد أن العكس هو الذي يحدث في جنوب وشرق البحر المتوسط، حيث يتزايد باضطراد نقص الأغذية ويتزايد الاعتماد على السوق الدولية في المواد الغذائية بمعدلات تثير الفزع. ومع ذلك، فإن تحليل الإحصائيات القومية للتجارة الخارجية تكشف عن تفاوتات ملحوظة بشكل خاص. فخلال الفترة من عام 1970 حتى عام 1999 ارتفعت نسبة الصادرات - الواردات في فرنسا من 100% إلى 138%، بينما انخفضت النسبة في الجزائر من 126% إلى 1%*. كذلك فإن النسب تتفاوت بشدة عبر البلدان ضمن نفس المجموعة كما هو الحال في المغرب ، حيث يتراوح الاعتماد على الأغذية بين 100% في المغرب و 1%* في الجزائر. وباستثناء عدد من بلدان جنوب أوربا، نجد أن الوضع تدهور بشدة في جميع الحالات على مدى الثلاثين عاما الأخيرة وأن عددا من بلدان البحر المتوسط أصبحت تعتمد اعتمادا كبيرا على الواردات من الأغذية الزراعية.

* كما ورد بالنص باللغة الإنجليزية (المحرر)

ويكشف تحليل المنشأ ومناطق الاستقبال عن درجة عالية من تركيز تجارة كميات السلع الرئيسية ومواد الأغذية الزراعية في إقليم البحر المتوسط (أنظر الجدول 9-2). وتصدّر خمسة بلدان – الولايات المتحدة، وفرنسا، وكندا، والأرجنتين، واستراليا – قرابة نصف واردات بلدان جنوب وشرق المتوسط من السلع الرئيسية والأغذية الزراعية.

الجدول 9-2 توزيع التجارة الدولية لكميات السلع والأغذية الزراعية لبعض بلدان البحر المتوسط عام 2000

حسب المنشأ ومناطق الاستقبال (مليون دولارأمريكي)

المنشأ	مرفأ الاستيراد								
	الجزائر	مصر	إسرائيل	لبنان	المغرب	تونس	تركيا	المجموع	%
الولايات المتحدة	348.5	1171	581.9	185.2	236.6	93.9	896.2	3513.5	24.1
فرنسا	601.9	79.6	79.5	123.4	371.8	111.2	198.1	1565.5	10.7
ألمانا	188.4	104.8	102.4	46.1	42.9		146.7	631.3	4.3
الأرجنتين	66.8	235.6	51.3	39.7	92.6	72.7	69.2	627.9	4.3
كندا	310.8	33.9	11.9	8.8	190.8	1.8	66.6	624.6	4.3
هولندا	103.2	107.9	103.1	51.7	65.1	31.9	78.2	541.1	3.7
المملكة المتحدة	41.6	28.2	241.4	34.4	49.7	23.3	117.4	536.0	3.7
أستراليا	18.8	311.2	28.3	21.7	20.8	1.8	93.3	495.9	3.4
البرازيل	34.3	48.1	31.3	42.5	101.9	23.4	74.8	356.3	2.4
الصين	20.1	150.8	21.7	15.1	73.2	8.6	31.6	321.1	2.2
إيطاليا	70.3	35.1	59.3	45.9	13.9	15.9	73.1	313.5	2.1
أسبانيا	70.1	18.4	31.9	27.9	54.1	37.4	67.2	307.0	2.1
أيرلندا	21.7	165.5	20.7	55.6	9.9		16.1	289.5	2.0
اليونان	17.8	30.1	22.5	6.1	2.7	19.7	175.4	274.3	1.9
ماليزيا	21.1	101.1	5.6	4.1	4.1	7.5	104.4	247.9	1.7
سويسرا	13.9	93.4	71.5	7.7	7.3	7.7	38.9	240.4	1.6
بلجيكا	73.5	6.2	34.8	21.2	22.2	11.2	20.3	189.4	1.3
الهند	6.9	78.9	18.4	10.6	2.5	7.4	10.1	134.8	0.9
الدانمرك	8.6	33.3	23.3	21.7	13.5	2.8	13.9	117.1	0.8
نيوزيلاند	30.1	34.6		2.6	18.2	2.9	17.2	105.6	0.7
دول العالم الأخري	501.5	616.9	289.3	320.1	284.8	203.2	949.8	3165.6	21.7
المجموع	2570	3485	1830	1092	1679	684.3	3259	14598.3	100.0

مرفأ الوصول	منشأ الصادرات								
	الجزائر	مصر	إسرائيل	لبنان	المغرب	تونس	تركيا	المجموع	%
ألمانيا		20.4	92.5	9.2	42.3		573.5	737.9	11.6
فرنسا	20.4	7.8	94.1	3.8	293.4	38.8	145.9	604.2	9.5
إيطاليا	0.8	39.9	55.9	1.6	20.5	161.3	161.2	441.2	7.0
الولايات المتحدة		19.5	116.7	21.3	37.3	9.9	216.6	421.3	6.6
هولندا	0.1	12.9	209.9	0.1	27.3	0.8	168.6	419.7	6.6
المملكة المتحدة		8.1	167.8	3.2	30.7	2.6	180.7	393.1	6.2
السعودية العربية		44.6		26.6	10.6	3.9	118.1	203.8	3.2
أسبانيا	1.5	2.7	34.5	1.1	31.5	28.6	78.2	178.1	2.8
ليبيا	0.1	34.5		0.9	25.9	91.5	13.5	166.4	2.6
بلجيكا	2.2	4.1	42.3	0.2	26.5	1.9	85.6	162.8	2.6
اليابان		10.9	44.4	0.2	11.1		60.8	127.4	2.0
سويسرا	0.3	1.5	16.9	0.8	6.5	8.8	63.4	98.2	1.5
دول العالم الأخرى	6	295.8	279.5	69.6	145.9	43.8	1551	2391.4	37.7
المجموع	31.4	503	1155	139	710	392	3417	6345.5	100.0

وتمثل الحبوب نصيبا كبيرا جدا من هذه التجارة : ويمثل القمح وحده 5/1 واردات الأغذية الزراعية، وتمثل كلك الحبوب الرئيسية الأخرى معا 30% من إجمالي التجارة في هذه السلع، أما مناطق الاستقبال فهي مصر، إيران، والجزائر، وليس هناك من شك في أن هذا التركيز العالي على تجارة الحبوب هو الذي يفسر تركيز الواردات الرئيسي على البلدان الرئيسية في تصدير الحبوب في العالم.

الجدول 9-3 – واردات الحبوب في بلدان شرق وجنوب البحر المتوسط عام 2000 (مليون دولار أمريكي)

	الجزائر	مصر	إسرائيل	لبنان	المغرب	تونس	تركيا	المجموع	%
القمح	719	719	182	54,6	517	136	126	2453.4	61.7
الشوفان	68.6	1.1	39.6	6.4	105	29.2	5.2	255.0	6.4
الأرز	0.9		0.2	0.1	0.4		59.6	61.2	1.5
الذرة	175	583	90.9	30.2	108	75.3	147	1209.2	30.4
المجموع	964	1303	313	91.3	730	241	338	3978.8	100.0

كذلك تتركز صادرات السلع السائبة والأغذية الزراعية إلى حد كبير، حيث أن أقل من 10 بلدان تستوعب ما يزيد على 50% من صادرات كميات السلع الرئيسية والأغذية لبلدان جنوب وشرق المتوسط. وتمثل هذه الصادرات أكثر من 36%[44] من إجمالي صادرات السلع الرئيسية ومنتجات الأغذية التي تباع في الأسواق الخارجية بواسطة بلدان جنوب وشرق المتوسط الأساسية التي تتضمنها حساباتنا. بل إن هذه النسبة أعلى من ذلك في بعض هذه البلدان حيث يقدر حدها الأدنى بنسبة 50% من صادرات السلع الرئيسية والأغذية الزراعية من الجزائر، و 260% في حالة المغرب و 40% في حالة تركيا ولبنان.

[44] انظر الجداول التي تعطي تفصيلات عن منتجات الخضر والفواكه الطازجة والمجهزة التي تصدرها بلدان جنوب وشرق المتوسط ؛ ويعطي الجدول 9 تركيبا للقيم، وتشمل هذه الأرقام الواردات الأساسية من الفواكه والخضروات ومنتجات الأغذية الزراعية الرئيسية التي تأتي منها . وهكذا فإن إجمالي قيمة الصادرات أعلى وهي بلا شك قريبة من 40% .

كما أن الفواكه والخضروات هي السلع الزراعية ومواد الأغذية الزراعية الرئيسية التي تصدرها بلدان البحر المتوسط الشريكة (38% من إجمالي الصادرات).

الجدول 9–4 – صادرات بلدان جنوب وشرق المتوسط من الفواكه والخضروات عام 2000 ونصيب هذه الصادرات من إجمالي صادرات السلع الزراعية (مليون دولار أمريكي)

	الجزائر	مصر	إيران	إسرائيل	الأردن
فاكهة طازجة ومصنعة	14.9	33.9	111.5	243.9	17.8
خضر طازجة ومصنعة	0.8	86.8	78.5	173.5	61.2
مجموع الخضر والفاكهة	31.4	502.7	867.5	1154.5	269.1
حصة الخضر والفاكهة في إجمالي التصدير (%)	50	24	22	36	29

	لبنان	المغرب	تونس	تركيا	المجموع
فاكهة طازجة ومصنعة	31.8	248.6	44.7	893.5	1640.8
خضر طازجة ومصنعة	22.6	159.1	26.9	439.9	1049.3
مجموع الخضر والفاكهة	138.6	709.5	391.9	3416.1	7481.5
حصة الخضر والفاكهة في إجمالي التصدير (%)	39	57	18	39	36

9–1–1 – ديناميات التجارة

لاشك أن التركيب الحالي للتجارة، بمعنى، نوع المنتجات، وأحجامها، ومصدر ومقصد التدفقات التجارية، إنما تفسرها الميزات النسبية لمختلف البلدان والاستراتيجيات التجارية التي يتبعها مختلف الفاعلين المعنيين (الفاعلين من القطاع الخاص في أعداد متزايدة من الحالات)، لكنه يتأثر أيضا إلى حد كبير بالقواعد والحدود التي تفرض على الدخول إلى الأسواق الوطنية نتيجة لتدابير دعم المنتجات الوطنية.

لا تزال الزراعة تمثل قطاعا رئيسيا للتكامل الأوربي. ففي خلال العشرين سنة الأخيرة، مثلا، زاد نصيب التجارة الأوربية البينية من إجمالي التجارة الأوربية بصورة أسرع في حالة السلع الزراعية ومنتجات الأغذية الزراعية عنها بالنسبة للسلع الأخرى. ولاشك أن انضمام بلدان البحر المتوسط للجماعة الأوربية كان هو العامل الرئيسي الذي أخل بهذه التجارة في حالة بلدان جنوب وشرق المتوسط، وبخاصة في قطاع الفواكه والخضروات. وكانت إعادة توجيه الصادرات الزراعية – وبخاصة الفواكه والخضروات – لهؤلاء الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوربي إلى الاتحاد، من العوامل التي أسهمت في الخفض الملموس للتفضيل النسبي الذي كانت تتمتع به حتى الآن تجاه أوربا بلدان جنوب وشرق المتوسط، التي تتعرض صادراتها إلى الاتحاد الأوربي الآن لآليات الحماية الرامية إلى تفضيل تلك الجماعة. وتتمتع المنتجات التي تصدرها هذه البلدان برسوم جمركية تفضيلية، ولكن ضمن حدود الحصص للمنتجات الحساسة وبخاصة أثناء

الفترات من السنة التي لا تنافس فيها مباشرة منتجات الاتحاد الأوربي. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الصادرات تخضع لتطبيق سعر الأساس عند دخول الاتحاد الأوربي، والهدف من ذلك، الحيلولة دون منافسة الأسعار.

وهكذا، اختفى تدريجيا، على مدى الثلاثين سنة الأخيرة، تخصص كل بلدان جنوب وشرق المتوسط في صادرات الأغذية الزراعية. ففي عام 1970، مثلا، كانت منتجات السلع الزراعية والأغذية الزراعية تمثل 41% من صادراتها (مقابل 20% من الصادرات على المستوى العالمي)، وهي الآن لا تمثل سوى 9% (مقابل 8% على المستوى العالمي). ومن ناحية أخرى، بدأ يظهر الآن، للأسف، في وارداتها ذلك التخصص الزراعي، الأمر الذي يعكس بوضوح تزايد اعتماد هذه البلدان على الخارج في الأغذية. لكن هذه الأرقام العامة تخفي التباينات بين البلدان. ويوضح الشكل 9-2 أنصبة كل بلد من البلدان في إجمالي واردات وصادرات بلدان جنوب وشرق المتوسط (باستثناء بلدان الاتحاد الأوربي المتوسطية).

الشكل 9-2 - نصيب كل بلد من بلدان جنوب وشرق المتوسط من واردات وصادرات السلع الزراعية في إقليم البحر المتوسط، 2003

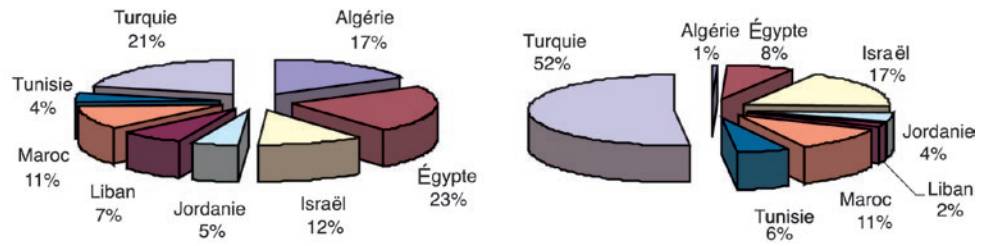

Sources:
FAO WATM 2003 et nos calculs

مجموعة البلدان المستوردة تتضمن مصر، وتركيا (نتيجة لحجم سكانهما) والجزائر (التي تتمتع بدخل نفطي كبير)، تليها إسرائيل والمغرب. ويتضح من ذلك أن هذه المجموعة مختلطة، حيث أنها تتضمن بلدانا ذات دخل مرتفع تستورد سلعا زراعية قليلة مقارنة بمنتجات أخرى (تركيا وإسرائيل) وبلدانا أخرى، نصيب وارداتها من إجمالي واردات السلع الزراعية أعلى كثيرا (الجزائر ومصر). وفيما يلي عدد من الملاحظات عن هذه الواردات من الأغذية :

- في معظم البلدان يشكل القمح السلعة المستوردة الرئيسية، حيث تمثل بين 20% و 30% من قيمة واردات الأغذية الزراعية والواردات الزراعية في كل من المغرب، ومصر، وتونس.

- كذلك فإن السلع الرئيسية ومنتجات الأغذية الزراعية في المرحلة الأولى من التجهيز (طبقا لمصطلحات منظمة الفاو) تتضمن كذلك الشاي (في حالة المغرب، ومصر، وتونس)، والسكر (المغرب، وتونس) وزيوت الطعام (المغرب، وتونس، ومصر).

والصادرات أكثر تركيزا إلى حد بعيد من الواردات، حيث تقدم تركيا 52% من صادرات هذه المجموعة من البلدان، تليها المغرب وإسرائيل، وتعقيبا على هذه التدفقات من الصادرات :

هناك تنوع قليل للغاية في الصادرات، التي تتكون أساسا من الفواكه والخضروات الطازجة والمجهزة : البرتقال، واليوسفي والطماطم المعلبة والزيتون بالنسبة للمغرب؛ وزيت الزيتون، والتمور والطماطم المركزة بالنسبة لتونس؛ والبندق والزبيب بالنسبة لتركيا؛ والقطن، والبطاطس، والأرز، والبرتقال بالنسبة لمصر.

كما أن التنوع قليل للغاية بالنسبة لمقاصد الصادرات، حيث التركيز أكثر وضوحا عنه بالنسبة للواردات، لأن السوق الأوربية هي المنفذ الرئيسي.

9-1-2 – تناقص الزراعة في التجارة الخارجية لبلدان البحر المتوسط

في المجموع، ومع استثناءات قليلة، يميل التركيز في الديناميات العامة للتجارة الدولية إلى الابتعاد عن القطاع الزراعي نحو القطاعات الأخرى من الاقتصاد؛

- فقد انخفض قليلا نصيب الزراعة في تجارة مصر بالنسبة للواردات والصادرات على السواء، ويتضح بجلاء التناقص الحاد في صادرات القطن منذ عام 1991 وما يليها في اتجاه صادرات السلع المستقرة.
- يبدو الموقف مختلفا إلى حد ما في تركيا نظرا للأهمية التاريخية للسلع الزراعية في الصادرات (أكثر من 50% في ثمانينيات القرن الماضي). لكن سيطرة القطاع الزراعي هذه تتناقص باضطراد نتيجة للركود في النمو الزراعي وتطور قطاعات التصدير الأخرى. ولا يزال نصيب الواردات الزراعية في التجارة أقل من 5%.
- المغرب هي البلد المتوسطي الذي يتمتع الآن بأكبر صادرات من السلع المتخصصة والأغذية الزراعية؛ فهذه المنتجات لها نصيب كبير ومتزايد من الصادرات، يصل في الوقت الراهن إلى 35%. أما نصيب الوارادت الزراعية في إجمالي الواردات فيتراوح بين 10% و 30% لكن ليس هناك اتجاه مميز بشكل خاص.
- وأخيرا، لا تمثل صادرات السلع الرئيسية والأغذية الزراعية في تونس سوى 10% من إجمالي الصادرات، مع اتجاه طفيف للارتفاع. كذلك فإن الزراعة ليست ملموسة في مجال الاستيراد أيضا، حيث يتراوح نصيبها من الواردات بين 10% و 20%، مع اتجاه ملموس نسبيا نحو الصعود.

9-1-3 - النمو السريع المحتم في منتجات الأغذية الزراعية في تجارة الأغذية

ما إن تتقدم البلدان من مرحلة الصناعات الحرفية إلى مرحلة التصنيع الزراعي حتى يحدث نمو في منتجات صناعة الأغذية الزراعية من حيث الاستهلاك المحلي والتجارة الخارجية. وهذا تفسره ديناميات الطلب القومي والدولي. ذلك أن التحضر، وعمل المرأة خارج المنزل ويوم العمل المستمر في مكان العمل، بالإضافة إلى التقدم التقني ووفورات الحجم الناجمة عن التصنيع، كل ذلك يؤدي إلى نمو أسواق الأغذية المجهزة، التي تصبح أرخص سعرا وأكثر عملية.

ففي فرنسا، على سبيل المثال، زادت صادرات صناعة الأغذية الزراعية - بالقيمة الحالية - بنسبة 450% في الفترة من عام 1980 إلى عام 2002، بينما لم تزد صادرات السلع الزراعية إلا بنسبة 220%. وقد سارت الواردات في نفس الاتجاه، وإن يكن بدرجة أقل (حيث زادت بنسبة 390% و 190% على التوالي). وهكذا حدثت، في المجموع، زيادة كبيرة في الميزان الخارجي في حالة مواد الأغذية الزراعية (+61.4% خلال الفترة من 1992 إلى 2002)، بينما تدهور ميزان التجارة الزراعية في الفترة نفسها (-42.2%).

وهكذا يمكن لقطاع الأغذية الزراعية أن يشكل عاملا قويا في ديناميات التجارة الدولية له تأثيرات ملموسة على الاقتصادات الوطنية. وتلاحظ هذه الظاهرة في جميع بلدان الاتحاد الأوربي المتوسطية، رغم حقيقة أن الواردات تثقل بشدة على الميزان التجاري أحيانا. ففي البلدان الشريكة، نجد أن الأمثلة، التي تسهم فيها منتجات صناعة الأغذية الزراعية بصورة إيجابية في التجارة الخارجية، أكثر ندرة؛ مثل منتجات المأكولات البحرية وزيت الزيتون في تونس، ومنتجات المأكولات البحرية وحلوى الزيتون في المغرب.* ومن ناحية أخرى، نجد أن استيراد المنتجات المجهزة مثل الدقيق والسميد، والسكر، واللبن المجفف، والزيت تسبب عجزا كبيرا.

الشكل 9-3 - التجارة الخارجية للزراعة والأغذية الزراعية - فرنسا

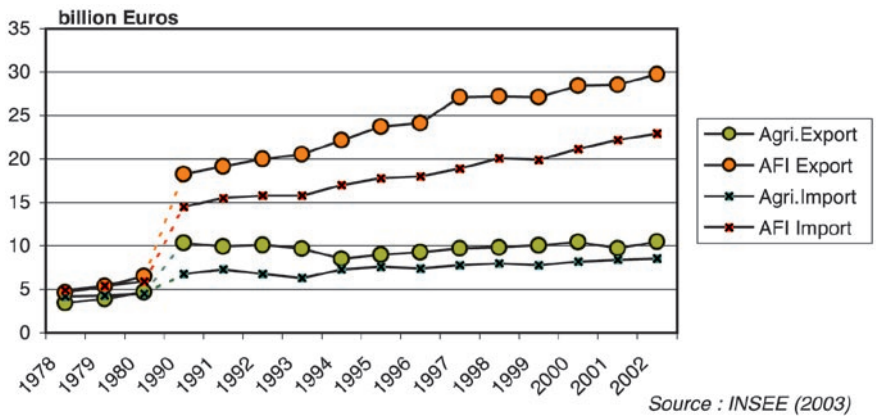

* كما ورد بنص اللغة الإنجليزية (المحرر)

9-2 – الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إقليم البحر المتوسط : التدفقات التي لا تزال غير كافية بالمرة بالنظر إلى احتياجات التمويل

الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي المكون الجوهري الثاني للعولمة. ويعرّف الأونكتاد (الأونكتاد 2002) الاستثمارات الأجنبية المباشرة بأنها "استثمار ينطوي على علاقة طويلة الأجل تعكس استهداف كيان مقيم في اقتصاد ما للحصول على اهتمام دائم من مؤسسة تقيم في اقتصاد آخر". ويتكون الاستثمار الأجنبي المباشر من حصة في أسهم رأس المال (أكثر من 10% عادة)، وإعادة استثمار العائدات وإقراض واقتراض فيما بين المؤسسات. وهناك تمييز بين الاستثمارات المتدفقة داخل بلد معين (التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر)، وتدفقات الاستثمار الخارجة (تحويلات رأس المال إلى بلدان أخرى) ورصيد الاستثمار الأجنبي المباشر (قيمة رصيد رأس المال والاحتياطيات المستحقة للشركات الأجنبية الأم).

وسف نبحث في هذا الفصل الاتجاهات الرئيسية في إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في بلدان البحر المتوسط على التوالي؛ وسوف تقدم هذه الأرقام الأساس لتحديد مدى جاذبية الإقليم وأثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على صناعات الأغذية الزراعية (أنظر الجدول 9-5).

الجدول 9-5 – الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إقليم البحر المتوسط (%)

الأقاليم	التدفقات الواردة	التدفقات الخارجة	الرصيد الرأسمالي	التدفقات
	متوسط 1999–2001 كنسبة مئوية لإجمالي منطقة البحر المتوسط		عام 2001كنسبة مئوية لكل البحر المتوسط	التباين بين 1990–95 و 1999–2001
دول الاتحاد الأوربي	88	98	85	2.7 x
الدول الشريكة	10	2	13	3.3 x
الدول الأخري	2	0	2	6.3 x
إقليم البحر المتوسط في العالم ككل				
كل البحر المتوسط	103 بليون يورو	191 بليون يورو	730 بليون يورو	2.8 x
البحر المتوسط /العالم	9	19	11	

المصدر: جرت حساباتنا إعتمادا على بيانات الأونكتاد (2002)

9-2-1 – الاستثمارات الأجنبية المباشرة في بلدان البحر المتوسط : تباين ملحوظ بين الشمال والجنوب والجنوب – الجنوب

إن أحد المظاهر الواضحة للعولمة هي النمو الذي حدث في الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي زادت بنسبة 1200% على المستوى العالمي منذ عام 1982 وبنسبة 360% في الفترة من 1990 إلى 2001، ووصلت إلى قرابة 1500 مليار دولار أمريكي عام 2000 (الأونكتاد، 2000). ويرتبط هذا التصاعد ارتباطا وثيقا بنمو إجمالي

الناتج المحلي. ففي حالة بلدان جنوب البحر المتوسط، حلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلى حد ما، محل المعونة الإنمائية العامة، التي انخفضت بصورة ملموسة خلال نفس الفترة. ويمثل ازدهار الاستثمارات الأجنبية المباشرة ظاهرة اقتصادية رئيسية تعزى أساسا للاستراتيجيات التي تتبعها المؤسسات متعددة الجنسية لمواءمة أنشطتها مع الأسواق الناشئة. أما آثار ذلك على الاقتصاد العالمي فواضحة تماما: فقد قدّر، مثلا، أن الشركات الأجنبية التابعة للشركات متعددة الجنسية مسئولة الآن عن ثلث الصادرات العالمية.

والوضع في البحر المتوسط مشابه للوضع في بقية العالم : تشوهات رئيسية للعلاقة بين الشمال-الجنوب والتباينات الواسعة من موسم إلى آخر أو من سنة لأخرى، وهذه الظاهرة الملحوظة تزداد شدة. فبلدان البحر المتوسط الخمسة في الاتحاد الأوربي مسئولة عن 98% من التدفقات الخارجة و 88% من التدفقات الداخلة؛ ومع ذلك فإن نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة ملحوظ بدرجة أكبر في الاثني عشر بلدا الشريكة، وبخاصة في يوغوسلافيا السابقة وألبانيا، وعلاوة على ذلك، وكما هو الحال بالنسبة للتجارة الخارجية، فليس هناك في الواقع تدفقات استثمارية بين الجنوب والجنوب.

ويستقبل إقليم البحر المتوسط، الذي يضم 7% من سكان العالم، 9% من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم. وهكذا فليس صحيحا أن يقال إن هذا الإقليم محروم في هذا الصدد مقارنة بالأقاليم الأخرى. على أن هذا الإقليم يتسم باختلاط هائل مع احتياجات كبيرة لرأس المال. وهكذا يمكن القول بأن هناك عجزا في الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الإقليم.

ويبلغ متوسط مؤشر الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسبة للفرد في بلدان البحر المتوسط 230 دولار أمريكي بينما يبلغ 182 دولار أمريكي على المستوى العالمي. والطرفان النقيضان هما 1528 دولار أمريكي (المالطة) و 15 دولار أمريكي (لسوريا). والمؤشر المتاح هو حوالي 500 دولار أمريكي لبلدان الاتحاد الأوربي، و 43 دولار أمريكي لبلدان البحر المتوسط الشريكة، و 87 دولار أمريكي للبلدان الأخرى في الإقليم (يوغوسلافيا السابقة وألبانيا). ولكن لنمعن النظر في الوضع في عديد من بلدان جنوب البحر المتوسط.

الجدول 9–6 – أوضاع شديدة التناقض للاستثمارات الأجنبية المباشرة في بلدان البحر المتوسط الشريكة

الدولة	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمليون دولار أمريكي (متوسط الفترة 1999–2001)	التباين في الفترة 1993–2000 (متوسطات مركزية لثلاث سنوات)	نصيب الفرد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالدولار الأمريكي (متوسط الفترة 1999–2001)
إسرائيل	3 442	5,9 x	570
كرواتيا	1 401	11,7 x	298
تونس	544	1,3 x	58
المغرب	1 236	2,9 x	58
تركيا	1 677	2,3 x	25
الجزائر	714	28,5 x	24
مصر	1 555	2,5 x	23

المصدر: جرت حساباتنا إعتمادا على بيانات الأونكتاد (2002)

وتشترك المغرب وتونس في وضع متوسط متماثل. أما إسرائيل، ومؤخرا كرواتيا، فتتمتعان بتدفق رئيسي لرأس المال، بينما ظلت الجزائر ومصر، اللتان لا يزال انفتاحهما على السوق العالمية محدودا، على هامش أنشطة الاستثمار الأجنبي.

الجدول 9–7 – ترتيب لعديد من بلدان البحر المتوسط على أساس الاستثمارات الأجنبية المباشرة

الدولة	رتبة الدول وفق مؤشر الاستثمارات الأجنبية المباشرة(في مدى 140 دولة)		رتبة الدول وفق مؤشر الاستثمارات الأجنبية المباشرة(في مدى 140 دولة)	
	الإنجاز		الامكانات	
	1990–1988	2000–1998	1990–1988	2000–1998
الجزائر	126	111	76	96
مصر	21	91	90	66
فرنسا	60	69	13	19
المغرب	76	101	88	90
أسبانيا	26	52	27	29
تونس	68	67	86	74

المصدر: الأونكتاد (2002)، التقرير العالمي للاستثمارات

الإطار 9-1 - أسلوب لتحليل مدى جاذبية البلد للاستثمار الأجنبي المباشر

حدد الأونكتاد أداء الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤشرات المحتملة التي تستخدم كأساس لترتيب البلدان. ويقاس أداء الاستثمار الأجنبي المبشر في بلد ما باعتباره النسبة بين نصيب هذا البلد (FDIi) في التدفقات العالمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDIw) ونصيبه في إجمالي الناتج المحلي العالمي (GDPw) .

$$Iperf = \frac{(FDIi/FDIw)}{(GDPi/GDPw)}$$

والرقم الاستدلالي المحتمل هو مزيج مرجح لثمانية متغيرات اقتصادية وهيكلية (إجمالي الناتج المحلي للفرد، ونمو الناتج المحلي الإجمالي على مدى 10 سنوات، ونصيب الصادرات في إجمالي الناتج المحلي، وعدد خطوط التليفون لكل 1000 من السكان، والاستخدام التجاري للطاقة بالنسبة للفرد، ومصروفات البحث والتطوير كنسبة مئوية من الدخل القومي، وعدد الطلاب في التعليم العالي كنسبة مئوية من إجمالي عدد السكان، ومخاطر البلد). وهو نسبة قيمة كل متغير محسوبا لبلد معين i إلى الفارق بين الحدين الأدنى والأقصى للمتغير.

$$Ipot = Sum\ [(iV-minV)/(maxV-minV)], where\ o\rangle Ipot\rangle 1$$

ويوضح تصنيف البلدان في بداية ونهاية التسعينيات من القرن الماضي درجة التخلف في كثير من بلدان البحر المتوسط. ومن هذه الزاوية يثير هذا الوضع قلقا ويدعو إلى التصدي له .

ويظهر هذا التصنيف أداءًا منخفضا للاستثمار الأجنبي المباشر في حالة المغرب في السنوات الأخيرة، حيث أن ترتيب البلد طبقا للمؤشر المحتمل أفضل منه بالنسبة لمؤشر الأداء.

9-2-2 - الاستثمارات الأجنبية المباشرة في صناعة الأغذية الزراعية في البحر المتوسط

تؤكد دراسة أرقام الاستثمارات الأجنبية المباشرة أن تدويل صناعة الأغذية الزراعية لا يزال محدودا للغاية : ففي عام[45] 1999، كان رصيد رأس المال الموجود في قطاع صناعة الأغذية الزراعية لبلدان الاتحاد الأوربي الخمسة عشر يمثل أقل من 5% من الرصيد الموجود في جميع القطاعات معا، و 13% من الأرصدة المستثمرة في صناعة الإنتاج.[46] والأرقام أقل قليلا بالنسبة لرأسمال الأغذية الزراعية لبلدان الاتحاد الأوربي التي تسيطر

[45] من المؤسف أنه لا توجد بيانات قطاعية عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لبلدان البحر المتوسط ككل. فالدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي هي البلدان الوحيدة التي تنشر إحصائيات منسقة بشكل أو آخر. وقد نشرت الأرقام عن أرصدة رأس المال لآخر مرة عام 1999، ونشرت آخر الأرقام عن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة عام 2000.

[46] هذه النسبة قريبة من نصيب إنتاج صناعة الأغذية الزراعية في إجمالي إنتاج الصناعة التحويلية في بلدان الاتحاد الأوربي. ومع ذلك، فإن بعض القطاعات مثل صناعات السيارات أو الأدوية أو الإليكترونيات أكثر انفتاحا بصورة ملموسة لرأس المال الأجنبي.

عليها شركات أجنبية، حيث تمثل 12% من إجمالي صناعة الإنتاج. وهكذا فإن للاتحاد الأوربي ميزان إيجابي للاستثمارات الأجنبية المباشرة: ذلك أن فائض رأس المال الذي تمتلكه الشركات الأوربية في قطاع صناعة الأغذية الزراعية في البلدان الأجنبية يصل إلى أعلى بنسبة 50% تقريبا من الرصيد الذي تسيطر عليه شركات أجنبية في الاتحاد الأوربي (يوروستات 2002). وكما هو الحال بالنسبة لتدفقات التجارة، يلاحظ أن الاستثمارات البينية داخل الجماعة الأوربية لها نصيب كبير من رأس المال المتبادل : 40% من السندات مملوكة في الخارج، و 50% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاتحاد الأوربي، وهنا يتضح بجلاء أثر السوق الواحدة. أما انفتاح قطاع الصناعات الغذائية الأوربي على السوق الدولية فأعلى بكثير عنه بالنسبة للولايات المتحدة، وهي ثاني قوة مسيطرة على المسرح العالمي للأغذية الزراعية. وحجم أرصدة رأسمال الاتحاد الأوربي المتضمنة أكثر من ضعف أرصدة رأس المال الأمريكي.

الجدول 9–8 – رصيد رأس المال الأجنبي في قطاع صناعة الأغذية الزراعية الأوربي عام 1999

بليون يورو	مابين (داخل) الاتحاد الأوربي	خارج الاتحاد الأوربي	كل الاتحاد الأوربي	الولايات المتحدة
رأس المال المملوك لمنشئات وطنية من الاتحاد الأوربي في دول أجنبية	43	63	108	39
رأس المال المملوك لمنشئات صناعية غذائية زراعية وطنية من الاتحاد الأوربي مدار بشركات أجنبية	36	34	72	20
الميزان	7	29	36	19

المصدر: يوروستات (2002)، الكتاب السنوي للاستثمارات الاجنبية المباشرة

ليست لدى يوروستات سوى بيانات (جزئية) عن رصيد رأس المال في صناعات الأغذية الزراعية لثلاثة من البلدان الخمسة المتوسطية في الاتحاد الأوربي. فرنسا (13ر5 مليار يورو)، وإيطاليا (5ر2 مليار يورو) والبرتغال (27 مليون يورو) تمثل 20% من رأس المال الذي يملكه الاتحاد الأوربي في قطاع صناعة الأغذية الزراعية في البلدان الأجنبية. ومن ناحية أخرى، فإن إيطاليا (5 مليار يورو)، والبرتغال (834 مليون يورو) أكثر اعتمادا على رأس المال الأجنبي من فرنسا (6ر2 مليار يورو). فالبلدان الثلاثة مجتمعة لها 28% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع الأوربي لصناعة الأغذية الزراعية. والمملكة المتحدة هي المستثمر الأكبر بكثير في ذلك القطاع في البلدان الأجنبية (46 مليار يورو، أي 43% من إجمالي الرصيد المستثمر). والمملكة المتحدة وهولندا هما البلدان الأوربيان الرئيسيان اللذان يستضيفا رأسمال أجنبي في قطاع صناعة الأغذية الزراعية (12 مليار يورو تقريبا، أي 17% من الكمية الإجمالية في كل حالة).

لقد شهدت **تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع صناعة الأغذية الزراعية** تطورا مثيرا في السنوات الأخيرة شبيه بما لوحظ بالنسبة لكل قطاعات النشاط. فقد زادت التدفقات الخارجة من بلدان الاتحاد الأوربي بنسبة 900% خلال الفترة من 1995 حتى 2000 كما أن الاستثمارات التي تدفقت إلى داخل الاتحاد الأوربي تضاعفت تقريبا.

الاستثمارات المتدفقة إلى بلدان ثالثة تتعلق أساسا ببلدان وسط وشرق أوربا CEEC وآسيا. ففي عام 2000 كانت الزيادة الحادة في التدفقات الخارجة للاستثمارات الأجنبية المباشرة تتعلق أساسا بتلك المناطق على حساب بلدان الاتحاد الأوربي، حيث لوحظ أن هناك إهدار. وترتبط هذه الظاهرة بهجرة وحدات الإنتاج، أو "المصادر الخارجة". ذلك أن إعادة الهيكلة الصناعية، التي تنجم عن الجهود لخفض التكلفة باستمرار، تتبع دائما منطق وفورات الحجم (الزيادة في إنتاجية العمل) وخفض مجموع الأجور - وهو بند هام من بنود الميزانية في قطاع صناعة الأغذية الزراعية، الذي لا يزال صناعة عمالية.

لقد وصلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجة من بلدان الاتحاد الأوربي المتوسطية إلى 854 مليار يورو فقط عام2000 (6% من إجمالي الاتحاد الأوربي)، وكان الجزء الأكبر من فرنسا. وسجل عدم وجود استثمارات في ذلك العام في كل من إيطاليا وأسبانيا.

إن التدفقات التي تدخل كل من الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة شديدة التغير. ويؤكد الرقم السابق القطبية المزدوجة "للاقتصاد العالمي" (حيث لم تشارك اليابان إلا بقدر ضئيل للغاية في التحركات الدولية لرأسمال الأغذية الزراعية) ؛ وتتباين تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاتجاه المعاكس في منطقتين، بما يعكس فترات الجاذبية المتبادلة. فبلدان الاتحاد الأوربي المتوسطية (أسبانيا، وفرنسا، وإيطاليا) لها نصيب كبير (وإن كان متذبذبا للغاية) من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع صناعة الأغذية الزراعية (حوالي 30% خلال الفترة 1995-2000). وتتعلق هذه التدفقات أساسا بتجهيز الفواكه والخضروات نظرا للمساحات الكبيرة التي تنتج المواد الخام في هذه البلدان.

والنتيجة الطبيعية "للاستقلال الرأسمالي" النسبي لقطاع صناعة الأغذية الزراعية الأوربي، هي حدوث عجز كبير في تحركات رأسمال الاتحاد الأوربي للأغذية الزراعية.

وهكذا فإن صناعة الأغذية الزراعية تتبع السمات العامة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، الذي يبدو قطاعا مستقرا يتعرض للعقاب عندما يكون هناك حماس (NCIT في نهاية تسعينيات القرن الماضي) ثم يصبح جذابا أثناء فترة أزمة (الاستثمار الآمن). على أي حال، فإن هذا القطاع يعاني من نقص في رأس المال في

بلدان البحر المتوسط الشريكة، حيث لا يحصل إلا على 11% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بينما هو يمثل نسبة أكبر من صناعة الإنتاج.

إن فحص كثافة العمليات التي يقوم بها عمالقة الأغذية الزراعية في مختلف المناطق الجغرافية عبر العالم يكشف عن أوضاع شديدة التناقض.

الجدول 9-9 – عمليات التحالف التي تقوم شركات الأغذية الزراعية المائة الرئيسية خلال الفترة من 1997 حتى 2001 حسب كل منطقة جغرافية

الإقليم	عدد العمليات	التوزيع	مؤشر التركز النسبي (عدد العمليات/السكان)
الاتحاد الأوربي	726	% 45,9	738
أمريكا الشمالية	305	% 19,3	372
شرق أوربا	168	% 10,6	532
أمريكا اللاتينية	127	% 8,0	94
آسيا	121	% 7,7	13
جنوب البحر المتوسط	49	% 3,1	48
الأطلنطي	34	% 2,2	420
أفريقيا	25	% 1,6	16
مجموع العالم	1580	% 100,0	100

المصدر: البيانات الزراعية، المعهد الزراعي للبحر المتوسط بمونبلييه – UMR Moisa (2002)

المنطقتان الاقتصاديتان الجغرافيتان اللتان ما زالتا هما مناطق التركيز الأساسي لأنشطة الشركات متعددة الجنسية للأغذية الزراعية هما الاتحاد الأوربي وأمريكا الشمالية : وتعقب هاتين المنطقتين بلدان وسط وشرق أوربا، وأمريكا اللاتينية، وآسيا، حيث معدلات التوطّن متشابهة جدا، مع معدلات نمو عالية في شرق أوربا وأمريكا الجنوبية. أما البحر المتوسط والأوقيانوس (المحيط) وأفريقيا فهي مناطق ذات اهتمام محدود جدا بالنسبة للمستثمرين.

ومع ذلك، فعندما يوزن عدد العمليات المنفذة بالنسبة للسكان، فإن الأوقيانوس تنضم إلى نادي البلدان ذات المعدل المرتفع من النشاط متعدد الجنسيات. أما الاقتصادات النامية الرئيسية في أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية فهي غير جذابة في مجموعها (المؤشرات ‹ 100، مقابل أكثر من 400 في البلدان مرتفعة الدخل).

قبل تسعينيات القرن الماضي لم يكن إقليم البحر المتوسط يجتذب المجموعات الزراعية - الصناعية متعددة الجنسيات. فعلى الرغم من المعدل المرتفع لنمو السكان وازدحام المراكز الحضرية بالسكان، إلا أنه من المؤكد أن الهيكل الاجتماعي - الثقافي وأنماط الحياة في مجتمعات شمال* وشرق البحر المتوسط لم تقدم ظروفا مثالية لعمالقة عالم الأغذية الزراعية، الذين اندفعوا إلى البلدان حديثة التصنيع حيث كان إجمالي الناتج المحلي بالنسبة للفرد أعلى مرتين أو ثلاث مرات عنه في بلدان المغرب أو المشرق أو البلقان. وبالتالي فقد استخلصنا أن هذا الإقليم من العالم قد أخرج من الحسبان في عولمة الاقتصاد.

لكن يبدو أن هذا الاتجاه أخذ في التغير لصالح هذه البلدان منذ النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي. وفي اعتقادنا أن استراتيجية النمو، التي اعتمدتها المجموعات الرئيسية للشركات عبر القومية متعددة المنتج، والتي تهدف للترويج لمنتجاتها العالمية على الصعيد العالمي (دانون، ونستله، وهـ ج. هاينز، وحساء كامبل، الخ..)، أصبحت توجه هذه الشركات نحو الأسواق التي لم تقدر حتى الآن بما فيها أسواق جنوب وشرق المتوسط. وتعمل هذه الشركات عن طريق شراء، أو الاندماج مع، شركات محلية لها شبكة توزيع وطنية متطورة ومعرفة وإدارة إنتاج مجربة، تتيح للمستثمرين الأجانب فرصة الحصول على قرابة ثلث النصيب من السوق الوطنية. ويتضح هذا الاتجاه بصفة خاصة عندما يتعلق الأمر بنصيب الأغلبية الذي حصلت عليه شركة دانون في شركات الألبان ومصانع البسكويت في كل من تونس، والمغرب، وإسرائيل، حيث يأتي رأس المال مباشرة من الأسر المؤسسة. وفي تركيا، توحد المجموعات متعددة الجنسية قواها وتشكل مشاركات مع تجمعات رئيسية مثل سابانجي القابضة Sabanci Holding ، أو كوتش القابضة Koc Holding ، أو تكفن Tekfen ، التي تسيطر وحدها على أكثر من ثلث صناعة الإنتاج التركية وقطاع الخدمات. وفي المغرب، تمثل تحالفات دانون وأوتشان مع مجموعة ONA المنوعة والمفاوضات الجارية بين مجموعة بلانكي Blakany Group وشركات الأغذية الزراعية الفرنسية في الجزائر، مثلا، تمثل تطورا لتحركات استراتيجية مشابهة. والملاحظ في هذا السياق أن هيكل محفظة النشاط لأقوى المجموعات الخاصة سواء في تركيا أو المغرب مشابهة لأشكال تجمع المؤسسات التي كانت منتشرة على نطاق واسع في قطاع صناعة الأغذية الزراعية في الولايات المتحدة في سبعينيات القرن الماضي ومن ثم فهي تبشر بإجراء مواءمات في كل شركة على المدى الطويل.

إن المجموعات متعددة الجنسية لا تأتي بتكنولوجيتها فقط وإنما أيضا بأساليب إدارتها وشبكات توزيعها الدولية، وهذه ميزة لشركات البلد المضيف بالنظر إلى حواجز التجارة الدولية غير الجمركية والحواجز التي تمنع الدخول إلى احتكار المنتج الغذائي العالمي.

* كما ورد بالنص باللغة الإنجليزية (المحرر)

لقد درست **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر** على نطاق واسع في الكتابات الاقتصادية (وبخاصة بواسطة هايمر، وكيفز، وفيرنون، وجراهام، وكروجمان : انظر، مراجعة عامة في لندرت وبوجل، 1996). وهناك تمييز بين عوامل السياسة الاقتصادية (وبخاصة الضرائب والمنافسة)، ومناخ الأعمال (التدابير من أجل ترويج الاستثمارات، والفساد، وكفاءة الإدارة، وتنظيم الأعمال)، والموارد المحلية (البنيات التحتية، والعمل، والمواد الخام، الخ..). كل هذه روافع levers لابد من تنشيطها من أجل تحسين جاذبية البلد. وقد لوحظ أن قوانين الاستثمار روجعت في معظم البلدان من أجل تعزيز تلك الجاذبية. وطبقا لما ذكره الأونكتاد، فإن 71 بلدا أدخلت 208 تغييرا في قوانينها عام 2001، من بينها 194 تغييرا مواتيا للاستثمارات الأجنبية.

وفي بلدان البحر المتوسط الشريكة تسير الأوضاع فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر في هذا الاتجاه. ففي عديد من البلدان (الجزائر، ومصر، والأردن، والمغرب) مُنِحَ المستثمرون الأجانب معاملة الوطنيين، كما أن إعادة تحويل الأرباح مطبق الآن في كل أنحاء الإقليم (باستثناء سوريا). وفي حالة عدم وجود محاكم خاصة في بعض البلدان (مثل مصر والأردن) تفصل المحاكم العادية في المنازعات التي يكون المستثمرون الأجانب طرفا فيها. وتعترف معظم البلدان بالمحاكم الدولية. وأخيرا، يستطيع الأجانب المشاركة في إجراءات الخصخصة التي يزداد انتشارها في بلدان البحر المتوسط الشريكة (حندوسة وريفرز، 2003).

وهكذا، فهناك دينامية للانفتاح سواء في إقليم البحر المتوسط أو على المستوى العالمي، الأمر الذي يزيد من التنافس على دخول رؤوس الأموال. ومن ناحية أخرى، يتعين على الدول أن تضمن الحصول على عناصر خارجية إيجابية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبخاصة عن طريق دعم قدرات التعلم للصناعة المحلية.

10 - صناعات الأغذية الزراعية في إقليم البحر المتوسط

10-1 - هيكل العرض المشتت (الناقص) والعجز الاستراتيجي

بما تكون صناعة الأغذية في الأقاليم حول البحر المتوسط قد نشأت في نفس وقت نشوء الزراعة والاستقرار منذ نحو 11000 سنة في العصر الحجري الحديث.[47] وكان الهدف الرئيسي لهذا النشاط، الذي كان مندمجا في الإنتاج الزراعي كنشاط أسري حرفي لمدة طويلة للغاية، هو تجهيز السلع الزراعية القابلة للتلف وتحويلها إلى مواد غذائية قابلة للتخزين يمكن استخدامها مباشرة لإعداد الوجبات. أما صناعة الأغذية، بالمعنى المعاصر للكلمة، فلم تنشأ إلا في وقت متأخر (في القرن التاسع عشر) أثناء الثورة الصناعية. وفي نهاية القرن التاسع عشر أو بداية القرن العشرين ظهرت شركات الأغذية الزراعية الكبرى (نستلة في سويسرا، ويونيلفر في هولندا والمملكة المتحدة، وآرمور في الولايات المتحدة، ولايبج في ألمانيا.. الخ.)، ولكن هياكل السوق لم تتطور بصورة كبيرة حتى كانت الحرب العالمية الثانية ؛ وعلى مدى الثلاثين عاما الأخيرة، خرج من العمل ما يقرب من نصف عدد الشركات متعددة الجنسية المائة الأولى في قطاع الأغذية الزراعية نتيجة لدوامة الاندماجات وعمليات شراء الشركات.

الصناعة نشاط اقتصادي يقوم على أساس خفض المصروفات غير المنظورة للإنتاج عن طريق التوحيد القياسي للعمليات والمنتجات.

والاتجاه العام في صناعة الإنتاج إنما يسير نحو تطوير عمليات موحدة للتعبئة، حيث تفرض تجارة التجزئة التوحيد القياسي، ونحو تطوير آليات مراقبة الجودة استجابة لطلب المستهلك. وهذه الظواهر ملحوظة بصورة أكبر في صناعات الأغذية الزراعية، وسوف تجعل إدارة شركات الأغذية الزراعية أكثر تعقيدا، لتحقيق هوامش الربح في بيئة تتسم بالتخصص العالي للمنشآت الصناعية وتتعرض فيه أسواق المواد الخام والمنتجات التامة الصنع لمصروفات طارئة في عملية تتسم بحساسية خاصة.

ونتيجة للضغوط التنافسية (الحاجة إلى خفض التكلفة في أسواق تزداد تشبعا) والتقدم التقني (تطوير عمليات ومنتجات جديدة)، فإن شركات صناعة الأغذية الزراعية والمواقع الصناعية تتجه إلى التخصص؛ وقد أصبح هذا الاتجاه الآن عاما في كل أنحاء البلدان الصناعية القديمة (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) كما أنه بدأ يتطور في البلدان التي تمر عبر المرحلة الانتقالية.

[47] توجد آثار لمثل هذه الأنشطة في حضارات الشرق الأوسط العظيمة الأولى (الشرق الأوسط والأناضول) وآسيا (الهند، واليابان، والصين) منذ الألفية الثامنة قبل الميلاد. ثم بعد ذلك، تحدث قانون حامورابي في بابل (عام1785 قبل الميلاد) عن تخمير الجعة وخبيز الخبز المزود بالشعير مستخدما الشعير المخمر.

10-1-1 - هيكل العرض وأداء الصناعات الغذائية في البحر المتوسط

على الرغم من الصعوبات العديدة بسبب عدم وجود تعريف دقيق ومتجانس لصناعات الأغذية الزراعية وعدم كفاية الإحصائيات في كثير من البلدان[48]، فقد حاولنا أن نصف هذا القطاع الصناعي على المستوى العالمي من حيث المناطق الجغرافية - الاقتصادية الرئيسية. وهذا يمكن عمله بعدد محدود من المؤشرات فقط.

الجدول 10-1 - سمات الصناعة العالمية للأغذية - 1998

الإقليم	الانتاج (بليون دولار أمريكي)	الإيرادات (%)	القيمة المضافة (بليون دولار أمريكي)	عدد العاملين (بالألف)	النسبة لإجمالي العاملين (%)	عدد المؤسسات
أمريكا الشمالية	584	24.4	251	1 818	8.0	30 477
أمريكا اللاتينية	168	7.0	67	1 782	7.8	48 692
أوربا	982	41.2	313	7 036	30.8	169 741
آسيا	564	23.7	187	10 899	47.7	180 501
أفريقيا	46	1.9	14	1 069	4.7	20 490
الأقيانوسية	39	1.6	14	238	1.0	6 496
كل العالم	2 383	100.0	846	22 842	100.0	456 397
دول البحر المتوسط	328	13.8	84	1 814	7.9	

الصناعات الغذائية الزراعية= المواد الغذائية، المشروبات، التبغ- إحصاءات قطاعية

المصدر: تقديراتنا وفق بيانات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، البنك الدولي وCIAA (2002)

تمثل صناعة الأغذية، بإنتاجها الذي تزيد قيمته عن 2383 مليار دولار أمريكي، قرابة 23% من صناعة الإنتاج عالميا وهي، من ثم، الفرع القيادي من الصناعة.

وقد اتسمت صناعة الأغذية الزراعية بمعدل نمو ثابت للغاية على مدى فترة طويلة - بما يتراوح بين 2% و 3% سنويا. وهي صناعة موجهة للاستهلاك الأساسي الذي يتأثر إلى حد كبير بنمو السكان في جميع البلدان وبزيادة القوة الشرائية في البلدان منخفضة أو متوسطة الدخل (قانون انجل). ومن ناحية أخرى، فإن صناعات الإنتاج الأخرى موجهة نحو أسواق غير قابلة للتخفيض ومن ثم فهي معرضة لتذبذبات أكبر صعودا وهبوطا.

ويظهر تحليل التوزيع الجغرافي لإنتاج صناعة الأغذية الزراعية أن أوربا هي، بلا شك، قائدة الإنتاج العالمي بنسبة 41%. وتأتي أمريكا الشمالية وآسيا في المرتبة الثانية بنحو 24% لكل منهما. أما المناطق الأخرى فمتخلفة عن ذلك كثيرا : أمريكا اللاتينية (7%)، الأوقيانوس (2%)، أفريقيا (2%). ويمثل إقليم البحر

[48] منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) هي المنظمة الوحيدة التي تقدم بيانات "قياسية" على المستوى العالمي. وهكذا فقد أجرينا تحليلنا استنادا إلى قاعدة بيانات هذه المنظمة أساسا، واسترعينا انتباه القارئ إلى التفاوتات الكمية والكيفية لتلك الأداة، ذلك أن تعريف صناعة الأغذية الزراعية يختلف من بلد لآخر (ففي بعض الحالات نجد أن الفرع 311 - المواد الغذائي - هو فقط الذي يؤخذ في الاعتبار، بينما في حالات أخرى تشمل صناعة الأغذية الزراعية الفرعين 312 - المشروبات - و 313 - التبغ). هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، نجد تقديرات متميزة عند تحويل القيم إلى دولارات أمريكية وهو أمر لازم لإجراء مقارنات بين البلدان. وأخيرا، فإن عام 1998، هو آخر عام أتيحت عنه أرقام شاملة نسبيا.

المتوسط كما هو محدد في التقرير الحالي (الشواطئ الشمالية والجنوبية) نسبة 14% من الإنتاج العالمي. ويعكس مستوى الإنتاج أن الإقليم يتمتع بعوامل مواتية مثل الظروف الزراعية- المناخية والموارد البشرية والتقنية. كما أنه محكوم بحجم السوق الإقليمية – الكلية. ومع ذلك، فإن الإنتاجية والأداء الاقتصادي يتفاوت تفاوتا كبيرا من منطقة لأخرى. وحيث أن التحليل الدقيق للسمات الاقتصادية والنتائج لا يمكن أن يرتكز على قارات كمناطق جغرافية، لأنها شديد التباين، فلابد من تحليل البيانات على المستوى الوطني. ويوضح الجدول التالي تصنيف إقليم البحر المتوسط طبقا لهذا المعيار :

الجدول 10–2 – صناعة الأغذية الزراعية في بلدان البحر المتوسط عام 1998

الدولة	الانتاج		العمالة	القيمة المضافة
	(مليون دولار أمريكي)	%		(مليون دولار أمريكي)
تركيا	13 000	31.4	136 000	3 400
إسرائيل	7 000	16.9	50 000	1 800
مصر	6 000	14.5	200 000	1 200
المغرب	4 600	11.1	92 000	950
تونس	3 100	7.5	34 000	500
الجزائر	3 000	7.3	90 000	800
سوريا	1 800	4.4	24 000	400
لبنان	1 500	3.6	15 000	350
قبرص	550	1.3	8 000	200
الأردن	550	1.3	16 000	120
مالطا	240	0.6	3 000	70
الدول المتوسطية الشريكة	41 340	100.0	668 000	9 790
فرنسا	120 000	41.9	450 000	33 700
إيطاليا	90 000	31.4	270 000	20 000
أسبانيا	61 000	21.3	290 000	17 000
البرتغال	9 500	3.3	87 000	1 500
اليونان	6 000	2.1	49 000	1 800
الدول المتوسطية بالاتحاد الأوربي	286 500	100.0	1 146 000	74 000
مجموع الدول المتوسطية	327 840		1 814 000	83 790

المصدر: تقديراتنا وفق بيانات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، البنك الدولي وCIAA (2002)

تسيطر ثلاثة بلدان بصورة كبيرة على صناعة الأغذية الزراعية في إقليم البحر المتوسط، وهذه البلدان هي فرنسا، وإيطاليا، وأسبانيا مع اقتراب تركيا من مستواها. أما البلدان الأخرى فرقم

مبيعاتها يقل عن 10 مليار يورو. على أنه لابد من توضيح هذه البانوراما بحقيقة أن صناعة الأغذية الزراعية الفرنسية، وهي القوة القائدة ككيان وطني، مسئولة عن 14% فقط من رقم مبيعاتها في أقاليمها المتوسطية الأربعة في "أقصى الجنوب". ومع ذلك، فإن هناك قدرا كبيرا من التشوهات بين الشمال والجنوب داخل إقليم البحر المتوسط : فالبلدان في جنوب أوربا مسئولة عن 87% من رقم مبيعات الأغذية الزراعية في المنطقة. وهذا الاختلاف موجود كذلك في مؤشرات أداء الأعمال.

الجدول 10-3 – ترتيب أداء صناعة الأغذية الزراعية في بلدان البحر المتوسط

المرتبة	الدول	إنتاجية عنصر العمل (Y/W)	معدل القيمة المضافة (VA/Y) %	الطاقة الانتاجية /Y) (population	الدينامية(تباين معدل القيمة المضافة 95-98) %	الدرجة
1	فرنسا	267	28	2 026	-1	5,128
2	إيطاليا	333	22	1 564	3	4,686
	الدول المتوسطية بالاتحاد الأوربي	250	26	1 616	-26	4,431
3	أسبانيا	210	28	1 528	37	4,181
4	إسرائيل	140	26	1 159	11	3,242
	مجموع الدول المتوسطية	181	26	793	-23	3,000
5	قبرص	69	36	702	11	2,688
6	اليونان	122	30	566	1	2,564
7	البرتغال	109	16	948	-10	2,418
8	مالطا	80	29	615	8	2,360
9	لبنان	100	23	429	5	2,007
10	تركيا	96	26	195	-14	1,798
11	تونس	91	16	328	-8	1,549
	الدول المتوسطية الشريكة	62	24	175	-7	1,490
12	سوريا	75	22	111	11	1,425
13	الجزائر	33	27	99	-15	1,353
14	المغرب	50	21	154	5	1,279
15	الأردن	34	22	112	16	1,185
16	مصر	30	20	88	3	1,060

المصدر: تقديراتنا وفق بيانات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، البنك الدولي وCIAA (2002)

لقد وضعنا رقما استدلاليا شاملا لأداء شركات الأغذية الزراعية على أساس إنتاجية الأيدي العاملة، ومعدلات القيمة المضافة، وطاقة الإنتاج، والنمو النسبي للقيمة المضافة. وقد عبر عن كل مؤشر كنسبة مئوية من متوسط القيمة لبلدان البحر المتوسط. ويتكون الرقم الاستدلالي من مجموع النسب التي تم الحصول عليها. وهو لا يأخذ في الاعتبار حجم القطاع حتى يمكن مقارنة الأرقام لمختلف البلدان. والاختلافات بين البلدان، وليس التصنيف ذاته، هي التي تفصح عن الوضع : من 1 إلى 5 بين مصر وفرنسا، ولكنها من 1 إلى 2 بين لبنان وتركيا وأسبانيا. أما داخل بلدان البحر المتوسط الشريكة فإن الفارق بين قبرص والمغرب أو بين الأردن والمغرب فليس له أهمية كبيرة، وهو ما يعني أن هناك هوامش لتحقيق تقدم سريع في صناعات الأغذية الزراعية. وإنتاجية الأيدي العاملة، أكثر منها معدل القيمة المضافة، هو الذي يظهر الاختلافات بين بلدان البحر المتوسط. فالإنتاجية تتراوح بين 30000 يورو للعامل في مصر وأكثر من 300000 يورو في إيطاليا. ومن ثم يمكن افتراض أن العوامل التي تفسر الوضع ينبغي البحث عنها في المنشأة الصناعية (ضعيفة رأس المال في بلدان البحر المتوسط الشريكة ومن ثم فهي عتيقة وتفتقر إلى الصيانة وقديمة التكنولوجيا) وقوة العمل (مهارات أدنى). وعلاوة على ذلك، فإن عديدا من الدراسات التجريبية تبرز أوجه القصور في القطاعات المرتبطة بصناعة الأغذية الزراعية: فهناك، مثلا، صعوبات في العلاقات مع القطاع الزراعي، الذي يعجز عن توريد المواد الخام المطلوبة (من حيث الأحجام، وتواريخ التسليم، والأسعار، والنوعية)، وهناك غياب لهياكل صيانة المنشأة الصناعية، وعدم وجود أو نقص كفاءة صناعة التعبئة، وهناك أيضا خدمات البحوث والتدريب غير الملائمة لمتطلبات السوق، الخ.

وهكذا، فإن واحدة من المجالات الرئيسية للجهد في بلدان البحر المتوسط الشريكة، وهي لا تتعلق فقط بصناعات الأغذية الزراعية، هي العمل من أجل الارتقاء بالمنشآت. وقد بدأت برامج مختلفة في سياق منطقة التجارة الحرة للبحر المتوسط بدعم من الاتحاد الأوربي واليونيدو. ويرى بعض المديرين المحليين للمشروع أن النتائج مخيبة للآمال حتى الآن، ويخشى كثيرون أن يتفكك النسيج الصناعي المحلي نتيجة لفتح الحدود الوطنية.[49] ويلاحظ، في الوقت نفسه، أن بعض المنشآت تنتعش مستفيدة من تخلص الدولة من ممتلكاتها.

[49] تأكدت هذه الفرضية بدراسة اقتصادية قياسية أجراها معهد البحر المتوسط مستخدما نموذج جازوريك، وسميث، وفينابلز : اعتمادا على درجة تخفيف الرسوم الجمركية فإن النصيب الذي تفقده المنشآت الوطنية للأغذية الزراعية من "السوق المحلية" يتراوح بين 20% و 50% [أوجيه، جازوريك (2000) في ريفرز]

الإطار 10-1 – احتياجات شركات الأغذية الزراعية
في بلدان البحر المتوسط الشريكة : وجهة نظر مهني

يرى السيد طارق بن يحمد، رئيس الاتحاد الوطني لصناعات الأغذية الزراعية (الذي أنشئ عام 1990 داخل الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات الحرفية) أن العمل الذي أقدمت عليه صناعات الأغذية الزراعية التونسية بهدف إنشاء منطقة التجارة الحرة الأوربية – المتوسطية ينبغي أن يركز على الأولويات التالية :

- تحسين أساليب إدارة الأعمال،
- اتخاذ تدابير إعادة الهيكلة المالية (دعم رأسمال المالك) الضرورية لاستمرار المنشأة،
- تحديث الزراعة لضمان جودة وتوفر المواد الخام للصناعة،
- ضمان تتبع المنتج.

المصدر : حديث في أجرولاين رقم 26، مونبلييه، ديسمبر- يناير، ص 42-43

10-1-2- إلى أين تتجه رأسمالية الأغذية الزراعية في إقليم البحر المتوسط ؟

حركة الخصخصة بعيدة المدى في قطاع الإنتاج، وهي الحركة التي ظلت مستمرة في معظم البلدان منذ عام 1990، أثرت في قطاع الأغذية الزراعية بدرجات متفاوتة. وبعد فترة من التردد، كانت مفهومة بالنظر إلى الحساسية السياسية لمشكلة الأغذية (حيث الأساس الزراعي يوفر عددا كبيرا من فرص العمل، والرغبة في تحقيق الأمن الغذائي بالمعنى الحرفي للعبارة)، بدأت كل من بلدان البحر المتوسط تسير على طريق تحرير السوق، وفتحت رأسمال منشآت الدولة أمام القطاع الخاص وخففت تدريجيا القيود المفروضة على الأسعار والحصول على المدخلات، باستثناء السلع الثابتة.

ونتيجة لذلك، تطورت هياكل العرض والطلب في اتجاهات شبيهة بالنمط الملحوظ في البلدان الغنية.

ومع ذلك، فإن مدى التحرير يختلف من بلد لآخر. ومنذ خصخصة قطاع التبغ في أسبانيا وفرنسا عام 1999، لم تعد هناك قطاعات للأغذية الزراعية تحت سيطرة الدولة، بالمعنى الواسع للعبارة، في بلدان الاتحاد الأوربي. وفي الجزائر، ومصر، والأردن، وتونس، وتركيا، لا تزال الدولة تمتلك رأسمال – كثيرا ما يكون نصيب الأغلبية – في بعض مجمعات الصناعة الزراعية في قطاعات السكر، والزيت والتبغ (توزانلي، جيرسي، 2003).

وكمرحلة ثانية من الهيكلة الصناعية تنشأ أشكال مجمعة من المنشآت وتتكون منشآت صغيرة ومتوسطة متخصصة وعادة ما تشتري الأنصبة العامة من الأغذية الزراعية. والأمثلة على الشكل الأول هي مجموعة مثل سيتيفال في الجزائر، وبولينا في تونس، وأونا في المغرب، ولكح، وأوراسكوم،

وغبور في مصر، وكوتش القابضة، وسباجي القابضة في تركيا. وهذه المجموعات، بصفة عامة، شديدة التنوع (صناعة المعادن، وصناعة البناء، والخدمات) وهي تصاحب ظهور سوق منتج الأغذية الزراعية بالاستثمار في شركات تابعة متخصصة. وهي كثيرا ما تعمل مع شركاء أجانب يكون لهم زمام القيادة في أسواقهم وتأتي لهم بالمهارات التقنية ومهارات التسويق. والأمثلة النمطية على ذلك هي منتج الألبان الطازجة أو صناعات المياه المعبأة في زجاجات (تحالفات مع دانون أو نستله) أو صناعة المشروبات غير الكحولية (كوكاكولا). وهكذا تتواجد الشركات متعددة الجنسية في أسواق متسعة في معظم بلدان البحر المتوسط. وعلى ضوء تجربة البلدان في الشمال، فإن هذه التجمعات تكون معرضة للانقسام في السنوات التالية بسبب الضغط من الأسواق المالية (مبدأ الربحية مشروط بالتخصص في مهنة معينة) وضغط المستهلكين (تتبع المنتج ومتطلبات شفافية الأعمال).

أما خلق منشآت صغيرة ومتوسطة متخصصة فأقل ظهورا وإن يكن مستمرا على الأرجح، حيث كثيرا ما يكون رأس المال المحلي الخاص متوفرا ويبحث عن إمكانيات لاستثمار يدر ربحية على المدى القصير. وهناك نوعان من المشكلات يظهران في هذه الحالة :

- إدارة النمو (إدارة رأس المال العامل)
- مهارات إدارية وللأفراد

وهذه المنشآت الصغيرة والمتوسطة تضطر إلى مكافحة تشوهات السوق الظاهرة وهي كثيرا ما تكون محصورة بين المنشآت الكبيرة التابعة للدولة، التي تكون محتضرة اقتصاديا في كثير من الحالات لكنها تستمر في الحصول على تسهيلات مصرفية لأسباب اجتماعية (العمالة وأسعار الأغذية)، وبين التجمعات، التي تستفيد من شبكات علاقاتها الوطنية والدعم متعدد الجنسية. وهكذا يتعين دعم تنمية هذه المنشآت الصغيرة والمتوسطة، التي هي العمل الوحيد الذي يستطيع تنمية الموارد المحلية على أساس مفهوم المنتجات المحلية الأصيلة والتي يمكنها الإسهام في الإدارة المتوازنة للمجال.

وأخيرا، لابد من تأكيد الدور الحاسم الذي تضطلع به تجارة التجزئة الكبيرة للأغذية. ففي دينامية سلاسل الأغذية الزراعية تنشأ تدريجيا هذه التجارة في معظم بلدان البحر المتوسط الشريكة، وبخاصة بالنسبة لصناعة الأغذية الزراعية، وهي تغير من سلوك المستهلك وتحفز على تحديث الشركات (نوعية المنتج والتسويق). وتجري في الوقت الراهن دراسات لقياس أثر هذه الظاهرة.

10-2 – خاتمة : نظرة استراتيجية لصناعة الأغذية الزراعية في البحر المتوسط

في النظرة الاستراتيجية – "رؤية طوعية للمستقبل القريب" – يمكن التمييز بين ثلاث مجموعات من البلدان من وجهة نظر قطاع الأغذية الزراعية. **المجموعة الأولى**، تتكون من البلدان الغنية (وهي في إقليم

البحر المتوسط : فرنسا، وإيطاليا، وإسرائيل، وأسبانيا، وقبرص، واليونان، والبرتغال بحلول عام 2015)، وهي تتسم بركود الطلب من حيث الحجم والقيمة بسبب تناقص السكان وتناقص نصيب مصروفات الأغذية في ميزانية الأسرة. ومع ذلك، فإن هذه الأسواق ستستمر مسئولة عن أكثر من 60% من استهلاك الأغذية في الإقليم من حيث القيمة، وسوف تستوعب ثلثي صادرات السلع الزراعية ومواد الأغذية الزراعية. وعلى الجانب المقابل، تتكون **المجموعة الثانية** من أفقر البلدان (الجزائر، ومصر، والأردن، والمغرب، وسوريا، وتونس، وتركيا، أي أكثر من 288 مليون نسمة نصيب الفرد فيها من إجمالي الناتج المحلي أقل من 3000 دولار أمريكي في السنة). وبسبب الصعوبات الهيكلية والاجتماعية - السياسية الهائلة التي نوقشت من قبل، فإن وضع الأغذية في هذه البلدان لا يتحسن، للأسف، إلا ببطء شديد والنظام الغذائي فيها ما زال يرتكز على الزراعة للإعاشة الذاتية مع وجود نسبة كبيرة من السكان في حالة من سوء التغذية الأمر الذي يتطلب تعاونا دوليا، لكن ذلك التعاون سيستغرق وقتا طويلا حتى يتحقق. ونظرا لنمو السكان، فإن الطلب على الأغذية ربما يتضاعف في هذه البلدان بحلول عام 2015. أما **المجموعة الثالثة** فتتكون من البلدان الوسيطة أو البلدان في مرحلة الانتقال نحو اقتصاد السوق (لبنان، وليبيا، ومالطا، أي 12 مليون نسمة يتراوح نصيب الفرد منهم في إجمالي الناتج المحلي بين 3000 و 10000 دولار أمريكي في السنة)[50]. وأسواق الأغذية الزراعية في هذه البلدان تتسع بسرعة، والدخول بدأت ترتفع. ومن المعروف جيدا أن هذا وضع يحفز على الانفاق الغذائي باعتباره أحد الأولويات الأساسية للسكان. وطبقا لتقديراتنا، فإن أسواق الأغذية الزراعية معرضة لأن تتضاعف في هذه البلدان خلال الخمسة عشر عاما القادمة.

الجدول 10-4 - صورة الأغذية في البحر المتوسط بحلول عام 2015

مجموعة الدول	السكان كنسبة مئوية للإقليم		إجمالي الإنفاق علي الغذاء كنسبة مئوية للإقليم		تطور الإنفاق علي الغذاء
	2000	2015	2000	2015	2015-2000
دخل منخفض (أقل من 745 دولار أمريكي)	53	59	27	35	+98%
دخل متوسط (746 -9205 دولار أمريكي)	3	3	2	2	+92%
دخل عالي (أكثر من 9205 دولار أمريكي)	44	39	71	62	+35%
البحر المتوسط (17 دولة)	416 مليون	478	794 (بليون دولار أمريكي)	1215 (بليون دولار أمريكي)	+53%

المصدر: تقديراتنا وفق مؤشرات قاعدة البيانات للبنك الدولي، واشنجتون (2002)

[50] يمكن أن تنضم تركيا وتونس إلى هذه المجموعة بشرط المحافظة على النمو خلال الأعوام العشرة القادمة.

هذا السيناريو للاتجاهات يفسر بوضوح لماذا تستثمر شركات الأغذية الزراعية بصورة انتقائية في هذه البلدان، سواء كانت تعمل في قطاع الإمداد الزراعي، أو صناعة الأغذية ذاتها، أو في تجارة التجزئة الكبيرة؛ وإذ تتزاحم هذه الشركات العملاقة في سوق "تاريخية" راكدة، فإنها تبحث عن منافذ للنمو وتستهدف البلدان التي ترى أن القوة الشرائية فيها تتقدم نتيجة ومصاحبة، في الوقت نفسه، لظاهرة التصنيع، والتحضر، والتحول نحو السوق، وهي ظاهرة معروفة جيدا، وكل هذه العوامل تؤدي إلى تنمية الاستهلاك المنوع على نطاق واسع. وهكذا فإن بلدان المجموعة الثانية، وإلى حد ما بلدان المجموعة الأولى، هي المعنية بالأمر.

هكذا، فإن المسألة التي تثور في هذه البلدان، وهي التي يشار إليها عموما على أنها بلدان في مرحلة الانتقال أو بلدان ناشئة، هي مسألة **الاستراتيجيات الممكنة للشركات المحلية** وتعايشها مع الشركات متعددة الجنسية، لأن افتراضنا أن التحرك نحو اقتصاد السوق لن يكون موضع مراجعة (رغم أننا لا نملك الوقت هنا لكي نناقش مدى صلة هذا التحرك والسبل والوسائل التي يجري بها تنفيذه). وأحد النتائج الرئيسية لهذه التطورات هو الدخول في اتفاقيات وترتيبات فوق قومية مثل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية أو تلك التي تنشأ على المستوى الإقليمي الكلي مثل منطقة التجارة الحرة الأوربية – المتوسطية. ومثل هذا الأمر يفترض مسبقا وجود بعض العقبات في تحرك السلع والخدمات ورأس المال، ولاسيما الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي تتم ثلاثة أرباعها بواسطة الشركات متعددة الجنسية.

وقد حدد أخصائيو إدارة الأعمال ثلاث **استراتيجيات محتملة** هي المواجهة أو التحالف أو المراوغة.

والمواجهة تكاد تكون غير مجدية في السياق الذي وصفناه لتونا، لأنه، ومع استثناءات قليلة للغاية، ليست هناك شركات كبرى في البلدان الناشئة تستطيع – حتى مع دعم الدولة لها – أن تتنافس ليس من حيث القدرة المالية فقط وإنما أيضا من حيث القدرات التكنولوجية أو الإدارية، مع شركات الأغذية متعددة الجنسية، التي، بفروعها الثمانين في عشرين بلدا وموظفيها الذين يبلغ عددهم 35000 موظف، حققت متوسطا لرقم المبيعات والأصول يصل إلى 9 مليار دولار أمريكي عام 2000 (أجروداتا، 2003). وهكذا، فليس هناك سوى بديلين، التحالف والالتفاف.

استراتيجيات التحالف تتركز إما في الاتفاق على شراكة مع شركة متعددة الجنسية أو تشكيل مجموعة قومية أو متعددة القوميات (أي إقليمية) تستطيع أن تمارس قوة سوقية على المنافسين متعددي الجنسية. وحالة صناعة الألبان في تونس تقدم مثالا جيدا على هذه الاستراتيجية للتحالف مع الشركات متعددة الجنسية: فشركات دانون ونستلة وسوديال/يوبليه تعمل الآن في السوق هناك من خلال مشروعات مشتركة مع شركات وطنية. وميزة هذا النظام هو أن الحلفاء الوطنيين يتعلمون إدارة الإنتاج والموارد البشرية، واستراتيجيات التسويق وأساليب الإشراف على الإدارة، بشرط أن تشكل الشركة متعددة الجنسية إدارة

ذات معرفة وأن تتكيف الشركة متعددة الجنسية بسرعة مع السمات المحددة (وبخاصة السمات الثقافية) للسوق الوطنية. أما المنهج متعدد القوميات فلم يعتمد حتى الآن إلا في حدود محدودة للغاية بسبب النزعة الفردية المحلية، التي كثيرا ما تكون زائدة عن الحد، والافتقار إلى معرفة إدارية ناضجة في الشركات المحلية. ومع ذلك، ففي رأينا أن بعض القطاعات القوية للأغذية الزراعية في بلدان الجنوب تشكل آفاقا جيدة. فصناعة الحبوب القوية في الجزائر، مثلا، يمكنها أن تشكل (أو كان يمكنها أن تشكل) منشأة إقليمية ذات حجم حرج في تحالف مع جيرانها التونسيين والمغاربة، من خلال عملية خصخصة منشآت الدولة التي ظلت قائمة للسنوات العشر الأخيرة وهي تصارع من أجل التوصل إلى نتيجة ناجحة.

وأخيرا، فإن استراتيجيات الالتفاف ممكنة ومرغوبة حيث تتوفر الموارد المحلية "المميزة" وسوف تفي باحتياجات المستهلك بالنسبة للمنتجات المحلية سواء في السوق المحلية (حيث الوطنيين مرتبطون بالمنتجات التقليدية والسياح يبحثون عن المنتجات النمطية) أو في مجال التصدير (حيث المنتجات "الغريبة" تعمل على تنويع الوجبة). هذا هو المجال الضخم لجهد الأغذية الزراعية في إقليمنا، الذي تتاح له فرصة استثنائية من خلال ترويج وسائل الإعلام لوجبة البحر المتوسط وتنامي الطلب العالمي على منتجات الإقليم. وفي الأقسام الشمالية والجنوبية والشرقية لإقليم البحر المتوسط هناك نسيج كثيف لمنشآت الأغذية الزراعية الصغيرة والمتوسطة التي تضرب بجذور عميقة في مجالها المحلي وثقافته. ويمكن الاستشهاد بصفة خاصة بسلاسل الفواكه والخضروات (بما في ذلك الزيتون والموالح والتمور والطماطم.. الخ.) ومشتقات الحبوب أو لحم الأغنام (انظر حالة إيطاليا، مثلا، في فانفاني وبييري، 2003). وأوجه ضعف هذه المنشآت الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بالتكنولوجيا والمهارات الإدارية معروفة جيدا. وسوف نركز على العامل الجوهري الخاص بالموارد البشرية، حيث يفتقر إلى التفكير الجماعي، ولاسيما أن الناس نادرا ما يفكرون من حيث المشاركة بسبب النزعة الفردية التي لا تزال سائدة في نموذج إدارة الشركات في البحر المتوسط. ومع ذلك، فإن بحوث الأعمال تظهر أن التشبيك (تكوين الشبكات) حل فعال في سياق عولمة السوق. ونحن نرى أن عاملا واحدا هو الحاسم في ديناميات السوق الراهنة : ذلك أن الإنشاء الأخير والمتنامي للشركات متعددة الجنسية في مجال تجارة التجزئة الكبيرة يمثل عنصر ضغط رئيسي يتطلب الشراكة في صناعة الأغذية الزراعية من أجل الوفاء بمواصفات الطلب فيما يتعلق بالنوعية، والحجم، والأسعار، وتواريخ التسليم للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. وأحد الحلول الممكنة (ولكن هل هناك حلول أخرى ؟) هو تكوين شبكة للرقابة على مختلف المعايير التي ذكرت. وهكذا يصبح من الأمور الملحة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة أن تدرك الفرص المتاحة في السوقين المحلية والدولية على السواء، ولمنظمات الإنتاج والسلطات العامة (المحلية والقومية والأوربية) أن تضع سياسات حقيقية للأغذية الزراعية وأن تنشط المؤسسات التي تستطيع حفز أنشطة التشبيك ومسايرتها.

ومع ذلك، فإن هذه الاعتبارات الخاصة بالمنشآت ينبغي ألا تقلل من أهمية حقيقة أنه رغم أن الأغذية رصيد خاص لا سبيل إلى إنكاره ضمن معنى النظرية الاقتصادية إلا أنها، في الوقت نفسه، إحدى مشكلات الصحة العامة.

وفضلا عن القضايا المعنوية التي تجعل الحصول على الأغذية حقا جوهريا لكل فرد، فإن الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية (العمالة، وخلق الثروة) تدعو إلى تنفيذ **سياسات حقيقية للأغذية الزراعية**[51] زيادة عن السياسات الزراعية التقليدية في كل بلد من بلدان البحر المتوسط على أساس نظرة شاملة ودولية لنظام الأغذية كما وضعت خطوطه العريضة في هذا الفصل.

وتكمن كل الصعوبة في تحديد ثم تنفيذ مثل هذه السياسة، لأننا إذا ما اتخذنا كأساس تلك النظرية التي أشرنا إليها هنا في هذا الفصل، أي نظرية نظام الأغذية، فإن هدف سياسة الأغذية بوضوح هو إمداد السكان بكمية كافية من الأغذية الصحية ووجبة متوازنة. وهذا المنهج سوف يحفز المشاركين في النظام لإمداد المستهلكين بمثل هذه الوجبة من خلال آليات مؤسسية مناسبة، يمكن تجميعها تحت العناوين التالية :

- إنشاء هيئة تقييم مستقلة،
- تعريف الجودة وتحديدها ومراقبتها والموافقة عليها على المستويين الوطني والدولي،
- إعلام المستهلك وتعليمه،
- العمل لتطوير القدرة التنافسية للمشاركين في النظام.

ظهرت فكرة "**هيئة سلامة الأغذية**" نتيجة لأزمة الأغذية التي ظلت تهز أوربا منذ عام 1996، بما يعني، هيئة تقييم عامة تستطيع توقع المخاطر المتصلة بمواد غذائية غير صالحة وتصدر تحذيرات. وقد أنشئت الآن وكالات من هذا النوع في كل بلدان الاتحاد الأوربي تقريبا، وبخاصة في أسبانيا (AESA، 2000)، وفرنسا (AFSSA، 1998)، واليونان (EFET، 2000)، والبرتغال (ASAP، 2000) وقد أنشئت هيئة سلامة الأغذية الأوربية عام 2002، وتجري مشاورات لإنشاء وكالات من هذا النوع في عديد من بلدان البحر المتوسط الشريكة، غير أنه لم تتخذ بعد أية قرارات.

وهكذا فإن أي بلد يريد أن يندمج في السوق الدولية عليه أن يحدد معايير عامة تتعلق بجودة الطعام، وبخاصة في سياق اتفاقية قانون الأغذية codex alimentarus لمنظمتي الفاو والصحة العالمية، واتفاقية تريبس TRIPS بشأن الملكية الفكرية وأسماء الماركات، واتفاقية SPS بشأن معايير الصحة (وقد نوقشت هذه الاتفاقية الأخيرة في سياق منظمة التجارة العالمية). ومع ذلك، وباستثناء حالة البلدان مرتفعة الدخل، فإن التشريعات الوطنية غير كافية سواء فيما يتعلق بنوعية الطعام وتعميمها خلال مختلف سلاسل الأغذية (التتبع). وعلاوة على ذلك، فإن آليات وأنظمة الترصد للمعاقبة على عيوب النوعية لا تزال ضعيفة، والنتيجة، أن سلامة الأغذية لا تزال غير كافية في بلدان البحر المتوسط الشريكة.

[51] ينبغي تفضيل استخدام تعبير سياسة الأغذية الزراعية على تعبير سياسة الأغذية، لأن التعبير الأول يتضمن مكون العرض إضافة إلى مكون الطلب. وفي أوربا، اعتمد الكتاب الأبيض، الصادر عن اللجنة الأوربية والذي صدر في 12 يناير 2000، هذا المنهج ويوضح الأهمية الهائلة المرتبطة بالموضوع بأن ذكر في المقدمة أن "ضمان توفير أعلى مستوى لسلامة الأغذية في أوربا يمثل أولوية قصوى لسياسة المفوضية." وتتحدث المفوضية هنا عن سلامة الأغذية وليس عن الأمن الغذائي حيث أن أوربا حققت هدفها في توفير الاكتفاء الذاتي ف إنتاج الأغذية كما حدد في معاهدة روما عام 1958. ويبدو أن هناك الآن توافقا في الرأي على تعريف الأمن الغذائي باعتباره وضعا مرضيا للأغذية من الناحيتين الكمية والكيفية.

وتتعلق معلومات المستهلك ببطاقة التعريف بمنتجات الأغذية، والاتصال الشامل والإعلان. ويجري في الوقت الراهن تحديد النظم في هذا المجال وهي تخضع لمناقشة حامية بين الحكومات وجماعات المنتجين. ذلك أن القضايا موضع البحث لها أهمية كبرى حيث أن للمعلومات، وبخاصة الإعلان، تأثير هائل على السلوك نحو الأغذية. ودور الهيئات العامة حرج في هذا المجال، حيث أن الخبراء أوجدوا صلات بين التغذية والصحة. وفي عديد من البلدان مثل فرنسا وتونس شكلت "هيئات مراقبة لترصد الوضع الغذائي للسكان" وشنت حملات اتصال لتشجيع الناس على تحسين غذائهم.

ثمة مكون آخر لسياسة الأغذية الزراعية يتعلق بكل المنشآت الزراعية، والصناعية، والتجارية في نظام الأغذية. لأنه ما أن تتحدد أهداف سلامة الأغذية، يتعين اتخاذ الإجراءات لتعزيز ظهور العرض الذي يمكنه الوفاء بمثل هذه الأهداف. وهذه مسألة صعبة، لأن الشركة، في اقتصاد السوق، لابد لها وأن تحقق هوامش كافية لضمان استمرارها، بل ونموها، إذا أمكن، بمعنى أنها ينبغي أن تضمن أن تكون منافسة في السوق المحلية، بل والدولية، حسب الأحوال. لكن من الواضح أن هناك مصالح متعارضة عبر سلاسل الأغذية، حيث أن المورّد يريد تعظيم أسعار بيعه بينما يريد العميل خفض تكاليف إنتاجه. وهذا يؤدي إلى توتر ملحوظ بين المنتجين الزراعيين وصناع الأغذية الزراعية من جانب وبين أولئك الصناعيين ومؤسسات التسويق من جانب آخر. وتبذل محاولا لإحداث مواءمات عن طريق السياسة الزراعية (دعم دخل المزرعة) أو سياسة المنافسة (قانون النظم الاقتصادية الجديدة في فرنسا، مثلا). ولابد أن يكون من الأسهل التوصل إلى اتفاق بشأن القضايا الأقل إثارة للخلاف مثل تعزيز الجودة، لكنه ستكون هناك على الدوام مشكلة اقتسام تكلفة التمويل فيما بين مختلف الفاعلين المشاركين. وباختصار، من الضروري بوضوح التنسيق بين مختلف هذه المكونات في التدخل العام في إطار سياسة الأغذية الزراعية. ويمكن لهذا التنسيق أن يبدأ بتدابير بسيطة وغير مكلفة داخل الإدارة العامة ذاتها عن طريق تبسيط الإجراءات واتباع نظام "وكالة الخطوة الواحدة".

وأخيرا، هناك جانبان آخران لسلامة الأغذية قد يكونان مثار قلق بالنسبة للفاعلين في سلسلة الأغذية وللحكومات:

- التوفيق بين ما يسمى السلسلة الحديثة وما يسمى السلسلة غير الرسمية، وكلتاهما بينهما اعتماد متبادل إلى حد كبير في بلدان جنوب وشرق البحر المتوسط. فالسلسلة غير الرسمية تضطلع بدور هام في الأمن الغذائي من خلال الدخل الإضافي الذي تقدمه لآلاف الناس، ومن خلال تغطيتها الجغرافية، ومن خلال عرضها لمنتجات مناسبة ثقافيا. كما أنها، بفضل نظام ثقة المستهلك الذي تقوم عليه، تشكل مسكّنا لعدم رضاء المستهلك عن الإجراءات الصحية. ومع ذلك، ففي دولة تحكمها سيادة القانون، يطرح القطاع غير الرسمي عديدا من المشكلات : التهرب من الضرائب (ومن ثم ميزانيات عامة غير كافية لنفقات المجتمع)، تشويه المنافسة (من خلال العجز عن الالتزام بكل أنواع النظم)، ونوعية وسلامة الأغذية. ولابد من وضع برنامج محدد في هذا السياق لضمان استمرار هذا

القطاع، الذي هو ضروري لتحقيق التوازن الاجتماعي – الاقتصادي، مع العمل، في ذات الوقت، لحث الفاعلين تدريجيا على الاندماج في الإطار القانوني.

- تحديات تحويل الأغذية، الذي تصاحبه أمراض الوفرة الزائدة وكذلك الأمراض المتصلة بسوء التغذية أو أمراض نقص الأغذية. ولابد للسلطات العامة أن تسهم إلى حد كبير في جهود إعلام المستهلكين وتعليمهم. وعلاوة على ذلك، وبالإضافة إلى بحوث سلامة الأغذية، لابد للمصنّعين والموزعين أن يستثمروا في البحوث المتعلقة بالخصائص التغذوية للمنتجات المطروحة في السوق، لأن حماية من يتناولون الأغذية المصنّعة قضية بالغة الأهمية سواء من حيث العمليات التكنولوجية المستخدمة أو الإضافات المستعملة في مختلف عمليات التحضير.

ملاحـــق

1- تفاوتات الدخول في منطقة البحر المتوسط

2- أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة وفق الإقليم والاقتصاد المستقبل

ملحق 1– تفاوتات الدخول في منطقة البحر المتوسط

فشل برشلونة: الهوة تتسع في دول الاتحاد الأوروبي – بلدان البحر المتوسط بين 1995 **و** 2001

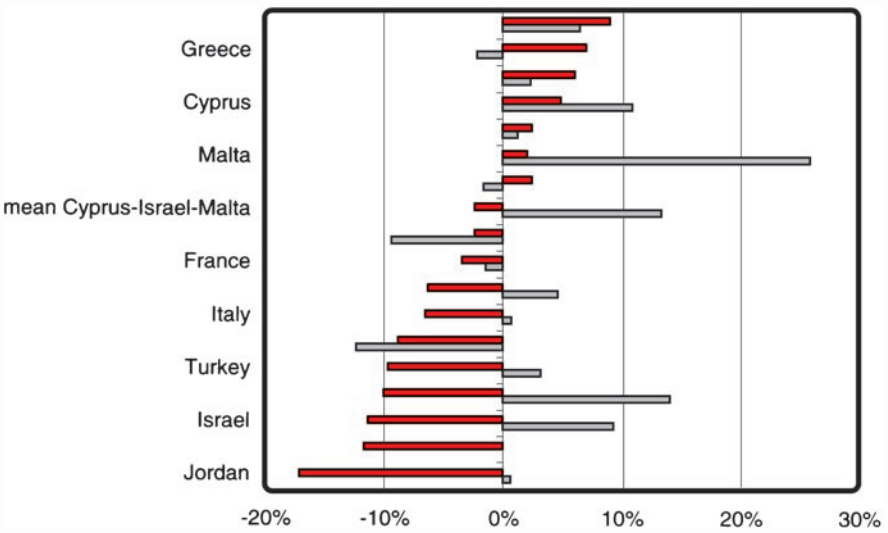

المصدر: تقديراتنا إعتمدت علي بيانات البنك الدولي. و WDI (2003)

الفجوات بين دول البحر المتوسط في نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي

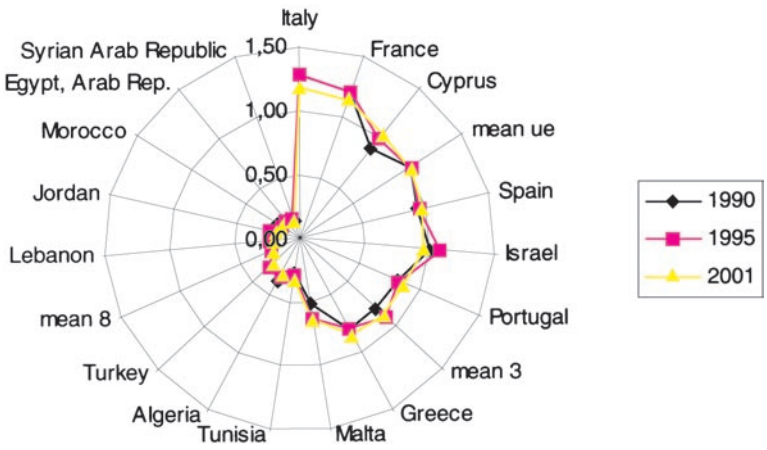

المصدر: تقديراتنا إعتمدت علي بيانات البنك الدولي

ملحق 2– أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة وفق الإقليم والاقتصاد المستقبل

الدولة	1990	2000	2001	متوسط التغير 1993–2000
العالم	1871594	6258263	6845723	3.7
الاتحاد الأوروبي	780813	2498247	2776627	3.6
الولايات المتحدة الأمريكية	394911	1214254	1321063	3.3
بلدان البحر المتوسط	271188	649195	730174	2.7
البحر المتوسط/ العالم	14%	10%	11%	
فرنسا	100043	257806	310430	3.1
اليونان	7902	12499	14059	1.8
إيطاليا	57985	113046	107921	1.9
البرتغال	10571	28161	32671	3.1
أسبانيا	65916	144508	158405	2.4
مجموع جزئي لدول الاتحاد الأوروبي المتوسطية	242680	556552	624017	2.6
مجموع جزئي لدول الاتحاد الأوروبي المتوسطية/ بلدان البحر المتوسط	89.5%	85.7%	85.5%	
الجزائر	1355	3441	4637	3.4
مصر	11043	20845	21355	1.9
ليبيا				
المغرب	917	6141	8798	9.6
تونس	7615	11451	11672	1.5
قبرص	1146	2062	2226	1.9
إسرائيل	2940	21450	23089	7.9
الأردن	615	1510	1679	2.7
لبنان	53	1084	1334	25.2
مالطا	465	3020	3334	7.2
سوريا	374	1699	1904	

الجزء الرابع

المؤشرات الرئيسية للتنمية الزرعية والغذائية في بلدان البحر المتوسط

11-1 - مقدمة

يشتمل هذا القسم الإحصائي على عرض موجز للمؤشرات الرئيسية للتنمية الزراعية والغذائية في دول البحر الأبيض المتوسط.

وتتعلق البيانات بالجوانب الديموجرافية والاقتصادية، والموارد، ووسائل الإنتاج، والاستهلاك، والتجارة الدولية.

وبالنظر إلى ندرة البيانات المتاحة في عدة دول في المنطقة حتى نضمن إمكانية المقارنة، فقد قصرنا بياناتنا عمدا على المؤشرات الشائعة الاستخدام في النمو السكاني، وعملية الانتقال إلى المدن، والنمو الاقتصادي الكلي، والنمو الزراعي، والاستهلاك الغذائي، والتجارة الدولية.

11-2 - ملاحظات على المنهجية

11-2-1 - مصادر البيانات

تم استقاء الإحصاءات الزراعية (استخدام الأراضي، والإنتاج، والتجارة) من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو).

وهي إحصاءات مجمعة من مختلف الأجهزة الرسمية في مختلف الدول، وتم استكمالها، عند الضرورة، بتقديرات أجرتها منظمة الأغذية والزراعة FAO بناء على معلومات مؤقتة أو غير رسمية.

وقد تم استقاء معلومات الاقتصاد الكلي بشأن السكان، أو الحسابات القومية، أو التجارة العالمية..الخ، إما من سلسلة إحصاءات الأمم المتحدة، التي تنشر في مختلف الكتب السنوية (كتب الإحصاءات السنوية، كتب الحسابات القومية، الكتاب السنوي للسكان، الكتاب السنوي للتجارة الدولية) أو منشورات البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي.

11-2-2 - جدول المؤشرات

جدول 11-1 - السكان والنمو الديموجرافي، والانتقال إلى الحضر، ونسبة العمالة الزراعية 2001-2002

الدولة	إجمالي السكان (1)	معدل النمو (2)	سكان الحضر/ إجمالي السكان (3)	سكان الريف/ إجمالي السكان (4)	سكان المناطق الزراعية/ إجمالي السكان (5)	قوة العمل الزراعية/ إجمالي قوة العمل (6)	إجمالي السكان/ العمالة الزراعية (7)
	بالمليون	%	%	%	%	%	
	2002	2001-1965	2001				
ألبانيا	3.20	1.45	43	57	48	48	4
الجزائر	31.32	2.68	58	42	24	24	12
مصر	66.37	2.20	43	57	36	33	8
فرنسا	59.44	0.55	76	24	3	3	69
اليونان	10.63	0.60	60	40	13	16	14
ايطاليا	57.92	0.27	67	33	5	5	45
لبنان	4.44	1.41	90	10	3	3	79
مالطا	0.39	0.70	91	9	2	1	196
المغرب	29.64	2.32	56	44	36	35	7
البرتغال	10.03	0.30	66	34	14	12	16
أسبانيا	41.18	0.61	78	22	7	7	32
تونس	9.79	2.03	66	34	24	24	10
تركيا	69.63	2.18	66	34	30	45	5

1. إجمالي السكان بالمليون نسمة
2. معدل النمو الديموجرافي السنوي في المتوسط في الفترة من 1965-2001 (%)
3. نسبة سكان الحضر إلى إجمالي عدد السكان (%)
4. نسبة سكان الريف إلى إجمالي عدد السكان (%)
5. نسبة السكان الزراعيين إلى إجمالي عدد السكان (%)
6. نسبة الأيدي العاملة الزراعية إلى إجمالي الأيدي العاملة (%)
7. عدد السكان مقابل كل عامل زراعي

المصدر : الزراعة المتوسطية 2004، أجرينا حساباتنا بناءً على بيانات منظمة الأغذية والزراعة.

جدول 11-2 - الناتج المحلي الإجمالي، والنمو الاقتصادي، ونسبة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي

الدولة	إجمالي الناتج القومي	إجمالي الناتج القومي/ السكان	معدل الصرف*	متوسط معدل النمو الإجمالي للناتج القومي	إجمالي الناتج القومي الزراعي/إجمالي الناتج القومي	إجمالي الناتج القومي الزراعي/ عامل زراعي
	بالمليون دولار أمريكي	دولار أمريكي	العملة المحلية /دولار أمريكي	%	%	$
	2002	2002	2002	2001-91	2001	
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)
ألبانيا	4695	1469	140.150	5.4	49.1	2701
الجزائر	54195	1730	79.682	2.3	10.2	2069
مصر	86120	1298	4.500	4.7	16.6	1869
فرنسا	1417184	23842	1.063	1.9	2.3	34964
اليونان	132787	12492	1.063	2.5	6.2	9592
ايطاليا	1184171	20445	1.063	1.7	2.4	20375
لبنان	17294	3895	1507.500	4.0	11.9	
مالطا	3891	9977	0.433		2.21	
المغرب	33875	1143	11.021	2.5	13.8	1090
البرتغال	121720	12136	1.063	2.9	3.1	5338
أسبانيا	653115	15860	1.063	2.8	3.57	16708
تونس	21031	2148	1.422	4.8	12.7	2681
تركيا	182772	2625	1507226	3.2	13.5	1376

1. الناتج المحلي الإجمالي بالمليون دولار أمريكي، 2002
2. متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالدولار الأمريكي، 2002
3. سعر الصرف - وحدة النقد المحلي لكل دولار أمريكي ، 2002
4. معدل النمو السنوي في المتوسط لإجمالي الناتج المحلي في الفترة من 1991-2001 (%)
5. نسبة إجمالي الناتج المحلي الزراعي إلى إجمالي الناتج المحلي الكلي (%) 2001
6. متوسط نصيب العامل الزراعي من إجمالي الناتج المحلي الزراعي (دولار أمريكي)

* اليورو لكل دولار أمريكي في أسبانيا، وفرنسا، واليونان، وإيطاليا، والبرتغال
* وحدة النقد الوطنية لكل دولار أمريكي

المصدر : الزراعة المتوسطية 2004 . استندت حساباتنا إلى بيانات منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) وبيانات البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والبيانات الوطنية

جدول 11-3 - المساحة المنزرعة، والمساحة المروية، ووسائل الإنتاج2001

الدولة	أراض منزرعة محاصيل دائمة هكتار1000	أراض مزروعة 1000 هكتار	أراض مزروعة/ عامل زراعي هكتار	أراض مروية/ أراض مزروعة %	أراض مزروعة / جرار هكتار/جرار	مخصبات/ أراض مزروعة كيلوجرام/ هكتار
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)
البانيا	699	222	0.9	49	88	27
الجزائر	8252	268	3.2	7	88	13
مصر	3338	48	0.4	100	37	392
فرنسا	19585	329	22.9	13	15	213
اليونان	3852	363	5.1	37	15	109
ايطاليا	10976	191	8.5	25	7	153
لبنان	313	88	7.0	33	38	174
مالطا	10	26	5.0	20	20	70
المغرب	9720	319	2.3	14	225	37
البرتغال	2705	270	4.3	24	16	84
أسبانيا	17948	450	14.5	20	20	122
تونس	4909	513	5.2	8	140	22
تركيا	26355	390	1.8	17	28	63

1. الأراضي الصالحة للزراعة والمحاصيل الدائمة - 1000 هكتار
2. نصيب كل فرد من الأراضي المنزرعة - هكتار
3. نصيب العامل الزراعي من الأراضي المنزرعة - هكتار
4. نسبة الأراضي المروية إلى الأراضي المنزرعة (%)
5. متوسط نصيب الجرار من الأراضي المنزرعة - هكتار
6. متوسط نصيب الهكتار من الأسمدة - كيلوجرام

المصدر : الزراعة المتوسطية 2004، استندت حساباتنا إلى بيانات منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)

جدول 11-4 - المنتجات الزراعية الرئيسية - 2002

الدولة	حبوب	خضروات	فاكهة	ألبان	لحوم	سكر	زيت زيتون
	1000 طن						
ألبانيا	534	711	156	1010	79	3	1
الجزائر	2099	2853	1544	1513	552		45
مصر	19464	13851	7405	4059	1436	1525	
فرنسا	69158	7621	10679	25978	6564	5094	4
اليونان	4591	3870	4170	1920	472	326	372
ايطاليا	21887	14407	16979	12407	4087	1475	507
لبنان	154	880	586	217	162	2	6
مالطا	12	49	7	47	19		0
المغرب	5283	3677	2493	1395	609	505	35
البرتغال	1567	2228	1748	2035	780	79	42
أسبانيا	21567	12010	15432	7056	5072	1273	830
تونس	533	2075	993	990	233		30
تركيا	31940	24836	10996	9496	1314	2174	180

المصدر : الزراعة المتوسطية 2004 - بناء على بيانات منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)

جدول 11-5 - معدل نمو المنتجات الزراعية - 2002

الدولة	حبوب	خضروات	فاكهة	ألبان	لحوم*	سكر	زيت زيتون
	%						
ألبانيا	-8.18	8.82	17.8	7.12	11.13	0.00	-72.0
الجزائر	-16.11	11.22	7.24	0.00	2.89		0.00
مصر	0.00	-1.89	1.69	5.75	-1.68	3.32	
فرنسا	14.35	-2.35	-4.39	1.48	3.51	21.43	0.00
اليونان	18.45	-8.00	5.26	1.59	-5.01	-4.40	-11.85
ايطاليا	9.07	-3.59	-7.61	-4.91	-1.77	3.15	-9.10
لبنان	60.1	-33.53	-55.39	-22.26	34.21	-95.25	-3.33
مالطا	-1.67	-26.57	-7.14	-4.29	1.58		
المغرب	14.68	-0.54	14.40	14.72	3.15	-4.72	0.00
البرتغال	16.33	-3.5	-5.02	2.11	5.70	32.17	2.44
أسبانيا	18.59	0.48	4.02	1.97	0.08	19.19	-22.62
تونس	-70.69	-5.48	0.23	-1.98	-5.83	-100.00	-82.35
تركيا	24.91	12.89	3.15	-1.87	-4.22	-21.09	-2.70

* اللحوم = اللحم البقري + لحم الضأن + لحم الدواجن

المصدر : الزراعة المتوسطية 2004 - استندت حساباتنا على بيانات منظمة الأغذية والزراعة

جدول 11-6 – استهلاك الغذاء 2001 كجم/الفرد/سنة

الدولة	حبوب	جذور	سكر	بقوليات	خضروات	فاكهة
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)
ألبانيا	167.3	31.6	25.4	4.9	216.7	86.9
الجزائر	223.7	29.0	29.5	5.8	84.5	49.3
مصر	236.0	23.8	29.4	9.1	176.7	92.7
فرنسا	117.1	66.9	40.9	2.0	129.9	97.3
اليونان	153.7	73.5	35.8	4.5	271.9	145.4
ايطاليا	162.1	39.7	31.6	5.5	177.9	139.9
لبنان	129.9	52.5	33.7	10.6	240.1	136.4
مالطا	185.7	86.1	56.5	3.2	151.5	63.9
المغرب	252.5	31.0	34.2	6.3	93.6	49.3
البرتغال	132.2	123.7	34.1	3.9	187.5	132.0
أسبانيا	101.3	82.9	32.6	5.7	154.2	122.6
تونس	212.3	31.9	29.7	8.8	166.5	82.1
تركيا	216.9	64.0	29.4	12.2	228.9	101.4

الدولة	لحوم	أسماك	ألبان	زيوت	مشروبات
	(7)	(8)	(9)	(10)	(11)
ألبانيا	32.7	4.0	300.7	11.2	21.1
الجزائر	18.1	3.5	113.6	16.8	0.3
مصر	25.1	15.3	51.0	8.9	1.3
فرنسا	102.4	31.1	272.3	36.7	95.7
اليونان	91.5	25.1	242.4	31.0	68.0
ايطاليا	91.2	24.7	247.1	38.3	83.4
لبنان	38.4	6.2	125.1	22.0	14.6
مالطا	68.2	37.6	197.7	17.1	39.4
المغرب	19.5	8.7	33.0	12.8	3.6
ألبرتغال	88.6	76.1	226.7	29.7	127.0
أسبانيا	118.1	44.7	164.7	32.8	107.9
تونس	25.5	11.0	102.5	21.0	6.4
تركيا	19.4	7.6	114.4	20.0	12.6

1 – الحبوب
2 – الجذور والدرنات
3 – السكر
4 – البقول
5 – الخضروات
6 – الفاكهة
7 – اللحوم – إجمالي
8 – الأسماك والمأكولات البحرية
9 – الألبان ومنتجات الألبان
10 – الزيوت والدهون
11 – المشروبات الروحية

المصدر : الزراعة المتوسطية 2004 – استندت حساباتنا إلى بيانات منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)

جدول 11-7 - معدلات التجارة الدولية للمنتجات الزراعية، 2001

الدولة	إجمالي الواردات TI	إجمالي الصادرات TE	الواردات الزراعية AI	الصادرات الزراعية AE
	بالمليون دولار			
ألبانيا	1331	305	254	23
الجزائر	11530	20000	2611	27
مصر	12756	5600	3222	629
فرنسا	328755	323523	23224	31003
اليونان	28230	10238	3135	2414
ايطاليا	233007	241235	20916	15687
لبنان	7291	889	1214	169
مالطا	2722	1956	233	40
المغرب	10961	7122	1669	703
ألبرتغال	38014	23927	4022	1466
أسبانيا	142798	109727	11226	14505
تونس	9552	6609	846	454
تركيا	41399	31334	2421	4094

الدولة	الميزان الإجمالي الموحد *	إجمالي الصادرات /إجمالي الواردات	الميزان الزراعي الموحد **	الصادرات الزراعية/ الواردات الزراعية	الواردات الزراعية/ إجمالي الواردات	الصادرات الزراعية/ إجمالي الصادرات
	%					
ألبانيا	-62.71	22.92	-83.74	8.85	19.10	7.38
الجزائر	26.86	173.46	-97.97	1.03	22.64	0.13
مصر	-38.98	43.90	-67.36	19.51	25.26	11.22
فرنسا	-0.8	98.41	14.35	133.50	7.06	9.58
اليونان	-46.77	36.27	-12.99	77.01	11.10	23.58
ايطاليا	1.73	103.53	-14.29	75.00	8.98	6.50
لبنان	-78.26	12.19	-75.55	13.93	16.65	19.02
مالطا	-16.37	71.86	-70.96	16.99	8.56	2.02
المغرب	-21.23	64.98	-40.73	42.11	15.23	9.87
ألبرتغال	-22.74	62.94	-46.59	36.44	10.58	6.13
أسبانيا	-13.10	76.84	12.74	129.21	7.86	13.22
تونس	-18.21	69.19	-30.17	53.64	8.85	6.86
تركيا	-13.84	75.69	25.67	169.06	5.85	13.06

* الميزان الإجمالي الموحد = (إجمالي الصادرات - إجمالي الواردات) x 100 /(إجمالي الصادرات + إجمالي الواردات)

** الميزان الزراعي الموحد= (الصادرات الزراعية - الواردات الزراعية) x 100 /(الصادرات الزراعية+ الواردات الزراعية)

المصدر : الزراعة المتوسطية 2004 - استندت حساباتنا إلى بيانات منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)

جدول 11-8 - التجارة الأوربية - المتوسطية - 2002 - جميع المنتجات

الدولة	إجمالي صادرات الاتحاد الأوروبي TE	إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي TI	ميزان التجارة TE-TI
	بالمليون دولار		
ألبانيا	1017	313	704
الجزائر	7558	13501	-5943
مصر	5943	3038	2905
فرنسا	227165	184601	42564
اليونان	20959	5539	15420
ايطاليا	143152	120646	22506
لبنان	2783	173	2610
مالطا	2529	1047	1482
المغرب	7172	5896	1276
ألبرتغال	33861	21171	12690
أسبانيا	117262	83754	33508
تونس	7092	5670	1422
تركيا	22746	20696	2050

المصدر : كتاب الإحصاءات الأوربية 6 ب - التجارة البينية والتجارة الخارجية للاتحاد الأوربي - 2003

جدول 11-9 - التجارة الزراعية - الغذائية للاتحاد الأوربي مع بلدان البحر الأبيض المتوسط:

الصادرات من الاتحاد الأوربي إلى بلدان البحر الأبيض المتوسط 2002

الدولة	حبوب	ألبان	زيوت	سكر	لحوم	المجموع
	بالمليون دولار					
ألبانيا	2	5	9	18	8	42
الجزائر	326	251	114	135	0	826
مصر	209	65	12	25	0	311
فرنسا	307	1692	776	482	2199	5456
اليونان	123	513	73	43	641	1393
ايطاليا	637	2053	982	395	2719	6786
لبنان	7	73	8	31	4	123
مالطا	1	18	6	9	11	45
المغرب	163	58	39	5	1	266
ألبرتغال	278	261	164	44	461	1208
أسبانيا	705	925	177	406	561	2774
تونس	82	18	51	15	0	166
تركيا	48	27	54	8	0	137

الدولة	حبوب	ألبان	زيوت	سكر	لحوم
	1000 طن				
ألبانيا	6	4	15	75	11
الجزائر	2483	148	233	595	0
مصر	1850	40	19	102	0
فرنسا	1290	1344	910	708	949
اليونان	810	286	84	42	305
ايطاليا	4322	2399	911	488	1143
لبنان	21	31	15	120	2
مالطا	2	11	5	26	5
المغرب	1385	43	72	9	2
ألبرتغال	2065	241	161	43	208
أسبانيا	5575	802	310	575	219
تونس	596	19	118	64	0
تركيا	352	13	115	20	0

المصدر : كتاب الإحصاءات الأوربية 6 ب - التجارة البينية والتجارة الخارجية للاتحاد الأوربي - 2003

جدول 11-10 – التجارة الزراعية – الغذائية للاتحاد الأوربي مع بلدان البحر الأبيض المتوسط

واردات الاتحاد الأوربي من بلدان البحر الأبيض المتوسط – 2002

الدولة	خضروات	فاكهة	تبغ	قطن	المجموع
	بالمليون دولار				
ألبانيا	2	2	4	0	8
الجزائر	1	13	0	0	14
مصر	112	36	1	153	302
فرنسا	1095	1170	298	419	2982
اليونان	96	250	113	210	669
ايطاليا	605	1429	117	1043	3194
لبنان	0	0	1	0	1
مالطا	3	0	0	0	3
المغرب	295	235	0	43	573
ألبرتغال	82	95	96	134	407
أسبانيا	2975	3219	101	369	6664
تونس	5	59	1	62	127
تركيا	155	812	121	436	1524

الدولة	خضروات	فاكهة	تبغ	قطن
	1000 طن			
ألبانيا	2	2	1	0
الجزائر	0	10	0	0
مصر	255	41	0	50
فرنسا	3118	1385	46	90
اليونان	69	286	37	107
ايطاليا	763	1724	49	136
لبنان	1	0	0	0
مالطا	6	0	0	0
المغرب	314	284	0	7
ألبرتغال	149	126	11	24
أسبانيا	3400	4340	24	92
تونس	4	51	1	15
تركيا	198	636	28	159

المصدر : كتاب الإحصاءات الأوربية 6 ب – التجارة البينية والتجارة الخارجية للاتحاد الأوربي – 2003

جدول 11-11 - معدلات الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية الرئيسية - 2001

الدولة	حبوب	ألبان	لحوم*	سكر	زيت زيتون
	%				
ألبانيا	59.37	98.24	70.75	4.82	87.50
الجزائر	27.24	45.55	99.07	0.00	99.88
مصر	69.58	87.20	93.48	77.88	0.00
فرنسا	178.49	122.58	106.49	281.79	4.06
اليونان	79.61	64.26	45.55	107.08	183.06
ايطاليا	73.52	76.21	82.28	90.23	72.22
لبنان	10.56	46.85	85.82	24.22	116.48
مالطا	6.77	57.28	68.37	0.00	0.00
المغرب	48.02	78.96	99.50	50.84	86.37
ألبرتغال	30.61	92.72	79.70	20.74	60.40
أسبانيا	75.45	89.33	107.72	83.26	164.53
تونس	40.68	97.39	100.27	1.60	223.77
تركيا	101.57	99.80	101.66	151.19	213.99

* اللحوم = اللحوم البقرية + لحوم الضأن + لحوم الدواجن

معدل الاكتفاء الذاتي = الإنتاج x 100 / (الإنتاج + الاستيراد - التصدير)

المصدر : الزراعة المتوسطية 2004 - استندت حساباتنا إلى بيانات منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)

رسم بياني 11-1 - **معدلات الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية الرئيسية** - 2001-%

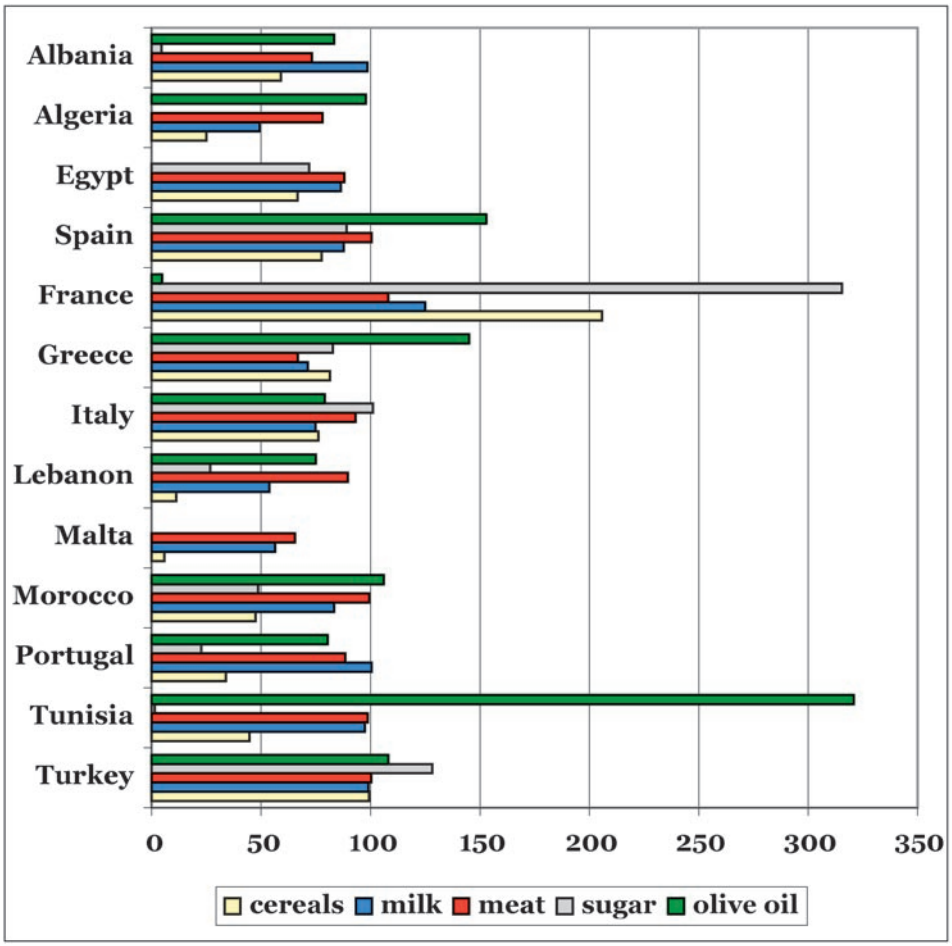

المصدر : استندت حساباتنا إلى بيانات منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)

المـــراجـــع

الجزء الأول

- Abbot Ph C. (2002). *Tariff-rate Quotas: Failed Market Access Instruments?* European Review of Agricultural Economics.
- Arnalte E. (2000). *Política agraria y estatuto del agricultor y ganadero.* In Fundación de Estudios Rurales (Ed.) Agricultura Familiar en España 2000, Madrid: 15-24.
- De Gorter Harry & Elisa Martin (1998). *The Agreement on Agriculture and the CAP: The Reform of the Fruit and Vegetable Common Market Organization,* Paper presented for discussion at the International Agricultural Trade Research Consortium Annual Meeting, St. Petesburg Beach, Florida. December 13-15, 1998.
- García-Alvarez-Coque J.M. (2001). *La PAC y el olivar español.* Situación actual y perspectivas, Seminario sobre la olivicultura española e italiana, Rende, mayo de 2001.
- Garcia-Alvarez-Coque, J.M. (2001). *Implications for the Syrian agricultural sector of a possible co-operation and trade agreement with the European Union.* FAO, GCP/SYR/006/ITA.FAO-Italian Government Co-operative Programme, Damascus.
- Garcia-Alvarez-Coque J.M. (2002). *Agricultural Trade and the Barcelona process. Is full liberalisation possible?* European Review of Agricultural Economics, Vol. 29 (3), pp. 399-422.
- Garcia-Martinez M. (2002). *Commercial Strategies to satisfy consumers of the 21st century.* Abacus Program, Http://Www.Proyectoabacus.Com/English/Marco.Html
- Ortiz D. & Ceña F. (2002). *Efectos de la política agroambiental de la Unión Europea en el medio rural.* Información Comercial Española. Revista de Economía, 803: 105-116.
- Vernon R.G. (1979). *The product cycle hypothesis in a new international environment.* Oxford Bulletin of Economics and Statistics 41 (November 1979), pp. 255-67.

الجزء الثاني

- Benouaret (N), 2003. Filières oléagineuses. 200 millions de dollars *dans* la cagnotte. *In le quotidien El Watan du 5-1-03.*
- Benyahia (Ali), 2002. Privatisations. Benflis clarifie la démarche. *In le quotidien El Watan du 30-12-02.*
- Cherfaoui (Z) et Azzouz (N), 2003. Le ministre des finances au Quotidien d'Oran. Là où va *l'argent des algériens. In le Quotidien d'Oran du 2-1-03*.
- Conseil National Economique et Social (CNES), 2003. La conjoncture économique et sociale du 2ème semestre 2002. *CNES, Alger, mai 2003.*
- Mehdi (Mohamed), 2003. Pêches et Ressources halieutiques. Une grosse enveloppe selon la loi de finances 2003. *In le Quotidien d'Oran du 6-1-03.*

- M'hamed (H), 2003. Filière vinicole. Concurrence déloyale. *In le quotidien El Watan du 6-1-03.*
- Oukazi (Ghania), 2002. Djilali Mehri, Hadjas et Ministère de l'Agriculture. Les grosses fortunes et les terres agricoles.. In Le quotidien d'Oran du 30-12-02.
- Zaki (B), 2003. Le désarroi des producteurs de pommes de terre. *In Le Quotidien d'Oran du 21-1-2003.*
- The Central Authority for Public Mobilization and Statistics, Annual Statistical Book, June 2002.
- Ministry of Agriculture and Land Reclamation, Economic Affairs Sector, Agricultural Consensus for 2000.
- Ministry of Agriculture and Land Reclamation, Economic Affairs Sector, Agricultural Income Estimations, Various Issues.
- Ministry of Agriculture and Land Reclamation, Economic Affairs Sector, Food Balance for A.R.E., various issues.
- Ministry of Agriculture and Land Reclamation, Economic Affairs Sector, Agricultural Economic Periodical, various issues.
- Ministry of Mass Media, the General Authority for Information, Annual Book, various issues.
- Al-Ahram, Center for Political and Strategic Studies, Strategic Economic Trends, Cairo, 2003.
- The Arab Fund for Economic and Social Development, the Unified Arab Report, Kuwait, 2002.

- The National Institute for Planning/UNDP, Human Development Report for 2001/2002, Cairo 2003.
- Dr. Mahmoud Mansour A. Fattah, Agriculture and Food in Egypt 2020, Third World Forum, Cairo 2001.

- FEGA (2003): Informe de Actividad 2002. Campaña 2001-2002.
- Fundación de Estudios Rurales (2003): Agricultura familiar en España 2003.
- INE online databases. http://www.ine.es/
- López, E. (2003): "Los cambios recientes y la tipología actual de las explotaciones agrarias en España; algunas implicaciones para la política agraria" In Jornada Temática "La agricultura española en el marco de la PAC" belonging to El Libro Blanco de la Agricultura y el Desarrollo Rural.
- MAPA online databases. http://www.mapya.es/estadistica/infoestad.html
- Ministry of Economy (2003): The Spanish Economy. Quarterly bulletin. February 2003.
- Muñoz, C., Sosvilla, S. (2003): Informe Económico FIAB 2002
- Servicio de Estudios La Caixa (2003): Informe Mensual nº 255, February 2003.

- Baltas N. (2001). Development Strategy and Investments in the Processing and Marketing of Agricultural Products. Ministry of Agriculture. (*in Greek*)
- Capital Link Internet Site: www.capitallink.com

- Kitsopanidis G (2002). Competitiveness of four groups of 15 sheep races bred in Greece. In 'Seeking Greek Agriculture's Tomorrow' eds. K. Mattas, K. Apostolopoulos. pp. 493-507. Stamoulis Publishing, Athens. (in Greek).
- Maravegias N., Apostolopoulos K., Mattas K., Baltas N., Moisidis A., Papageorgiou K., Psaltopoulos D. (2002). Sustainable Agriculture in a Developed Countryside: A 10-*year Strat*egy for Rural Development. Working Paper. Ministry of Agriculture. (in Greek).
- Maravegias N., Apostolopoulos K., Mattas K., Baltas N., Moisidis A., Papageorgiou K., Psaltopoulos D. (2003). Sustainable Agriculture in a Developed Countryside: A *10-year Vi*sion for Greek Agriculture and Rural Areas. Ministry of Agriculture. (in Greek).
- Ministry of Economy and Finance (2003). The 2002 Update of the Hellenic Stability and Growth Programme: 2001-2001. Athens
- Mylona A. (2002). Livestock farming as a factor of balanced development of mountainous and insular areas of Greece. In 'Seeking Greek Agriculture's Tomorrow' eds. K. Mattas, K. Apostolopoulos. pp. 532-546. Stamoulis Publishing, Athens. (in Greek).
- Naftemporiki Newspaper. Issue of 9th October 2001.
- National Statistical Service of Greece. Various issues 2001-2002.
- Pneymatikatou A., Batzios Ch., Katos A., Fotis G. (2002). Econometric analysis of the production and cost functions of the Greek aquaculture sector. In 'Seeking Greek Agriculture*'s Tomorrow'* eds. K. Mattas, K. Apostolopoulos. pp. 508-521. Stamoulis Publishing, Athens. (in Greek).
- Proceedings of the Managing Authority of the National Programme for Agricultural Development and the Restructuring of Rural Areas (2003).
- Proceedings of the Managing Authority of the Operational Programme of Fisheries (2002).

- Abul Khoudoud, Abir (1998). Contribution to the Agriculture Sector Brief in Lebanon. Unpublished Manuscript prepared for the policy office of FAO.
- Audi Bank (2001). Between the Efficiency of economic policies and the Deficiency in Political Economy. 4th Quarter report 2001. Beirut: Lebanon.
- Audi Bank (2002). Restoring the Vertiality of Economic Power. 4th Quarter report 2002. Audi Bank: Beirut.
- Banque du Liban (2001). 4th Quarterly Bulletin. number 91. BDL: Beirut.
- Banque du Liban (2002). 4th Quarterly Bulletin. number 95. BDL: Beirut.
- Banque du Liban (2002). Quarterly Report. Beirut
- Central Administration of Statistics; available from http://www.cas.gov.lb, internet; accessed on May 2003.
- Council for Development and Reconstruction (2003). Progress Report. May 2003.
- Economic News (2003). Paris II Conference Participants Honor Pledges of Financial Assistance Treasury Expected to Implement Fiscal and Debt Management Plans. Issue number 2 pp 6.

- Hamze M. and Abul Khoudoud A. (2001). Development and Agro-food Policies in the Mediterranean Region : Lebanon Country Report. CIHEAM

- Hamze M. and Abul Khoudoud A. (2002). Development and Agro-food Policies in the Mediterranean Region : Lebanon Country Report. CIHEAM
- Higher Customs Council, Ministry of Finance; available from http://www.customs.gov.lb/, internet; accessed on May 2003.
- Investment Development Authority of Lebanon; available from http://www.idal.gov.lb, internet; accessed on May 2003.
- Lebanese Ministry of Environment, UNDP and UNEP (2003). Effects of Trade Liberalization on Agriculture With Special Focus on Products Where Methyl Bromide is Used. Final Report. Beirut.
- Ministry of Industry (2000). A Report on Industry in Lebanon 1998-1999: Statistics and Findings. Ministry of Industry: Beirut.
- Ministry of Economy and Trade (2000). Lebanon and the Euro-MED Negotiations: an action Program to Lebanon joining the EURO-MED Agreement. Ministry of Economy and Trade: Beirut, Unpublished manuscript.
- Ministry of Economy and Trade (2003). National accounts
- Ministry of Agriculture and FAO (2001). The agriculture in Lebanon. FAO: Lebanon.
- Ministry Of Finance (2002). Beyond Reconstruction and Recovery: Towards Sustainable Growth. A report prepared for Paris II meeting.
- Tomasin G. and Trifiro A. (2002). Vocational Education and Training School for Food Industries. A feasibility Study. Beirut: Lebanon.
- The Lebanese Ministry of Economy and Trade; available from http://www.economy.gov.lb, internet; accessed on May 2003.
- The Lebanese Ministry of Finance; available from http://www.finance.gov.lb,internet; accessed on May 2003.
- UNDP (2002). Second Country Report Cooperation Framework for Lebanon (2002-2006). Beirut: Lebanon.

- Akesbi, N. (2000): La politique Agricole, entre les contraintes de l'ajustement et l'impératif de sécurité alimentaire, Revue Critique Economique, Rabat, n°1, printemps.

- Akesbi, N. (2003). Développement et politiques agro-alimentaires dans la région Méditerranéenne : Rapport National Maroc 2002, Centre International des Hautes Etudes Agronomiques Méditerranéennes, Rapport annuel 2002, Paris.
- Aboury, M. (2003). Ingénieurs agronomes chômeurs : Le programme de location des terres agricoles est un cadeau empoisonné, Al Ayam, hebdomadaire en arabe, Casablanca, 10 avril 2003.
- Achehbar, S. (2003). Les marocains fâchés avec le poisson ?, Tel Quel, hebdomadaire, Casablanca, 17 mai.
- Agueniou, S. (2003, a). Le Maroc assez bien noté par le FMI, L'Economiste, quotidien, Casablanca, 16 mai.
- Agueniou,S. (2003, b). Le « papier » Maroc plébiscité, L'Economiste, quotidien, Casablanca, 4 juillet.
- Anthioumane, T. (2002). Marchés des céréales : L'urgence de la modernisation, La Gazette du Maroc, hebdomadaire, Casablanca, 22 avril.

- Arif, H. (2003). La récolte sera bonne, la croissance aussi, La Vérité, hebdomadaire, Casablanca, 17 mai.
- Belmaâza, M. (2003). Minotiers : La subvention à la farine nationale décriée, Le Journal hebdomadaire, 25 janvier.
- Ben Driss, A. (2002). L'agroalimentaire en butte à la sécheresse : les industriels déboussolés ; La Vérité, hebdomadaire, Casablanca, 25 octobre.
- Benmansour, S. (2003, a). Patrimoine foncier Sodea/ Sogeta : c'est la ruée !, La Vie économique, hebdomadaire, Casablanca, 6 juin.
- Benmansour, S. (2003, b). La BMAO coûtera 0 DH au Crédit agricole, La Vie économique, hebdomadaire, 18 juillet.
- Benmansour, S. (2003, c). Sodea et Sogeta : 34.000 ha à concéder au privé, La Vie économique, hebdomadaire, 31 juillet.
- Boubrhimi, N. (2003). Les boulangeries appellent à une augmentation du prix du pain, L'Economiste, quotidien, 20 juin.
- Centre International des Hautes Etudes Agronomiques Méditerranéennes (Ciheam, 2003). Développement et politiques agro-alimentaires dans la région Méditerranéenne, Rapport annuel 2002, Paris.
- Centre International des Hautes Etudes Agronomiques Méditerranéennes (Ciheam, 2003) : Annuaire des Economies Agricoles et Alimentaires des Pays Méditerranéens et Arabes, Médagri 2003, Paris-Montpellier.
- Challot, H. (2001). Pluie : La grande attente, Libération, quotidien, Casablanca, 11 octobre.
- Chankou, A. (1999). Le blé occulte, Maroc Hebdo, Casablanca, 23 avril.
- Chaoui, M. (2003, a). Céréales : Nouveau système des droits à l'importation, L'Economiste, quotidien, 6 mai.
- Chaoui, M. (2003, b). Sodea et Sogeta : Jettou valide le plan de restructuration, l'Economiste, Casablanca, 27 mai.
- Collectif (1999). Le secteur des pêches maritimes au Maroc, Dossier, Revue d'Information de la Banque Marocaine du Commerce Extérieur, n°264, mai.
- Commission des Communautés Européennes (CCE, 1995a). Accord euro-méditerranéen établissant une association entre les Communautés Européennes et leurs Etats membres, d'une part, et le Royaume du Maroc, d'autre part. Document Final MA 15/11/95, COM(95) 740 final, 95/0363 (AVC), Bruxelles, 20.12.1995.
- Direction de la Politique Economique Générale (2002). Indicateurs extraits des tableaux de bord, Ministère de l'Economie, des Finance et des privatisations, Rabat, version mise à jours au 28 mai 2002.
- Direction de la Politique Economique Générale (2003). « Notes », « Actualité économique nationale, Bilan 2002 », et Tableau de bord, Ministère des Finances et des Privatisations, Rabat, février.
- Direction de la Production Végétale (2003). Bilan de la campagne agricole 2001-2002, Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural, Rabat, mai.
- Direction de la statistique (2003). Comptes de la Nation, séries 1980 – 2002, Rabat.
- El Maâroufi, M. (2002, a). Campagne agricole : 500.000 ha déjà mis en valeur, La Vie économique, 13 septembre.

- El Maaroufi, M. (2002, b). S'il ne pleut pas dans 15 jours, la campagne agricole sera compromise, La Vie Economique, hebdomadaire, Casablanca, 8 février.
- El Maâroufi, M. (2003). Les boulangers exigent 30 centimes de plus, La Vie économique, hebdomadaire, 11 juillet.
- El Mouadine, W. (2003). « La prévision n'est pas une science exacte », La Vérité, 28 juin.
- FAO (2001). Annuaires des statistiques des pêches ; Tableaux récapitulatifs.
- Fassi, N. (2003). Négociations agricoles Maroc-UE : un accord win-win ?,L'Economiste, quotidien, Casablanca, 1er octobre.
- Guennouni, A. (2002). La campagne agricole a bien démarré, La Vie économique, hebdomadaire, Casablanca, 27 décembre.
- Hachimi Alaoui, N. (2003, a). Pêche : un secteur pris dans les filets de ses vétérans, Le Journal Hebdomadaire, Casablanca, 22 mars.
- Hachimi Alaoui, N. (2003, b). Le Maroc, cancre du développement, Le Journal hebdomadaire, Casablanca, 12 juillet.
- Hachimi Alaoui, N. (2003, c). Le négociateur, Le Journal Hebdomadaire, 4 octobre.
- Hassan, R. (2003). Sodea et Sogeta : parties avec 305.000 ha, elles terminent avec 124.306 ha, et une perte de plus de 180.000 ha, Al Mounaâtaf, quotidien en arabe, Rabat, 24 et 25 juillet.
- Hmaity, A. (2003). Farine subventionnée : Les minotiers agonisent, L'Economiste, quotidien, 8 mai.
- Jamaï, M. et Iraqi, F. (2003). Le Maroc soumet son économie à un vote international, Le Journal Hebdomadaire, Casablanca, 28 juin.
- Kabli, M. (2002). Chraïbi, le Président de la Fenagri/ Ficopam reconstitue le puzzle des négociations Maroc-UE, L'Economiste, quotidien économique, Casablanca, 14 mars.
- Khatib, Y. (2003). 3.500 agriculteurs font face à Jettou, Al Bidaoui, hebdomadaire, Casablanca, 19 juin.
- Laâbi, Ch. (2003). La majorité est là. Au travail ! La Vie économique, hebdomadaire, Casablanca, 29 novembre.
- Laaboudi, M. (2001). Campagne agricole 2001-2002 : Après les pluies,les travaux redémarrent, L'Economiste, quotidien, Casablanca, 17 décembre.
- Masmoudi, Kh. (2003, a). La CNCA s'oppose à de nouvelles annulations de dette des agriculteurs, L'Economiste, quotidien, 21 mars 2003.
- Masmoudi, Kh. (2003, b). Sodea-Sogeta : Le plan social dans sa phase finale, L'Economiste, quotidien, Casablanca, 18 septembre.
- Ministère de l'Agriculture, du Développement Rural et des Pêches Maritimes (2000). Pour une stratégie de développement à long terme de l'agriculture marocaine, Colloque National de l'Agriculture et du Développement Rural, Rabat, 19-20 juillet.
- Ministère de l'Agriculture, du Développement Rural et des Pêches Maritimes, Conseil Général du Développement Rural (1999). Stratégie 2020 de développement rural, Document de Référence et Document de synthèse, Rabat.
- Moujahid, M. (2002, a). Pêche : Ce que l'on gagne sans les accords avec l'UE, La Vie économique, hebdomadaire, Casablanca, 29 novembre.

- Moujahid, M. (2002, b). Pêche : Les bienfaits de la non reconduction de l'accord avec l'UE, La Vie économique, hebdomadaire, Casablanca, 24 mai.
- Oudghiri, M. & Masmoudi, Kh. (2003). Driss Jettou aux patrons : « Arriverez-vous à suivre ?! », Dossier sur le programme économique du gouvernement, L'Economiste, quotidien, Casablanca, 24 février.
- Premier Ministre (2002). Discours de politique générale, Le Matin du sahara et Al Ittihad Al Ichtiraki, quotidiens, Casablanca, 23 novembre 2002.
- Premier Ministre (2003). Bilan d'étape, Discours prononcé devant la Chambre des représentants, 10 juillet.
- Programme des Nations-Unis pour le Développement (2003). Rapport sur le développement humain 2003.
- Raji, F. (2003). Maroc – Union Européenne, le nécessaire rééquilibrage, Le Terroir, Revue du Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural, Rabat, juin.
- Rboub, A. (2003). Le tollé des agriculteurs-locataires de la Sogeta, L'Economiste, quotidien, Casablanca, 12 juin.
- Revue d'Information de la Banque Marocaine du Commerce Extérieur (2002). L'économie marocaine en 2002, numéro spécial 228, Casablanca, novembre – décembre.
- Triki, L. (2002). Une campagne somme toute moyenne, La Vie Economique, hebdomadaire, Casablanca, 24 mai.
- Tritki, Kh. & Benyouref, N. (2003). Pêche maritime : Assez de tractations, place à l'action !, Dossier ; Economie & Entreprise, mensuel, Casablanca, juin.
- Word Bank (2003). World development Indicators 2003, Washington DC.
- Yahi, M. (2002). La Sodea et la Sogeta : Dissolution salutaire, La Vérité, hebdomadaire, Casablanca, 2. août.
- Banque Mondiale: www.worldbank.org
- Commission Européenne: http://europa.eu.int/comm/external_relations
- CCE – Eurostat : www.europa.eu.int/comm/eurostat/
- Centre International des Hautes Etudes Agronomiques Méditerranéennes (Ciheam) : www.ciheam.org
- Ciheam, Observatoire Méditerranéen : www.medobs.org
- Direction de la Politique Economique Générale, Ministère de l'Economie, des Finance et des privatisations, Rabat : www.mfie.gov/ma/dpeg
- Direction de la statistique, Rabat: www.statistic.gov.ma
- Etablissement Autonome de Coordination et de Contrôle des Exportations, Casablanca: www.eacce.org.ma).
- Food and Agriculture Organisation (FAO): www.fao.org/fi/statist
- Premier ministre du Maroc : www.pm.gov.ma
- Programme des Nations-Unis pour le Développement (PNUD). www.undp.gov

- Central Bank Of Therepublıc Of Turkey, Monetary Polıcy Report, January 2003
- Commıssıon Of The European Communıtıes, 2002 Regular Report On Turkey's Progress Towards Accessıon Brussels, Sec(2002) 1412, 9.10.2002
- Export Promotion Center Of Turkey – Igeme 2000, Fıshery
- Export Promotion Center Of Turkey - Igeme, 2000, Frozen Fruıts And Vegetables

- Export Promotion Center Of Turkey - Igeme, 2000, Fruıt Juıce And Concentrates
- Export Promotion Center Of Turkey - Igeme, 2000, Mıllıng Industry Products
- Export Promotion Center Of Turkey - Igeme, 2002, Canned Fruıts And Vegetables.
- Export Promotion Center Of Turkey - Igeme, 2002, Dairy Products
- Export Promotion Center Of Turkey - Igeme, 2002, Olıve Oıl And Other Vegetable Oıls
- Export Promotion Center Of Turkey - Igeme, 2002, Sugar And Chocolate Confectıonery Sector In Turkey
- Http://Www.Die.Gov.Tr/English/Sonist/Disticist/08070310.Gif
- Http://Www.Die.Gov.Tr/English/Sonist/Gsmh/300603t8.Gif
- Http://Www.Die.Gov.Tr/Turkish/Sonist/Gsmh/300603t.Html
- Http://Www.Die.Gov.Tr/Turkish/Sonist/Gsmh/310303t.Html
- Http://Www.Dtm.Gov.Tr/Ead/English/Ekolar/Eko04-□ng.Xls
- Http://Www.Dtm.Gov.Tr/Ead/English/Ekolar/Eko05-□ng.Xls
- Republıc Of Turkey, Pre-Accessıon Economıc Programme 2002, Ankara, August 2002
- Sis, Turkish Economy Statistics And Analysis, Ankara, May 2002, P. Xxiii.
- Spo, Developments In Economic And Social Sectors, Ankara, 2002.
- Spo, Eighth Five Year Development Plan (2001-2005) 2003 Annual Program, Ankara, 2002.
- The Central Bank Of The Republic Of Turkey, 2002 Annual Report, Ankara, 2003.
- Turkish Grain Board, Weekly Grain Bulletin, Number 2003/06, 2003.
- Usda, Turkey Cotton And Products Annual 2003, Gaın Report #Tu3013, 6/2/2003.
- Usda, Turkey Food And Agricultural Import Regulations And Standards Country Report 2003, Gaın Report #Tu3008, 3/31/2003.
- Usda, Turkey Grain And Feed Annual 2003, Gaın Report #Tu3004, 3/6/2003. Usda, Turkeyagricultural Situation Got Announces Agricultural Tariff Increases2002, Date: Gaın Report #Tu2028, 6/25/2002.

- Institut national de la statistique et des études économiques:www.insee.fr
- Ministère de l'agriculture et de la pêche : www.agriculture.gouv.fr
- Agreste, la statistique agricole : www.agreste.agriculture.gouv.fr
- Portail français de l'agriculture et de la pêche : www.wagri.fr/user/indexflash.html
- Ministère de l'économie, des finances et de l'industrie : www.minefi.gouv.fr
- Ministère de l'écologie et du développement durable : www.environnement.gouv.fr
- L'association interprofessionnelle de l'olive : www.oleiculture.com
- Centre de coopération Internationale en Recherche Agronomique pour le Développement : www.cirad.fr
- Centre National de la Recherche Scientifique (CNRS) : www.cnrs.fr
- Institut de Recherche pour le Développement (IRD) : www.ird.fr
- Institut de recherche pour l'ingénierie de l'agriculture et de l'environnement : www.cemagref.fr

- Ministère de l'économie et des finances : www.tesoro.it
- Ministère de la politique agricole et de la forêt : www.politicheagricole.it

- Institut national de statistique : www.istat.it/English/index.htm
- Institut de recherche pour les aliments et les nutriments : inn.ingrm.it
- Institut national de l'économie rurale : www.istat.it/English/index.htm

- Institut national de la statistique : www.ine.pt/index_eng.htm

- Gouvernement : www.dgep.pt/menuprinc.html
- Banque du Portugal : www.bportugal.pt
- Institut de développement rural et hydraulique : www.idrha.min-agricultura.pt
- Ministère de l'Agriculture, du Développement Agricole et des Pêches : www.min-agricultura.pt

- Budget économique 2002 - Ministère du Développement Economique - Novembre 2001.
- Rapport annuel de Banque Centrale de Tunisie 2001. Juillet 2002.
- Neuvième Plan de Développement Economique et social (1997 - 2001) - " *Le Développement Agricole et les Ressources Naturelles* " - Rapport général - Ministère de l'Agriculture - Juillet 1997.
- Evaluation à mi-parcours du IX^{ème} Plan – Rapport interne du Ministère de l'Agriculture.
- Evaluation du IX^{ème} Plan – Rapport du Ministère de l'Industrie.
- X^{ème} Plan de Développement Economique et Social (2002-206)*. Ministère du développement économique.
- Etude de la petite agriculture à caractère familial et social. Ministère de l'Agriculture – SCET Tunisie. Résumé et *recommandations – Janvier 2001.*
- Lasram, M. et Khaldi, A.*, "La situation de l'agriculture tunisienne en 2000 et les perspectives pour 2001*". CIHEAM.
- MEDAGRI 2002-CIHEAM-IAM Montpellier.
- Institut National de la Statistique : www.ins.nat.tn
- Observatoire National de l'agriculture : www.onagri.nat.tn
- Centre de promotion des exportations : www.cepex.nat.tn
- Office National de l'Huile : www.onh.com.tn
- Agence de Promotion de l'Industrie (API) : www.tunisianindustry.nat.tn
- Agence de Promotion des Investissements Agricoles (APIA) : www.tunisie.com/apia
- Agence de Promotion de l' Investissement Extérieur (FIPA) : www.investintunisia.tn
- Union Tunisienne de l'Industrie, du Commerce et de l'Artisanat (UTICA) : www.utica.org.tn
- Banque Centrale de Tunisie : www.bct.gov.tn
- Union Tunisienne de l'Agriculture et de la pêche :www.utap.org.tn
- La compagnie Tunisienne pour l'Assurance du commerce extérieur : www.cotunace.com.tn
- PNUD Tunisie : www.tn.undp.org

*كما ورد بالنص باللغة الإنجليزية (المحرر)

- AGROPOLIS (2001)**.** *Alimentation méditerranéenne et santé : actualités et perspectives.* John Libbey, Montrouge.
- AKKA E.M., GHERSI G., HAMIMAZ R., RASTOIN J.L. (2002). *Prospective agroalimentaire Maroc-2010.* Fondation ONA, Rabat.
- BAHSINE B., OUAZIZ T. (2001). *Comportement du consommateur envers les produits laitiers et les biscuits dans les régions de Casablanca, Rabat-Salé et Kenitra. Mémoire de 3ème cycle.* Institut Agronomique et Vétérinaire Hassan II, Rabat, Maroc.
- BEN SAID T., BOUDICHE S., TRIKI S. (2001). *Etude d'impact de l'accord d'association entre la Tunisie et l'Union Européenne dans le cas d'un secteur stratégique : lait et dérivés.* In Options Méditerranéennes, série B, n° 32, pp. 87-108, CIHEAM/IAMM, Montpellier.
- BENJELLOUN S., ROGERS B.L., BERRADA M. (1998). *Income and consumption effects of milk commercialization in the Lukkos area of Morocco.* Ecology of Food and Nutrition. Vol. 37, pp. 269-296.
- BOUGHANMI H., BUCCOLA S. (2000). *The Tunisie-UE free trade area: a general equilibrium look at probable impacts in Tunisia.* MEDIT, n°4/00, pp.2-10, CIHEAM/IAMB, Bari.
- CERED (1997). *Populations vulnérables : profil socio-démographique et répartition spatiale.* Centre d'Etudes et de Recherches Démographiques, Rabat, Maroc.
- CERED (1997). *Situation et perspectives démographiques du Maroc.* Centre d'Etudes et de Recherches Démographiques, Rabat, Maroc.
- CIHEAM. *Contribution à l'appréciation des changements et évaluation des impacts de la mondialisation sur les économies agricoles et agro-alimentaires et sur les sociétés rurales en Méditerranées.* CIHEAM-UE/DG1, document provisoire, en cours de publication, IAM, Montpellier.
- Direction de la Statistique (2000). *Enquête nationale sur les niveaux de vie des ménages 1998/99 : premiers résultats.* Direction de la Statistique, Rabat, Maroc.
- DUNNING J. (1993). *Multinational Enterprises and the Global Economy.* Addison-Wesley, Reading.
- EUROSTAT *(2002). European Union Foreign Direct Investment Yearbook.* Luxembourg, 136 p. + CD.
- FANFANI R., PIERI R. (2003). *Il sistema agro-alimentare dell'Emilia-Romagna.* Franco Angeli Ed., Milano, 352 p.
- GEREFFI G., KORZENIEWICZ M. (1994). Commodity Chains and Global Capitalism. Praeger, Westport CT.
- GJERGJI A. (2000). *Nourritures et traditions alimentaires en Albanie.* In Padilla M., ed. Aliments et nourritures autour de la Méditerranée, Karthala, Paris.
- GOLDBERG R.A., DAVIS M. (1957). *A concept of Agribusiness.* Harvard University, Boston, 136 p.

- HANDOUSSA H ., REIFFERS J.L. (2003). L'impact de l'élargissement de l'UE sur les Partenaires Méditerranéens. Contribution du Femise au 7ème séminaire annuel des experts en transition économique. 23-24 avril, Institut de la Méditerranée, Marseille, 79 p .
- JAZI S. (2000). *Rôle de la distribution dans la perception de la qualité des produits chez le consommateur : application aux produits laitiers marocains*. Thèse Master of Science, CIHEAM/IAMM, Montpellier.

- LINDERT P.H., PUGEL T.A (1996). International Economics. International edition, Richard D. Irwin, Burr Ridge, Ill., chap. 27.
- MALASSIS L., GHERSI G. (1996). *TRAITÉ D'ÉCONOMIE AGROALIMENTAir e, t.I Economie de la production et de la consommation, méthodes & concepts.* Cujas, Paris, 392 p.
- MICLET G., SIRIEIX L., THOYER S., éd. (1998). *Agriculture et agroalimentaire en quête de nouvelles légitimités.* Economica, Paris, 371 p.
- PADILLA M., AUBAILE-SALLENAVE F., ONERTI B. (2000). *Comportements alimentaires et pratiques culinaires en Méditerranée.* In Santé et alimentation méditerranéenne, actualité et perspectives. Libbey International.
- PADILLA M. (2000). *Aliments et nourritures autour de la Méditerranée.* Karthala, Paris.
- REIFFERS J.L. (2000). *Méditerranée, 20 ans pour réussir.* Institut de la Méditerranée, Economica, Paris.
- UNCTAD (2002). *World Investment Report.* Geneva, 353 p.
- UNIDO(2003). *Annual Report.* Vienna.
- WORLD BANK (2003). *World Development Indicators.* Washington.

الجزء الرابع

الفصل الحادي عشر

- MEDAGRI (2004). *Annuaire des économies agricoles et alimentaires des pays méditerranéens et arabes*. M. Allaya, CIHEAM-IAM Montpellier.
- FAOSTAT (2003).
- Banque Mondiale (2003). Rapport sur le développement dans le monde, 2002.
- CNUCED (2002). *Manuel de statistiques du commerce international et du développement.*
- EUROSTAT (2003). *Intra and Extra EU Trade.*
- FMI (2003). *Statistiques financières international*

استدراك *

صفحة	سطر	الخطأ	الصواب
38	1 بالإطار	حوار	جوار
46	1	يتبع إطار	يتبع جدول
69	1	يتبع إطار 2–8	يتبع إطار 3–1
75	11 (عنوان الجدول)	وفترات التطب	وفترات التطبيق
93	2	1–4	4–1
102	5	2–4	4–2
135	8 (بعد الإطار)	الجملة بمنتصف السطر قبل الجدول	الجملة اول السطر قبل الجدول
248	قبل الجدول	–	يضاف (يتبع جدول 9–2)
259	عنوان الجدول 9–9	..تقوم شركات..	..تقوم بها شركات..

*تصحيح أخطاء لم يمكن تداركها أثناء تصحيح نسخة الكتاب قبل الطبع